جامعـــــة باتنـــــة 1
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلوم السياسية

الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبـــة:
ليلـى لعجـــال

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د حسيـن قـــادري

لجنـــة المناقشـــة:

الاسـم واللقـب	الدرجـة العلميـة	الجامعة الأصلية	الصفـة
د.طـــروب بحـــري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة 1	رئيـــسا
أ.د حسيـــن قـــادري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة 1	مشرفا ومقررا
د. محمـــد شاعـــة	أستـاذ محاضـر (أ)	جامعـة المسيلـة	عضوا مناقشا
د. لزهـــر وناســي	أستاذ محاضـر (أ)	جامعـة باتنـة 1	عضوا مناقشا
د. عبـد القـادر مشري	أستاذ محاضـر (أ)	جامعـة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. سهـــام حـــروري	أستاذ محاضـر (أ)	جامعـة بسكـرة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:
2017_2018

جامعـــــة باتنـــــة 1
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلوم السياسية

الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبـــة:
ليلـى لعجـــال

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د حسيـن قـــادري

لجنـــة المناقشـــة:

الاسـم واللقـب	الدرجـة العلميـة	الجامعة الأصلية	الصفـة
د.طـــروب بحـــري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة 1	رئيـــسا
أ.د حسيـــن قـــادري	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة 1	مشرفا ومقررا
د. محمـــد شاعـــة	أستـاذ محاضـر (أ)	جامعـة المسيلـة	عضوا مناقشا
د. لزهـــر وناســي	أستاذ محاضـر (أ)	جامعـة باتنـة 1	عضوا مناقشا
د. عبـد القـادر مشري	أستاذ محاضـر (أ)	جامعـة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. سهـــام حـــروري	أستاذ محاضـر (أ)	جامعـة بسكـرة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:
2017_2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بداية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور حسين قادري، وأعبر له عن جزيل الامتنان والفضل الكبير في الإشراف على العمل وكافة التوجيهات والإرشادات القيمة في سبيل إخراج الأطروحة في شكلها النهائي.

كما أتوجه أيضا إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه الذين شرفونا بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وكذا تحملهم قراءة ثنايا الأطروحة وتصويبها بمختلف توجيهاتهم القيمة.

أتوجه أيضا إلى الأستاذ الدكتور خيري جاسم عبد الرزاق مدير تحرير مجلة دراسات دولية الصادرة عن مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد على المساعدة والمساندة.

والشكر موصول أيضا إلى الأستاذة الدكتورة كوثر عباس الربيعي من جامعة بغداد على ما قدمته من مساعدة وتوجيه.

كما ولا أنسى سندي في إنجاز الأطروحة الدكتور يوسف أزروال على كافة المجهودات والانتقادات التي تصب في سياق إنجاز الأطروحة.

الطالبة ليلى لعجال

خطة الدراسة

خطة البحث

مقـــدمـــة

الفصل الأول: حوض النيل: دراسة جيوبولتيكية

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لدول حوض النيل

المطلب الأول: الروافد الجغرافية لحوض النيل

المطلب الثاني: التعريف بدول حوض النيل

المبحث الثاني: الوضع المائي لدول حوض النيل

المطلب الأول: الميزان المائي لدول المصب

المطلب الثاني: الميزان المائي لدول المنبع

المبحث الثالث: مسألة الندرة المائية بدول حوض النيل

الفصل الثاني: القانون الدولي للمجاري المائية الدولية وحوض نهر النيل

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي في شأن الانتفاع بمياه الأنهار الدولية

المطلب الأول: الانتفاع بمياه الأنهار الدولية: الأساس النظري والقواعد

المطلب الثاني: الاتفاقيات التاريخية لتنظيم الانتفاع بمياه حوض النيل

المطلب الثالث: موقف دول حوض النيل من اتفاقيات النيل التاريخية

المبحث الثاني: إشكالية تقاسم وتسعير مياه حوض النيل

المطلب الأول: إشكالية تقاسم مياه حوض النيل

المطلب الثاني: إشكالية تسعير"بيع" مياه حوض النيل

المبحث الثالث: إشكالية شرط الإخطار المسبق في حوض النيل

المطلب الأول: شرط الإخطار المسبق في القانون الدولي

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من شرط الإخطار المسبق

الفصل الثالث: إسرائيل والتحول من الجيوبولتيكس إلى الهيدروبولتيكس تجاه حوض النيل

المبحث الأول: المياه في الفكر الجيوبولتيكي الإسرائيلي

المطلب الأول: جذور مسألة المياه في الفكر الإسرائيلي

المطلب الثاني: محدودية وندرة الموارد المائية لإسرائيل

المبحث الثاني: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

المطلب الأول: محددات ودوافع التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا

المطلب الثاني: أهداف التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا

المبحث الثالث: العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل

المطلب الأول: المشاريع المائية الإسرائيلية في حوض النيل

المطلب الثاني: العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل

الفصل الرابع: مستقبل الأمن المائي بحوض النيل في ظل التدخل الإسرائيلي في النزاع المائي الإثيوبي المصري

المبحث الأول: واقع العلاقات الهيدروبولتيكية الإثيوبية-المصرية

المطلب الأول: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا قبل وبعد 25 يناير

المطلب الثاني: محددات العلاقات الإثيوبية-المصرية

المبحث الثاني: سد النهضة وأثره في النزاع المائي الإثيوبي-المصري

المطلب الأول: واقع سد النهضة الإثيوبي

المطلب الثاني: المشاورات الفنية والتفاوض بشأن أزمة سد النهضة

المطلب الثالث: تداعيات أزمة بناء سد النهضة على الأمن المائي المصري

المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الإفريقي

الخاتمة

مقـــدمـــــة

مقـــدمـــة

يشكل مفهوم الأمن المائي أحد أهم أركان أجندات السياسات العامة لدول حوض نهر النيل، إذ يتجاوز الأمن المائي البعد التقليدي لمفهوم الأمن ألا وهو تحقيق أمن الدولة فحسب، والمرتبط باستخدامات القوة، وإنما يمتد إلى مختلف روافد وأبعاد احتياجات المجتمع من المياه باعتباره مورد حيوي أساسي، نظرا لاستخداماته المتعددة في متطلبات التنمية وتأمين المنشآت والموارد المائية قصد تحقيق أمن الدولة وأمن الفرد على حد سواء.

في هذا السياق يستحوذ حوض نهر النيل على أهمية متميزة في الدراسات الأمنية المائية، ولعل ما يؤكد هذه الأهمية هو الصراعات والنزاعات القائمة بين بعض الدول النيلية حول قضايا الانتفاع المشترك العام والتقاسم العادل والمنصف لمياه النيل، لاسيما ما تعلق منها بعدم اعتراف بعض الدول المنبعية بالاتفاقيات التاريخية المنظمة لعملية تقاسم المياه، والمتمثلة أساسا في المعاهدات والاتفاقيات الاستعمارية الموروثة منذ العهد الاستعماري، فضلا عن عدم وجود معاهدة شاملة بين جميع دول نهر النيل تنظم العلاقات المائية فيما بينها.

وفي ظل الخلافات الهيدروبولتيكية القائمة بين دول المنبع ودول المصب وما ترتب عنها من مشاكل دبلوماسية بين دول النيل، حيث كادت أن تؤدي لصراعات عنيفة ونزاعات مسلحة بين دول نهر النيل، وبالتالي تجسيد المفهوم الحقيقي لعسكرة المياه، خاصة مع الندرة الفعلية الراهنة والمتوقعة للموارد المائية، ومن بين أبرز النزاعات المائية بين الدول النيلية النزاع المائي المصري الإثيوبي، إذ عرفت مواقف الدولتين استقطابا حادا، لاسيما ما يتعلق بتباين الرؤى فيما بينا دول النهر حول قضايا تقاسم المياه وسبل تسوية هذه القضايا، حيث ترى مصر بوجوب التمسك بحقها في الانتفاع التام والمطلق بمياه النيل وهي صاحبة السيادة في إدارة مياه النيل، في حين ذهب الموقف الإثيوبي عكس التيار المصري مطلقا إذ تعتبر أن الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل غير ملزمة لها، باعتبار أنها الدول الأكثر إمدادا للنيل بالمياه وأقل المنتفعين بموارده المائية، الأمر الذي أدى إلى تعرضها لموجات جفاف طويلة عبر فترات زمنية مختلفة.

ومما زاد في تعميق فجوة الخلافات المائية بين الدول النيلية، هو التدخل الخارجي للدول غير النيلية في تذكية الصراعات بينها، حيث تمثل هذا التدخل في الإعانات المالية الدولية من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فضلا عن التدخل الدولي في المسألة المائية النيلية، إذ يمثل الدور الإسرائيلي أحد أهم الأدوار بروزا في تطور وتيرة النزاع المائي بين الدول النيلية خاصة من خلال وقوفها إلى جانب دول منطقة القرن الأفريقي (دول المنابع) ودعمها في إقامة ودعم تجسيد مشاريعها الهيدرو-إستراتيجية.

وعلى هذا الأساس نسعى عبر ثنايا الأطروحة إلى تحليل ما أفرزه الدور الإسرائيلي من تأثير في الأمن المائي بمنطقة القرن الأفريقي، وكذلك التوقف عند مسألة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا على عدة مستويات(الاقتصادي، الأمني والعسكري والاستخباراتي) خاصة بمنطقة القرن الأفريقي، وكذا حلحلة واقع العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل، حيث كان للسياسات المائية الإسرائيلية الإثيوبية-خاصة تجسيد المشاريع المائية الكبرى على مستوى دول المنابع- دورا بالغا في إحداث اختلال على مستوى معادلة التوازن المائي لدولتي المصب، الأمر الذي انسحب بشكل مباشر على واقع الأمن المائي لكل من مصر والسودان، وبالتالي تهديد مستقبل الدولة والشعب على حد سواء في مجال الموارد المائية، ومنه تأثر مختلف السياسات التنموية(الزراعية، الصناعية، والاقتصادية) لدولتي المصب.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية البحث في موضوع الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي، في كونه يعالج متغير على قدر عال من الأهمية في حقل الهيدروبولتيكس، ألا وهو التدخل الإسرائيلي في مسألة المياه بمنطقة القرن الأفريقي، ومنه التأثير في الأمن المائي لدول حوض النيل، لاسيما دولتي المصب(مصر والسودان)، فالتدخل الإسرائيلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التزامها باستراتيجيات مستقرة وثابتة وعلاقتها بالمؤسسات المانحة(البنك الدولي) تجاه تمويل بعض المشاريع المائية الضخمة لبعض دول حوض نهر النيل، والتي تعرف بدول المنابع على رأسها إثيوبيا، الأمر الذي يسهم إيجابا في تحقيق المخططات المائية الإثيوبية، وبالتالي تحقيق المصلحة الهيدروليكية الإسرائيلية بشكل غير مباشر، وبناء على ذلك ستتأثر الحصص المائية لدولتي المصب من حوض النيل، ومنه تهديد الأمن المائي بها.

كما تتمثل أهمية الموضوع في كونه محاولة للتعامل بطريقة أكاديمية علمية-تتحرى الموضوعية- في دراسة موضوع الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي، والتوقف عند مسألة غاية في الأهمية وهي النزاعات المائية بين دول حوض النيل، وما يرتبط بها من تهديدات للأمن المائي بالمنطقة، خاصة النزاع المائي الإثيوبي المصري، أين تجسدت مظاهره في الشراكة الإسرائيلية الإثيوبية في مختلف المجالات لاسيما اللجوء إلى اعتماد الدبلوماسية المائية في دعم أطر التعاون وتفعيل مختلف السياسات التنموية المشتركة، حيث يتمظهر ذلك في تبادل الخبرات وسياسات التدريب للإطارات الإثيوبية المنتهجة من الجانب الإسرائيلي، وكذلك المساعدات المالية المقدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مجال المياه.

أسباب اختيار الموضوع:

تمتزج أسباب اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية، سوف يتم اختصارها فيما يلي:

- يرتبط اختيار موضوع البحث بالرغبة في تسليط الضوء على المشكلة المائية بحوض نهر النيل باعتبارها متعددة الأبعاد ومن منظور متعدد أيضا، ينطلق من الحقائق الجغرافية والتاريخية، وكذا الاعتبارات القانونية النابعة من القانون الدولي، واعتبارات جيوبولتيكية تستند إلى مبادئ الدبلوماسية المائية، وهذا الذي يقتضي الإحاطة بسائر جوانب الموضوع طوبوغرافيا، جيوبولتيكيا وهيدروبولتيكيا.

- الضرورة الملحة في وجوب البحث عن آليات جديدة في تفعيل التعاون بين الدول النيلية المتنازعة حول مياه النيل، لأن السلوك النزاعي المنتهج من طرف الدول النيلية من شأنه أن يطيل من أزمة الأمن المائي بين دول حوض نهر النيل، لذلك يستوجب الأمر وضع أطر الحوار الثنائي والجماعي بين دول الحوض قصد حلحلة النزاع بصورة توافقية تحقق الانتفاع العام والمنصف والعادل للموارد المائية النيلية.

إشكالية الموضوع وفرضياته:

ترتبط إشكالية الأمن المائي بمنطقة القرن الأفريقي ومنه دول حوض النيل بصفة مباشرة بالصراع حول مشروعية الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل، حيث عرفت إدارة مياه حوض نهر النيل والانتفاع منها نوعا من اللاتوازن والاستقطاب الحاد تاريخيا، لاسيما ما تعلق باتفاقيتي 1929 و1959 اللتين شهدتا اعتراضات واضحة ورفضا قاطعا من طرف دول المنابع، بحجة أنها

غير ملزمة بها لأنها وقعت في ظل الظروف الاستعمارية أو أنها كانت مستعمرات لم تحقق بعد استقلالها وتصبح دولا ذات سيادة، وكذلك هاتين الاتفاقيتين جاءتا لتوضحا مباشرة السيطرة الفعلية التامة لدولتي المصب على مياه النيل، كما أنها تضمنت التقاسم غير العادل للانتفاع بمياه النيل، فضلا عن اشتراطها مبدأ الإخطار المسبق على دول المنابع في حالة عزمها القيام بأي مشروعات مائية، فهذا الرفض من جانب دول المنابع من جهة، والتمسك بها من طرف دولتي المصب من جهة ثانية أفرز إشكالية مائية على مستوى دول حوض النيل، يمكن أن نصطلح عليها بالنزاع المائي بين دول حوض النيل، ومما زاد من تصاعد وتيرة هذه الأخيرة هو الدور الإسرائيلي البارز في منطقة حوض النيل وعلاقاتها الدبلوماسية مع دول المنابع، وعملها على تقديم مختلف وسائل دعم السياسات التنموية خاصة منها المائية لدول المنابع.

ومن هنا، فإن البحث يعالج الإشكالية التالية: **كيف انعكس الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل على واقع ومستقبل الأمن المائي بدول القرن الأفريقي؟**

ولأجل البحث المعمق في جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مضمون الخصائص الطوبوغرافية والهيدروليكية والجيوبولتيكية لحوض نهر النيل؟

2- ما هو واقع الميزان المائي لدول حوض النيل(دولتي المصب ودول المنابع)؟

3- ما هي أهم الإشكاليات التي واجهت سبل الانتفاع بمياه حوض نهر النيل؟

4- كيف تعاطت مختلف دول المنابع مع الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل؟

5- فيما يتجلى أثر الدور الإسرائيلي في النزاع المائي بحوض نهر النيل؟ وما هو موقعها من واقع ومستقبل الأمن المائي بالمنطقة؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يزداد تأثير العامل الخارجي الإقليمي والدولي في أي نظام إقليمي كلما زادت قابلية النظام للاختراق الخارجي(النظام الإقليمي لحوض نهر النيل يمثل حالة مثلى للاختراق الخارجي من منطلق الفقر الشديد، إذ تصنف الدول النيلية وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية ضمن أفقر دول العالم).

الفرضية الثانية: يؤثر التغلغل الإسرائيلي في شتى المجالات (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والأمنية) بحوض النيل على التفاعلات الهيدروبولتيكية والهيدرو-استراتيجية بمنطقة حوض النيل، مما يحفز الصراع المائي بين دوله.

الفرضية الثالثة: يرتبط تنامي الصراع الدولي على النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل بعدم وجود إطار قانوني مشروع وجامع يحظى بقبول أغلب الدول الأطراف في النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل.

ولأجل التحكم في دراسة الموضوع، فإنه تم ضبط الحدود الزمكانية في إطار معالجة الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي، وذلك انطلاقا من سنة2011 إلى غاية الوقت الراهن، أين تم توقيع الاتفاقية الإطارية عنتيبي، حيث عرفت الدول النيلية انقساما بين دول المنابع ودول المصب بسبب اتفاقيات مياه النيل التاريخية.

مراجعة أدبيات الموضوع:

أولا- دراسة للكاتب محمد سالمان طايع بعنوان "**مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**" صادرة عن دار الشروق بالقاهرة سنة1012، حيث ينطلق الكاتب متحدثا عن مصر والنيل، أين حصرها في علاقة احتياج أبدية بين دولة تعتمد على نهرها في تأمين احتياجاتها المائية السنوية بما يقارب 96.5بالمئة، وتحديات للحفاظ على هذه النسبة من المياه، كما يستعرض الكتاب احتياجات مصر عبر الأزمنة للنيل، ويبنى عليها صورة مستقبلية، حتى يصل إلى لب المشكلة، وهي حوض النيل وما به من صراعات، كما جاء في دراسته عرض للوضع القانوني بشأن الانتفاع بمياه حوض نهر النيل، وكذا تاريخ اتفاقيات حوض النيل، وتدخل القوى الخارجية وغيرها، منتهيا باقتراحات لسبل الخروج من الأزمة، وتطوير فرص التعاون مشترك بين دوله.

ثانيا- وهذا ما أكدته دراسة أخرى للكاتب مهند النداوي بعنوان "**إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية**" صادرة عن دار العربي للنشر والتوزيع بالقاهرة سنة2012، حيث جاءت لتوضيح الأطماع الصهيونية والتي تسعى للسيطرة والتحكم في دول حوض النيل، لذلك عملت الحركة الصهيونية ومنذ إقامة كيانهم سنة 1948، على وضع إستراتيجية بعيدة المدى تجاه دول حوض النيل، تهدف للسيطرة على دول الحوض، ومن ثم تهديد الأمن القومي العربي،

لضمان الأمن الإسرائيلي، الذي يعتبر الهدف الأساس والرئيس للإستراتيجية الإسرائيلية، والتي تنطلق من اعتبار منطقة حوض النيل ذات أهمية إستراتجية من المنظور الإسرائيلي.

ثالثا- دراسة جماعية من تحرير الكاتب أيمن السيد عبد الوهاب بعنوان "**الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار**" صادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية سنة2011، حيث تطرق فيها الكتاب إلى اعتبار التعاون الجماعي هدف في حوض النيل، حرصت دول الحوض على تحقيقه عبر سلسلة من المبادرات والأفكار والتدخلات الدولية، وإن كان من الواضح أن صياغته كرؤية وإستراتيجية وآليات ظلت حبيسة تباين الرؤى والدوافع الداخلية لدول الحوض من ناحية، وقيود البيئة الإقليمية من ناحية ثانية، فضلا عن المتغيرات الدولية، فتطور عملية صياغة الهدف عبر سنين من الخبرة والدروس المستفادة من التجارب لم تفلح في فك شفرة الوصول إلى اتفاق قانوني ومؤسسي لتنظيم عملية إدارة المياه في الحوض حسب ما جاء به الكتاب.

رابعا- دراسة للكاتب زكي البحيري بعنوان "**مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة**" صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة 2016، حيث تناول الكاتب مسألة مياه النيل، واعتبرها مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر، أين أخذت المسألة أبعادا جديدة في العقود الأخيرة بين دول حوض النيل، كما تعرضت الدراسة إلى الظروف الطبيعية لحوض النيل واتفاقيات المياه، والتغلغل الصهيوني في المنطقة، وأثره على تعقيد المسألة المائية إلى غاية التوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبي عام 2010 مع التجاهل التام لحقوق مصر والسودان في مياه النيل. كما ذهبت الدراسة إلى مناقشة مخاطر سد النهضة والمشروعات الأخرى على منابع النيل ومحاولات مصر في الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها، وتبنت الدراسة الإستراتيجية الأنسب لحل مشكلة سد النهضة وقضايا المياه في حوض النيل لا تقوم إلا على التفاهم والتنمية، والعمل المشترك، لأن أي صراع أو صدام بين دول الحوض هو ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية، ولا يخدم سوى مصالح القوى الخارجية المعادية.

خامسا- دراسة للكاتب مساعد عبد العاطي شتيوي بعنوان "**مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبي**" صادرة عن دار

النيل للنشر والتوزيع بالقاهرة سنة 2016، حيث تناول الكاتب بالدراسة والتحليل القانون الدولي لأزمة سد النهضة في ضوء مبادئ وقواعد القانون الدولي العام المستقرة والناظمة لإنشاء مشروعات مائية على مجاري الأنهار الدولية، وبيان كافة الجوانب القانونية المرتبطة بإنشاء سد النهضة، كما تطرق إلى تقييم الإطار التفاوضي الذي سلكته دول النيل الشرقي، وتفنيد وتحليل الدفوع القانونية الإثيوبية، وطرح الخيارات المتاحة أمام مصر في حالة التعسف الإثيوبي.

خامسا- دراسة للكاتب محمود عبد المؤمن محفوظ محمد بعنوان "**حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار**" وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة القاهرة سنة 2009، حيث تناول الكاتب بالدراسة والتحليل موضوعات تتعلق بالحقوق التاريخية المكتسبة للدول في مياه الأنهار، وكذا مبدأ الاقتسام العادل والمنصف للدول المتشاطئة، فضلا عن مبدأ عدم الاستخدام الضار لمياه النهر الدولي، كما تناول البحث حقوق مصر التاريخية في مياه النيل وكشف المحاولات التي تقوم بعض الدول لزعزعة العلاقة بين دول المنبع ودول المصب، وتوضيحه للجهود المصرية في دعم علاقات التعاون مع دول حوض النيل.

مناهج ومقاربات دراسة الموضوع:

تعتبر مسألة انتقاء المناهج والمقاربات الخاصة بأي بحث غاية في الأهمية، نظرا لكونها الأدوات الرئيسية التي تساعد الباحث في التعاطي العلمي مع موضوع البحث بصفة موضوعية، مع أخذها بعين الاعتبار الأهداف والغايات النهائية المتوخاة من إجراء البحث. فتناول موضوع الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي، يقتضي حلحلة مصطلحات البحث ومفهمتها، وكذلك تحليل كيف ساهمت إسرائيل في تذكية الصراع المائي بين الدول النيلية، وذلك بناء على معطيات بيانية وإحصائية. لذلك ارتأيت الاعتماد على ما يلي في سبيل دراسة موضوع البحث:

أولا- منهج دراسة الحالة: يهدف منهج دراسة الحالة إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة كانت، سواء فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي

مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات عملية متعلقة بالوحدة المدروسة.[1] لذلك نسعى عبر استخدام منهج دراسة الحالة في موضوع بحثنا إلى التركيز على وحدة التحليل الأساسية وهي منطقة القرن الأفريقي بالتركيز أساسا على دول حوض نهر النيل، وما شهده من صراعات مائية بين دوله، حيث سنتعمق أساسا في تبيان الدور الإسرائيلي والآثار التي أفرزها على واقع ومستقبل الأمن المائي بدول حوض نهر النيل.

ثانيا- أسلوب تحليل المضمون: يعد تحليل المضمون أحد أهم الأساليب البحثية في مجال العلوم الإنسانية، لاسيما منها العلوم السياسية، فيستخدم تحليل المضمون في تحليل محتوى الخطب السياسية، وأنماط القيادات ومضامين الخطابات الدبلوماسية، وكذلك اهتمامات الرأي العام العالمي والوطني، فضلا عن استعماله في تفكيك محتوى النصوص التشريعية والدستورية على حد سواء.[2] لهذا لجأت إلى الاستعانة بتحليل المضمون في هذه الأطروحة، قصد تفكيك وتحليل ما جاء على مستوى الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل، وما تضمنه من فصول وبنود قانونية تنظم استغلال مياه الأنهار والمجاري الدولية، فضلا عن حلحلة محتوى النصوص القانونية التي صنعتها الاتفاقيات الثنائية في الانتفاع بحوض نهر النيل، بالإضافة إلى تضمينها مفهوم التقسيم العادل والمنصف والاستغلال العقلاني للموارد المائية النيلية دون التسبب بإلحاق الضرر بالدول الأخرى.

ثالثا- مقاربة الدور: ينطلق اقتراب الدور في علم السياسة من مستويين هما؛ المستوى الأول، والذي يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة، وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل، أما عن المستوى الثاني، والذي يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها في السياسة العالمية. في هذا السياق أيضا ينطلق هولستي(*K J Holsti*) في دراسته للسياسة الخارجية من اقتراب الدور في مقالة

---

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، المفاهيم، الاقترابات والأدوات**، ط1.(الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1997)، ص89.

[2]- محمد شلبي، المرجع نفسه، ص229

صادرة عام 1970، وذلك باعتماده في تفسير نسق الساسة الخارجية انطلاقا من أربعة مقومات رئيسة[1]، وهي كما يلي:

أ- أداء الدور: يفسر الأداء الوطني على أنه السلوك الخارجي للحكومات، إذ ينطوي على مختلف أنماط المواقف والاستجابات والوظائف إزاء الدول الأخرى.

ب- تصور الدور: يعبر تصور الدور عن التوجهات الخاصة ووظائف دولهم في البيئة الخارجية، وهو الذي يحدد توجهات صناع القرار والسياسة الخارجية في إتباع دور محدد، ويستند في ذلك إلى مصادر وأصول الدور.

ج- مصادر الدور: يقصد به مقومات الدولة الجغرافية وما تنطوي عليه من إمكانيات وموارد طبيعية واقتصادية وتكنولوجية، وكذلك مدخلات مختلف الفواعل غير الرسمية داخل الدولة، ومطالب الفئات الاجتماعية المختلفة وصناع القرار.

د- مواصفات الدور: ينطوي على بنية النسق الدولي والنسق السياسي الكلي، الذي يتضمن مختلف القواعد والمبادئ الشرعية، وذلك وفقا لما جاءت به قواعد القانون الدولي ولوائح المنظمات الدولية والإقليمية.

رابعا- المدخل الجيوبولتيكي: يعتبر المدخل الجيوبولتيكي أحد المداخل النظرية شائعة الاستخدام في تحليل سلوك الدولة النزاعي خاصة، والنزاع الدولي بشكل عام، حيث ينطلق المدخل الجيوبولتيكي في تفسيره للنزاع الدولي من الأسباب التي تدفع بالدول إلى البحث عن النفوذ والتوسع والدخول في نزاعات مع غيرها من الفواعل، كما يختص المدخل الجيوبولتيكي بتحليل الدولة ودراستها سياسيا في إطار الموقع والمتغير الجغرافي لها، لأن نمو الدولة وتطورها أو تراجعها مرتبط بشكل وثيق بالمتغيرات الجغرافية المحيطة بها، لذلك فالدولة وفق الجيوبولتيكا يجب أن تدرس في إطار كائن حي ينمو ويتحرك وبتطور بعيدا عن السكون والستاتيك، فضلا عن وجوب ارتباط حركية الدولة ونموها بأهداف وبرامج سياسية واضحة ومحددة بدقة وعقلانية، ويأتي على رأس هذه الأهداف إدراك مجالها الحيوي، فهذا الأخير وفقا للجيوبولتيك يعتبر الحيز الزمكاني الذي يجب أن تتحرك فيه الدولة قصد تجسيد أهدافها. وقد عرفت

[1]- كلثومة بن دادة، "السياسة الإسرائيلية في حوض النيل"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2014، ص ص14-15.

النظريات الجيوبولتيكية خصوصا مع المدرسة الألمانية مع مطلع القرن19، انطلاقا من إرساء المنظرين الألمان الركائز الأولى لعلم الجيبوبولتيك، وذلك من خلال اعتبار الدولة كائن حي لها أهداف تتطلع إلى تحقيقها، استنادا إلى الضرورة الجغرافية التي لها دور واضح في التحكم في سلوكات هذا الكائن الحي في إطار حيوي وديناميكي[1].

مصطلحات الدراسة:

1- **مفهوم النزاع:** يمكن تعريف النزاع على أنه "تنافس متصاعد على درجة من التنظيم بين مجموعتين أو أكثر، حيث تحاول كل مجموعة تحقيق مكاسب أو فوائد في مجالات السلطة أو الثروة، الموارد والحاجات الأساسية، وتشعر هذه المجموعات بأن العلاقة بينهم غير متكافئة في مجال توزيع هذه الموارد". ويعرف بولدينج *Boulding* النزاع بأنه "موقف يتصف بالمنافسة، تصبح فيه الأطراف المتصارعة على وعي بتناقضاتها، ويسعى كل طرف منها إلى تحقيق غايته على حساب الطرف الآخر"[2].

2- **مفهوم الصراع:** يعتبر الصراع ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية، كما أنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، بسبب تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها[3]. فالصراع قد يمارسه الفرد مع نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى، وقد تمارسه الدولة خارجيا، وهناك العديد من الصراعات المحلية والإقليمية والدولية، وفي دراستنا سنركز على الصراعات الإقليمية، والتي تشمل أكثر من دلالة:

- **مفهوم التوتر:** يشير إلى قدرة الانكماش في العلاقات ما بين دولتين أو أكثر، ولا ترتقي بأطرافها إلى المواجهة المباشرة، وهي الحالة التي تسبق الصراع؛

- **مفهوم المنافسة:** قد تأخذ الطابع السلبي بعيدا عن مظاهر العنف والتوتر الذي ينعكس سلبا على الأطراف، وقد تتم المنافسة في ظروف طبيعية وعلاقات وفاقية مستقرة مثل التنافس الاقتصادي، وفي مجال التكنولوجيا والعلوم؛

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. (الكويت: منشورات السلاسل،1987)، ص ص234-236.

2- المثنى محمد عبد الحفيظ محمد خير، "النفط والنزاع في أبيي: دراسة في تحليل النزاع". مذكرة ماجستير. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،2010. ص06.

3- إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991)، ص231.

- **مفهوم الحرب:** تختلف عن الصراع لأن الحرب مرتبطة بالأساس بحالة الالتحام المباشر، بينما مضامين الصراع أشد من ذلك، فهي لها مظاهر سياسية واقتصادية وإيديولوجية.

إجمالا، على الرغم من تعدد المدارس النظرية التي تناولت مفهوم الصراع بكل أبعاده، فالصراع يمثل إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون لكل طرف من الأطراف رغبة في تحطيم الطرف الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكن أن ينتهي الصراع بما يحقق أهدافه. كذلك يمثل الصراع عملية تطويع للمتغيرات والقوى في نطاق التعامل الدولي أو الإقليمي، وتتبع بممارسات وقدرة على تلمس نواحي النقص بالخصم من خلال عمليات الكر والفر[1].

3- **الهيدروبولتيكس (*Hydropolitics*)**: يشير معنى الهيدروبولتيكس إلى العلم الناتج عن التزاوج بين علم السياسة وعلم المياه، حيث يقوم هذا العلم بدراسة وتحليل وتفسير الظواهر السياسية، كالتفاعلات الدولية والصراعية أوالتعاونية، في إطار الدراسات المائية[2]. ويعد جون واتبري *John Watbry* أول من تحدث على الهيدروبولتيكس، ثم قام أرون وولف *Aaron T Wolf* بتطبيق المفهوم في أطروحة الدكتوراه عام 1992 والموسومة بـــ"**أثر محدودية الموارد المائية على الصراع المائي العربي الإسرائيلي**"، وفي سنة 2002 قام توني آلان *Tony Allen* باستخدام مصطلح الهيدروبولتيكس كمفهوم تفسيري وتحليلي للعلاقات السياسية المائية في الشرق الأوسط[3].

وتعتمد الدراسة على مفهوم الهيدروبولتيكس، لاسيما عند النظر إلى عدة مؤشرات يستدل من خلالها على وجوده منها:

- وجود معاهدات واتفاقيات سياسية بين دولتين أو أكثر لها أبعادا مائية؛
- وضع أهداف للسياسة الخارجية لدولة أو عدة دول فيما يتعلق بالبعد المائي.

4- الهيدروستراتجيك (*Hydrostrategic*): إن مصطلح الهيدروستراتجيك يقصد به التزاوج بين الإستراتيجية وعلم الهيدرولوجيا، إذ يقوم هذا العلم على تفسير ودراسة الظواهر الإستراتيجية في ضوء المتغيرات المائية، ويؤكد هذا العلم على الأبعاد المتداخلة للمياه بالأبعاد الإستراتيجية

---

[1]- إيمان عبد المنعم زهران، **المحدد المائي كآلية للصراع في المشرق العربي**.(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015)، ص ص11-12.

[2]- محمد سلمان الطايع، **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**. ط1.(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2007)، ص03.

[3]- إيمان عبد المنعم زهران، المرجع السابق، ص13.

والسياسية، فضلا عن الأبعاد الاقتصادية، الجغرافية، والديمغرافية. وهناك عدة مؤشرات خاصة بالاستراتيجيات المائية لدولة أو مجموعة من الدول، حيث يظهر من خلال[1]:

1- وجود رؤية إستراتيجية مائية لدولة أو عدة دول من خلال الوضوح والتوقعات المستقبلية؛

2- القدرة على التحليل الاستراتيجي لكل أبعاد الوضع المائي للدولة؛

3- توافر المعلومات الخاصة بمصادر المياه وتوزيعاتها والتهديدات المستقبلية؛

4- صناعة القرار المائي الاستراتيجي في ضوء عدة اعتبارات وتقييم البدائل واختيار أفضلها.

5- **الإيكوبولتيكس(*Ecopolitics*)**: يعبر مصطلح الإيكوبولتيكس عن التزاوج ما بين علم السياسة وعلم البيئة، مع العلم أنه مفهوم حديث نسبيا، يقصد به "حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجيات البينية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة، المشاركة والمسئولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا لآليات التصحيح والتنمية[2].

6- **الأزمة(المشكلة)المائية:** يتعلق مفهوم الأزمة المائية بحالة من حالات العجز المائي الشديد، وعدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها، أي الحد الذي يصل فيه العجز المائي إلى درجة أن تؤدي إلى إلحاق العديد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد بنية الدولة، واستقرارها السياسي والاجتماعي[3].

وتستمد المياه أهميتها كمصدر من مصادر الصراع والتلويح بالحرب، من أن حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية، وبطبيعة الحال من تفاقم المنافسة وتصادم المصالح، إذ أن استخلاص المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيرا كبيرا على إمدادات المياه على

---

[1]- محمد سلمان الطايع، المرجع السابق، ص31.

[2]- إيمان عبد المنعم زهران، المرجع السابق، ص15.

[3]- محمود محمد محمود، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1998)، ص ص179-180.

الجانب الآخر[1]. الأمر الذي يؤدي إلى خلق مفهوم الأزمة المائية أو المشكلة المائية، وما يدلل على وجود الأزمة المائية، المؤشرات التالية[2]:

1- وجود ندرة في الموارد المائية لدولة معينة أو عدة دول؛

2- عدم صلاحية أو تدني نوعية المياه لدى دولة معينة حيث تتحول إلى مياه غير صالحة؛

3- وجود فجوة بين الموارد المائية والاحتياجات الخاصة للمياه سواء للتنمية أو لتلبية الطلب السكاني.

7- الأمن المائي: يعني الأمن المائي "وضعية مستمرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها(حالة العجز المائي)، فإن مستوى الأمن المائي ينخفض، وبالعكس، عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها(حالة الفائض المائي)، فإن مستوى الأمن المائي يكون مرتفعا. لذلك فإن مفهوم الأمن المائي هو مفهوم نسبي، حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في البلدان المختلفة، أو في البلد الواحد بحسب مراحل تطوره[3].

8- منطقة القرن الأفريقي: القرن الأفريقي منطقة إستراتيجية تشير إلى الجزء الشرقي من القارة الأفريقية يبرز في جهة الشرق في شكل قرن إلى الجنوب من خليج عدن، ويطل على جنوبي البحر الأحمر شرقاً، وخليج عدن شمالاً والمحيط الهندي شرقاً، ويفصله عن شبه الجزيرة العربية مضيق باب المندب، تتصف الجغرافية الطبيعية للقرن الإفريقي بتعقيداتها، وتباياناتها الكبيرة مكانياً، انعكس هذا على وضعه البنائي والبنيوي، ولموقعه الجغرافي، منطقة القرن الأفريقي هي واحدة من أهم المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبولتيكي للعالم؛ فقد استحوذت على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية سواءً بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة، شأنها شأن جميع المناطق الإستراتيجية المهمة[4].

---

[1]- عادل عبد الرازق، **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي**.(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2004)، ص50.

[2]- محمد محمود ربيع وَاسماعيل صبري مقلد(محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**. ط1(1993)، ص ص81-83.

[3]- منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص21.

[4]- عمر يحيى أحمد، استراتيجيات الصراع الدولي في منطقة القرن الأفريقي، الحوار المتمدن، أنظرا الرابط: www.m.hewar.org

يحمل مصطلح القرن الإفريقي تعريفات عديدة، فعلماء الأنثروبولوجيا يطلقونه على أراضي الصوماليين في كل من الصومال، وجيبوتي، وأوغادين بإثيوبيا، ومحافظات أقصى شمال كينيا. ويعرف الجغرافيون القرن الإفريقي على أنه ذلك الامتداد على اليابسة والذي يتخذ شكل القرن، والواقع شرق البحر الأحمر وخليج عدن، أي أن المصطلح يتسع ليشمل إريتريا وإثيوبيا وكينيا. بينما يضيف له السياسيون والاقتصاديون السودان وجنوب السودان وأوغندا تحت اسم القرن الإفريقي الكبير. ومن التعريف أعلاه؛ يُعتبر القرن الإفريقي إذن: المنطقة الشرقية من إفريقيا والمتحكمة بمنابع النيل ومدخل البحر الأحمر الجنوبي وخليج عدن وباب المندب، ومن هنا تأتي أهميته الإستراتيجية والاقتصادية للوطن العربي عمومًا ولاسيما الدول التي يمر نفطها في هذه المنافذ البحرية[1].

إن منطقة القرن الأفريقي تعتبر جيوبولتيكيا أكثر المناطق اتساعا وأشد تأثيراً من الناحية الجغرافية ، فإن المنطقة تشمل أيضا العديد من الدول والقوى التي تتفاعل وتتبادل علاقات التأثر والتأثير فيما بينها، مما يجعل منطقة القرن الأفريقي جيوبولتيكيا تضم مساحة هائلة من الدول التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر الممتد من الداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، يمكن في هذا الإطار الإشارة بصفة خاصة إلى اليمن والسودان وكينيا بوصفها دولا ترتبط بعلاقات بالغة الخصوصية مع القرن الأفريقي، على هذا الأساس، فإن منطقة القرن الأفريقي تستمد قوتها من موقعة الإستراتيجي و ارتباطه الوثيق بالبحر الأحمر الذي يعتبر بدوره من أهم طرق المواصلات البحرية للعالم[2].

تبرير خطة دراسة الموضوع:

للإجابة على إشكالية الموضوع واختبار فرضياته، انتظم في خطة مهيكلة عبر أربعة فصول ومقدمة وخاتمة، ويتفرع عن كل فصل مباحث ومطالب أحيانا.

فالفصل الأول تم تخصيصه لدراسة حوض نهر النيل من الجانب الجيوبولتيكي، يهدف إلى عرض الجغرافيا السياسية لدول حوض نهر النيل من حيث التسمية ومنابع النيل ودول الحوض

---

[1]- مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، موانئ القرن الأفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي، أنظر الرابط: www.rawabetcenter.com/archive

[2]- عمر يحيى أحمد، مرجع سابق.

وهذا في المبحث الأول؛ وجاء المبحث الثاني ليعالج الوضع المائي لدول حوض نهر النيل وذلك من خلال التطرق إلى الميزان المائي لدول المصب ودول المنابع، وفي نهاية الفصل سيتم شرح مسألة الندرة المائية لدول حوض نهر النيل وأهم احتياجاتها الحالية والمستقبلية من المياه، كل ذلك في إطار المبحث الثالث.

وبعد الإحاطة بالجوانب المفهومية والنظرية الأساسية لموضوع البحث ألا وهو دراسة حوض نهر النيل جيوبولتيكيا، سيتم تخصيص الفصل الثاني لدراسة القانون الدولي للأنهار الدولية، لاسيما حوض نهر النيل، وذلك عبر مباحث ثلاثة؛ فالمبحث الأول جاء ليوضح الإطار القانوني بشأن الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، أما المبحث الثاني يهدف إلى توضيح إشكالية تقاسم وتسعير مياه حوض نهر النيل. وتطرق المبحث الثالث إلى إشكالية الإخطار المسبق فيما يتعلق بالمشاريع المائية المزمع تجسيدها على مستوى الحوض.

أما الفصل الثالث، وانطلاقا مما جاء في الفصلين الأول والثاني، وبناء عليه يتم في هذا الفصل موقع إسرائيل من مسألة المياه، وذلك تحت عنوان إسرائيل والتحول من الجيوبولتيكس إلى الهيدروبولتيكس حيث سنوضح مسألة المياه في الفكر الجيوبولتيكي الإسرائيلي في المبحث الأول، الأمر الذي يستدعي فحص نقطة أخرى تتمثل في التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي في المبحث الثاني، ومن ثمة عرض العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض نهر النيل في المبحث الثالث.

واستكمالا لما تم تشريحه في الفصل الثالث، تم تخصيص الفصل الرابع من الأطروحة، لمستقبل الأمن المائي في منطقة حوض النيل في طل التدخل الإسرائيلي في النزاع الإثيوبي المصري، حيث تم عرض للعلاقات الهيدروبولتيكية الإثيوبية المصرية في ظل ثنائية التنافس أو التعاون وهذا في المبحث الأول، كما تم التطرق إلى أزمة سد النهضة وأثره في النزاع المائي الإثيوبي المصري في المبحث الثاني. فضلا عن التفصيل في الدور الإسرائيلي في النزاع المائي الإثيوبي المصري ومستقبل الأمن المائي في منطقة حوض النيل.

الفصل الأول:

حوض النيل: دراسة جيوبولتيكية

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لدول حوض النيل

يعبر حوض النيل عن مجموع الأراضي التي تنحدر نحو مجرى النهر وروافده، وتغذيه بالمياه، والتي لو تساقطت عليها الأمطار، أو انفجرت فيها الينابيع لانحدرت إلى مجرى النهر، على هذا النحو يشغل حوض النيل مساحة واسعة في النصف الشرقي من إفريقيا الشمالية. يحد حوض النيل من الجهة الجنوبية قمم ومرتفعات واقعة جنوب بحيرة فكتوريا المعروفة باسم "تلال انيامونزي" أو"جبال القمر"، أما شرقا فيحده المرتفعات التي تتألف منها الحافة الغربية للأخدود الشرقي الذي يتماشى مع الحافة الشرقية لهضبة إثيوبيا، ويستمر في اتجاهه نحو الشمال الغربي مع قمم جبال البحر الأحمر، وبتجاوز خليج السويس وانتهاء المرتفعات كان الحد الشرقي لحوض النيل هو مرتفعات شبه جزيرة سيناء، وبذلك يصبح الحد الشرقي لحوض النيل يقترب من فلسطين، وبالتالي لا تعد قناة السويس حدا طبيعيا. كما ينطلق الحد الغربي جنوبا من جبال "موفمبيرو"، ثم يتبع الحافة الغربية للأخدود الغربي الذي يقع فيه بحيرة "ألبرت"، ثم يتجه نحو الشمال الغربي مع تقسيم المياه بين النيل والكونغو، ثم يغير اتجاهه نحو الشمال الغربي ليسير مع مرتفعات دارفور، وبعدها يسير في خط متعرج يقترب من النيل ويبعد عنه حينا آخر، كما في منطقة منخفض الفيوم، حتى ينتهي إلى البحر المتوسط غرب الإسكندرية[1].

ويعد النيل نهرا متفردا بأي مقياس جيولوجيا، جغرافيا، تاريخيا وحضاريا، كما أنه يعتبر من أحدث أنهار قارة إفريقيا من حيث النشأة الجيولوجية ويخالف في اتجاهه كل أنهارها، فهو يتجه طوليا من الجنوب إلى الشمال، بينما الأخرى كلها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب عامة، كما أنه معاكس في اتجاهه هذا لكل أنهار العالم المدارية، فهو ينبع من الجنوب في نصف الكرة الجنوبي، ويتجه شمالا ليصب في البحر المتوسط في نصف الكرة الشمالي، في حين أن معظمها يجري عكسه من الشمال إلى الجنوب، فهو أفضل أنهار الأرض عذوبة، وهذا ما أكده كتاب الأرض بقولهم "*The Nile is the fathe of African rivers*"[2].

---

[1] - محمد عبد الغني سعودي، **أفريقيا: شخصية القارة في شخصية العالم.**(القاهرة: مكتبة الأنجلو -مصرية،2008)، ص229.

[2] - إبراهيم علي غانم، **أمن مصر المائي: جغرافيا وهيدرولوجيا وقانونيا وسياسيا**، ط1.(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2016)، ص35.

يجتاز حوض النيل 35 درجة عرض من منابعه حتى مصبه، ولا يناظره في هذا الامتداد نهر آخر في العالم من حيث درجات العرض، وهو النهر الوحيد في العالم الذي يمتد من الجنوب إلى الشمال في شبه استقامة من المنطقة الاستوائية حتى المنطقة المعتدلة الدافئة حيث يلتزم في جريانه الاتجاه الشمالي دائما، ويمر نهر النيل بست مناطق جغرافية مختلفة، وهي المنطقة الاستوائية، المنطقة شبه الاستوائية، المنطقة المدارية الموسمية، المنطقة شبه الموسمية، المنطقة الصحراوية الحارة، المنطقة المعتدلة الدافئة، حيث ينتهي البحر المتوسط وهو أطول نهر دولي[1]، وهي مجموعة من الخصائص جعلت منه أقل أنهار العالم في تصريفه وإيراده.

ويبلغ معدل تساقط الأمطار على النهر حوالي 1600 مليارم^3 وما يجري في مجراه 7300 مليارم^3، ومتوسط إيراده عند أسوان 84 مليارم^{23}، غير أن هذا الطول وعبور المناخات المختلفة بدد الثراء وجعل نهر النيل من أقل الأنهار العالمية دفقا للمياه في مجراه، حيث لا يتجاوز 7% من الأمطار الكثيفة التي تتساقط على حوضه[3]. ويغطي حوض النيل مساحة من سطح الأرض تقدر بحوالي 2,9 مليون كلم^2 والتي تعادل 1/5 من مساحة القارة الأفريقية تقريبا، فهو بذلك يعد ثاني أكبر الأحواض النهرية في أفريقيا من حيث المساحة يأتي بعد حوض نهر الكونغو الذي تبلغ مساحته 3820 كلم^{42}، كما يبلغ طوله من أبعد نقطة ينبع منها والمتمثلة في منابع نهر رفوفو *Ruvuvu* قرب بحيرة تنجانيقا إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط حوالي 6825 كلم[5].

ويتساءل الباحث محمد سالمان الطايع في كتابه "**مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**" حول تسمية نهر النيل و الحقبة الزمنية التي ظهر فيها النيل بمصر لأول مرة؟ وكيف ظهر هل من أصل محلي أم أصل خارجي؟ هل له أصل سابق أو أسبق؟ ومتى كان ذلك؟[6]. ومنه ترتبط تسمية نهر النيل باصطلاحات قدماء المصريين للنهر، فقد كان الاعتقاد السائد لديهم

---

[1]- مغاوري شحاته دياب، **نهر النيل بين التحديات والفرص**، ط1.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2012)، ص41.

[2]- توفيق محمد جاب الله، **نهر النيل وأمن مصر القومي**، ط1.(القاهرة: دار النهضة العربية،2015)، ص19.

[3]- الصادق المهدي، **نهر النيل: الوعد والوعيد**، ط1.(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2000)، ص ص 47-48.

[4]- محمد أحمد السامرائي، **إستراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل**، ط1.(بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع،2012)، ص62.

[5]- يوجد اختلاف حول الطول الحقيقي لنهر النيل، ومرد هذا الاختلاف في بداية المنبع، فبعض المصادر تذكر بأن نهر النيل طوله أكثر من ست آلاف كلم، بالمقابل ذكرت مصادر أن طول نهر النيل يتراوح بين 6500 كلم و 6700 كلم، كما ذكرت مصادر أخرى بأن طوله يبلغ 6825 كلم.

[6]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**، ط1.(القاهرة: دار الشروق،2012)، ص 24.

بأن النيل مركز العالم، وأن منبعه هو بدايته، لذلك كانت قبلتهم نحو الجنوب[1]، وعلى الرغم من عدم وجود أصل واضح لتسمية النيل، لكن ذلك لا ينف الأصول الفرعونية له في تاريخ مصر القديم، حيث عمل المصريين قديما على اصطلاح لقب"أبي الآلهة" على النيل، وهو مستعار من "نون" رب المياه الأزلية عند الفراعنة، وهو أقدم الآلهة عهدا[2]، كما عرف اصطلاح النيل على النهر الجاري تأخرا، إذ كان يعرف في السابق باسم"حابي" أو "هابي *Hapy*"إله النهر وأشهر آلهة النيل، فضلا عن أنه كان يدعى "بي يوما *Piyoma*" أو النهر فقط[3].

وقد أخذت تسمية نهر النيل منحى تصاعدي، وردت تسميته في لغة الأقباط باسم "نيالون"، مما يوحي بأن اليونانيون القدامى كانوا أول من أطلق اسم "نيولوس *Neilos*" على النهر، واعتمدت هذه الكلمة فيما بعد كأصل في اشتقاق لفظ النيل[4]، وتتجه بعض التصورات في تفسيرها لاصطلاح نهر النيل إلى أنها اشتقت من اللغة الفارسية تحديدا من المصطلح "نيل *Nil*" ويقصد به اللون الأزرق[5]، بالمقابل توجد ترجمة أخرى لمصطلح "نيل" حيث ورد بأنها مشتقة من كلمة "نخل" استخدمها الفينيقيون بمعنى النهر، غير أن ما هو متعارف عليه والواردة بكثرة في الأدب الجغرافي، إذ يعتبر أن اسم النيل ينبثق من لفظ "آيال" القبطي الذي استخدم بمعنى النهر العظيم بعد إضافة المقطع "ني" كأداة تعريف للجمع في اللغة القبطية[6]، وبالاعتماد على ذلك، فإن اسم النيل ظهر مشكلا من مقطعين "ني" و"آيال"، ومن خلال جمعهما يصبح لفظ "نيالو"، كما لجأ اليونانيون إلى إضافة النهاية المستخدمة في كلماتهم "*OS*" أين أصبح يطلق عليه "نيلوس"، لكن مع مجيء العرب حذفوا نهاية الكلمة اليونانية" *OS*" واصطلحوا عليه النيل[7].

تتطلب تغطية مختلف الجوانب التعريفية لحوض النيل التطرق إلى منابعه العليا وانتهاء بمصباته في البحر الأبيض المتوسط، قصد تكوين نظرة شاملة على عن حوض النيل، لذلك من

---

[1]- جورج بوزنر وآخرون، **معجم الحضارة المصرية القديمة**، تر: أمين سلامة.(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1996)، ص344.

[2]- أدولف أرمان، **ديانة مصر القديمة**، تر: عبد المنعم أبو بكر ومحمد أنور شكري.(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997)، ص18.

[3]- جورج بوزنر وآخرون، مرجع سابق، ص345.

[4]- صلاح الدين علي الشامي، **نهر النيل: دراسة جغرافية تحليلية**، ط1.(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995)، ص26.

[5]- محمد سلمان طايع، مرجع سابق، ص26.

[6]- نعمات أحمد فؤاد، **النيل في الأدب المصري**.(القاهرة: مكتبة الدراسات الأدبية،1992)، ص34.

[7]- صلاح الدين علي الشامي، مرجع سابق، ص27.

الضروري تناول العناصر التالية: حوض هضبة البحيرات الاستوائية، حوض بحر الجبل وبحر الغزال، حوض هضبة الحبشة، الحوض الأدنى للنهر على نحو ما هو موضح في الخريطة.

الشكل رقم(01): خريطة توضح نهر النيل من المنبع الى المصب

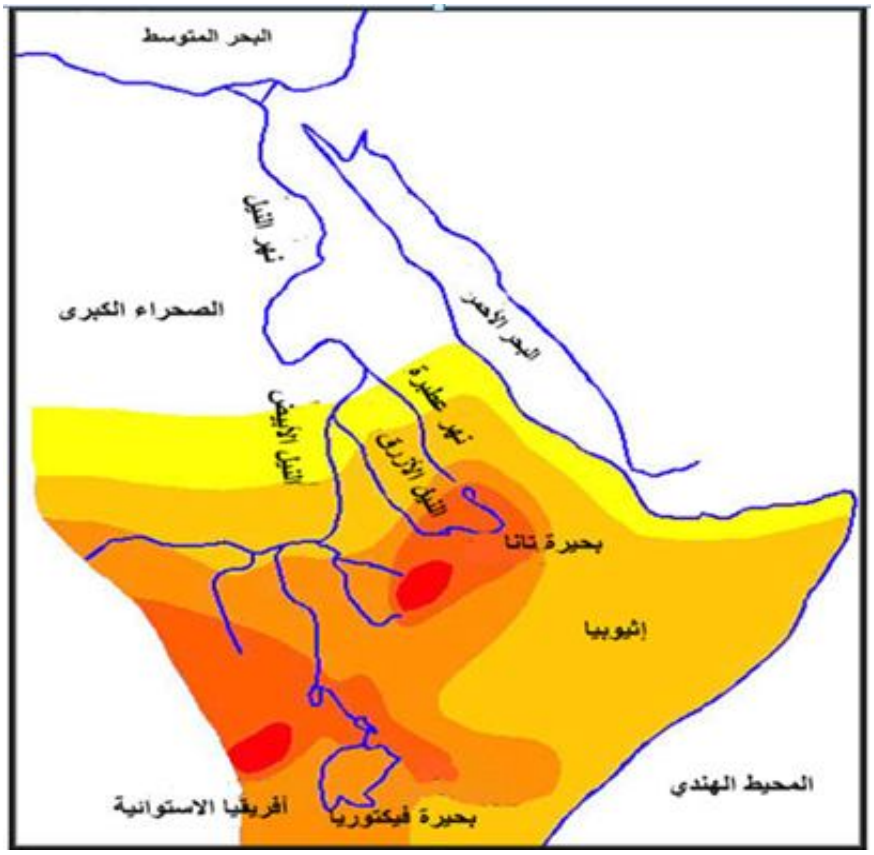

المصدر: أنظر الرابط الالكتروني/http://www.moqatel.com

المطلب الأول: الروافد الجغرافية لحوض النيل

أولا- حوض هضبة البحيرات الاستوائية: تعد هضبة البحيرات الاستوائية من أكثر الأجزاء توغلا في عمق القارة الأفريقية الاستوائية، الممتدة من درجة عرض 33 جنوب خط الاستواء ودرجة عرض4 شماله، وارتفاعها وشكلها العام يضعها في أرض أفريقيا العليا إذ يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي 1200م، ويتكون هذا القسم من حوض النيل من الأجزاء الطبيعية التالية[1]:

أ- بحيرة فكتوريا: تسمى بحيرة فكتوريا أو بحيرة "نيانزا" أو "أوكريوي" أو "نالوبالي"، تعد ثاني أكبر بحيرة للماء العذب في العالم من حيث المساحة والأكبر في أفريقيا، كما أنها أكبر بحيرة استوائية في العالم تبلغ مساحتها 68870 كلم^2، وهي إحدى البحيرات العظمى الأفريقية التي تطل

[1]- محمد أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص68.

عليها ثلاث دول؛ كينيا، أوغندا، وتنزانيا. كما يبلغ حجم المياه بها 2760 مليارم^3 ويتراوح عمق المياه بين 40و80م، كما يبلغ طول سواحلها في الدول الثلاث التي تطل عليها 3460كلم، ومساحة حوض الأنهار التي تصب في البحيرة نحو 193 ألف كلم^2، وتضم البحيرة العديد من الجزر الكبيرة والصغيرة أشهرها جزيرة "سيسي أوكالانجا *"Kalangala Sesse"* و"بوفوما *"Buvuma"* في الجانب الأوغندي، وجزيرة "أوكيريوي *"Ukerewe"* في الجانب التنزاني، وجزيرة "روسينج *"Rusing"* في الجانب الكيني، بالإضافة إلى عشرات الجزر الصغيرة على امتداد سطح البحيرة في الدول الثلاث[1].

ويعتبر نهر كاجيرا *Kagera* أحد الروافد الأساسية لنهر النيل، ومن أكثر الجداول التي تصب في بحيرة فكتوريا، وينبع من بورندي قرب الرأس الشمالي لبحيرة تنجانيقا الواقعة إلى الجنوب من بحيرة فكتوريا في وسط أفريقيا، كما يعد نهر "روفيرونزا *"Rovironza"* الرافد العلوي لنهر كاجيرا وينبع أيضا من بورندي فيلتحم معه في تنزانيا، ويعتبر الحد الأقصى في الجنوب لنهر النيل، ويبلغ معدل كمية تدفق المياه داخل بحيرة فكتوريا أكثر من 20 مليارم^3 في السنة، منها 7.5 مليارم^3 من نهر كاجيرا و8.4 مليارم^3 من منحدرات الغابات الواقعة شمال شرق كينيا و3.2 مليارم^3 من شمال شرق تنزانيا و1.2 مليارم^3 من المستنقعات شمال غرب أوغندا[2].

ب- بحيرة كيوجا: تختلف طبيعة هذه البحيرة عن بحيرة فكتوريا في كونها محاطة من جميع جوانبها بمساحات كبيرة من المستنقعات، وتقدر مساحة البحيرة نفسها بحوالي 1760 كلم^2، ومساحة المياه حولها بحوالي 3020 كلم^2، ومساحة الحوض المجمع للأمطار لنيل فكتوريا وبحيرة كيوجا 75 ألف كلم^2، ومعدل سقوط الأمطار حوالي 29 م سنويا.

ويدل الحساب المائي لهذه البحيرة على أن المتوسط السنوي للإيراد الخارج منها 29 مليار م^3، أما مياه الأمطار المتساقطة على حوض التجمع حول البحيرة والمستنقعات فيرد إلى البحيرة منها نسبة ضئيلة تقدر بحوالي ثلاثة مليارم^3 سنويا، ولذلك تكون جملة المياه الداخلة للبحيرة والمتساقطة عليه 11مليارم^3 سنويا، ولهذا يصبح صافي الدخل المائي لبحيرة كيوجا ونيل فكتوريا

---

[1]- نادر نور الدين محمد، **مصر ودول منابع النيل**، ط1.(القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2014)، ص 112.

[2]- عاصم بسيوني، **حرب النيل بين مصر وإسرائيل**.(د دن: 2009)، ص ص37-38.

[3]- عبد العظيم أبو العطا، **نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل**، ط1.(القاهرة: دار المستقبل العربي،1985)، ص46.

بخلاف تصريف بحيرة فكتوريا(-1 مليارم^3 سنويا)، أي أن بحيرة كيوجا حسب هذا التقدير مصدر فاقد لما يقارب واحد مليارم^3 سنويا[1].

ولما كان معدل التصريف السنوي الداخل إلى بحيرة "كيوجا" من بحيرة فكتوريا هي23.5 مليارم^3، فمتوسط الصرف السنوي الخارج منها يصبح 22.5 مليارم^{23}، الأمر الذي يؤكد بأن إيرادات بحيرة كيوجا تعتمد أساسا على فائض الأمطار ومعدل الجريان النهري في الروافد التي تنساب إليها، كما يقترب بشكل وثيق بالإيرادات المائية التي تتدفق في نيل فكتوريا وبالمطر المتساقط على سطح بحيرة كيوجا^3. كما يخرج نيل "فكتوريا" من بحيرة كيوجا عند ميناء "ماسندي" في مجرى طبيعي لمسافة 80 كلم حتى نقطة "كامديني"، ثم تنحدر مياهه بعد ذلك فوق شلالات تنتهي بشلالات "مارشينزون" على مسافة مئة كلم من "كامديني"، وهذا يسمى بنيل فكتوريا الأسفل ليدخل بحيرة ألبرت[4].

ج- البحيرات الأخدودية(الألبرتية): تقع البحيرات الأخدودية وسط الأخدود الغربي، وتشمل بحيرات "إدوارد وجورج وألبرت"، إذ تتصل هذه البحيرات عن طريق نهر "السمليكي"، وهي:

- بحيرة ألبرت: تبلغ مساحة بحيرة ألبرت نحو 5300 كلم^2 ويبلغ ارتفاعها نحو6200 متر تقريبا فوق سطح البحر، وينبع منها النيل الأبيض، والذي يمتد اسمه إلى بحر الجبل في السودان، ونظرا لقلة استمرار منطقة عبوره بالسودان تكون العديد من المستنقعات والأراضي المغمورة والروافد الصغيرة، وأقصى عمق لبحيرة ألبرت هو 45م، كما تتعرض مياه البحيرة للبخر، حيث يقدر بنحو 40 مليارم^3 من المياه سنويا، ويتجمع ماؤها عبر نهر السمليكي الذي يصب مياهه منها من أراضي الكونغو الديمقراطية[5].

- بحيرة إدوارد(أمين دادا): تقع بحيرة إدوارد جنوب دائرة الاستواء مباشرة، وترتفع عن سطح البحر بنحو926م، فهي أقل ارتفاعا من فكتوريا بنحو 220م، ويحتل منها نحو ثلاثة أرباع من مساحتها في جمهورية الكونغو، تتميز بنوع من الملوحة تستقبل مياهها من جبال "روتزوري"

---

[1] -Mamdouh SHAHIN, **Development in water science :hydrology of Nile basin**(Amsterdam :elserver,1985),p25.

[2] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برامج الأمن الغذائي العربي: الموارد الطبيعية**.ج2، ط2.(الخرطوم1986)، ص533.

[3] - صلاح الدين علي الشامي، مرجع سابق، ص96.

[4] - محمد أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص72.

[5] - مغاوري شحاته دياب، مرجع سابق، ص ص 48-51.

بواسطة مجموعة من الروافد إليها والى بحيرة جورج، كما تتمتع المنطقة بمجموعة كبيرة من البحيرات الصغيرة ذات الأهمية الاقتصادية، وترتبط بحيرة إدوارد ببحيرة جورج من خلال قناة "كازنجا"، إذ تنحدر المياه إليها بتيار خفيف في موسم الجفاف أين يقل المطر نسبيا، وتعد بحيرة إدوارد المنبع الرئيسي لنهر السمليكي والذي تأتي مياهه من جبال رونزوري بالكونغو الديمقراطية[1].

- بحيرة جورج: تقع هذه البحيرة في الشمال الشرقي من بحيرة إدوارد، وتتصل بها عن طريق قناة كازنجا-كما سبق الإشارة إليه- إذا تبلغ مساحتها حوالي300كلم^2، في حين تبلغ مساحة حوض تجميع مياه البحيرة ثمانية آلاف كلم^2، وهي ذات منسوب متوسط، حيث يبلغ ارتفاعها نحو912م فوق سطح البحر، ويقدر المطر السنوي في حوض بحيرة وجورج بحوالي 1365ملم في المتوسط، وينتج هذا المطر السنوي عن فائض قوامه المطر المباشر على سطح كل بحيرة من كلتا البحيرتين الذي ينساب في الروافد والمجاري النهرية إلى كل واحد منها من أرض الحوض[2].

- نهر السمليكي: يعد نهر السمليكي الرابط بين بحيرتي ادوارد وألبرت بطول نحو 250كلم، ويصل الفارق بين منسوب منبع النهر ومنسوب مصبه نحو 295م، ويؤدي ذلك إلى سرعة تدفق المياه بالنهر، ويتراوح عرض النهر بين50 م في زمن الجفاف و150م في زمن الفيضان، وعمقه بين ثلاثة وخمسة أمتار، ونظرا لأن النهر ينبع من الكونغو، فقد جاءت معاهدات الحكومة البريطانية ودولة الكونغو تنص على التزام هذه الأخيرة بعدم إقامة أي سدود أو مشروعات مائية من شأنها وقف تدفق مياه النهر أو تعديل مساره في اتجاه بحيرة ألبرت التي تعد هي المنبع الوحيد للنيل الأبيض[3]. كنتيجة حول هضبة البحيرات الاستوائية، فهذه الأخيرة -تساهم ولو بصفة ضئيلة- في صافي الإيرادات الطبيعية السنوية، والتي تبلغ في المتوسط حوالي 14%، وبالرغم من ذلك فإن مرد هذه المساهمة الضئيلة يتعلق بعدة عوامل منها ضياع حجم كبير من

[1]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص ص 60-61.

[2]- محمد أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص74.

[3]- مغاوري شحاته دياب، مرجع سابق، ص 51.

الإيراد في مرحلة تالية في مستنقعات بحر الجبل، والتي تعتبر أكبر مناطق الفقدان في حوض النيل[1].

ثانيا- حوض بحر الجبل والبحيرات الاستوائية: يتكون من الروافد التالية:

أ- حوض بحر الغزال: يقع الطرف الجنوبي لهذا الحوض على الحدود السودانية الكونغولية، يحده من الجهة الجنوبية الغربية الحدود السودانية مع جمهورية أفريقيا الوسطى التي ينبع من مرتفعاتها نهر "البوشيري"، كما يحد حوض بحر الغزال من الناحية الشمالية السهول الجنوبية لجبال "كورا" التي تنبع منها الروافد الشمالية لبحر العرب، تتوجه كل هذه الأنهار نحو مستنقعات بحر الغزال التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الحوض بين بحر الجبل وخط "كونتور"[2].

وتقدر مساحة بحر الغزال بما يزيد عن 526ألف كلم^2، بينما تزيد مساحة المرتفعات التي تعتبر مصدر مياه الأمطار المغذية للأنهار المتصلة بالحوض، فتصل إلى نصف هذه المساحة على وجه التقريب، أما مساحة المستنقعات فتبلغ نحو 40ألف كلم^2، كما يبلغ الإيراد المائي لحوض بحر الغزال نحو15.1مليارم^3 سنويا، تفقد غالبيتها بالبخر والنتح والتسرب في مناطق المستنقعات، فلا يصل من هذا الإيراد المائي إلى النيل الأبيض سوى نحو نصف مليارم^3 سنويا من المياه[3]، كما يقدر معدل الهطول المطري بالحدود الجنوبية للحوض بنحو1300ملم/سنويا، وتنقص تدريجيا عند الاتجاه نحو الشمال حتى تصل إلى 300ملم/سنويا أقصى الشمال بالقرب من مدينة الفاشر السودانية، أما المتوسط العام فيقدر بنحو 900ملم/سنويا، بينما يصل معدل البخر إلى ألفين ملم سنويا. ويعتبر بحر العرب أهم أنهار حوض بحر الغزال، وتبلغ مساحته نحو 210ألف كلم^2، ونهاية بحر العرب الجنوبية التي تجري فيها شرقا تجاه مستنقعات بحر الغزال عبارة عن برك تكاد تكون غير متصلة، كما يعد نهر "لول" أهم أنهار حوض بحر الغزال، والذي يقدر تصريفه بنحو 4.3 مليارم^3 في السنة[4].

---

[1]– محمد أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص77.

[2]- عبد الحميد عامر، **حوض النيل: الفريضة الغائبة**، ط1.(القاهرة: وكالة عامر للنشر،2012)، ص50.

[3]- أحمد السيد النجار، **من السد إلى توشكي...النيل والبشر في مصر:الأساطير والواقع**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1999)، ص30.

[4]- عبد الحميد عامر، مرجع سابق، ص51.

ب- حوض بحر الجبل: تسري مياه نهر ألبرت تجاه الشمال ويدخل إلى الأراضي السودانية فيتحول اسمه إلى بحر الجبل، وتنتشر مياه بحر الجبل على مساحة كبيرة نظرا لقلة الانحدار، حيث تنتشر المستنقعات، ويتسع كلما اقترب من بحيرة "نو" وبعدها حتى مصب السوباط على مسافة تقدر بنحو 1280كلم، وفي المجرى الأدنى لبحر الجبل تكثر المستنقعات والسدود النباتية خاصة بالقرب من بحيرة "نو"، ويتميز بحر الجبل بكثرة الانحناءات التي تساعد على تكوين البحيرات المتقطعة على جوانبه، ويبلغ إجمالي التصريف السنوي لبحر الجبل حوالي 30 مليار م^3، وجملة ما يصل من مياهه عن طريق بحر الجبل وبحر الزراف نحو 15 مليارم^3 سنويا، وتصل جملة مساحة مستنقعات بحر الجبل حوالي7200 كلم^2، يفقد فيها بحر الجبل حوالي نصف إيراده من المياه بالبخر والتسرب والنتح، ومن هنا كان التفكير في شق قناة جونجلي لإنقاذ قدر من فاقد المياه مقداره أربعة مليارم^3 لصالح كل من مصر والسودان[1].

ويبلغ حجم تصريف بحر الجبل من بحيرة ألبرت حتى ينمولي نحو 27.1 مليارم^3 سنويا يفقد منها حوالي 40% في هذه المسافة، فضلا عن بلوغ طول بحر الجبل من منجلا حتى بحيرة "نو" نحو 770كلم، كما تبلغ مساحة المستنقعات في الفياضات العالية نحو 8500 كلم^2 إذ تمثل منطقة خسارة هائلة لمياه بحر الجبل، ويمكن أن نلخص خصائصها كما يلي[2]:

- تتسع منطقة المستنقعات بين نحو ثلاثة كلم عند منجلا إلى نحو 30كلم شمالا؛
- يبلغ اتساع الوادي تسعة كلم في بلدة بور، وتبلغ مساحة المستنقعات عندها نحو 15 كلم^2.
- يبلغ اتساع المستنقعات عند دائرة العرض7.3 حوالي30 كلم في حين يبلغ أقصاها نحو 25 كلم عند دائرة العرض7.4شمالا.

ج- النيل الأبيض: يعرف النيل الأبيض بالعديد من التسميات، إذ يسمى نيل فكتوريا نظرا لخروجه من بحيرة فكتوريا بأوغندا، ويعرف كذلك باسم نيل ألبرت اعتبارا لخروجه من بحيرة ألبرت، بالإضافة إلى أنه عرف باسم بحر الجبل جنوب السودان، غير أن المتفق عليه هو اسم النيل الأبيض والذي يبدأ من بحيرة "نو" إلى مكان التقائه بنهر النيل الأزرق[3].

---

[1]- مغاوري شحاته دياب، مرجع سابق، ص54.

[2]- Mamdouh SHAHIN,op. cit. p p353-359.

[3]- محمد أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص79.

يبلغ طول مجرى النيل الأبيض من نقطة التقائه بالسوباط حتى الخرطوم نحو 844كلم، كما يبلغ طوله من بحيرة "نو" إلى الخرطوم نحو964كلم، في حين يبلغ تصريف النيل الأبيض نحو 28 مليارم^3 سنويا، يرفده السوباط بنحو 13.5 مليارم^3 سنويا منها، أما الكمية المتبقية هي حوالي النصف فيتلقاها من بحر الجبل فبحر الزراف مع نسبة ضئيلة للغاية من بحر الغزال أحيانا، وبهذا يكون له مصدران للمياه مصدر حبشي صيفي، ومصدر استوائي دائم من هضبة البحيرات، ثم مصدر ضئيل من المرتفعات الفاصلة بين حوضي النيل والكونغو عبر روافد بحر الغزال ثم الأمطار المحلية المتساقطة في منطقة التلاقي، كما يقوم النيل الأبيض الذي يستمد نحو نصف مياهه أصلا من بحيرات الهضبة الاستوائية بضبط مستويات المياه المتدفقة في حوض النيل إلى مصر والسودان[1].

ثالثا- حوض هضبة الحبشة: تضم أراضي الحبشة كل من اريتريا وإثيوبيا، حيث ينبع منها العديد من الأنهار والروافد، وتنتهي جميعا إلى ثلاثة انهار مهمة، وهي النيل الأزرق الذي يعد المغذي الأكبر لنهر النيل بنسبة تتراوح بين 59و64%، وينبع كذلك من أقصى شمالها الغربي نهر "عطبرة" الذي يرسم جزءا من الحدود بين اريتريا وإثيوبيا، ويتدفق باتجاه الشمال الغربي في مسار مختلف وبعيد عن مسار شمال مدينة الخرطوم بنحو 320كلم، ويساهم بنسبة 11% من مياه النيل، ينبع من أقصى الجنوب الإثيوبي نهر السوباط برافديه "البارو" و"الأكوبو" ويساهم أيضا بنسبة 11% من مياه النيل[2]، ونحاول أن نوضح كل نهر بالتفصيل.

أ- نهر السوباط: يعتبر نهر السوباط أهم مصدر للمياه بالنسبة لنهر النيل الأبيض، يستمد مياهه من ثلاثة روافد رئيسية، تختلف درجة أهميتها فيما يتعلق بالمصادر المائية فمنها ما ينبع من هضبة الحبشة، ومنها ما ينبع من هضبة البحيرات الاستوائية ومنها ما ينبع من مرتفعات شمال بحيرة "رودلف"، في هذا السياق يأتي نهر "البارو" كأهم روافد نهر السوباط النابع من جنوب غرب هضبة الحبشة، والذي يجري في بدايته في إقليم جبلي حتى بلدة "غمبيلا"، وبعدها يهبط بشدة نحو المنطقة السهلية من حوضه ويجري فيها لمسافة 250كلم ليلتقي برافد آخر هو نهر "بيبور" عند بلدة الناصرة، ويتحدان معا ليكونان نهر السوباط الذي يجري بدوره في أرض

[1]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص ص 72-74.

[2]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص31.

جمهورية جنوب السودان على مسافة 300كلم إلى غاية أن يلتقي بالنيل الأبيض، كما يوجد رافد ثالث هو نهر "أكوبو" الذي ينبع من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة "رودلف"[1].

ب- النيل الأزرق: يشمل حوض النيل الأزرق عدة أحواض فرعية لروافد مثل حوض نهر "الرهد" وحوض نهر "الدندر" وحوض "ديديا" وغيرها، ويجري النيل الأزرق في إقليم "جوجام" في مجرى جبلي شديد التدفق والتيار. يبلغ طول مجرى النيل الأزرق نحو 1622كلم بانحدار حوالي 1440م من بحيرة ""تانا" حتى الروصيرص، أي بمعدل انحدار عام مقداره متر لكل كلم، بينما في المسافة السهلية من الروصيرص حتى الخرطوم التي يبلغ طولها 640كلم يستقبل فيها رافديه الكبيرين "الدندر" و"الرهد" ويرفدانه معا بنحو 10% من جمله إيراده، ويبلغ طول النيل الأزرق في السودان نحو 990كلم^2، ويزداد تدفق النيل الأزرق عند الروصيرص إلى 50.2 مليارم^3 سنويا، في حين يصل إلى الخرطوم بمتوسط تصريف يبلغ نحو50 مليارم^3 سنويا مساهما بذلك بنحو 59 الى64% من مياه نهر النيل^3.

وهناك من يرى بأن مجموع تصريف النيل الأزرق يبلغ 54 مليارم^3 سنويا، كما يرون بأن نهر النيل الأزرق يعد عنيف قوي التيار لاسيما إبان موسم فيضانه، إلى درجة أنه يحمل فتات الصخور من هضبة الحبشة التي ينحدر من فوقها من ارتفاعات تتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف متر، ولذلك بعود له الفضل ولنهر عطبرة في رفع حمولات رسوبية ضخمة من الطين والطمي في بناء دلتا النيل، كما يبلغ متوسط إيراده السنوي بعد الفواقد الطبيعية حوالي 48.5 مليارم^3 سنويا^4، فضلا عن إمداده نهر النيل الرئيسي بنحو 136.5 مليون طن حمولة طمي خصب سنويا، تشكل نحو 72% من جملة ما يحمله النيل الرئيسي من حمولة الطمي سنويا^5.

ج- حوض نهر عطبرة: يعد حوض نهر "عطبرة" آخر الروافد التي تنبع منن الهضبة الإثيوبية ويصب في النيل، تبلغ مساحته نحو مئة ألف كلم، في حين تقل مساحته بعد مصب نهر "ستيف" لتصبح نحو 44ألف كلم، وينبع نهر عطبرة من الهضبة الإثيوبية بالقرب من بحيرة تانا وعلى

---

[1]- عبد العزيز طريح شرف، **جغرافيا حوض النيل**.(الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999)، ص70.

[2]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص 80.

[3]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص140.

[4]- محمد نصر الدين علام وآخرون، **المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001)، ص62.

[5]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص141.

ارتفاع 2500م إلى ثلاثة آلاف متر، له رافدان رئيسيان هما نهر ستيف وبحر السلام، تمثل الأمطار المتساقطة على حوض نهر ستيف المصدر الرئيس لنهر عطبرة، لذلك يقدر تصريف نهر عطبرة عند المصب بنحو 12 مليارم^3، ويتميز نهر عطبرة بازدياد تصريفه بين شهري جويلية وسبتمبر ثم يتناقص تدريجيا حتى شهر ديسمبر، ويجف في الفترة من شهر جانفي حتى شهر ماي من كل سنة، وهكذا دورته المائية السنوية[1]. ولئن كان مجموع تصريف نهر عطبرة نحو 12 مليارم^3، فإنه ينقص عند أسوان بحوالي نصف مليارم^3 أي ما يعادل 11.5مليارم^{23}، ويحمل ما يقارب 50 مليون طن طمي سنويا إلى نهر النيل بحوالي ربع حمولة نهر إلى مصر^3.

رابعا- الحوض الأدنى لنهر النيل(النيل الرئيسي): يعرف نهر النيل الرئيسي بعد التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض في شمال الخرطوم حتى مصبه في البحر المتوسط، حيث يبلغ طوله 3065كلم، ويبلغ طول النهر في المساحة من الخرطوم حتى أسوان 1885كلم، متجاوزا بذلك ست شلالات، إذ تبلغ المسافة بين أسوان وقناطر الدلتا 946كلم، ومتوسط الانحدار متر لكل 13كلم ومتوسط عرض قطاع النهر 900م، وعند قناطر الدلتا يتفرع النيل إلى فرعين(دمياط ورشيد)، ويبلغ طول الفرع نحو 235م أين أقيم عليها قناطر الدلتا[4].

ونظرا لجفاف المناخ وارتفاع حرارة الهواء فإن معدلات الفقد بالبخر عادة ما تكون مرتفعة، حيث يقدر التبخر من المياه بحوالي أربعة ملم في اليوم تقريبا على ساحل البحر الأبيض المتوسط ويصل إلى 6.8ملم في اليوم عند أسوان والى 7.3 ملم/اليوم من بحيرة ناصر أمام سد أسوان العالي، ويطلق اسم "النيل النوبي" على نهر النيل فيما بين مدينتي الخرطوم وأسوان، ويتميز النيل النوبي بظاهرتين، الأولى؛ ذلك المنعطف الضخم بين الخرطوم وأسوان والذي يسمى بـــ"ثنية النوبة" وفيها يجري النهر في اتجاهات متضادة، والثانية تتمثل في الجنادل التي تعترض مجرى النهر، وبعد أسوان يجري نهر النيل مسافة 1200كلم حتى يبلغ المتوسط دون أن

---

[1]- مغاوري شحاته دياب، مرجع سابق، ص ص73-74.

[2]- أنظر: محمد نصر الدين علام وآخرون، مرجع سابق، ص39. وَ رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**.(الإسكندرية: منشأة المعارف،2001)، ص39.

[3]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص141.

[4]- مغاوري شحاته دياب، مرجع سابق، ص ص73-74.

يعترض مجراه جنادل أو خوانق و أي عوائق أخرى، وفي شمال أسوان يبدأ النيل في تكوين ذلك السهل الرسوبي الخصب الذي يدعى عادة بوادي النيل[1].

المطلب الثاني: التعريف بدول حوض النيل

يضم حوض نهر النيل العديد من الدول، نتولى تفصيل خصوصيتها كما يلي:

1- السودان: يقع السودان بين خطي عرض (30-3و30-22)درجة شمالا وخط طول (30-21و30-38) درجة، ويشكل السودان أول دولة يأتي منها نهر النيل لمصر، إذ يرتبط النيل الأزرق مع النيل الأبيض بالخرطوم، ويشكلان معا نهر النيل حاملا معه الفيض والحياة لمصر، يقع في شمال وجنوب السودان حوالي 62.7% من مساحة حوض النيل، مما يؤهل السودان إلى إمكانية عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية دون الإخلال بحقوق الآخرين على أساس ما تم الاتفاق عليه مع إثيوبيا وأوغندا، وهو ما دفع الحكومة المصرية للتوقيع على اتفاق عام 1959 حول تقسيم مياه النيل بسبب بناء مشروع السد العالي[2].

وتعد السودان من بين الدول العربية القليلة التي تتمتع بتوفير مصادرها المائية، فهي أول الدول العربية من حيث كمية الأمطار التي تتساقط عليها، والتي تبلغ حوالي 1094.4 مليارم^3 وتمثل حوالي 48.7% من جملة أمطار الوطن العري التي تبلغ 2213 مليارم^{33}، ويمثل نهر النيل وروافده في السودان أهم الموارد المائية السطحية، لذلك فنهر النيل أهم العوامل التي يتوقف عليها تقدم السودان اقتصاديا، أما المياه الجوفية فتوجد لدى السودان خاصة الصخور النوبية التي تشغل مساحة 25% من السودان، كما يبلغ الحد الأقصى حوالي 68.32 مليارم^3 لا تستخدم السودان منها سوى 0.16 مليارم^{43}.

أما عن السكان في السودان يعتبر عددها قليل مقارنة بالمساحة الشاسعة للسودان، ولا يوجد توزيع منتظم، حيث يتمركزون بمساحة لا تتعدى 15% من المساحة، وبكثافة سكانية تقدر بـــ17نسمة/كلم، ووفقا لتعداد السكان لسنة 2011 بلغ عدد السكان في السودان 33941625 نسمة،

---

[1]- محمد حجازي محمد، **نحو دراسة في جغرافيا مصر**.(القاهرة: دار الثقافة للنشر،1986)، ص ص13-14.

[2]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، **الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية**.(السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2013)، ص112.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **برنامج الأمن الغذائي**، ج2.(الخرطوم 1987)، ص130.

[4]- جمال الدين الدياصوري، **موارد المياه في الوطن العربي: دراسة هيدروغرافية واقتصادية**.(القاهرة: مكتبة الأنجلو- مصرية، 1989)، ص145.

وبلغت نسبة النمو 2.3%، كما تتمتع السودان بمساحة 1882000كلم قبل التقسيم، يتمركز معظم السكان في الوسط، كما تشمل التركيبة السكانية عدة قبائل مختلطة بالعرق العربي، وتشكل اللغة العربية اللغة الرسمية ثم الانجليزية كلغة ثانية، ويدين سكان السودان بالإسلام بنسبة تعادل 96.7% و 03 % منهم يدينون بالمسيحية[1].

2- مصر: تعتبر مصر من دول شمال أفريقيا تقع بين خطي عرض(30-22و30-31) درجة شمالا وخطي طول (35-20) درجة شرقا، يحدها من الجنوب السودان وشرقا البحر الأحمر وخليج السويس، ومن الغرب ليبيا ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، تنقسم إلى 26 محافظة منها 14 تقع في الواجهة البحرية وسبعة منها في الواجهة القبلية وخمسة منها في الحدود، يبلغ عدد سكان جمهورية مصر 81343000 نسمة وفقا لتعداد السكان لسنة 2011، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغتين الانجليزية والفرنسية، يرجع تاريخ استقلال مصر إلى سنة 1922 وتأكد بموجب معاهدة 1936 أين تم الجلاء البريطاني في نهاية 1956، وتحتل الزراعة المرتبة الأولى في النشاط الاقتصادي بنحو 21% من الدخل[2].

تتميز مصر بمشروعاتها المائية المجسدة على النيل، لعل أهمها القناطر الخيرية التي تم بناؤها نهاية الأربعينات من القرن الماضي على بعد ثلاثون كلم من القاهرة للتحكم بمياه النيل، كما يعد خزان أسوان من أعظم التوسعات في عمليات الري المستديم، وتم بناؤه سنة 1902 بسعة قدرها مليارم[3]، وتقدر تعليته مرتين سنتي 1912و1933 لتصبح سعته التخزينية 5.2مليار ليواكب التوسع في زراعة المحاصيل[3].

أما المشروع الثالث هو "قناطير زفتي واسنا ونجع حمادي" والتي بنيت سنوات 1903و1909و1932 على التوالي بغرض الاستفادة من مياه خزان أسوان، ويمثل السد العالي أهم المشاريع المائية المصرية على النيل، حيث بدأ بنائه سنة 1960 وأنهي العمل منه عام 1970 يبلغ ارتفاعه 196 متر، منها 111متر منسوب القاع و85 متر فوق سطح البحر، وأعلى منسوب لحجز

---

[1]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص113.

[2]- وعد الله حسين ياسين الحمداني، **نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي**، ط1.(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014)، ص30.

[3]- عايد ة العلي سري الدين، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال و السندان الإسرائيلي**، ط1.(بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998)، ص22.

المياه أمامه 182 متر حيث تكون هذه المياه محجوزة في بحيرة ناصر التي يبلغ طولها 500كلم وعرضها18كلم ويبلغ سطحها نحو 6500 كلم، وسعة حوض التخزين 162مليارم^3، وتساهم في توليد الطاقة الكهربائية من السد بنحو 10مليار كيلواط/سا[1].

3- إثيوبيا: تقع إثيوبيا في شرق أفريقيا بين خطي طول(4-18) درجة شمالا وبين خطي طول(38-43)درجة شرقا، تبلغ مساحتها 127127كلم، وهي من الدول الحبيسة، تجاورها كل من إريتريا من الشمال والسودان من الغرب وكينيا من الجنوب الغربي والصومال من الجنوب وجيبوتي من الجنوب الشرقي[2].

وصل عدد السكان بإثيوبيا سنة 2016 نحو 96مليون نسمة بعدما كان يمثل 82101998 نسمة سنة2011، ويتكون النسيج الاجتماعي بإثيوبيا من عدة قبائل عرقية أهمها؛ الأرومو التي تمثل40%، وقبائل التقراي والأمهرا32%، والسيدامو9،% والشانكين6%، والصومالي5%، والعفر5%، والقوارج 2%، والفلاشا 1%، يمثل المسلمون 50% والمسيحيون الأرثوذوكس 38% والباقي وثنيين، أما عن لغة الدولة الرسمية هي اللغة الأمهرية تليها الأرومو والصومالي العربي ثم الانجليزي[3].

أما عن مسألة المياه في إثيوبيا، فقد ورد في كتاب **دول حوض النيل في زمن ما بعد الاستعمار** للكاتب ياكوب أرسانو، بأن الموارد المائية الإثيوبية تضم في ثناياها من المياه السطحية العذبة منها نحو 122 مليارم^3 سنويا، حيث لا يتبقى منه من هذه الكميات داخل إثيوبيا إلا نحو 3%، ويتدفق الباقي إلى دول الجوار، والجزء الأكبر من المياه يتدفق إلى نظام نهر النيل، حيث تساهم أنهار الغرب الإثيوبي –آباي(النيل الأزرق)، البارو وأكوبو(السوباط)، تاكيزي(عطبرة) معا نحو 86% من إجمالي كميات مياه نهر النيل الرئيسي عند أسوان[4].

كما تشكل الهضبة الإثيوبية أعلى هضاب القارة الأفريقية وجبالها من أعلى قمة القارة الأفريقية، إذ يتراوح ارتفاعها بين 2000و2500متر فوق سطح البحر، وتحتوي على قمم يزيد ارتفاعها عن 4000 متر فوق سطح البحر، فضلا عن احتوائها على 12 حوضا نهريا، تنحدر

---

[1]- وعد الله حسين ياسين الحمداني، مرجع سابق، ص31.

[2]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص114.

[3]- المرجع نفسه، ص116.

[4]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص281.

97% من مياه الأحواض السطحية إلى دول الجوار خارج إثيوبيا، مما جعل إثيوبيا تعاني من موجات جفاف حادة التكرار، حيث تعرضت الى19 موجة جفاف، كما أن لإثيوبيا إمكانات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية تقدر بحوالي 160ألف ميغاواط/سا المستغل منها في حدود 3%، كما تحتوي على أراضي زراعية بمساحة 2.7مليون هكتار مستغل منها حاليا 290ألف هكتار أي ما يعادل 10.8% [1].

4- كينيا: تقع كينيا بين خطي عرض(5درجة شمالا و4.5درجة جنوبا) وبين خطي طول(25-40) درجة شرقا، تبلغ مساحتها 572056 كلم ولها ساحل على المحيط الهندي بطول 536كلم، يمثل حدودها الجنوبية الشرقية، تجاور كينيا جنوب السودان شمالا، أوغندا غربا، تنزانيا جنوبا والجنوب الشرقي كل من إثيوبيا والصومال. أما عن سكان كينيا فيتكون من خليط من القبائل الأفريقية الكيكوبو بنسبة22%، اللوهيا14%، لوو13%، كاميا11%، كالنجين12%، كبيش ومورو6%، وتمثل الأصول العربية والآسيوية نسبة 1% والقبائل الأفريقية الأخرى تمثل نسبة 15% من جملة السكان، يبلغ عدد السكان بها 38610097 نسمة وفقا لإحصاءات 2009، يمثل المسيح منهم 60% والمسلمين 26% والوثنيون 8%، أما عن لغتها الرسمية تتمثل في الإنجليزية واللغة المحلية هي اللغة السواحيلية[2].

5- بورندي: تقع جمهورية البورندي بين خطي عرض(2-3.5) درجة جنوبا وبين خطي طول(28-30) درجة شرقا[3]، تبلغ مساحتها 2783كلم^2، وتعد جمهورية البورندي من الدول الحبيسة أي أنها داخلية لا تطل على البحار والمحيطات، يحدها من الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الجنوب رواندا، ومن الشرق تنزانيا، يبلغ عدد سكانها نحو 11.3 مليون نسمة حسب تعداد 2012[4]، وتمثل التوتسي من السكان نسبة 14% والهوتو نسبة 86%، حيث يعتبرون امتداد لقبائل رواندا، يحتل المسلمين منهم نسبة 10% و40% وثنيون و5% مسيح، ولغة الدولة الرسمية هي الفرنسية، وقد تم تغييرها إلى اللغة الإنجليزية ثم السواحيلية[5].

---

[1]- سيف الدين حمد عبد الله، "التأثيرات الايجابية لقيام سدود نهر آباي بإثيوبيا على دولتي أسفل النهر". (السودان: تقرير وزارة الري والموارد المائية، 2008)، ص91.

[2]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص118.

[3]- المرجع نفسه، ص121.

[4]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص212.

[5]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص122.

يحتل حوض النيل حوالي 49.6% من مجموع مساحة بورندي، حيث شكل نهر كاجيرا-الذي يمثل حدودها مع رواندا في الشمال الشرقي- الرافد الوحيد المباشر لنهر النيل في تلك الدولة، بينما يصب نهر "الروفوبو" الذي يشكل جزءا صغيرا من الحدود مع تنزانيا في الشمال في نهر كاجيرا[1]، يبلغ طول نهر "الروفوبو" بـــ480كلم ومساحة حوضه 12300كلم[2]، وينبع هذا النهر من الجزء الشرقي من نيل الكونغو وينحرف عنه بنحو 2500 متر ويلتحم مع نهر كاجيرا أعلى شلالات "روسومو" مباشرة، مع متوسط انحدار للنهر يبلغ 150م/كلم، حيث يقدر إجمالي تدفقات حجم كميات مياه هذا النهر من بورندي إلى النيل بنحو 2.6مليارم[23].

6- رواندا: تعد رواندا أصغر دول نهر النيل مساحة وأعلاها كثافة سكانية ومعدل نمو سكاني[3]، تتوسط جمهورية رواندا القارة الأفريقية بين خطي عرض(2-3.5) درجة جنوبا وخطي طول(28-31) درجة شرقا، وتبلغ مساحتها 26338كلم[2]، وتعتبر من الدول الحبيسة، يحدها من الشمال أوغندا، وغربا الكونغو الديمقراطية وجنوبا البورندي، بحدودها الغربية تضم جزءا من الأخدود الأفريقي العظيم، والذي تنبع منه بحيرة "كيفو" المنساب منها نهر "روزيري" كما تنساب عدة أنهار من مرتفعاتها الشرقية نحو بحيرة فكتوريا، أهمها نهر كاجيرا بإيراده السنوي الذي يبلغ متوسط 6.9 مليارم[3] وينبع منها أحد روافد نهر كاجيرا "نيابورونقو"[4].

تنقسم المساحة الكلية لرواندا إلى حوضين رئيسيين بواسطة ضلع نيل الكونغو بطول 20-50كلم، ويقع نحو 17% من مساحة رواندا في حوض نهر الكونغو، بينما يقع الباقي في حوض النيل، ويتراوح معدل هطول الأمطار ما بين 700ملم و1600ملم سنويا، مقسمة عبر موسمين للجفاف وموسمين للأمطار، بينما تقل معدلات التساقط المطري في الجزء الشرقي من البلاد وتتعاظم في الجزء الغربي[5].

---

[1]- محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1998)، ص31.

[2]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص213.

[3]- علاء الحديدي، "السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل"، ورقة قدمت في **ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات**. 25-1990/03/25، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ص ص11-12.

[4]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص 121.

[5]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص219.

7- جمهورية الكونغو الديمقراطية: تقع بوسط القارة الأفريقية بين خطي طول(5د شمالا-13د جنوبا) وخطي طول(11-30د شرقا)، يحدها شمالا جنوب السودان وأفريقيا الوسطى غربا، ومن الجنوب الغربي أنغولا، وبورندي جنوبا، وأوغندا شرقا، يمر عبر حدودها الشرقية الأخدود الأفريقي العظيم والذي يشمل بحيرات(ألبرتا، كيفو، جورج)[1]، تبلغ مساحتها2344885كلم[22]. تتميز الشبكة الطوبوغرافية بثلاثة أنظمة مائية رئيسية، الأول من خلال نظام مائي متفرد يعرف باسم نهر "شيلوأنجلو" الذي يرسم الحدود السياسية بين ثلاث دول وهي الكونغو الديمقراطية(كينشاسا) وجمهورية الكونغو(برازفيل) وأنجولا، أما النظام المائي الثاني هو نهر الكونغو، والذي له انعكاساته الكبيرة على الاقتصاديات المجتمعية الدولية، ويضخ نسبة 90% من موارد المياه في تسع مقاطعات في الكونغو مشاطئًا لإحدى عشرة دولة، والنظام المائي الثالث هو "صليب ألبرتين" المتصدع المعروف تاريخيًا باسم نيل الكونغو، وهو الذي يربط الجمهورية بنظام نهر النيل ودوله، كما يمثل فرصة جيدة للتعاون الإقليمي مع دول الجوار[3].

8- إريتريا: تعد جمهورية إريتريا مقارنة بدول حوض النيل الأخرى أقل أهمية بالنسبة لحوض النيل، نظرا لعدم وجود منابع النيل بها، يحدها جنوبا إثيوبيا ومن الشمال والغرب السودان، ومن الجنوب الشرقي جيبوتي، ويمتد الساحل الإريتري على البحر الأحمر لمسافة 1080كلم، وتمتلك أكثر من ألف جزيرة[4]، تبلغ مساحتها 93673كلم[2]، تتميز طبوغرافيتها بأنها مكملة لهضبة البحيرات الحبشية، وينبع منها نهر "القاش وبركة وتستيت"، وهي أنهار موسمية. أما عن التركيبة السكانية لإريتريا من تسع مجموعات إثنية أهمها "التقراي"، وهي خليط لتزاوج بين الأجناس الحامية والسامية، يبلغ عدد سكانها 4852000 نسمة وفقا لتعداد 2008، بنسبة نمو سكاني تعادل 3.4%[5].

9- تنزانيا: تقع تنزانيا في شرق أفريقيا بين خطي عرض(1-12) درجة جنوبا وخطي طول(19-41) درجة شرقا، تبلغ مساحتها 945087 كلم[2]، ويمتد ساحلها على مسافة تقدر

---

[1]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص 120.

[2]- وعد الله حسين ياسين الحمداني، مرجع سابق، ص28.

[3]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص235.

[4]- وعد الله حسين ياسين الحمداني، مرجع سابق، ص24.

[5]- أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص ص 116-117.

بـــ1424كلم حيث يطل على المحيط الهندي، وتمثل تنزانيا اتحادًا بين دولة تنجانيقا وجزيرة زنجبار، يحدها ثمانية دول؛ كينيا، أوغندا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، زامبيا، ملاوي والموزمبيق[1]، وتشترك مع كينيا وأوغندا في الإطلالة على بحيرة فكتوريا، فضلا عن أنها عضو بمنظمة حوض نهر كاجيرا الذي يشكل أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية[2].

إن الجزء الذي ينتمي إلى حوض النيل من مساحة تنزانيا يعتبر أقل مساحة مقارنة بالدول الأخرى، غير أن لتنزانيا العديد من المصادر الأخرى التي تعتمد عليها في المياه، لكن ذلك لم ينف الأهمية الكبيرة لدول المصب بسبب بحيرة فكتوريا والأنهار التي تصب فيها، من إجمالي مساحة البحيرة، فإن 49% من مساحتها يقع في الأراضي التنزانية تصب في البحيرة، تمثل 61% من متوسطات كميات المياه التي تصل إلى البحيرة، مقابل أنها كينيا وأوغندا لا تمثل إلا 37.5% و1.5% فحسب على التوالي[3].

الشكل رقم(02): خريطة توضح دول حوض نهر النيل

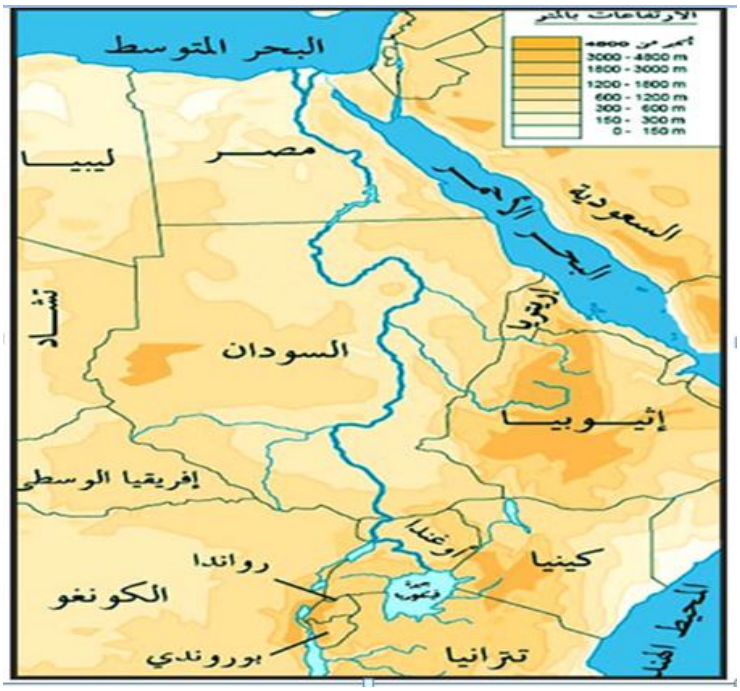

المصدر: أنظر الرابط الالكتروني/http://www.moqatel.com

[1]- المرجع نفسه، ص118.

[2]- عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص15.

[3]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص228.

10- أوغندا: تشغل أوغندا مساحة قدرها 236 كلم^2، تحتل منها المياه نسبة 15%، وعلى الرغم من كونها لا تطل على المسطحات المائية، فإن أغلب مساحتها تقع في حوض نهر النيل ونظامه، كما تمتلك أوغندا العديد من بحيرات المياه العذبة(إدوارد، ألبرت، فكتوريا) والتي تتشارك فيها مع الدول المجاورة، وتكون حوض المنبع للنيل الأبيض، ومن أهم الأنهار الرئيسية التي تصب في بحيرة فكتوريا نهر كاجيرا والذي ينبع من مرتفعات رواندا وبورندي[1]. يقع الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا داخل الحدود الأوغندية، لذلك يمكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا، بالإضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى، فحوالي 13% من إيراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطقة[2].

وتذكر بعض التقارير بأن كمية المياه التي تخرج من بحيرة فكتوريا تقدر بحوالي 36مليار م^3، تحصل مصر منها على 36مليارم^3، وهو ما دفع مصر إلى الاهتمام بأوغندا كأحد أهم المصادر المائية الهامة للنيل، ويعتبر في هذا الشأن سد "أوين" أهم مشروعات أوغندا على النيل، فقد بني على بحيرة فكتوريا على بعد ميلين سنة 1954، واشتركت مصر في بنائه بدفع مبلغ 4.5 مليون جنيه لأوغندا يمثل نصيبها من تكاليف إنشاء الخزان، وهو الجزء الوحيد الذي تم بناؤه من خطة التخزين المستمر التي تبنتها مصر[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص263.

[2]- وعد الله حسين ياسين الحمداني، مرجع سابق، ص23.

[3]- عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص ص16-17.

المبحث الثاني: الوضع المائي لدول حوض النيل

ينصرف تحليل الوضع المائي لدول حوض النيل إلى التركيز على الميزان المائي لكل دولة على انفراد من دول النيل، فتحليل الأمن المائي لأي دولة ينطلق من تحليل نظام الميزان المائي، إذ يقصد به عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، والتي تعني إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة، وتتألف الموارد المائية التقليدية من الأمطار والتي تسمى بالمياه الخضراء، والمصادر السطحية أو المياه الزرقاء، التي تشمل الأنهار والينابيع والسيول والوديان والفيضانات، كما توجد مصادر المياه الجوفية سواء المتجددة أو غير المتجددة، أما الموارد المائية غير التقليدية تتألف من تحلية مياه البحر، وتحلية المياه الجوفية المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي، ويأتي الميزان المائي في ثلاث حالات:

فالحالة الأولى تتمثل في حالة **التوازن المائي** *Water Balance*؛ تتحقق حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها. أما الحالة الثانية تتمثل في حالة **الوفرة المائية** *Water Surplus*؛ تتحقق حينما يكون حجم الموارد المائية أكبر من حجم الاحتياجات للأنشطة التنموية المتعلقة بـــ(الشرب، الصناعة، الزراعة، استصلاح جديد للأراضي، توليد الطاقة الكهربائية، الملاحة وتنمية الثروتين الحيوانية والسمكية)، مما يعني حدوث ارتفاع في حالة الأمن المائي. أما الحالة الثالثة تتمثل في الأزمة المائية أو **الفجوة المائية** *Water Deficit*؛ تتحقق هذه الحالة في ظل قلة حجم الموارد المائية من الحجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة[1].

المطلب الأول: الميزان المائي لدول المصب: سنحاول من خلال هذا المطلب أن نقدم عرض تحليلي للميزان المائي لدول المصب، عبر مقارنة الإيرادات المائية الموجودة لكل دولة من دول حوض نهر النيل، مع مقارنة الاستخدامات المائية بين الحاضر والمستقبل.

أولا- الميزان المائي المصري: نسعى من خلال التطرق للميزان المائي المصري إلى توضيح الإيرادات المائية لمصر ومصادرها ومقارنتها مع الاحتياجات المائية المستقبلية لها.

1- الموارد المائية المصرية بين الحاضر والمستقبل: تكتسب مسألة توفير المياه أهمية خاصة، نظرا لأن كل الموارد المائية التقليدية منها تأتي من خارج الحدود المصرية، لاسيما هضبة

[1]- محمد سالمان طايع، "العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري"، **السياسة الدولية191**، يناير2013، ص 59.

البحيرات الاستوائية العظمى والهضبة الإثيوبية، وكل منها يضم دولا تتزايد نسبة سكانها وبالتالي احتياجاتها المائية، وهذا المؤكد في الوقت الحالي، حيث أن الاحتياجات المائية المصرية متزايدة على مستوى الزراعة والصناعة والسكان، مما دفعها إلى الاعتماد على تطوير الموارد المائية غير التقليدية، خاصة بعد مباشرة العديد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي، حيث تضم هذه المساحات 3.2مليون فدان يفترض استصلاحها وزرعها حتى 2017، وهو الذي يضع مصر في لحظة اختبار لتحديد الخيار الاستراتيجي لحل مشكلة توفير المياه الضرورية للتوسع المستقبلي في الزراعة والصناعة[1].

ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الموارد المائية بالنسبة لمصر في خياراتها الإستراتيجية، لذلك وجب التطرق إلى أهم الموارد المائية المصرية:

أ- مياه النيل: يعد النيل من أهم المصادر المائية الرئيسية لمصر، لأنه يزودها بما يزيد عن 95% من إجمالي ميزانيتها المائية، كما تشترك تسع دول أخرى مع مصر في مياه النيل، وتطل كل منها على حوضه، ست دول منها تقع في هضبة البحيرات الاستوائية(بورندي، رواندا، الزائير، كينيا، تنزانيا وأوغندا) واثنتان منها على هضبة ومرتفعات الحبشة(إثيوبيا، إريتريا) ودولة تشترك مع مصر كونها إحدى دولتي المصب(السودان)[2].

ويتميز الوضع المائي المصري بخاصيتين؛ فالأولى تكمن في اعتبار مصر الدولة الوحيدة التي تخضع كل مساحتها لنظام الري، أما الخاصية الثانية، يميزها النيل باعتباره المصدر الرئيس للمياه، والتي تتعرض منابعه في أفريقيا إلى فترات جفاف طويلة مما يؤثر على إيراده المائي، وبالتالي نقص كمية المياه المتاحة للاستخدام، والتي تتعاظم كميته يوما بعد يوم[3].

لذلك فالموارد المائية الأساسية في مصر مصدرها النيل، حيث تبلغ حصة مصر منه 55.5 مليارم^3 سنويا، يستخدم منها حوالي 49.5 مليارم^3 في الري والشرب والصناعة، ويخزن الباقي في بحيرة ناصر، ومع انتهاء مشروع قناة جونجلي جنوب السودان ارتفعت حصة مصر بـــ2

---

[1]- أحمد السيد النجار(محرر)، **المياه والزراعة في مصر بين الظروف الدولية وتنمية الموارد المحلية**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص ص7-8.

[2]– أحمد المنتصر حيدر أحمد المعيقلي، مرجع سابق، ص 126.

[3]– محمد محمود خليل، مرجع سابق، ص 147.

مليارم[13]، حيث تعتمد مصر على المخزون في بحيرة ناصر أمام السد العالي، إذ تقدر سعة التخزين بحوالي 164 مليارم^3 عند أعلى مناسيب التخزين، منها 90 مليارم^3 للتخزين الذي يمكن مصر من الحصول على حصتها السنوية من مياه النيل. كما أن مشروع تقليل الفاقد في المستنقعات لجنوب السودان، وهي مشروعات بحري الجبل والزراف، وبحر الغزال ونهر السوباط التي من شأنها زيادة حصة مصر والسودان بمقدار تسع مليارات م^3 سنويا، مما يعني أن نصيب الفرد من مياه النيل الممكن إتاحته في المستقبل يبلغ 64.5 مليارم[23]. فأهمية مياه النيل بالنسبة لمصر لا تقتصر فقط على اعتباره المصدر الوحيد فقط لمصر فيما يتعلق بتزويدها بالموارد المائية، ولا لكونه يشكل نحو 85 الى90% من الموارد المستخدمة في الزراعة، لكن تتمثل أهميته في استخدامه في المجالات الأخرى كالملاحة الداخلية التجارية والسياحية ولتوليد الكهرباء، إلى جانب الاستخدام الواسع في العمليات الصناعية[3].

ب- الأمطار والسيول: تقع مصر في منطقة شديدة الجفاف شحيحة المطر، حيث تبلغ كميات الأمطار أقصاها على الساحل الشمالي بنحو 200ملم/السنة، وتقل كلما اتجهنا جنوبا نحو القاهرة، وبعد ذلك يكون هذا التناقص سريعا حتى المناطق الجنوبية من البلاد والتي لا تسقط فيها الأمطار أغلب الأحيان، وتحدث العواصف المطيرة في مصر في فصول الخريف والشتاء والربيع، متفاوتة في معدلها من سنة لأخرى، كما تسقط الأمطار في فصل الشتاء على الساحل الشمالي للبلاد والتي تعتمد عليها بعض الزراعات المطرية بالساحل الشمالي الغربي وفي سيناء، وتسقط الأمطار فصلي الخريف والربيع على المناطق الجنوبية والشرقية ببلاد، وغالبا ما تؤدي إلى حدوث سيول في محافظات الصعيد، وشبه جزيرة سيناء[4].

تقدر كمية الأمطار المستغلة بحوالي 500 مليون م^3 سنويا، ويمكن زيادة هذه الكمية بمقدار مليار سنويا، من خلال التوسع في منشآت حصاد الأمطار في الأودية، وكذلك عبر الاستفادة

---

[1]- محمد سمير أبو سليمان، "الأوضاع المائية في جمهورية مصر العربية". في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية"الدورة التدريبية لتدريب مدربين لدول إقليم المنطقة الوسطى".(القاهرة:1-2006/5/11)، ص ص420-421.

[2]- وزارة الموارد المائية والري، "الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام 2017". (القاهرة: وزارة الموارد المائية والري، 2004)، ص ص3-4.

[3]- محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص69.

[4]- محمد سمير أبو سليمان، مرجع سابق، ص 432.

المثلى من مياه الأمطار التي تسقط على الأراضي المروية شمال الدلتا لتوفير جزء من مياه النيل التي تستخدم لري هذه الأراضي في موسم الأمطار[1].

ج- المياه الجوفية: يشمل مخزون المياه الجوفية في مصر أربعة خزانات كبرى شبه متصلة ببعضها، أكبرها خزان الحجر الرملي النوبي، وخزان أسفل وادي النيل والدلتا والخزان الساحلي على طول الساحل الشمالي الغربي، ثم خزان "المغرة" الشرقي، تنقسم مياه مصر الجوفية إلى قسمين أحدهما؛ متجددة مياهه بالتسرب من مياه النيل وشبكة المجاري المائية والأراضي الزراعية عامة والأمطار، والقسم الآخر مياهه الجوفية أحفورية غير مخزنة من الأمطار الغزيرة، ويستخدم من المياه الجوفية المتجددة نحو 6.2مليارم^3 سنويا، في حين يقدر حجم المياه الجوفية العميقة غير المتجددة بحوالي 150 تريليون م^3 أو ما يعادل جملة تصريف مياه النيل في حوالي 1800 مليارم^3 ولا يستخدم منها إلا 2مليارم^3 سنويا[2].

وعلى الرغم من أهمية هذا المصدر -المياه الجوفية- فإن التقارير الرسمية أشارت إلى أنه مع عدم إضافة أي بئر لمصادر المياه الجوفية حتى عام 2040، فإن منسوب المياه الجوفية سوف ينخفض من 10الى15 متر، وفي حالة انطلاق التنمية لأقصى حد(سحب1140مليون م/السنة)، فإن الانخفاض سيصل الى80متر خلال خمسون عاما، وهذا ما سيؤدي إلى جفاف معظم الآبار مع زيادة الملوحة[3].

د- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي: يقصد بالموارد المائية الناتجة عن الصرف الزراعي المياه التي تم التخلص منها لزيادتها عن حاجة النبات، وتمثل مياه الصرف الزراعي قدر لا يستهان به من الموارد المائية[4]، لذلك فمياه الصرف الزراعي تعتبر من أهم المصادر المائية غير التقليدية التي تعتمد عليها مصر في خططها وسياساتها التوسعية الزراعية، وإعادة استخدامها في السياسات المائية منذ 1975. ترتبط أهمية إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي إلى استقطاب الفواقد المائية ورفع كفاءة شبكة الري، ويصل حجم ما يعاد استخدامه حاليا من

---

[1]- محمد نصر الدين علام، **أزمة سد النهضة الإثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية؟**.(القاهرة: مراكز المحروسة، 2014)، ص47.

[2]- عباس محمد شراقي، "سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة"، **المجلة المصرية لدراسات حوض النيل01**، المجلد1، ديسمبر2013، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص62.

[3]- أشرف محمد عبد الحميد كشك، **السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل**.(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2006)، ص50.

[4]- محمد إبراهيم محمد الشهاوي،"الوضع الحالي للموارد المائية المصرية"، أنظر الرابط التالي:kenanaonline.com/ELShahawy74/posts

مياه الصرف حوالي 12.8 مليارم[13]، وينطوي هذا الحجم مما يعاد استخدامه في الوجه البحري وقدره 4.9مليارم[3]، بالإضافة إلى الحجم الذي أعيد استخدامه من المصارف مباشرة بواسطة المزارعين والذي يقدر بحوالي2.8 مليارم[3]/السنة، كما أن العائد من مصارف الوجه القبلي إلى نهر النيل مباشرة والمقدر بحوالي 4.1 مليارم[3]/السنة، ويضاف إليها مياه الصرف المعاد استخدامها من خلال عملية الخلط بمياه ترع الوجه القبلي والفيوم التي تقدر بمليارم[3]/ السنة[2].

ه- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة: يرتبط استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بسنة 1915، بمنطقة الجبل الأصفر شمال شرق القاهرة، قصد زراعة 1050 هكتار بعد المعالجة الأولية، ومع زيادة محطات المعالجة الأولية، والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالج أوليا وثانويا في مناطق مصر، لاسيما الوادي بأسيوط والتبين وحلوان، وتقدر مياه الصرف المعالجة سنويا بين 0.7 و2.1 مليارم[3]، منها 0.263 مليارم[3] تعالج ثانويا بالقاهرة الكبرى، والباقي قدره1.473 مليارم[3] تعالج معالجة أولية فقط، ويتوقع أن يصل عام 2027 إلى حد 2.4 مليارم[3]، وفقا للإحصائيات الواردة من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي[3].

و- تحلية مياه البحر: تعد صناعة تحلية مياه البحر وتعذيبها من الصناعات المكلفة لاستخدام الطاقة مقارنة بالموارد الأخرى، وإذا أخذنا في عين الاعتبار البدائل المطروحة لتغذية المناطق النائية بالمياه العذبة مثل نقل المياه عبر خطوط ومواسير أو إقامة سدود لمياه السيول، فسيتضح إمكانية الانتفاع بالتكنولوجيات الحديثة لتحلية مياه البحر في أغراض التشجير والصناعة والشرب[4]، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أن ما تقوم به مصر من التحلية لمياه البحر سنويا يصل إلى 11 مليون م[3]، نظرا للتكلفة العالية لعملية التحلية[5]، حيث تصل إلى دولار واحد لكل متر مكعب، لكن مع تزايد الحاجة للموارد المائية من المتوقع أن يزيد استخدام تقنية التحلية

---

[1]- محمود سمير أبو سليمان، مرجع سابق، ص422.

[2]- قطاع مياه النيل، "الملامح الرئيسية لإستراتيجية مصر المائية حتى عام 2020".(القاهرة: قطاع مياه النيل، ديسمبر 200)، ص6.

[3]- أنظر: محمود سمير أبو سليمان، مرجع سابق، ص422. وَ وزارة الموارد المائية، مرجع سابق، ص05 وَ قطاع مياه النيل، مرجع سابق، ص06.

[4]- محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص74.

[5]- أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق، ص51.

سواء لمياه البحر أو المياه الجوفية الضاربة للملوحة بطول السواحل المصرية، وفي عدة مواقع بسيناء لخدمة التجمعات السكانية والسياحية في المناطق الساحلية[1].

2- الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لمصر: إن إجمالي الموارد المائية لمصر بلغ سنة 1990 حوالي 63.5 مليارم^3، منها 55.5 مليارم^3 مياه سطحية، بينما بلغ مقدار المياه الجوفية 3.1 مليارم^3 منها 2.6 مليارم^3 من المياه الجوفية غير متجددة(عميقة)، أما الموارد غير التقليدية فتتمثل في 4.9 مليارم^3 مياه معالجة، منها أيضا 4.7 مليارم^3 ناتجة عن مياه الصرف الزراعي، مقابل بلوغ مياه التحلية مقدار0.20 مليارم^3، وبناء على ذلك فإن نسبة الموارد المائية المتجددة إلى إجمالي الموارد تبلغ نسبة92%، وتغطي الموارد المائية الحالية لمصر احتياجاتها البالغة 57.4 مليارم^3 مقسمة على 1.3 مليارم^3 للشرب والاستخدامات المنزلية، و6.4 مليارم^3 مخصصة للصناعة، بينما بلغ الاستهلاك الزراعي 49.7 مليارم^3 أي 84% من إجمالي الاحتياجات المائية، حيث تم زراعة 6.1 مليون فدان، فضلا عن بلوغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة سنويا 1221 م^3، وهي كمية تزيد عن حد الاستقرار المائي المحدد في إطار ألف متر مكعب[2].

كما بلغ إجمالي الموارد المائية عام 2000 عند بلوغ عدد سكان مصر 62مليون نسمة نحو 74.5 مليارم^3 بزيادة قدرها 10.55 مليارم^3 عن سنة 1990، ومصدر هذا المورد المائي الجديد يتمثل في إتمام إنجاز مشروع قناة جونجلي(مليارم^3) و4.3مليارم^3 من المياه الجوفية غير المتجددة، و2.3 مليارم^3 من المياه المتجددة بدلتا ووادي النيل، بينما تزيد طاقة مياه التحلية بمعدل 0.3 مليارم^3، وكذا جهود معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي التي ارتفعت الى3.2 مليارم^3. بالمقابل عرفت نسبة الموارد المائية انخفاضا الى84%، بينما بلغت احتياجات مصر المائية عام 2000 نحو 74.5 مليارم^3، حيث يزيد الطلب على المياه لأغراض مختلفة تبعا للزيادة السكانية، فتزيد كمية المياه المخصصة للشرب والاحتياجات المنزلية إلى 4.5 مليارم^3 بزيادة قدرها 1.4مليارم^3 سنة 1990، بينما تزيد كمية المياه اللازمة للصناعة إلى 6.1 مليارم^3، وارتفعت احتياجات القطاع الزراعي إلى 59.9 مليارم^3 بزيادة قدرها 10.2 مليارم^3 عن عام 1990^3.

---

[1]- محمد نصر الدين علام، مرجع سابق، ص54.

[2]- سامر مخيمر خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**.(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996)، ص41.

[3]- المرجع نفسه، ص 42.

وقد جاءت وثيقة القرن21 مترجمة للسياسة المائية المصرية، حيث أوصت باستصلاح الأراضي واستزراع 3.4 مليون فدان حتى عام 2017، وتبلغ الموارد المائية اللازم تدبيرها للوفاء بمتطلبات الري لهذه المساحات حوالي 20.4 مليارم^3، على أساس أن الاحتياج المائي للفدان بين 5200 م^3 بأراضي الوجه البحري، و 7آلاف م^3 للفدان في أراضي الوجه القبلي باعتبار أن نظام الري المستخدم هو الري المتطور بالتقطير، مع عدم زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه[1].

الجدول رقم 01: مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في مصر

السنة	عدد السكان(م)	الموارد المائية				الاحتياجات المائية				نصيب الفرد	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية	غير تقليدية	إجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
1990	52	55.5	3.1	63.5	92	3.1	4.6	49.7	57.4	12.21	+ 6.1	+ 11.5
2000	62	75.5	7.4	74.05	84	4.5	6.1	59.9	70.5	1194	+3	+12
2025	116	57.5	7.4	74.07	84	8	9.85	85.4	103.2	637	-29	-11
2051	120	57.5	7.4	74.09	84	10.64	13.75	111.9	136.1	617	-26	-45

المصدر: سامر مخيمر خالد حجازي، مرجع سابق، ص41.

إن الملاحظ على إجمالي الاحتياجات المائية لمصر قد زادت بمقدار 13.1 مليارم^3 في الوقت الذي تضاف فيه موارد قدرها 10.55 مليارم^3، فضلا على أن بلوغ السكان بمصر مطلع 2025 نحو 116 مليون نسمة، فإنه يؤثر بشكل مطرد على زيادة الحاجة للموارد المائية، لكن الشيء الذي يظل ثابتا هو ثبات الموارد المائية الموجودة لعام2000 والمقدرة بحوالي 74.7 مليارم^3، مما يؤدي إلى العجز عن مقابلة الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة، والتي تقدر بـــ103.25 مليار م^3، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد إلى 637 م^3/ السنة(أقل من حد الاستقرار المائي بـــ63 م^3)، وبناء عليه تظهر الفجوة بين الموارد والاحتياجات سلبيا بقدر 29.2 مليارم^3، وكذلك الفجوة المائية بين الاحتياجات والموارد على أساس نصيب الفرد ألف م^3 بمقدار 11.95

[1]- محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص75.

مليارم^3، كما يمكن للفجوة المائية أن تتفاقم ببلوغ حجم السكان 120 مليون نسمة، وهو الحجم الافتراضي لثبات السكان، أن تظهر عجزا قدره 62.26 مليارم^3، ويقدر حدوث هذا الحجم الافتراضي لثبات السكان وما يترتب عليه من فجوات عام 2051 إذا استمرت معدلات الزيادة السكانية ثابتة[1].

أما بالنسبة لمياه الشرب بلغت سنة2017 حوالي 6.6 مليارم^3 بعدما كانت نحو4.45 مليار م^3 منها 1.36 مليارم^3 تمثل الاستهلاك الفعلي لمياه الشرب، أما الباقي فيتسرب من شبكة التوزيع إلى باطن الأرض، وتتعلق هذه التقديرات بعام 2017 حسب تعداد السكان لعام 2017 وهو 89 م/ن، واختير معدل استهلاك الفرد ليكون 160 ل/اليوم، وكفاءة شبكة التوزيع ارتفعت إلى 60%، وينسحب الأسلوب المستخدم على الاحتياجات المائية لأغراض صناعية، فانطلاقا من أن المعدل المتوسط للنمو الصناعي يبلغ 4% سنويا، ومع افتراض أن أنماط الاستهلاك المائي الصناعي سوف تتغير مستقبلا، فمعدل الاحتياجات المائية سيبلغ 85% من قيمته الحالية، لذلك فمن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات المائية الصناعية حوالي 10.6 مليارم^3 سنويا خلال نهاية 2017[2].

الجدول رقم 02: الميزان المائي المصري لعامي 1997و2017

الاحتياجات/التدابير(مليار م)	1997	2017	الاحتياجات/التدابير(مليار م)	1997	2017
الزراعة	52.13	76.13	خفض تصريفات النيل المنسابة إلى البحر	4.90	4.80
الفاقد بالتبخر من النيل والترع	2.10	2.30	تطوير التركيب المحصولي	0.15	--
الشرب والاستخدامات الصحية	4.54	6.60	الوفر الناتج من برنامج تطوير الري	--	3
الصناعة	7,42	10.56	الخزان الجوفي بالصحاري	0.15	4
الملاحة النهرية	0.15	0.15	مياه صرف صحي معالجة	0.57	3.77
المجموع	66.34	86.74	مياه الأمطار على الساحل الشمالي ومياه السيول	0.20	2
الحصة من مياه النيل	55.50	55.50	المجموع	67.27	87.67
مشروع قناة جونجلي	--	2	خفض تصريفات النيل المنسابة	4.90	4.80

[1]- أنظر: كمال فريد،"دراسة تحليلية عن السياسة المائية بالوطن العربي لآفاق عام 2000"، ورقة قدمت إلى اجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدام المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية.(القاهرة: 1992/12/7)، ص11. وَ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير عن التنمية في العالم1992"، واشنطن دي سي 1993، ص ص 308-309.

[2]- أنظر: وزارة الموارد المائية، "الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام 2017"، مرجع سابق، ص ص 7-8. وَ وزارة الموارد المائية، مرجع سابق، ص05 وَ قطاع مياه النيل، مرجع سابق، ص ص8-9 وَ أيضا: عبد المنعم المشاط(محررا)، "مستقبل المياه في مصر: رؤية مدرسة الري المصرية"، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد91، جانفي 1995، ص51.

			إلى البحر		
إعادة استخدام مياه الصرف بالوادي والدلتا	4.80	7.50	تطوير التركيب المحصولي	0.15	--

المصدر: محمد سلمان طايع، "العجز القادم: قراءة في مؤشرات الأمن المائي المصري"، مرجع سابق، ص196.

عند قراءة الجدول وفحص بياناته نلاحظ بأن سنة 2017 عرفت عجز في الميزان المائي المصري، والذي قدر بمليارم^3 ، انطلاقا من الافتراض الخاص بالإيراد المائي يقدر بـــ9 مليار م^3، عبر إنجاز مشروع جونجلي(2مليارم^3)، وتطبيق نظم الري (4مليارم^3) وتطوير التركيب المحصولي(3مليارم^3)، مما يعني أن العجز المائي وصل إلى 10 مليارم^3 في حالة عدم تحقيق تلك المشروعات[1].

ثانيا- الميزان المائي السوداني: نهدف من خلال التطرق للميزان المائي السوداني إلى توضيح الإيرادات المائية للسودان ومصادرها ومقارنتها مع الاحتياجات المائية المستقبلية لها.

أ- المياه الواردة عبر نهر النيل: يشكل النيل أهم معلم جغرافي بالسودان، حيث يغطي حوضه نسبة 70% من مساحته، وعلى الرغم من أن النيل تشترك فيه عشر دول فإن 60% من طوله متواجد داخل الأراضي السودانية، فالجزء الذي يمر داخل السودان من نهر النيل وفروعه أطول منه في أي بلد نيلي آخر، لذلك تنوعت الموارد المائية المتاحة للسودان وفقا للاتفاقيات الخاصة بحوض النيل والتي كانت سنة 1959 من النيل الأزرق حوالي 18.5 مليارم^3، وينحسر النيل الأزرق في موارده المائية إلى أقل من 28 مليار بين شهري أكتوبر-جوان[2]، كما تقدر المساهمة السنوية لكل من النيل الأزرق والأبيض عند الخرطوم بحوالي 54 مليارم^3 و27 مليارم^3 على التوالي، مع العلم أن نصف إيراد النيل الأبيض يأتي أغلبه من السوباط، أما نهر عطبرة فتقدر مساهمته بـــ12مليارم^3، وبعد استبعاد 10% تقريبا من متوسط الإيراد السنوي كفاقد بالنقل داخل السودان تكون الحصيلة حوالي 94 مليارم^3، والفاقد بالبخر من بحيرة السد العالي يقدر بنحو 10 مليارم^3، ليصبح المتبقي هو 74 مليارم^3 إذ تم اقتسامه بين مصر والسودان وفقا لاتفاقية 1959، على أن تكون حصتها كما سبق وأن ذكرت 18.5 مليارم^3 ومصر بـــ55.5 مليارم^3[3]. كما أن

---

[1]- محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص79.

[2]- الهيئة العامة للمياه، **مياه الشرب في السودان: قصة حياة**.(الخرطوم: الهيئة العامة للمياه ووحدة تنفيذ السدود، 2012)، ص14.

[3]- هاني رسلان، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل: الرؤية السودانية، في: أيمن السيد عبد الوهاب(محررا)، **الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص66.

الوديان خارج حوض النيل تسهم بإيراد مائي موسمي للسودان متذبذب بشدة، وتمد هذه الأودية السودان 5% من جملة الجريان المائي السطحي بالسودان، مثل خور القاش يمد السودان بنصف مليارم^3 من الأمطار المتساقطة على مرتفعات إريتريا ، ومنها يمد خور بركة السودان بنحو 0.8 مليارم^3، فضلا عن العديد من الأودية الأخرى التي تمد السودان بنحو 1-3 مليارم^3 سنويا[1].

ب- المياه الجوفية: توجد المياه الجوفية في السودان من خلال أربعة تكوينات جيولوجية رئيسية، هي الحجر الرملي النوبي، منطقة أم روابة، الرسوبيات السطحية الحديثة، والأساسية المتشققة[2]، وتشير الأرقام بأن كميات المياه المتوفرة فيها والمتاحة من خلال هذه الأحواض، تقدر بحوالي 4.3 مليارم^3 سنويا، والمستغل منها يزيد في معظمه عن مليارم^3، وهي تغطي مساحات واسعة من السودان، تتمثل في؛ حوض الحجر الرملي النوبي الذي يغطي 28% من مساحة القطر بأعماق تتراوح من 10-300م، وحوض أم روابة ويغطي حوالي 30% من مساحة القطر بأعماق تتراوح من 10-200م، والأساسية المتشققة، نسبة إلى طول حوض النيل بأعماق تتراوح بين 3-20م، ويتضمن وجود كمية كبيرة من المياه الجوفية حسب كمية المياه الموسمية، يتراوح عمقها بين 1-5م^3.

ج- الأمطار: تتباين فترة تساقط الأمطار ما بين سبع أشهر في جنوبه بين شهري ماي-نوفمبر، وثلاثة أشهر في الوسط وتنعدم في الشمال، إلا نادرا، وذلك راجع إلى تعدد الأقاليم المناخية التي تغطي السودان، الأمر الذي يؤثر في انعكاس التباين في كميات الأمطار في كل إقليم، حيث يتراوح معدل الأمطار في هذه البيئة المتعددة المناخات من صفر ملم في العام أقصى الشمال إلى ألف ملم أقصى الجنوب، بينما معدل الأمطار في أواسط القطر يتراوح بين 200 ملم في شمال الأواسط إلى 500ملم في جنوب الأواسط، كما يبلغ متوسط الإيراد المطري ألف مليارم^3/السنة[4].

---

[1]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص224.

[2]- هاني رسلان، مرجع سابق، ص66.

[3]- الهيئة العامة للمياه، مرجع سابق، ص15.

[4]- صلاح عبد الله أحمد، " حصاد المياه والتغذية الجوفية في جمهورية السودان"، ورقة قدمت في حلقة العمل القومية حول حصاد المياه والتغذية الجوفية الاصطناعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سلطنة عمان، مارس2013، ص48.

الجدول رقم 03: مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في السودان

السنة	عدد السكان(مليون)	الموارد المائية			الاحتياجات المائية					نصيب الفرد	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية	غير تقليدية	إجمالي	متجددة	شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
1990	25	21.8	0.3	22.3	98	0.53	0.11	15.83	16.47	892	5.3+	2.7+
2000	33	23.8	0.5	24.3	98	0.83	0.17	20.5	21.5	736	2.8+	8.7+
2025	55	23.8	0.5	24.3	98	1.56	0.31	32.17	34.04	442	9.7-	20.7-
2051	102	23.8	0.5	24.3	98	2.51	0.5	47.1	50.11	202	25.8-	77.7-

المصدر: سامر مخيمر خالد حجازي، مرجع سابق، ص44.

2- الاحتياجات المائية المستقبلية للسودان: في إطار المشروعات السودانية والسياسات والخطط المستقبلية، فإنه يمكن القول أن الإضافة الوحيدة الممكنة لموارد السودان عام 2000 تبلغ 02مليارم^3 (حصة السودان من قناة جونجلي)، وعلى ذلك فإن إجمالي الموارد المستغلة في السودان بلغت آنذاك 24.2 مليارم^3 كلها من الموارد المائية التقليدية، وتتزايد الاحتياجات للموارد المائية مقارنة بما كانت عليه سنوات التسعينات، فضلا عن انخفاض نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بمقدار 56 م^3 عام 1990 الأمر الذي يزيد من فجوة الاستقرار المائي[1].

وقدرت وزارة الموارد المائية أن الطلب على المياه من مصادرها المختلفة سوف يرتفع عام 2020 إلى حوالي 38 مليارم^3 منها 22.5 مليارم^3 للري(67% من مجموع الاستخدامات) و9% لمياه الشرب والأغراض المختلفة الأخرى، و7% لسقي الحيوان و17% تبخر من الخزانات، مقارنة هذه الاحتياجات مع ما هو متاح الآن، وهو 35.5 مليارم^3، مما يوحي بوجود عجزا بمقدار 2.5 مليارم^3، ومن المحتمل أن يصل عدد سكان السودان إلى 60مليون نسمة بنهاية الربع الأول من القرن الحالي، وعنده سيزيد الانخفاض في نصيب الفرد من المياه المتاحة إلى حوالي200-300 م^3/السنة، وهي دون خط الفقر المائي حسب مقاييس الأمم المتحدة وهو ألف م^{3}للفرد/السنة[2].

[1]- سامر مخيمر خالد حجازي، مرجع سابق، ص45.

[2]- صلاح عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص49.

الجدول رقم 04: الوضع المائي في السودان حتى عام 2025

الاحتياجات المائية مليار م3/ السنة				الموارد المائية مليار م3/ السنة				
القطاع	1990	2010	2020	2025	القطاع	1990	2010	2020	2025
الزراعة المروية	17.5	27.1	32.1	40.2	النصيب من مياه النيل	20.5	20.5	26.5	26.5
احتياجات الإنسان	0.4	1.1	1.9	2.5	الأنهار والأودية	5.5	5.5	5.5	5.5
احتياجات الحيوان	1.3	3.9	5.1	5.3	المياه الجوفية	4	4	4	4
المجموع	19.2	32.1	29.6	48.1	المجموع	30	30	36	36

المصدر: وزارة الري والموارد المائية، "السياسة المائية السودان"، الخرطوم، أفريل2000، ص ص7-8.

المطلب الثاني: الميزان المائي لدول المنبع

أولا- الميزان المائي لإثيوبيا: نحاول عبر التطرق للميزان المائي الإثيوبي إلى توضيح الإيرادات المائية لإثيوبيا ومصادرها ومقارنتها مع الاحتياجات المائية المستقبلية لها.

فتعتبر إثيوبيا مصدر لا ينضب من المياه في إفريقيا، حيث يخترق أراضيها أربعة عشر حوضا مائيا، إذ تمثل مساحة حوض النيل فيها ما يعادل 25% من إجمالي المساحة الكلية لإثيوبيا[1]، وتمثل 30% من إجمالي الموارد المائية، كما تبلغ مياه الأنهار الإثيوبية حوالي 90 مليارم[3]، تتوزع الأحواض الإثيوبية الأربعة عشر بين أحواض إثيوبية كاملة أي المنابع والمصبات[2]، وبين أحواض مشتركة بين إثيوبيا ودول الجوار.

وفيما يتعلق بروافد النيل الإثيوبية تتمثل في ثلاثة أحواض تقدر مساحتها بـــ12% من مساحة حوض النيل الإجمالية بما يعادل 360 ألف كلم، ويساهم في إيراده المائي الكلي بنحو 84%، أي نحو 70.5 مليار م[3]/ السنة، وتقدر المياه الجوفية السطحية التي لا يزيد عمقها عن 20م عن سطح الأرض بحوالي 20مليارم[3]/السنة، ميزتها التجدد لأنها نابعة من مياه الأمطار المتساقطة على إثيوبيا بمعدلات سنوية تتراوح بين 250ملم - 2000ملم في أقاليم أخرى، وبمعدل متوسط يبلغ 1250 ملم حيث تتساقط في أغلبها في الموسم المطر الممتد من جوان إلى سبتمبر سنويا[3].

---

[1]- أيمن شبانة، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل: رؤية دول المنبع، في: أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص93.

[2]- محمد سالمان طايع، **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**.(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، ص ص103-104.

[3]- هند ضياء الدين السيد محمود، "العلاقات المصرية الإثيوبية: قضايا التعاون والصراع في الفترة(1990-2011)"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2015، ص94.

أما الاحتياجات المائية الإثيوبية، تستخدم أساسا في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية بصفة عامة، يختلف واقع الزراعة في إثيوبيا عنه في مصر أو في الأجزاء الشمالية من السودان، ففي إثيوبيا زراعة مطرية، وهي زراعة مبعثرة وليس مساحات كبيرة متصلة، ويرتبط ذلك بوعورة السطح وتواجد مرتفعات في سطح الهضاب على مستوى الوديان التي تشقها[1]، وتعتمد الزراعة في إثيوبيا على الأمطار لاسيما 3% من مساحة الأراضي الزراعية فقط تعتمد على الري، وتمثل نسبة الأراضي المروية 0.2% من إجمالي الأراضي الزراعية، نظرا لارتفاع عدد السكان، والحاجة الملحة لمساحة واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والري تبلغ نحو 3.5 مليون هكتار، جزء منها المقدر بـــ2.3 مليون هكتار متواجد في حوض النيل الأزرق، وهذا ما أثر في زيادة الاحتياجات المائية لإثيوبيا[2].

الجدول رقم 05: الموارد المائية السطحية من أحواض التصريف الرئيسية في إثيوبيا

الرقم	اسم الحوض	مساحة الحوض كم	الطول كم	المصب الرئيس وموقعه
1	آباي	199812	800	52.6
2	أواش	112700	1200	4.6
3	بارو-أكوبا	74100	277	23.6
4	جينال-داوا	171050	480	5.8
5	مرب مأرب	5700	440	0.26
6	أومو جايب	78200	760	17.9
7	وادي ريفت	52740		5.6
8	تكيزي	89000	608	7.63
9	وادي شبيلي	200214	1000	3.15
10	عفار دانكال	74000	--	--
11	أوجادين	77100	--	00
12	آيشا عايشا	2002	--	00
المجموع		1136816	122	122

المصدر: محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص103.

وتشير التقديرات بأن مشروعات إثيوبيا الزراعية المروية وإنتاج الطاقة تحتاج إلى 7 مليار م^3 من الماء، وعلى الرغم من أن إثيوبيا تساهم بـــ86% من مياه النيل، فإنها لا تستخدم أكثر من

[1] - محمد عبد الهادي راضي، "المياه والسلام...إثيوبيا جبال الجليد العائمة"، **مجلة علوم المياه 25**، أفريل1989، ص8.

[2] - هند ضياء الدين السيد محمود، مرجع سابق، ص96.

0.6 مليارم^3 أي ما يعادل 600 مليون م^3 وهذا ما أثر على تعرضها لموجات جفاف في بعض المناطق[1]، وعند مقارنة الموارد المائية الإثيوبية بالاحتياجات المائية نستنتج بأن إثيوبيا لا تعاني إطلاقا في الوقت الراهن من مشكلات مائية حقيقية، بل تمكنها مواردها المائية الداخلية في زراعة 25 مليون هكتار بمحصولين سنويا على أساس معدل استهلاك قدره 3500 م^3 للهكتار[2].

لكن الإشكالية تكمن في أن الاتفاقيات التاريخية الموروثة (1929-1959) فرضت على إثيوبيا الامتناع عن تأسيس أي مشاريع مائية في أعالي النيل، لأنها تؤثر سلبا على تناقص المياه نحو المصب دون موافقة الدولة المصرية، الأمر الذي أسهم في تعزيز التوتر في العلاقات المائية بين كل من مصر وإثيوبيا، لاسيما في موجات الجفاف الطويلة والفيضانات الهالكة التي تجتاح إثيوبيا، وساهم أيضا في استخدام عدة مصطلحات عدوانية ميزت العلاقات الثنائية بين البلدين، على سبيل المثال؛ الابتزاز المائي، الاحتكار المائي، حرب المياه الصامتة وعدوانية المياه[3].

ثانيا- الميزان المائي لكينيا: نسعى من خلال التطرق للميزان المائي لكينيا إلى توضيح الإيرادات المائية لكينيا ومصادرها ومقارنتها مع الاحتياجات المائية المستقبلية لها.

تشترك كينيا مع دولتين في بحيرة فكتوريا، هما أوغندا وتنزانيا، وتمثل بحيرة فكتوريا مساحة صغيرة جدا من داخل كينيا، حيث لا يتجاوز 6% من جملة سطح البحيرة، كما تبلغ مساحة حوض النيل في كينيا 4% من المساحة الكلية للدولة، ويعتبر2/3 من أراضي كينيا شبه قاحلة، ويعيش 40% من سكانها على مياه النيل، وتعتمد كينيا في سد حاجياتها المائية على أهم الأنهار الستة ألا وهو نهر تانا، أما الأنهار الأخرى التي تنبع من كينيا وتصب في بحيرة فكتوريا فإنها لا تقع بالكامل داخل أراضي كينيا، وإنما جزء منها في أراضي كل من أوغندا وتنزانيا[4].

أما عن الموارد المائية لكينيا فهي مقسمة بين عدة موارد، فتصل كمية الأمطار في الحوض الكيني للنيل بنحو 1300ملم/السنة، وتتراوح بين 2000ملم في المناطق الجبلية المرتفعة إلى 1000ملم في الشمال والجنوب الغربي والأراضي المنخفضة على طول شاطئ البحيرة. وبشكل عام فإن نمط تساقط الأمطار ثنائي، ويتسم بموسم أمطار طويل(مارس-جوان) وقصير(أكتوبر-

---

[1]- محمد سالمان طايع، **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**، مرجع سابق، ص ص 204-205.

[2]- أميرة عبد الحليم، "المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل"، **السياسة الدولية181**، يوليو2010، ص ص 80-81.

[3]- محمد سالمان طايع، **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**، مرجع سابق، ص 105.

[4]- أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص 81.

ديسمبر)، وهناك مناطق تكون فيها الأمطار أيضا غير كافية لإنتاج المحاصيل التي تعتمد على الزراعة المطرية فحسب، بالمقابل يمتلك حوض فكتوريا مخزون معتبر من المياه الجوفية الكبيرة والتي تقدر بحوالي 70 مليارم^3، يتم السحب منها حوالي 18 مليون م^3، بينما تبلغ كمية المياه الجوفية المتاحة في كينيا نحو 16مليارم^3، والتي تتدفق إلى بحيرة فكتوريا تقدر بـــ6مليون م^3، لذلك تعد المياه الجوفية مصدرا تحويليًا مكملاً ومهمًا من الموارد المائية في كينيا، غير أنه لم يستغل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

من جهة أخرى يشير الكاتب أحمد السيد النجار إلى أن الموارد المائية لكينيا تبلغ 21 مليار م^3، ويبلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 525 م^3/ السنة، ويستهلك قطاع الزراعة منها نحو 79% من إجمالي استهلاك كينيا للمياه العذبة، بينما تستهلك الصناعة نحو 4%، والاستهلاك المنزلي نحو 17% وتستخدم كينيا نحو 2.7 مليارم^3 فقط، أي نسبة 8.9% من موارد المياه الداخلية السطحية المتاحة لها، لكن كينيا على الرغم من امتلاكها للمخزون الكبير من المياه الجوفية المتجددة والتي تغذيها الأمطار بها، وكذا تمتعها بموارد مائية متاحة وغير مستخدمة لم يجعل منها مصدرا أساسيا لمياه النيل[2].

بالنظر إلى النسب المعتبرة من الأراضي الكينية القاحلة، والتي تمثل 2/3 من مساحة كينيا، فإنها تحتاج بالضرورة إلى عملية نقل للمياه من أجل استصلاح الأراضي، وعموما قدرت احتياجات كينيا للمياه بمليارم^3 موزعة على الشرب والزراعة التكميلية، حيث قدرت الخطة الكينية احتياجات مياه الشرب بحوالي 142 مليارم^3 من المياه بحلول عام2000، وازدادت لتصل إلى 170مليارم^3 عام 2010، كما أن ارتفاع عدد السكان سنة 2004 بنحو تسعة مليون نسمة ترتب عليه ضغط على الإنتاج الغذائي، لذلك أضحى من الضروري توفير كميات كافية من المياه السطحية والجوفية للزراعات المروية[3].

على الرغم من أن كينيا تعتبر من أول الدول والدولة الوحيدة من الهضبة الاستوائية التي درست خطتها القومية لاستخدامات المياه والتي أعدتها سنة2010، بمساعدة الحكومة اليابانية عام

---

[1]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص ص 252-253..

[2]- أحمد السيد النجار، "نظرة للآخر...الوضع المائي في دول حوض النيل". أنظرا الرابط الالكتروني:
http://www.ahram.org.eg/writerarticles/176/2017.aspx تم تصفح الموقع بتاريخ2017/04/20.

3- المرجع نفسه.

1992 من أجل وضع مشروعات لاستغلال الموارد المائية، فإنها تبقى الدولة الوحيدة في دول حوض النيل الثماني التي تعاني عجز مائي حقيقي، الأمر الذي دفع إلى إعلان حالة الجفاف عام2005، كما وصل نصيب الفرد من المياه إلى 839م وانخفض إلى 235م عام 2005[1].

ثالثا- الميزان المائي لتنزانيا: نهدف من خلال التطرق للميزان المائي لتنزانيا إلى توضيح الإيرادات المائية لتنزانيا ومصادرها ومقارنتها مع الاحتياجات المائية المستقبلية لها.

فتمثل مساحة حوض النيل الواقعة داخل الأراضي التنزانية 12% من مساحتها الإجمالية، حيث تبلغ مساحة فكتوريا الواقعة داخل أراضيها نحو 50% من مساحتها، وبالنسبة لمواردها السطحية من المياه فتبلغ 53 مليارم^3، و23 مليارم^3 من المياه الجوفية، فضلا عن مياه الأمطار التي يصل متوسطها إلى 914 ملم، أما احتياجاتها السنوية من المياه فتقدر بنحو 2.1 مليارم^{23}.

ونظرا لمحدودية الموارد المائية بتنزانيا، وانطلاقا من قناعتها بذلك، وتوزيعها بشكل غير متوازن في البلاد، وإلزامية عده من القطاعات ذات الأولوية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية والحد من حدة ظاهرة الفقر، وضعت تنزانيا سياسة مائية عام 1991 ثم عدلتها سنة 2002، قصد التحول من نمط الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية الحديثة[3]، في هذا الإطار تضمن التقرير الوطني لسنة 1992 الذي تقدمت به تنزانيا إلى اليونيب(UNEP)[4] مطالبة بإقامة مشاريع لاستغلال البحيرة وروافدها مثل نهر كاجيرا، ولاسيما مشروع تنمية منطقة فامبر *Vambre* الذي يهدف إلى إقامة محطات لضخ المياه من خليج *Smith sound* على بحيرة فكتوريا لري منطقة فامبيري بمساحة 500 ألف هكتار وقدرت احتياجاتها المائية من حوض بحيرة فكتوريا بما يتراوح بين 2-3 مليارم^3/السنة، وعرفت الاحتياجات المائية تطورا وارتفاعا بين سنوات 2000-2010 بقدرة تتراوح بين 2.1 و3.34 مليارم^{53}.

رابعا- الميزان المائي للكونغو الديمقراطية: يصطلح على الكونغو شلال المياه المتدفق، إذ يبلغ معدل تساقط الأمطار بها 1660ملم، ويزيد الإيراد السنوي لنهر الكونغو عن إيراد نهر النيل

---

[1]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص 97-101.

[2]- أيمن شبانة، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل: رؤية دول المنبع، في: أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص96.

[3] -The United Republic of Tanzania, ministry of water and irrigation, water sector public and strategy2008. Available at: http://www.maji.go.ta/about_us/policies.php.

[4]– أيمن شبانة، مرجع سابق، ص98.

[5]- أنظر: محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 107 وَ عبد الهادي راضي، مرجع سابق، ص14.

بحوالي خمسة عشر مرة، بالمقابل يبلغ حجم المياه السطحية بالكونغو الديمقراطية 594 مليارم^3، فيما يبلغ مخزون المياه الجوفية نحو 400 مليارم^3، كما لا يزيد إيراد نهر النيل عن 2% من هذه الإيرادات[1]، يعتبر نهر الكونغو من أطول الأنهار في القارة الأفريقية بعد نهر النيل، غير أنه أكبر من حيث المساحة والأغدق من حيث التصريف، إذ يبلغ إيراده المائي نحو 41ألف م^3/ثا، وبذلك يبلغ إيراده السنوي 1260مليارم^{23}، وربما لا توجد لديها أصلا اهتمامات بموارد نهر النيل المائية إلا بالقدر الذي ينتج الانعكاسات السياسية والاقتصادية المتزايدة بين دول الحوض[3].

خامسا- الميزان المائي لأوغندا: تعتبر أوغندا المكان الأمثل لإقامة مشروعات تنمية الموارد المائية من نهر النيل، سواء بالنسبة للمجرى الرئيسي أو الروافد، لاسيما بالنسبة لمشروعات استقطاب الفواقد وتوليد الكهرباء، حيث يقع 90% من مساحة أوغندا في حوض النيل، فضلا عن الإيرادات المائية الكبيرة التي تأتي لأوغندا من خارج حدودها، إضافة إلى مواردها المائية الداخلية، وتعتمد أوغندا بوصفها واحدة من الجنان الاستوائية على مياه الأمطار في الزراعة التي تتساقط حوالي ثمانية أشهر في السنة، فهي بذلك تعد من أكثر دول حوض النيل تساقطا، والتي تبلغ في المتوسط 1178ملم، وتصل في بعض المناطق إلى 1600ملم، وتستحوذ أوغندا على نحو 45% من مساحة بحيرة فكتوريا، أما إجمالي المياه السطحية في أوغندا فيبلغ37مليارم^3، في حين يبلغ إجمالي المياه الجوفية 39 مليارم^3، وبالنسبة للاحتياجات المائية الأوغندية لسنة 2010 مثلا بلغت نحو 2.1 مليار م^{43}.

كما يبلغ نصيب الفرد في متوسطه نحو 1205م^3، وتستغل 0.3 مليارم^3 بنسبة 0.5% من تلك الموارد المائية المتاحة لها، ويستهلك القطاع الزراعي نحو 36% من إجمالي استهلاك أوغندا من المياه العذبة، بينما تستهلك الصناعة 18%، ويمثل الاستهلاك المنزلي نحو 46% من إجمالي استهلاك المياه في أوغندا[5].

---

[1]- محمد عبد الهادي راضي، مرجع سابق، ص12.

[2] -Democratic Republic of Congo, The water resources planning and management project(WRPMP). Available at: http://www.nilebasin.org/nbhistory.htm.

[3]- محمد عبد الهادي راضي، مرجع سابق، ص12.

[4]- أيمن شبانة، مرجع سابق، ص97.

[5]- أحمد السيد النجار، مرجع سابق. أنظرا الرابط الالكتروني:

http://www.ahram.org.eg/writerarticles/176/2017.aspx تم تصفح الموقع بتاريخ2017/04/20.

سادسا- الميزان المائي لرواندا: تعد رواندا من أصغر دول حوض النيل مساحة، حيث تقدر مساحتها بـــ26ألف كلم مربع، غير أنها تتميز بكثافة سكانية عالية 330ألف ن/كلم، ويبلغ متوسط الأمطار فيها نحو ألف ملم، ويبلغ حجم المياه السطحية فيها حوالي 2.1مليارم^3، أما حجم المخزون الجوفي من المياه يبلغ 1.8مليارم^{13}، وتحتل مساحة حوض النيل من رواندا نحو 90% من المساحة الكلية لرواندا[2].

تقدر إجمالا الإيرادات المائية الداخلية لرواندا بنحو 10 مليارم^3، ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من المياه نحو921 م^3/ السنة، وتستهلك الزراعة نحو 68% من إجمالي استهلاك رواندا من المياه العذبة، بينما يبلغ استهلاك الصناعة نحو 8%، ويبلغ الاستهلاك المنزلي نحو 24%، لكن تبقى رواندا مصدرا أقل أهمية نسبيا مقارنة بأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية التي تتدفق منها الروافد الاستوائية لنهر النيل[3].

لكن الإشكالية التي تواجه رواندا ليست في الموارد المائية فحسب، بل في كيفية التعاطي مع الكثافة السكانية العالية، وذلك من خلال انتهاج آلية استصلاح الأراضي لاستخدامها في الزراعة، وعليه انقسمت السياسة المائية الرواندية إلى قسمين؛ فالقسم الأول متجه نحو استصلاح المستنقعات الموجودة بها، والتي تقدر بنحو 50ألف هكتار من أجل تحويلها إلى الزراعة المروية بالاستناد إلى بحيرة فكتوريا، أما القسم الثاني هو إقامة مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية والثروة السمكية[4].

سابعا- الميزان المائي لبورندي: تعد بورندي أيضا من أصغر الدول مساحة بالنسبة لدول حوض النيل، حيث تبلغ مساحتها 28ألف كلم مربع، وكثافتها السكانية مرتفعة، وتتميز بالحجم الكبير لمستنقعاتها حوالي 300ألف هكتار[5]، كما تعد بورندي إحدى دول نهر كاجيرا، تغطي نحو 6% من جملة مساحة حوض نهر النيل، وكذلك تغطي مساحة نحو 22% من مساحة نهر كاجيرا[6]، كما تشكل مرتفعات بورندي أهم منابع نهر كاجيرا حيث يبلغ معدل تساقط الأمطار

---

[1] - أيمن شبانة، مرجع سابق، ص98.

[2] - محمد عبد الهادي راضي، مرجع سابق، ص12.

[3] - أحمد السيد النجار، مرجع سابق.

[4] - بصار عبد الهادي سليمان، **أمن منابع النيل**.(الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية،2003)، ص48.

[5] - أيمن شبانة، مرجع سابق، ص99.

[6] -Tvdtt , The river nile in the post colonial age , AUC cairo,2009,p25.

الغزيرة بها نحو ألف ملم، وتبلغ جملة مياهها السطحية نحو 2.1 مليارم^3/ السنة، وجملة مياهها الجوفية نحو 1.8مليارم^3، وتحتل مساحة حوض نهر النيل بها نحو 40% من جملة مساحتها[1].

تبلغ الموارد المائية الداخلية لبورندي في مجملها نحو عشرة مليارم^3، ومتوسط نصيب الفرد من المياه نحو 1231م^3/ السنة، وتستخدم البورندي 0.3 مليارم^3 فحسب، ويستهلك قطاع الزراعة نحو 77% من إجمالي استهلاك بورندي من المياه، وتستهلك الصناعة نحو 6% والاستهلاك المنزلي 17%، وتعتبر بورندي شريكا هامشيا في نهر النيل، فضلا عن أنها لديها إيرادات مائية كبيرة غير مستغلة تبعدها عن أي مطالبات في أي حصة من مياه النيل[2].

ثامنا- الميزان المائي لإريتريا: تعتبر إريتريا من الدول الأفريقية التي تتميز بكثافتها السكانية المنخفضة، حيث يبلغ عدد سكانها ستة مليون نسمة وفقا للتعداد السكاني لعام 2010، تعتمد على الزراعة أساس في نشاطاتها التي تستحوذ على 90% من اليد العاملة، وتشترك إريتريا مع دول حوض النيل في نهر ستيت وهو أحد روافد نهر عطبرة، ويبلغ حجم المياه السطحية من هذا النهر وروافده المغذية له نحو88مليارم^3/ السنة، أما حجم الموارد المتجددة التي تصب في النهر فيبلغ نحو2.8مليارم^3/السنة، في حين يبلغ حجم المياه الجوفية 2.6مليارم^3/ السنة، وتعتبر المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للشرب في الكثير من المناطق الريفية[3].

وتبلغ الموارد المائية الداخلية في إريتريا نحو ثلاثة مليارم^3، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه نحو 549 م^3/السنة، حيث يأتي جزء من إيرادات نهر عطبرة من إريتريا، فضلا عن أنها معبرا مهما لمياه ذلك النهر بالنسبة إلى النهر الرئيسي النيل، كما تعتبر موانئ إريتريا وجيبوتي هي المعابر الوحيدة للتجارة الخارجية الإثيوبية، نظرا لأن إثيوبيا منذ انفصال إريتريا عنها أصبحت دولة داخلية مغلقة لا توجد لديها أي منافذ على البحر، ويستهلك قطاع الزراعة في إريتريا حوالي 95% من موارد المياه المتاحة لها، بينما يشكل الاستهلاك المنزلي حوالي 5% من إجمالي استهلاك المياه العذبة [4].

---

[1]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص113.

[2]- أحمد السيد النجار، مرجع سابق.

[3] -Emanuel Kasimbazi, water governance through policies and laws in the nile basin countries : prospect and challenges, p08. Available at : http://www.riversymposium.com/2007_presentations/b2c. Kasimbazi.pdf.

[4]- أحمد السيد النجار، مرجع سابق.

المبحث الثالث: مسألة الندرة المائية بدول حوض النيل

تعد مسألة الصراع على استخدام الموارد المائية الدولية العابرة للحدود بالغة التعقيد، نظرا لارتباطها بعناصر معقدة، لاسيما منه عنصري الندرة والأمن، حيث تعتبر الندرة هي المتغير الأول، والأمن هو المتغير الثاني، وباجتماعهما يشكلان معادلة الصراع المائي السياسي، لذلك يمكن القول بأن الندرة الحقيقية تحدث عندما يزيد الطلب الفعلي والاحتياج المائي على العرض الفعلي، مما يوحي بأن الندرة المائية مفهوم يتضمن العديد من العوامل المتباينة والمترابطة التي تتحكم في العرض إزاء الطلب.

وتتمثل هذه العوامل في المناخ والحاجة الفعلية والمتوقعة، والموقع ودرجة الاعتماد على المصدر وحجم الاستهلاك، والقدرة الفنية، وسهولة الوصول إلى المياه، وأنماط النمو السكاني وتوزيعها، والموارد المائية واستخدام الأسمدة، وحجم الفاقد والهدر، وحجم المخزون من المياه الموجودة فعلا والمتاحة وذات العائد المضمون، وكذلك القرارات السياسية التي تفرض معدل الاستهلاك والتوزيع[1].

تجتمع عدة عوامل لتؤثر في مسألة الندرة المائية ومحدوديتها، لاسيما منها المناخ وضعف الموارد المائية وسوء التوزيع، تنعكس كلها في صورة الفروقات المائية الهائلة من كمية المياه المتاحة لكل فرد في مختلف مناطق العالم، في هذا السياق تنبأت الأمم المتحدة بأن ثلثي سكان العالم سيعيشون سنة 2025 في مناطق سيكون نقص المياه فيها سائدا، كما صدر تقريرا آخر سنة 1996 عن مركز الأبحاث حول التنمية الدولية بكندا يعالج مسألة تسيير المياه في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث ذكر بأن عام2025 ستنخفض فيه كمية المياه لكل فرد وطيلة عمر الإنسان بنسبة 80% وتنتقل من 3430 إلى 667 م^3، كما سينخفض الإمداد بالمياه في كينيا ونيجيريا إلى 50% و40% على التوالي، وقد كان يحتسب عام 1997 حوالي 26 بلدا يعانون من حالة الإجهاد المائي، أي يحصلون سنويا على أقل من 2000 م^3.

وقد أدخلت مالين فلكنمارك *Malin Felckemark* مفهوم الإجهاد المائي والنقص في المياه، مع أخذها في عين الاعتبار مؤشرات لقياس حاجات الفرد من المياه العذبة، حيث قدرتها في اليوم الواحد بمائة لتر من المياه تلبية للأغراض الحيوية والمنزلية، وكذلك لأغراض الصناعة

---

[1]- بيتر روجرز وبيتر ليدون، **المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل**، ط1.(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997)، ص ص187-188.

والزراعة بين 5و100 ضعف تلك الكمية تبعا للتطور الاقتصادي للسكان[1]. وقد ذهبت أغلب الأجهزة الدولية إلى إسقاط ما يتعلق بتوافر المياه لكل فرد، خاصة بما سينقص لعامي 2025و2050، انطلاقا من قاعدة الموارد المائية العذبة قابلة للتجديد، لا تتضمن سحب مياه من المحتمل أن يكون مصدرها المياه الأحفورية على المقياس الزمني، لذلك وانطلاقا من هذه الافتراضات يقال أن بلدا ما في حالة إجهاد مائي، إذا هبط الإمداد السنوي إلى 170م^3 للفرد الواحد، أما إذا هبط المعدل من 1700الى1000م^3 للفرد فإنه على الأرجح أن يشهد البلد سلسلة من النقص الدوري أو المحدود للمياه[2].

الشكل رقم(03): خريطة توضح تصريفات المياه بحوض نهر النيل

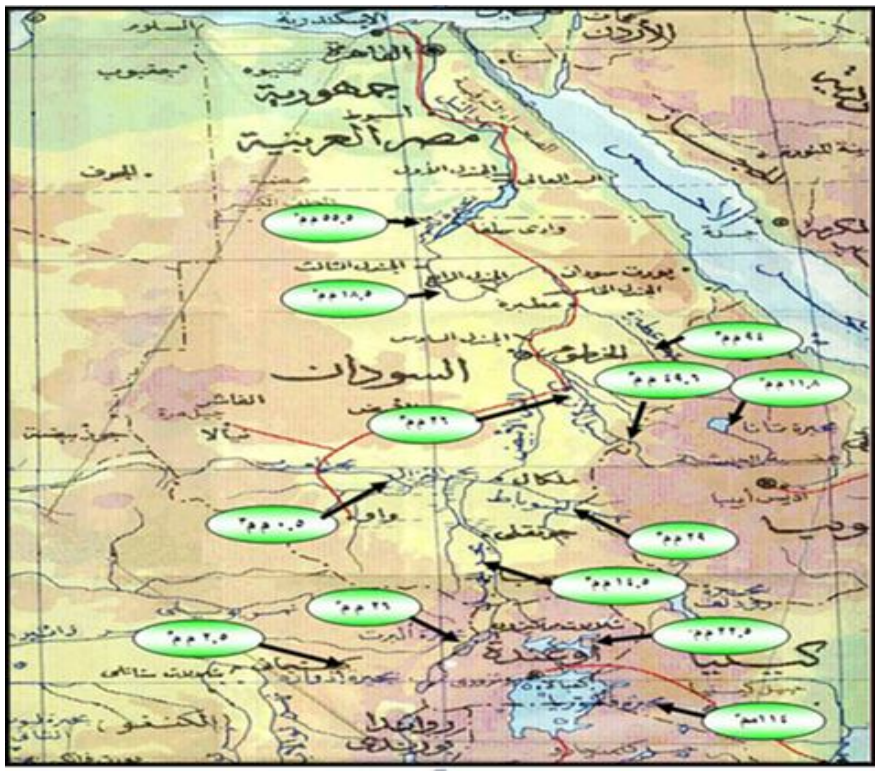

المصدر: أنظر الرابط الالكتروني/http://www.moqatel.com

في هذا الإطار يمثل الوضع المائي في حوض النيل نموذجا يقترب إلى المثالية، وذلك من خلال تضافر عوامل الندرة المائية الطبيعية، والندرة الاقتصادية المتعلقة بغياب البنية الأساسية اللازمة لاستغلال المياه المتاحة[3]، وللوقوف عند مسألة الندرة المائية في حوض، وإثارته لمسألة الصراع الدولي والتأثير على الأمن القومي للدول مستقبلا، يجب طرح تساؤل مفاده؛ هل دول

---

[1]- غازي برو(مترجما)، **معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية**، ط1.(لبنان: دار الفارابي،2006)، ص162.

[2]- المرجع نفسه، ص163.

[3]- كارن أبو الخير، "إدارة المياه في عصر الندرة"، **السياسة الدولية181**، يوليو2010، ص31.

حوض النيل تعاني فعلا من محدودية في الموارد المائية؟ وللإجابة على هذا التساؤل والمتعلق بمحدودية الموارد المائية، وجب الاستناد إلى تحليل متغير محدودية الموارد المائية، من خلال تناول المؤشرات التالية: المؤشر الكمي للمحدودية، المؤشر النوعي للمحدودية، والمؤشر الاقتصادي للمحدودية.

أولا- المؤشر الكمي للمحدودية: ينصرف هذا المؤشر إلى محدودية الموارد الكمية من حيث الكمية، وبذلك يرتبط مفهوم الأمن المائي وفق هذا لمؤشر بمفهوم الميزان المائي، إذ يقصد، بهذا الأخير عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية أو"المعروض من المياه" وفي فترة زمنية معينة، وإجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات "الطلب على المياه" خلال الفترة الزمنية نفسها[1]. ويختلف تعريف محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يستند إليه في القياس، وبصفة عامة تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد محدودية الموارد المائية التي قدمها سيكلر *Seckler* وسيلفا *Silva* إلى المعهد الدولي لإدارة الري *IIMI* ، حيث تتجلى أهميتها في أنها أسهمت في طرح عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها في تحديد ظاهرة الشح المائي[2].

عرفت مسألة محدودية الموارد المائية في حوض النيل وجود اتجاهين رئيسيين، لاسيما ما تعلق بمحدودية الموارد المائية من الناحية الكمية، نوضحهما كما يلي:

أ- الاتجاه الأول: يقر هذا الاتجاه بوجود محدودية للموارد المائية من الناحية الكمية في حوض النيل، مستند في ذلك إلى القول بأن إجمالي صافي الإيرادات المائية الفعلية التي تصب في نهر النيل لا تزيد سنويا على 252.7 مليارم^3، مما يعني أن متوسط ما يحصل عليه كل فرد في دول حوض النيل مجتمعة لا يتجاوز770 مليارم^3/ السنة، ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أنه طالما أن حوض النيل يفقد ما يقارب 95% من إجمالي موارده المائية، ومنه فإن الإيراد المائي السنوي للنهر لا يزيد على 84 مليارم^3، وعليه يكون نصيب الفرد حوالي 256م^3 سنويا فحسب^3. انطلاقا من معدل الفقر المائي والمقدر بألف م^3 للفرد، فإن الأرقام السابقة تعني حسب رأي هذا الاتجاه، بأن دول حوض النيل تعاني من محدودية الموارد المائية من الناحية الكمية، ويرتكز هذا الاتجاه

---

[1]- حمد سالمان طايع، "العجز القادم: رؤية تحليلية للأمن المائي المصري"، مرجع سابق، ص59.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص116.

على العديد من الدراسات التي تؤكد وجود حالة المحدودية كميًا، خاصة في دول حوض النيل، فيشير تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية إلى التأكيد على ترجيح معاناة عشر دول في شمال أفريقيا وشرق أفريقيا من أزمات مائية حادة بعد سنة 2000، مركزا على الدولة المصرية باعتباره الأكثر دنوًا من محددات الأزمة المائية[1].

كما أكدت مالين فلكنمارك في دراسة لها حول التهديدات الناجمة عن محدودية الموارد المائية بأفريقيا، بأن معاناة المجتمعات من الأزمات المائية تنطلق عندما تقترب الإمدادات المائية السنوية من 2000 م^3 للفرد، وقد توصلت من خلال دراستها إلى أن ست دول من شرق أفريقيا من أصل سبعة (بورندي، إثيوبيا، كينيا، رواندا، الصومال، تنزانيا) إلى جانب دول شمال أفريقيا(الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس) ستخترق حد ندرة المياه حيث سيصل نصيب الفرد في ست دول منها إلى أقل من1000م/السنة^2، وتؤكد دراسة أخرى وجهة النظر نفسها التي جاء بها الاتجاه الأول، حيث تشير الدراسة إلى أن ست دول من دول حوض نهر النيل (بورندي، إثيوبيا، كينيا، رواندا، أوغندا، تنزانيا) تعاني في الوقت الراهن من الضغط على المياه، وستعاني مستقبلا مع مطلع 2025 من حالة الشح المائي[3].

ب- الاتجاه الثاني: على عكس الاتجاه الأول يذهب الاتجاه الثاني إلى الاستدلال على الوفرة المائية الموجودة بدول حوض نهر النيل، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الأمطار المتساقطة على الحوض تبلغ 1600 مليارم^3، مما يعني أن نصيب الفرد من أفراد دول حوض النيل يصل إلى نحو 4878م^3/السنة، الأمر الذي يؤكد حالة الوفرة المائية كميا في حوض النيل، وبالاستناد إلى المعيار الكمي يؤكد الباحث محمد سالمان طايع بأن دول حوض النيل لا تعاني من محدودية الموارد المائية، ليس بالاعتماد فقط على مؤشر خط الفقر المائي الذي تتجاوزه جميع دول الحوض لو تم تقسيم الواردات المائية بشكل متساو بين مواطني دول الحوض، بل بالاعتماد أيضا على الخصائص الهيدرولوجية والميترولوجية والطوبوغرافية في الحوض[4].

---

[1] - المرجع نفسه، ص117.

[2] -Malin Falckenmark, The massive water scarcity now threating Africa :why isn't being adressed ? Ambio, vol12, N02,1989, pp112-118.

[3] - رفيق جرجي ودفيد غربي، "إدارة المياه الدولية في أفريقيا: الخطوات والتقدم المحرز"، ورقة مقدمة في مؤتمر النيل عام 2002 حول التنمية الشاملة للموارد المائية لحوض نهر النيل: أسس التعاون، أديس أبابا، إثيوبيا، 24-28فيفري1997، ص ص8-10.

[4] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 119.

- مدى اعتماد دول حوض النيل على مياهه: إن المصادر المائية لدول حوض النيل في أغلبها تتنوع بين المصادر المائية الداخلية والخارجية، إذا استثنينا مصر، حيث تتعدد هذه المصادر وتتنوع من دولة لأخرى، كما هو الشّأن في كل من إثيوبيا والكونغو فيما يتعلق بالأنهار، وكذا البحيرات كما في تنزانيا وأوغندا وكينيا، بالإضافة إلى الأمطار الموسمية كما في إثيوبيا وجنوب السودان والأمطار المتساقطة باستمرار طول السنة كما هو في دول الهضبة الاستوائية، الأمر الذي يوحي بأن نهر النيل بالنسبة لهذه الدول لا يساهم كثيرا في توفير الإمدادات وسد الحاجيات المائية لها، حيث يوفر نهر النيل بالنسبة لمصر 96% من إجمالي الحاجة المائية لها.

الجدول رقم 06: مدى اعتماد دول حوض النيل على مياه النهر

الترتيب	الدولة	درجة الاعتماد عل مياه النهر
1	مصر	96.4
2	رواندا	15.4
3	السودان	19.9
4	كينيا	6.6
5	بورندي	2.8
6	إثيوبيا	2
7	تنزانيا	1.3
8	أوغندا	0.3
9	الكونغو الديمقراطية	0.08

Source : The world bank, **world bank indicators2004**(washington DC2007),pp14-17.

عند قراءة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ بأن الدول النيلية الثلاث كينيا، رواندا، بورندي، يقل فيها متوسط نصيب الفرد المائي عن ألف م^3 سنويا، لكن الموازنة المائية لديها تكشف عن وجود وفرة مائية لها، على الرغم من الناحية الكمية يدل مؤشر خط الفقر المائي 1000 م^3 للفرد باعتباره معيار الوفرة المائية لهاته الدول هو معدل استهلاكها من المياه المتجددة في السنة مثلا(كينيا6.6%، رواندا 15.4%، وبورندي 2.8%)، كما نلاحظ أن مصر هي الدولة الوحيدة من دول حوض نهر النيل التي تستخدم إيرادها المائي السنوي بشكل يكاد يكون كليًا[1]. كما يوضح الجدول الموالي الموارد المائية الكلية خاصة من المصادر المتجددة لدول حوض النيل ونسب الاعتماد أو الاستفادة من ما هو متوافر منها في كل دولة، وحصة الفرد من

[1]- المرجع نفسه، ص121.

المياه في كل دولة سواء في الوقت الراهن أو المستقبل القريب لعام 2025، وارتباط ذلك بالكثافة السكانية لكل دولة، لتوضيح بعض النقاط الخاصة بتدني الحصص المائية لبعض الدول مقابل حصص وفيرة للدول الأخرى[1].

الجدول رقم 07: الموارد المائية المتجددة لدول حوض النيل واستخداماتها

الدولة	الأمطار والأنهار م م	موارد داخلية م م	موارد كلية م م	الاعتماد على الموارد %	حصة المياه للفرد م/2005	حصة المياه للفرد م/2050
بورندي	33.9	3.6	3.6	00	537	310
الكونغو	3618.2	900	1283	30	23628	12242
مصر	55.5	1.8	58.3	100	829	610
أريتيريا	45.15	2.8	56	6.3	1575	940
إثيوبيا	936	123.2	123.2	00	618.67	1068
كينيا	401.91	20.2	30.2	33	947	722
رواندا	31.93	5.2	5.3	00	654	427
السودان	1043.67	9.5	66	66	859	605
تنزانيا	1012.19	82	91	10	2473	1072
أوغندا	284.7	39	66	41	2661	1486

Source : From conflict to cooperation in the nile basin,2004.

من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب دول حوض النيل لا تستعمل الموارد المائية المتجددة إلا بقدر ضئيل مقارنة باستخدامات الدول الأخرى، فكما هو موضح في الجدول الكونغو لا تستخدم سوى 0.5 مليارم^3 من أصل 1283 مليارم^3 الذي هو مجموع إيراداتها السنوية، بالإضافة إلى عدم استخدام إثيوبيا لإيرادها المائي، حيث تمثل نسبة الاعتماد على إيراداتها المائية سنويا 10% من أصل 123.2 مليارم^3، وينسحب الأمر نفسه على دولة البورندي التي لا تستخدم إيراداتها المائية مطلقا، إذ تعادل نسبة الاستغلال 00% من أصل 3.6 مليارم^3، بالمقابل نلاحظ ارتفاع نسبة الاعتماد على الموارد المائية لكل من السودان ومصر بشكل كبير، حيث تستخدم السودان نسبة 66% من أصل 66 مليارم^3 من إجمالي إيراداتها المائية المتجددة، وتتقدم عنها جمهورية مصر في نسبة الاستغلال للموارد المائية المتجددة، حيث تسجل نسبة استغلال تعادل 100% من أصل 58.3 مليارم^3.

[1]- نادر نور الدين محمد، **دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع**.(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2004)، ص57.

ثانيا- المؤشر الاقتصادي للمحدودية: يشير المؤشر الاقتصادي للمحدودية إلى الحالة التي لا تتوافر فيها الإمكانات المادية والاقتصادية التي تسمح بإنشاء البنية المائية التحتية، واللازمة لتوصيل إمدادات المياه للشرب والري والصرف الصحي، حتى وإن توافرت كميات المياه بشكل كبير وبنوعية جيدة، ففي هذه الحالة، فإن عدم وجود المنشآت المائية اللازمة لإيصال المياه للمستخدمين، نتيجة للفقر الاقتصادي يترتب عليه عدم قدرة المستخدمين على الانتفاع بالمياه، وهي النتيجة نفسها المترتبة على عدم وجود الماء كليا أو وجوده بكميات قليلة[1].

انطلاقًا من أن المؤشر الاقتصادي للمحدودية يرتكز على الإمكانات الاقتصادية والمادية لإنشاء المنشآت المائية، فقد ورد في تقرير البنك الدولي لسنة 2004 حول التنمية، يعتبر فيه دول حوض النيل من أفقر الدول في العالم النامي، حيث صنفها ضمن فئة الدول الأقل دخلاً، باستثناء جمهورية مصر والتي تعد في فئة الدول ذات الدخل المتوسط، قد كان لحالة الفقر ونقص الدخل انعكاسا سلبيا بدول حوض النيل على قدرات تلك الدول في توفير البنية الأساسية التحتية للمياه لمواطنيها، وكذا لا زالت تعتمد الطرق التقليدية في نقل وتخزين المياه، بالإضافة إلى عدم وجود تغطية كافية لشبكات الصرف الصحي في معظم دول حوض النيل، على غرار إثيوبيا، والتي تعتبر نافورة أفريقيا المبللة بالمياه، لا يستطيع 76% من مواطنيها الحصول على المياه النقية[2]، والجدول الموالي يوضح حالة الفقر الاقتصادي لدول حوض النيل.

الجدول رقم 08: حالة الفقر الاقتصادي لدول حوض النيل 2004-2007

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)		متوسط دخل الفرد بالدولار	
	2004	2007	2004	2007
مصر	97.6	130.5	1470	1729
كينيا	11.2	24.7	360	145
السودان	12.2	46.2	370	1199
تنزانيا	9.7	16.2	290	400
أوغندا	5.9	11.8	240	381
أريتيريا	0.8	1.4	190	284
رواندا	1.8	3.3	230	343
إثيوبيا	6.5	19.4	100	245

[1]- محمد سالمان طايع، "العجز القادم: رؤية تحليلية للأمن المائي المصري"، مرجع سابق، ص 61.

[2]- محمد سالمان طايع، "محدودية الموارد المائية ولصراع الدولي: دراسة حالة لحوض نهر النيل". رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2005، ص158.

بورندي	0.7	1	100	115
الكونغو	5	9	100	143

Source : Source : The world bank**, op.cit,** pp 14-17and UNDP, human development program,2009.

من خلال قراءة الإحصائيات المبينة في الجدول، نلاحظ أن معظم دول حوض النيل تعاني حالة الفقر الاقتصادي الجلي لسنتي 2004و2007، حسب ما جاء في تقرير التنمية للبنك الدولي للعام 2004، وكذا ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، والتي صنفت من خلالهما فئة الدول الأفقر دخلا في العالم، على غرار(بورندي، إثيوبيا، الكونغو، إريتريا، أوغندا، تنزانيا)، فعلى الرغم من توافر الموارد المائية بها بشكل كبير وعذوبته، وكذا كثرة تهاطل الأمطار سنويا عليها، والتي تقدر بنحو 1660 مليارم^3، غير أنها تتميز بحالة الفقر الاقتصادي الواضح، مما حال دون تجسيد مشاريع البنية المائية التحتية لتوصيل المياه إلى المواطنين ومستخدميها، كما أن هذه الحالة تفرض عجز المستخدمين على الانتفاع بالمياه نفس حالة عدم وجود المياه أو توافرها بكميات قليلة، كما يلاحظ على الجدول تتصدر مصر قائمة الدول النيلية في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد سنويا، الأمر الذي انعكس إيجابا فيما بعد على قدرة مصر في انتفاعها بمختلف الإيرادات المائية لحوض النيل وإخراجها من حالة الفقر المائي المطلق.

- الحق الإنساني في المياه بدول حوض النيل: يقصد أن يخول لكل فرد كميات كافية من المياه وآمنة ومقبولة، ويسهل الحصول عليها ماديا، وبصورة معقولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية، وبذلك يكون الحق في المياه يتضمن خمس مؤشرات هي؛ الكمية الملائمة من المياه، واستمرارية تدفقها، والكفاءة والجودة، وسهولة الوصول إليها بسعر مناسب دونما تمييز، والحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمياه[1].

وقد ذهب في هذا الإطار علماء الموارد المائية إلى اعتبار حق الإنسان في المياه كمؤشر اقتصادي للأمن المائي، إذ يمكن قياسه بالاعتماد على مؤشرين أساسيين جاء بهما تقرير التنمية

[1] -Malcolm Longford, The united nations concept of water as a human right : A new paradigm for old problem, **water ressources development** , vol21,N02(june2005).& Peter Gleick, thr human right to water, **water policy**,vol1N05(1999), pp487.

البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2006 وهما؛ نسبة السكان الذين يستخدمون إمدادات مياه شرب نقية، ونسبة السكان الذين يستخدمون صرفا صحيا محسنا[1].

وحسب ما ورد من إحصائيات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاسيما تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2009، فإن نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمة المستدامة للصرف الصحي المحسن في دول حوض النيل لا يتعدى 70% من مجمل عدد السكان وقد سجلت هذه النسبة في مصر فقط، أما باقي دول حوض النيل فتقل النسبة تدريجيا لتصل إلى 9% فقط في إريتريا بعد كل من إثيوبيا بـــ13% والكونغو بـــ 30%، كما أن نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مصادر مياه محسنة في دول حوض النيل تتراوح بين 98% من إجمالي عدد سكان مصر و42% بإثيوبيا وفقا لإحصائيات عام 2009[2].

الجدول رقم 09: حالة الماء والصرف الصحي لدول حوض النيل

ترتيب الدولة في دليل التنمية البشرية	الدولة	سكان يستخدمون صرف صحي%	سكان يستخدمون مصر محسن للمياه%	
		2009	2007	2009
123	مصر	70	98	98
147	كينيا	43	61	57
150	السودان	34	70	70
151	تنزانيا	47	62	55
157	أوغندا	43	60	64
165	إريتريا	9	60	60
167	رواندا	42	74	65
171	إثيوبيا	13	22	42
174	بوروندي	36	79	71
176	الكونغو الديمقراطية	30	46	46

المصدر: محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 125.

- التغيرات المناخية في دول حوض النيل: يقصد بالتغير المناخي أي تغير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ على مدى فترات زمنية متماثلة، فتغير المناخ هو تحول في نمط الطقس لمدة لا تقل عن

[1] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 124.

[2] - المرجع نفسه، ص125.

ثلاثون سنة، وعليه فالسنة الحارة لا تدل على التغير المناخي، ولكن ميل درجة الحرارة للارتفاع لسنوات عديدة يشير إلى تغير المناخ[1].

ويطرح التقرير الرابع للتقييم الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أفضل مجموعة تخمينات للتصورات عن مناخ المستقبل، فما تقدمه هو مجموعة من الاحتمالات العريضة للتغيرات في أنماط المناخ[2]، وتنسحب مسألة التغيرات المناخية على حوض النيل، فطبقًا للخصائص التي تميز حوض النيل ميترولوجيًا وهيدرولوجيًا، فإن كميات التساقط المطري على الحوض تصل سنويا إلى نحو 1660 مليارم[3]، إذ يتساقط ثلث هذه الكمية على مرتفعات الهضبة الإثيوبية خلال فصل الصيف، يتدفق منها نحو نهر النيل ما يزيد عن 85% من إجمالي التدفق المائي لنهر النيل، وفي حالة التراجع في تساقط الأمطار الصيفية على الهضبة الإثيوبية جراء تزايد درجات الحرارة عالميًا، فإنه تؤثر سلبا على كميات المياه الواردة إلى نهر النيل[3].

وقد أظهرت العديد من الدراسات آثارًا للتغيرات المناخية على تدفقات المياه في نهر النيل، واختلفت هذه الدراسات فيما بينها بشكل واضح من حيث النتائج التي توصلت إليها، فوفقا للدراسات فإنه من المتوقع خسارة نحو نصف التدفقات التي تأتي إلى مناطق المستنقعات السودانية نتيجة للبخر والنتح، فضلاً عن توقع حدوث نقص يقدر بنحو 10% من تدفقات النيل التي تصل إلى سد أسوان نتيجة للبخر، ومن الممكن تمثيل الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على نهر النيل من خلال تسعة سيناريوهات، إذ ينشأ سيناريو واحد فقط بحدوث ارتفاع في تدفقات المياه بعد عام 2045، بالمقابل تتنبأ بقية السيناريوهات بحدوث انخفاض في هذه التدفقات حتى عام 2040 وبدرجات متفاوتة[4]. وتتنبأ في هذا الإطار عدد معتبر من الدراسات بانخفاض في وفرة مياه النيل بنسبة تعادل 70%، في حين تتوقع بعض الدراسات الأخرى أن يرتفع منسوب

---

[1]- محمد سالمان طايع، **تأثير المتغيرات الدولية والإستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل**، في أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 174.

[2]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 131.

[3]- محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ص53-63 وَ جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، مج1.(القاهرة: دار الهلال،1995)، ص ص240-245.

[4]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 131.

مياه النيل بنسبة 25% مقارنة بالمستويات السنوية الحالية بسبب تغير تساقط الأمطار[1]، وجاءت السيناريوهات برصد التهديدات المستجدة لدول حوض النيل جراء التغيرات المناخية، منها:

- تنزانيا: يتوقع حدوث ارتفاع في درجة الحرارة ما بين 2.5و4 درجة مئوية حتى عام 2030، وهو ما يؤدي إلى تزايد معدلات سقوط الأمطار في بعض أجزاء البلاد، وتنخفض في المناطق الجنوبية المعرضة للجفاف.

- كينيا: يمكن أن يرتفع متوسط معدل سقوط الأمطار مع انخفاضه في المناطق شبه القاحلة بين 10 و15%.

- أوغندا: يتوقع أن ترتفع درجة الحرارة بدرجتين، وبالتالي تؤدي إلى تقليص مساحة الأرض المتاحة للزراعة لاسيما زراعة البن.

- السودان: يتوقع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة بين 2030و2060، مع تراجع تساقط الأمطار بمقدار 5% ومنه تؤثر على الزراعة بالسودان[2].

- إثيوبيا: إن التغيرات المناخية في حوض النيل أدت إلى زيادة معدلات التبخر في بحيرة فكتوريا، حيث تعتبر هي المصدر المهم في الإنتاج الاقتصادي لقطاع كبير من سكان المنطقة. وانعكست التغيرات المناخية على انخفاض عمق البحيرة بـــ10م خلال العقدين الأخيرين، وبالتالي ازدادت ضحالة البحيرة، الأمر الذي أثر سلبا على أنشطة الصيد المعتمد عليها[3].

ثالثا- المؤشر الكيفي(النوعي): يشير مفهوم محدودية الموارد المائية حسب المؤشر النوعي إلى عدم صلاحية كل أو بعض الحجم المتاح من المياه للاستخدام التنموي، بمعنى الندرة الكيفية للمياه، ويؤكد في هذا الإطار الخبراء أن توافر المياه بكميات كبيرة مع عدم صلاحيتها للشرب أو للأغراض الأخرى بسبب التلوث يعد ندرة مائية، حيث أنه سيؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على استخدام تلك المياه، كما يرى المختصون في شؤون الموارد المائية في هذه المسألة، بأن مفهوم الموارد المائية القابلة للشرب كمعيار لضمان تحقيق الأمن المائي، حتى مع توافر كميات المياه المطلوبة، وهذا ما أكد عليه التقرير الصادر عن الوكالة الأمريكية لحماية البيئة شهر أفريل 2006، إذ اعتبر أن الملوثات للموارد المائية يعد تهديدا للأمن المائي، وبصفة عامة تمتاز

---

[1]- محمد سالمان طايع، **تأثير المتغيرات الدولية والإستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية**، مرجع سابق، ص 176.

[2]- المرجع نفسه، ص177.

[3]- محمد سالمان طايع، **تأثير المتغيرات الدولية والإستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية** ، مرجع سابق، ص 178.

مياه نهر النيل في جميع أنحاء مجراه ومنابعه وحتى السد العالي في أسوان بالنقاء الشديد، استنادا إلى السمات الطوبوغرافية والهدروليكية والميترولوجية للنهر[1].

غير أن ذلك لا ينفي أحد أهم وأبرز المشكلات التي تعترض مياه نهر النيل، ألا وهي مشكلة الملوثات، حيث يقذف في نهر النيل من مياه الصرف الصحي حوالي 1.8 مليارم^3 غير معالج سنويا، ونحو 10 مليارم^3 من مياه الصرف الصحي المعالج، ويقذف في مياه المجاري المائية نحو مليار طن من المخلفات والقمامة، كما يقذف أيضا في مياه نهر النيل نحو 560 مليون م^3 سنويا من مخلفات الصرف الصناعي، فضلا عن مياه الصرف الزراعي التي تلقى في مياه النيل والبالغة 1.6 مليارم^{23}. بالإضافة إلى قذف نحو 312 مليون م^3 من مياه الصرف الصناعي ومياه الشرب، كما أن عدد المصارف الرئيسية التي تصب في نهر النيل بين أسوان والقاهرة تبلغ 72 مصرفًا تلقي بنحو 2.5 مليارم^3 سنويا من مياه الصرف الزراعي بما تحمله من ملوثات^3، كما تعاني منابع النيل أيضا من ظاهرة التلوث، على غرار بحيرة فكتوريا التي تعد المنبع الاستوائي لنهر النيل، إذ تتعدد وتتنوع مصادر ملوثاتها الناتجة عن صرف مياه المجاري والمخلفات السائلة الصناعية غير المعالجة، وعمليات استخراج الذهب باستخدام الزئبق، وقد أمكن في هذا الصدد رصد نحو87 مدينة كبيرة على ضفاف بحيرة فكتوريا منها 51 في كينيا، ونحو 30 في تنزانيا، ونحو 6 في أوغندا، إذ تمثل مخلفاتها المصدر الرئيسي لتلوث مياه البحيرة، سواء بمخلفات الصرف الصحي المنسابة إلى البحيرة والتي بلغت بين 2001-2003 نحو 6955 طن، وعلاوة على ذلك نحو 3028 طن من المخلفات النيتروجينية، و2686 طن من المخلفات الفوسفورية، وهي في مجملها تعد من الملوثات الشديدة الضرر بصحة الإنسان[4].

أما عن المخلفات الصناعية المنسابة إلى مياه البحيرة، فقد تم رصد نحو68 منطقة صناعية منها نحو34 منطقة بتنزانيا، ونحو 18 منطقة أوغندية ونحو 16 منطقة كينية تلقي بمخلفاتها السائلة والصلبة في مياه البحيرة أو إلى مياه روافدها، وأغلبها من المخلفات النيتروجينية والفوسفاتية والمواد المستنزفة للأوكسجين في مياه البحيرة، وتشير دراسات صادرة عام 2002

---

[1]- محمد سالمان طايع، **العجز القادم** ، مرجع سابق، ص 61.

[2]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص 189.

[3]- محمد صبري محسوب، **نهر النيل مصدر الحياة لكل المصريين**.(القاهرة: مئوية جامعة القاهرة،2007)، ص178.

[4]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص ص116-117.

وعام 2003 إلى أن مسألة التلوث في بحيرة فكتوريا أصبحت أمرا خطيرا، وأن مستوى التلوث قد تنامى، حيث أدى إلى تفشي أنواع الطحالب الخضراء السامة ومنه انعدام شفافية البحيرة التي كانت تبلغ خمسة أمتار عام 1930 قد تقلصت إلى أقل من متر واحد عام 1990، فضلا عن زيادة نسبة الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، والتي تصيب الإنسان في دول البحيرة الثلاث، كما أن نقص الأوكسجين الذائب في مياه البحر بسبب مخلفات الصرف الصحي أصبح يهدد الثروة السمكية، وأدى إلى اختفاء العديد من الأصناف خاصة في أعماق البحيرة، مما أدى إلى تعرض نحو مائة صنف من الأسماك للاندثار والاختفاء بسبب تلوث مياهها[1].

على الرغم من أن دول حوض النيل ليست بالدول الصناعية، فإن نهر النيل لم يسلم من الاستخدام السيئ، وكذلك إلقاء المخلفات العضوية والصرف الصحي في مجرى ومنابع النهر.

- معدل الزيادة السكانية: تؤثر الزيادة السكانية بدول حوض النيل على الاحتياجات الراهنة والمستقبلية من الموارد المائية، كما تؤثر أيضا في الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان، ووفقا لما جاءت به الدراسات حول حوض نهر النيل، فإنه يتوقع أن تزداد وترتفع الاحتياجات المائية المستقبلية لدول حوض النيل، اعتبارا بالزيادة السكانية المتسارعة بها، ويعتمد التوزيع السكاني في دول حوض نهر النيل على العديد من العوامل أهمها، المناخ والأمطار وتوافر المياه والتربة الزراعية الخصبة والموارد الطبيعية.

ويعد عامل توفر المياه العامل الأهم بينها، فعلى مستوى دول حوض النيل يرتكز سكان مصر على سبيل المثال في أراضي الدلتا والوادي، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 5% من مساحة البلاد، ويتشابه الأمر مع كل من جنوب السودان والسودان، بالمقابل يتمركز سكان دول المنبع في المناطق غزيرة التساقط كما هو الشأن بالنسبة لإثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية العظمى. وتشير الإحصائيات إلى أن تعداد سكان دول حوض نهر النيل يبلغ 437 مليون نسمة تمثل 41% من إجمالي تعداد دول القارة الأفريقية، وتعد كل من مصر وإثيوبيا من أكثر الدول النيلية تعدادا، إذ بلغ عدد سكان إثيوبيا 86.5 مليون نسمة وسكان مصر 84 مليون نسمة حسب إحصائيات 2012، ثم جمهورية الكونغو بتعداد 70 مليون نسمة وتتبعها تنزانيا بـــ48 مليون نسمة، وكينيا بـــ43 مليون نسمة، ثم كل من أوغندا، السودان بنفس العدد والمقدر بـــ36 مليون نسمة، والدول

[1]- المرجع نفسه، ص 118.

الأقل تعداد تأتي كل من رواندا بـــ10.5 مليون نسمة، وجنوب السودان بـــ10 مليون نسمة وبورندي بـــ9مليون نسمة وأخيرا إريتريا بـــ6 مليون ن[1].

الجدول رقم 10: النمو السكاني بدول حوض النيل ومعدل الزيادة السكانية

الدولة	المساحة مليون	السنوات/عدد السكان			نسبة الزيادة السكانية	
	كلم	1980	2002	2009	2002-1980	2015-2002
بورندي	0.03	41	7	9	2.4	1.7
الكونغو	2.3	27.9	52	68.7	2.8	2.9
مصر	1.1	40.9	66	83	2.2	1.5
إثيوبيا	0.12	24	4	5.6	2.7	2
إريتيريا	1.1	37.7	67	85	2.6	2
كينيا	0.58	16.6	31	39	2.9	1.4
رواندا	0.03	5.2	8	10.5	2.1	1.6
جنوب السودان	0.7	/	/	10	/	/
تنزانيا	0.95	18.6	35	41	2.9	1.7
أوغندا	0.24	12.8	25	32.3	3	2.4
السودان	1.8	/	/	34	2.4	/

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام2000(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2000)، ص ص 169-170 وَ ممدوح الولي، **اقتصاديات دول حوض النيل**.(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2010)، ص 19-20.
World bank, world development indicators.(Washington DC,2004) , pp 132-135

إن البيانات والإحصائيات الواردة في الجدول توضح بأن معدل الزيادة السكانية يمثل عامل ضغط رئيسي على الموارد المائية المتاحة لدول حوض النيل والاحتياجات المستقبلية لها، فالنمو السكاني يؤثر سلبا على الموارد المائية، كما يؤثر أيضا في زيادة الاحتياجات التنموية الزراعية والصناعية[2]، وحسب ما يذكر توني آلان *Tony Allan* بأن مستقبل الطلب على مياه نهر النيل سيتزايد في ظل إستراتيجية التنمية للدول، مقابل وجود محدودية واضحة في الموارد المائية التي تواجهها، وكذا التغيرات المناخية والزيادة السكانية، ومنه زيادة الطلب على المياه المتناقصة[3].

[1] - المرجع نفسه، ص ص 35-36.

[2] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 133.

[3] -J A Allan, the challenges, imperatives and current responses for sustainable water resources management, paper presented at the MENA/MED conference on : water for sustainable growth, Washington, world bank,13june1998,pp12-14.

الفصل الثاني:

القانون الدولي للمجاري المائية الدولي وحوض نهر النيل

تجمع أغلب الدراسات القانونية الدولية، لاسيما المتعلقة منها بالقانون الدولي لشؤون الأنهار على أنه لا يوجد إطار قانوني متكامل، يحدد بصورة جلية متفق عليها الجوانب الإجرائية، والقواعد القانونية للتنظيم المائي لحوض نهر النيل، مما أفرز غياب الإطار القانوني الاتفاقي حول شؤون النهر الدولي أو الإطار القانوني لاتفاقيات استخدام مياه الأنهار الدولية، مما يساهم في بلورة حوافز ومؤثرات نزاعية بين مختلف الدول النهرية المتشاطئة، ومنه تتحول إلى نزاعات مائية فعلية قائمة، خاصة ما يحدث على مستوى دول حوض النيل.

لذلك سوف نحاول عبر هذا الفصل التطرق إلى الأطر القانونية الدولية المنظمة لشؤون الأنهار الدولية، بالتركيز أساسا على مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي عدم وجود إطار قانوني واضح يحدد طريقة تسيير مياه حوض نهر النيل بين دوله، مما أنتج العديد من الإشكاليات، المتمثلة أساسا في الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل، وكذلك الإشكالية المتعلقة بتقاسم مياه النيل، وأيضا الإشكالية الخاصة بتسعير مياه النيل وسلعنتها، وأخيرا الإشكالية المتمثلة في مبدأ الإخطار المسبق، وذلك في ثلاثة مباحث متتالية.

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي في شأن الانتفاع بمياه الأنهار الدولية

يرتبط الاهتمام بالقانون الدولي لشؤون الأنهار الدولية بمسألة مهمة جدا، تتمثل أساسا في زيادة درجة التعقد في العلاقات الدولية مع بداية القرن العشرون، لاسيما العلاقات المائية الدولية، والناتجة أساسا عن العديد من المتغيرات منها، التطور العلمي وزيادة الانتشار الرهيب لمفهوم التقانة الحديثة، كما أن الاهتمام بعنصر الماء لم يعد يقتصر على الملاحة فحسب، بل انسحب وامتد إلى مختلف الأنشطة والاستخدامات البشرية لتوليد الطاقة، وتشييد المحطات المائية وبناء السدود قصد التوسع الزراعي، وحماية الفوائض المائية من الصرف إلى البحر، فضلا عن حاجة السكان المتزايدة إلى المياه العذبة في ظل تراجع وقلة الموارد المائية مقارنة بالحاجة المتعاظمة لها، انطلاقا من هذا عرفت العلاقات بين الدول ولادة بؤر للتوتر والنزاع فيما يتعلق بالاستخدام والانتفاع بالموارد المائية للأنهار الدولية، مما فرض صناعة منظومة تشريعية دولية تنظم الأنهار والمجاري المائية الدولية باعتبارها مورد حيوي هام في حياة الدول على حد سواء.

وقد كان لهذه النزاعات والخلافات دور في طرح التساؤل حول الأضرار التي يمكن أن تسببها الدول المستغلة لمياه الأنهار والدول الأخرى المشاطئة لنفس النهر، مما يؤدي إلى وجوب البحث في هوية القواعد القانونية ذات الطابع الدولي التي تنظم استغلالها والانتفاع بها. وحسب ما ذهب إليه الباحث محمد سالمان طايع، فإذا كان القانون الدولي التقليدي لا يهتم كثيرا بمسائل البيئة والتنمية، بل اقتصر دوره في تنظيم العلاقات القانونية والدبلوماسية الدولية، فإن القانون الدولي الحديث يولي أهمية بالغة لقضايا التنمية والبيئة، انطلاقا من أن التنمية والبيئة مرتبطتين بحياة الإنسان مباشرة، مما يستوجب ضبط الموارد الطبيعية وعقلنة استغلالها والعمل على التنمية المستدامة لتحقيق المصلحة الإنسانية المشتركة[1].

المطلب الأول: الانتفاع بمياه الأنهار الدولية: الأساس النظري والقواعد

إن النسبية التي تتسم بها القواعد القانونية الحاكمة لإدارة الأنهار الدولية لم تحل دون وجود قواعد قانونية ومبادئ عامة، تسعى إلى تنظيم مسألة الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، لذلك تعددت وتنوعت القوانين التي تحدد طبيعة حق الدولة في الجزء من النهر الدولي أو المياه الدولية التي

[1] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة النيل**، مرجع سابق، ص143.

تجتاز إقليمها، في هذا الإطار برزت في حقل القانون الدولي عدة اتجاهات نظرية تضع الأساس النظري لمسألة الانتفاع بمياه الأنهار الدولية؛ وهي كالتالي:

1- نظرية السيادة الإقليمية المطلقة للنهر: تتمحور هذه النظرية حول مفهوم السيادة الإقليمية المطلقة للدولة على أراضيها، بمعنى أن للدولة حق التصرف بحرية كاملة في مياه النهر بإقليمها، حتى لو أدى ذلك إلى منع تدفق مياه النهر إلى الدول التي تقع بعدها أو تقليل الكمية، أو غير ذلك من الأضرار دون النظر إلى حقوق الدول الأخرى[1]، فنظرية السيادة الإقليمية المطلقة عرفت أيضا بمبدأ "هارمون*Harmon*" والذي كان نائبا عاما لـــ"و م أ"، حيث عرض هذه النظرية ليعتمد عليها في مذكرة قانونية أعدها عام 1885 بشأن النزاع بين "و م أ" والمكسيك حول نهر "*Rio Grand*"[2]، ومؤدى هذه النظرية إطلاق يد الدولة ذات المنبع في التصرف في مياه النهر التي يمر بإقليمها دون الاعتداد بحقوق الدول المتشاطئة الأخرى للنهر الدولي[3]، فللدولة الحق المطلق في أن تقيم ما يتراءى لها من مشروعات للانتفاع بالمياه التي تمر بالجزء الذي يقع داخل حدودها، مهما كان نوع هذه المشروعات، ومهما كانت نتائجها بالنسبة للدول الأخرى المجاورة التي تمتد في مجرى النهر الدولي إلى إقليمها، كما تذهب إلى حد اعتبار الدولة لها الحق في إحداث ما يبدو لها من تغييرات في النهر ذاته، سواء كانت هذه التغييرات كليا أو جزئيا للمجرى الطبيعي للنهر الدولي، دون أن يكون للدول الأخرى التي تشارك في النهر الدولي أي حق قانوني في الاعتراض[4].

2- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة: مؤدى هذه النظرية بأنها لا تسمح للدول النهرية باستخدام مياه النهر على نحو يضر بحقوق الدول النهرية الأخرى، فضلا عن أنها لا تجيز لأي دولة نهرية أخرى بإدخال أي تعديلات على النهر بما يؤدي إلى المساس بحقوق الدول النهرية الأخرى، ووفقا لهذه النظرية فإن لكل دولة يجري النهر الدولي في إقليمها الحق الكامل في أن

---

[1]- هند ضياء الدين السيد محمود، مرجع سابق، ص86.

[2]- أنظر: مصطفى سيد عبد الرحمان، **قانون استخدام النهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل**.(القاهرة: دار النهضة العربية،1991)، ص91. وَ صلاح الدين عامر، "نهر النيل: النظام القانوني الذي يحكم في الانتفاع بمياهه"، في: معهد البحوث والدراسات العربية، **قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية**.(القاهرة: جامعة الدول العربية،2001)، ص16.

[3]- وسيم مصطفى كمال درويش وَأحمد إبراهيم أحمد شلش، " مشروع سد النهضة على ضوء القانون الدولي واتفاقيات حوض نهر النيل"، ورقة مقدمة في ندوة قضية مياه النيل بتاريخ2014/03/15، جامعة القاهرة، ص171.

[4]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة النيل**، مرجع سابق، ص145.

يظل جريان النهر على حاله من حيث كم المياه ونوعيتها، وحيث أن النهر كله من منبعه إلى مصبه يكون وحدة إقليمية واحدة لا تغطيها الحدود السياسية، ولا تستطيع الدولة أن تمارس على الجزء المار منه بإقليمها سيادة مطلقة، وإنما مقيدة بوجوب عدم التصدي للمجرى الطبيعي للنهر أو تعديله، بمعنى آخر فإن للدولة أن تنتفع بمياه النهر في الجزء الذي يمر بإقليمها بكل وسائل الانتفاع، مع عدم الإضرار بالدول الأخرى التي يمر في إقليمها[1]، وبين نظرية السيادة الإقليمية المطلقة ونظرية السيادة الإقليمية المقيدة، برزت عدة نظريات تتوسطها، وهي كما يلي:

3- نظرية المورد الطبيعي المشترك: تقوم هذه النظرية على مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ حسن الجوار، الذي تبدو الحاجة ماسة إلى تطبيقه، وذلك في إطار تطبيق فكرة الانتفاع العادل بمياه الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة لأي نهر دولي، كما تعد تجسيدا لمبدأ المساواة بين الدول، ما ينبغي أن يسود علاقاتها من حسن النية والجوار[2]، وقد كانت للملاحة بالأنهار الدولية الأوربية دور في وجوب الأخذ بنظرية المورد الطبيعي المشترك، حيث ألقت الدول الأوربية المتشاطئة للأنهار الدولية الصالحة للملاحة على استخدام الأنهار استخداما مشتركا لأغراض الملاحة، وعلى اتخاذ السبل المناسبة لاستمرارها صالحة للملاحة الدولية، حتى استقر العرف على اعتبار الأنهار الدولية موردا طبيعيا مشتركا في مجال الملاحة بين الدول المشتركة فيه[3].

4- نظرية الوحدة الإقليمية المحدودة: تتمركز هذه النظرية على أساس أن لكل دولة الحق في استخدام مياه النهر الدولي الذي يمر بإقليمها، لكن مع مراعاة حقوق الدول الأخرى، بحيث يكون استخدام الدول النهرية لمياه النهر التي تمر بإقليمها غير ضار أو مؤثر في حقوق الدول النهرية الأخرى، ويشير الفقه إلى نظريات مستمدة من القانون الخاص مثل؛ حقوق الارتفاق، إساءة استعمال الحق والملكية المشتركة وغيرها لتبرير وتفسير القيود التي ترد على حق الدولة النهرية في استخدام مياه النهر المارة فيه، وتحظى هذه النظرية بتأييد جانب كبير من الفقه[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص149.

[2]- المرجع نفسه، ص150.

[3]- محمد شوقي عبد العال، "الأبعاد القانونية للتعاون المائي بين دول حوض النيل"، في: مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل"، سلسلة دراسات مصرية افريقية08، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سبتمبر2002، ص36.

[4]- وسيم مصطفى كمال درويش وَأحمد إبراهيم أحمد شلش، مرجع سابق، ص172.

5- نظرية وحدة المصالح: تمثل هذه النظريات أكثر النظريات الفقهية تطورا، تقوم على أساس تجاهل الحدود السياسية للدول النهرية والنظر إلى النهر في مجموعه بوصفه حوضا واحدا، يشكل وحدة جغرافية واقتصادية واحدة، وعلى أساس أن النهر من منبعه إلى مصبه يشكل حوضا مائيا، وتحظى هذه النظرية بتأييد فقهي واسع النطاق، إذ وجدت تطبيقات عملية في اتفاقية حوض بحيرة التشاد الموقعة بتاريخ 1964/50/22 واتفاقية حوض نهر النيجر بتاريخ 1964/11/25 واتفاقية حوض نهر السنغال بتاريخ 1975/12/17، وقد أخذت بهذه النظرية المحكمة الدائمة للعدل الدولية، كما أخذت بها هيئة التحكيم في حكمها بشأن النزاع بين فرنسا واسبانيا حول مياه بحيرة لانوكس *Lanoux* بتاريخ 1957/11/16[1].

6- قواعد تنظيم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية: اجتهد فقهاء القانون الدولي والتنظيمات الدولية في توضيح كيفية استغلال الأنهار الدولية، من خلال السعي في وضع القواعد التي تنظم استغلال واقتسام المياه التي تجري فيه حفاظا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول والمجتمعات، في هذا الإطار برزت العديد من الخلافات بين الدول بسبب تركيز كل دولة على مصالحها الخاصة، وللشعور القومي المتزايد لدى بعض الدول التي تتصرف بمفردها للاستفادة الكاملة بمياه النهر المشترك، دون النظر إلى الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى المتشاطئة للنهر الذي يمر بأراضيها، وقد كان لهذه المتغيرات دور في إرساء قواعد قانونية تحكم الأنهار المشتركة مستمدة من مصادر القانون الدولي كالمعاهدات والاتفاقيات العامة والخاصة، ومن العرف الدولي الذي يستدل به من ممارسات الدول حين تطبق قواعد معينة للقانون الدولي، ومن الأحكام القضائية وآراء الفقهاء المختصين بشؤون المياه[2].

هذا وقد شهدت العدالة الدولية المتعلقة بالمياه العذبة التطورات التالية:

- في عام 1911 بحث معهد القانون الدولي الأمر، حيث جاء في المادة الثانية من إعلان مدريد الصادر عنه المبادئ التالية؛ حيث لا يجوز إنشاء مشاريع تستهلك كمية كبيرة من المياه، وعدم

---

[1]- عادل عبد الله المسدي، "المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن تلوث المجاري المائية العربية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، السنة13، يناير1999، ص214. وانظر أيضا:

- Agreement between the government of the French republic & the Spanish government relating to talk Lanoux. Available at : http://www.internationalwaterlaw.org/regionaldocs/lake-lanoux.html.

[2]- منصور العادلي، **موارد المياه في الشرق الأوسط في ظل قواعد القانون الدولي: صراع أم تعاون**.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1996)، ص ص 60-61.

انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي، وضرورة تعيين لجان مشتركة دائمة لدراسة المشاريع المقترح إقامتها، وفي عام 1956 تكونت لجنة لتحديد القانون الدولي في مجال استغلال المياه، وبعد عام أنجزت اللجنة مهمتها، وأعلنت بأنه لا يجوز تغيير الوضع الطبيعي للمياه بما يؤدي إلى الإضرار بحقوق الدول النهرية الأخرى[1].

- في عام 1966 أوجدت قواعد عامة تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية، وضعتها جمعية القانون الدولي وأقرتها في اجتماعها الذي عقد بمدينة هلسنكي 1966، حيث يعتبر جهدا فقهيا فعالا في مجال قانون الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، إذ تنص المادة الرابعة على أنه "**يحق لأي دولة حوضية داخل أراضيها أن تتمتع بـــحصة مناسبة وعادلة في الاستخدامات المقيدة في أي حوض صرف دولي**"، مع العلم أن عبارة حصة مناسبة وعادلة لا تعني الحق في استخدام حصص متماثلة من المياه لجميع الدول، وإنما يتم تحديد حصص الدول طبقا للمعايير التي وردت في المادة الخامسة من قواعد هلسنكي، والتي تشتمل على؛ جغرافية الحوض ومساحته في كل دولة تابعة له، ووضعه الهيدرولوجي، ومساهمة كل دولة فيه، وإمكانية وجود مصادر مائية بديلة، والاستخدامات الحالية والسابقة لمياه الحوض، وحجم السكان الذين يعتمدون على مياه النهر في كل دولة، وتجنب الهدر غير المبرر في استخدامات المياه، وتأمين حاجات دول الحوض دون الإضرار بالدول النهرية الأخرى[2].

كما أوردت بعض المبادئ التي تخص آليات الإدارة المشتركة للنهر الدولي في مجالات التنمية المستدامة والانتفاع، وضبط التدفق وتشييد الأشغال العامة وصيانة الإنشاءات والمرافق، فضلا عن توضيحها لأهمية وجود جداول توقيت ومدد زمنية محددة لاستخدامات المياه، مما يتطلب وجود المعلومات وتبادلها بين الدول الأطراف في حوض نهر النيل الدولي[3].

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لسنة 1997: على الرغم من سلامة قواعد هلسنكي، فإنها ليست لها صفة رسمية، فضلا عن أن موارد العالم المائية، لاسيما تلك المتواجدة بالعالم النامي بدأت تشح بصورة واضحة، لذلك قررت

---

[1] - الصادق المهدي، **مياه النيل: الوعد والوعيد**، ط1.(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2000)، ص80.

[2] - زكي البحيري، **مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة**.(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016)، ص ص87-88.

[3] - عبد الملك عودة، **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**.(القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام،1999)، ص ص31-34.

الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970، أن تطلب من لجنة القانون الدولي مسودة مجموعة من المواد تنظم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، حيث قامت اللجنة بتعديل طفيف على المسودة التي وضعتها بصورة رئيسية فيما يتعلق بالعلاقة بين الانتفاع المنصف وقاعدة عدم الإضرار والتسوية السلمية للمنازعات، وبعد عقد اجتماعات متتالية كان آخرها في الفترة الممتدة بين03/24و1997/04/04 تم التوصل إلى الاتفاق بشأن القضايا الخلافية وإثارة للجدل، لاسيما تلك المتعلقة بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، وقاعدة عدم الإضرار أين تم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في 1997/05/21 وفتح مجال التوقيع عليها[1].

انطلاقا من عرض هذا التطور الموجز لمحتوى تنظيم الانتفاع بالمجاري المائية الدولية، سنتعرض إلى أهم القواعد القانونية المنظمة لهذا الشأن:

أ- مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول لمياه النهر الدولي: إن الهدف من استخدام النهر الدولي أو المجرى المائي الدولي هو تحقيق أحسن العوائد لكل دولة، فضلا عن عدم التسبب في إلحاق الضرر بباقي الدول النهرية، لذلك تحصل كل دولة نهرية متشاطئة على حقوقها في الانتفاع العقلاني والمنصف من الموارد المائية المشتركة، ووفقا لما جاء في المادة الرابعة من قواعد هلسنكي والتي تنص على أن "**لكل دولة حدودها الإقليمية الحق في نصيب منصف ومعقول من الاستخدامات النافعة لمياه حوض الصرف الدولي**"، وكذلك حسب ما جاء في الاتفاقية الأممية بشأن قانون استخدام الموارد المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية سنة 1997 في مادتها الخامسة[2]، حيث يرتبط هذا المبدأ بمتغير حسن النية وحسن الجوار، وكذا المساواة في السيادة بين الدول، وهذا لا يعني بالضرورة المساواة في الحصص المائية بين الدول المشاطئة للنهر الدولي، غير أن ذلك، يعني ارتباطه بالعوامل التي جاءت بها قواعد هلسنكي، إذ تلتزم الدول باحترام المعاهدات والمبادئ القانونية السائدة في المجتمع الدولي[3]، فانطلاقا من هذه الاعتبارات ووفقا لمبدأ الاقتسام العادل والمنصف فإن الحقوق التاريخية المكتسبة في مياه الأنهار الدولية

---

[1]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة النيل**، مرجع سابق، ص158.

[2]- هالة محمد عصام الدين عبد المطلب السويفي، " منازعات الموارد المائية في الأنهار الدولية وآليات التسوية السلمية لها مع إشارة خاصة لحوض النيل"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص ص67-68.

[3]- مساعد عبد العاطي شتوي عبد العال،"القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية غير الشؤون الملاحية مع دراسة تطبيقية على نهر النيل"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 79.

تنطوي على نصيب عادل ومنصف من إيرادات الأنهار الإضافية، كما يبقى الحق التاريخي المكتسب قائما لطالما بقيت الظروف والأوضاع على حالها، بالمقابل إذا تغيرت الظروف والعوامل وتزايدت تبعا لذلك موارد النهر لأي سبب كان، وكانت حاجة الدولة ضرورية لزيادة حصة الدولة من تلك المياه، فالقاعدة هي إعادة تقسيم الموارد النهرية بين الدول المتشاطئة وفقا لقاعدة العدل والإنصاف[1].

ب- مبدأ التعهد بعدم إحداث الضرر: نظرا لتنوع استخدامات النهر الدولي، فإن الضرر الذي يمكن أن يصيب بعض الدول المتشاطئة لنهر دولي ترتفع بقدر التنوع الموجود في الاستخدامات لغير أغراض الملاحة، لذلك فإن الأضرار التي يمكن أن تصيب الدول المتشاطئة من استخدام دولة أخرى يستعصي حصرها، خاصة نتيجة التطور التكنولوجي التقني الذي أدى إلى ظهور استخدامات جديدة لمياه الأنهار الدولية[2]. لذلك يقتضي مبدأ عدم التسبب في إحداث الضرر، أن تتخذ دول المجرى المائي الدولي عند الانتفاع به داخل أراضيها كل التدابير اللازمة والمناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى، وأنه متى وقع ضرر ذو شأن لدولة من دول المجرى المائي-تتخذ الدول- التي تسبب استخدامها هذا الضرر في حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام، كل التدابير المناسبة مراعية أحكام المادتين الخامسة والسادسة بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل تخفيف هذا الضرر أو إزالته والقيام عند الضرورة بمناقشة مسألة التعويض[3].

ويذهب تيار فقهي إلى أنه يمكن الاستناد إلى مبادئ القانون الدولي كأساس قانوني في تأصيل مبدأ عدم الضرر، وكأساس للمسؤولية الناتجة عن هذا الضرر، فنجد رأيا يذهب إلى اعتبار مبدأ عدم التعسف في استخدام الحق هو الأساس القانوني لهذا المبدأ، ويرى فريق آخر أن قاعدة حسن النية وحسن الجوار هما الأساس القانوني للمبدأ المذكور، وهناك فريق آخر حاول المزج بين هذه المبادئ جميعها، لجعلها أساسا قانونيا لمبدأ عدم إحداث الضرر، وقد أيد قاعدة حسن الجوار العديد من الفقهاء، من بينهم الفقيه الايطالي "دانتي كابونيرا *Dante Kaponera*"، كما دافع عن

---

[1]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، "حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2009، ص ص222-223.

[2]- المرجع نفسه، ص150.

[3]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص92.

هذا المبدأ الفقيه المشهور "أندراسي *Andrassy*" حيث لم يكتف باعتبار قاعدة حسن الجوار أساسا قانونيا لمبدأ عدم إحداث الضرر، بل اعتبره أساسا للقانون الدولي للمياه عموما[1]. ويتلخص ما أقره الفقه الدولي بشأن عدم الاستخدام الضار لمياه الأنهار الدولية في النقاط التالية[2]:

- لا يجوز لدولة يمر بإقليمها أن تتخذ أي عمل أو تصرف من شأنه التأثير في الحقوق والمصالح المقررة للدول النهرية الأخرى، دون تشاور واتفاق مسبق مع هذه الدولة؛

- لا يجوز لدولة أن تتخذ ترتيبات من شأنها الإضرار بالدول النهرية الأخرى، كأن تتسبب في إحداث فيضان أو إنقاص كمية المياه للدول الأخرى؛

- يجب على كل دولة أن تحول دون اتخاذ أي عمل من شأنه تلويث المياه أو الزيادة في تلوثه بالصورة التي تضر بالدول الأخرى، ويجب عليها أن تتعاون مع غيرها من الدول في الحيلولة دون حدوث التلوث والتخفيف منه.

- إن كل دولة تتخذ تصرفا يخرج عن مبدأ الاستعمال البريء لمياه النهر تتحمل المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن ذلك، ولا يعتبر استعمال بريئا أي استعمال ينطوي على التعسف في استعمال الحق[3].

- مبدأ التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية: ينزع التعاون في مجال استخدام المياه المشتركة الحصول على الاستخدام الأمثل لموارد المياه، وعلى سبيل المثال لا الحصر في مجال تحقيق مبدأ التعاون الدولي[4]، حيث ورد النص في ذلك من خلال المادة الثالثة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الصادر في الدورة29 بتاريخ 1974/12/12 تحت رقم 3281، وكذلك في القرار رقم3129 الصادر بتاريخ 1977/12/12 بخصوص التعاون في مجال البيئة وحماية الموارد الطبيعية المشتركة بين دولتين

---

[1]- مساعد عبد العاطي شتوي عبد العال، **مبادئ القانون الدولي الحاكمة إنشاء السدود على الأنهار الدولية مع دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبي**، ط1.(القاهرة: دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع،2016)،ص89.

[2]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص147.

[3]- منصور العادلي، مرجع سابق، ص151.

[4]- سعيد سالم الجويلي،" قانون الأنهار الدولية"، ورقة قدمت في مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث بتاريخ 24-1998/11/26، جامعة أسيوط، ص101.

أو أكثر، حيث ينص القرار على أن تسعى الدول عبر التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف أو عبر آلية إقليمية للحفاظ على البيئة وتحسينها[1].

ويقتضي مبدأ التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية والمجاري المائية الدولية أن تتعاون كل الدول المتشاطئة، وتتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمجاري المائية الدولية بصورة شفافة، بما في ذلك الخطط الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمياه المشتركة، وقد تضمن هذا المبدأ قواعد هلسنكي واتفاقية الأمم المتحدة المنظمة لاستغلال المجاري المائية الدولية، وقاعدة برلين 2004 وإعلان استوكهولم 1972ومعاهدة 1992 للتغيرات البيئية[2].

يرتبط مبدأ التعاون الدولي بعامل حسن النية الذي يعتبر ضرورة بين الدول النهرية، لأنه حيوي وفعال في مجال الاستثمار الأمثل للموارد المائية المشتركة وحمايتها، كما يعد التعاون التزام قانوني يساعد على الاستغلال الرشيد المنصف والعادل للموارد النهرية المشتركة، مما يستلزم مباشرة التفاوض والتشاور بحسن النية[3].

- مبدأ الالتزام بالإخطار المسبق: يعد الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق في مجال استخدام مياه الأنهار الدولية جوهري، كما أنه حتمية لتفادي الأضرار المترتبة على القيام بمشروعات جديدة، فبمجرد قيام الدولة بإخطار دولة أخرى تشترك معها في نهر دولي معين بإرادتها في القيام بمشروعات جديدة، فهنا يتحدد هل المشروع فيه ضرر بالدولة التي تم إخطارها من عدمه؟، فحين تعتزم دولة متشاطئة لنهر دولي القيام أو السماح بمشروع قد يسبب ضررا لدولة أخرى لذات النهر، فقد أقر العرف الدولي أن عليها واجب إخطار تلك الدولة الأخرى التي قد تتأثر بالمشروع بالبيانات العلمية الدقيقة المتعلقة بالمشروع، وأن تمنحها فترة زمنية مناسبة لدراسة المشروع وإبداء ملاحظاتها واعتراضاتها عليه إن وجدت[4].

كما يتعين على الدولة صاحبة المشروع أن تتصرف بحسن النية، وعدم المضي في تنفيذ المشروع إلى أن تصل الدول المعنية إلى اتفاق مقبول من جانبها تجنبا لإثارة الخلاف بين

---

[1]- عصام زناتي، "النظام القانوني للمياه الجوفية العبرة للحدود"، ورقة قدمت في مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث بتاريخ 24-1998/11/26، جامعة أسيوط، ص ص 121-122.

[2]- هالة محمد عصام الدين عبد المطلب السويفي، مرجع سابق، ص ص73-74.

[3]- مساعد عبد العاطي شتوي عبد العال،"القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية غير الشؤون الملاحية مع دراسة تطبيقية على نهر النيل"، مرجع سابق، ص ص149-150.

[4]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص122.

الدول، أو تجنبا لتعسير الاتفاق بين الدول، وفي حالة عدم تمكن الدول المعنية من التوصل إلى اتفاق، فإنه حسب المادة الثامنة من قرار معهد القانون الدولي سالزبورج 1961 تنص على "**ضرورة اللجوء إلى تسوية هذه المسألة من خلال تسوية المنازعات الدولية بالطرق القضائية**"، وهذا ما أكدته قواعد هلسنكي 1966 بوجوب اللجوء إلى هيئة تحكيم دولية أو محكمة العدل الدولية لتسوية الخلاف[1].

وقد عالجت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997عبر المادة الخامسة عشر حالة ما اعترضت أي دولة من دول المجاري المائية الدولية على المشروع، والنشاط الذي ينوي القيام به من طرف دولة أخرى مشتركة في النهر الدولي، استنادا إلى مخالفته للقواعد المنصوص عليها في كل من المادة الخامسة المتعلقة بالاستخدام العادل والمنصف، والمادة السابعة المتعلقة بالضرر الجوهري، لذلك وجب عليها أن تعلن هذا الرأي مدعوما بالوثائق اللازمة، وفي هذه الحالة تنص المادة السابعة عشر من الاتفاقية على وجوب قيام الدولة صاحبة المشروع بالتشاور مع الدولة أو الدول الأخرى المشتركة في ذات المجرى المائي أو الدخول في تفاوض مباشر بحسن النية، ويجب على الدولة صاحبة المشروع الامتناع خلال فترة التشاور عن المضي قدما في تنفيذ المشروع إلى أن يتم التوصل إلى حل، ويعد مضي الدولة المعترضة مشيرا لأحكام وقواعد المسؤولية الدولية إذا ما حقق هذا المشروع ضررا للدول المجاورة[2].

وتعبر مختلف الأنظمة القانونية والاتفاقيات التي تم التطرق إليها في بداية هذا المبحث عن محاولات لإقامة نظام قانوني موحد لإدارة الأنهار الدولية، غير أن الواقع أثبت عدم وجود اتفاقية واحدة تجمع كل الدول النهرية والدول المتشاطئة، لاسيما ما تعلق في بحثنا هذا بدول حوض نهر النيل، لذلك الاتفاقيات التي أبرمت بشأن حوض نهر النيل وفروعه هي المرجع القانوني الذي يلجأ إليه في العمل البيني لدول حوض النيل، فيما يتصل بموارده المائية وشؤون الري والمنشآت المائية القائمة على مستوى دول المنبع والمصب، حيث يستلزم الاستمرار في العمل بهذه الاتفاقيات إلى غاية إبرام اتفاقيات جديدة بين دول الحوض، وفي هذا الإطار نسعى

---

[1] - إبراهيم أحمد السيد رمضان، **مسؤولية إثيوبيا والدول الممولة والشركات المنفذة عن إنشاء سد النهضة في ضوء أحكام القانون الدولي**، ط1.(القاهرة: دار النهضة العربية، 2017)، ص60.

[2] – هالة محمد عصام الدين عبد المطلب السويفي، مرجع سابق، ص 86.

عبر هذا المبحث إلى توضيح مختلف الاتفاقيات المائية الدولية بين دول حوض نهر النيل، والتوقف عند ردود فعل ومواقف دول الحوض منها.

المطلب الثاني: الاتفاقيات التاريخية لتنظيم الانتفاع بمياه حوض النيل

- بروتوكول1891: أبرم بين بريطانيا ممثلة عن مصر والسودان، وإيطاليا، حيث جاء فيه الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا وايطاليا بتاريخ 1891/04/15 بروما، من أجل تحديد مناطق النفوذ لكل منهما في شرق أفريقيا، حيث جاء في المادة الثالثة من البروتوكول على أن "**تتعهد الحكومة الايطالية بألا تقيم على نهر عطبرة أي مشروعات للري يكون من شأنها أن تؤثر تأثيرا محسوسا على كمية مياه النهر التي تصب في نهر النيل**"، كما يقضي البروتوكول بضرورة التفاوض والتشاور بين الدولتين قبل القيم بمشروعات استغلال النهر[1].

وتنص المادة الرابعة من البروتوكول على حرية الحركة والمرور للرعايا الايطاليين والأشخاص الآخرين الذين تحت حمايتها، دون دفع أي رسوم في إقليم شرق السودان، كما أن هذا البروتوكول اعتبر بأن "**أي أعمال على نهر عطبرة إذا ما أثرت على انسيابه فستعيق بالضرورة تدفق المياه على نهر النيل، وبالتالي تؤثر على حصة كل من السودان ومصر**"[2]، لذلك فجوهر هذا البروتوكول هو التزام أطرافها بعدم إقامة أو تنفيذ أي مشروعات مائية على حوض نهر عطبرة الإثيوبي السوداني بغير التشاور المسبق مع مصر[3].

- اتفاقية1902: أبرمت بين بريطانيا وإثيوبيا بتاريخ 1902/05/15 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أين وقعت على معاهدة بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية الإثيوبية، قصد ترسيم وتخطيط الحدود بين السودان وإثيوبيا، وقد تطرقت الاتفاقية إلى مسألة مياه النيل حيث تعهد إمبراطور الحبشة(إثيوبيا) منليك الثاني للحكومة البريطانية-ممثلة لمصر والسودان- من خلال المادة الثالثة بأن"**لا تصدر تعليمات أو أن يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى نهر النيل ما لم**

---

[1]- حسام الدين ربيع الإمام، " نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس2003، ص ص41-42.

[2]- صاحب الربيعي، **صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل**.(دمشق: دار الكلمة، 2001)، ص110.

[3]- محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مرجع سابق، ص168.

توافق على ذلك حكومة بريطانيا وحكومة السودان مقدما"[1]، مع وجوب الالتزام بها من قبل الطرفين، مما يعني أن هذه الاتفاقية نصت بشكل صريح على إلزامية تنظيم الاستغلال لمياه النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط، وضرورة الإخطار المسبق قبل مباشرة أي مشروع من قبل إثيوبيا والذي من شأنه أن يؤثر على انسياب المياه[2].

- **اتفاقية1906/05/09**: أبرمت بين بريطانيا والكونغو بالعاصمة لندن، حيث اجتمعت كل من بريطانيا العظمى ممثلة في الوكيل الأول لوزارة الخارجية البريطانية نيابة عن ملكة بريطانيا بنظيرتها الكونغو المستقلة، حيث تعهدت بألا تقيم أي أشغال على نهر "السمليكي" أو نهر"أوسانجو" أو بجوار أي منهما، والذي من شأنه المساهمة في خفض المياه التي تتدفق إلى بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع الحكومة السودانية حسب المادة الثالثة منها "تتعهد حكومة الكونغو الحرة بألا تقيم أو تسمح بإقامة أي أشغال على نهر السمليكي أو نهر أوسانجو أو بجوار أي منهما، يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية"[3]، أي مسألة مياه النيل يجب أن تخضع إلى تنظيم في الاستغلال، حيث يحظر إقامة أي مشاريع من شأنها أن تمس بحجم المياه المتدفقة إلى بحيرة ألبرت، وبالتالي يؤثر سلبا على الإيرادات المائية لكل من مصر والسودان[4].

- **اتفاقية1906/12/13**: أبرمت بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بالعاصمة لندن، من أجل بحث مسألة مصالحهم المشتركة بإثيوبيا(الحبشة) تحت مظلة الحفاظ على سلامتها، وقد اتفقت الدول الثلاث المتعاقدة على أن "تتعاون في حفظ الوضع الراهن في إثيوبيا[5]، وفي منطقة القرن الأفريقي والصومال " كما جاء في المادة الرابعة من نفس الاتفاقية " لو طرأ من الأحداث ما يعكر صفو الوضع الراهن، تبذل كل من فرنسا وايطاليا وبريطانيا قصارى جهدها في الحفاظ على سلامة إثيوبيا ووحدة أراضيها، وفي جميع الأحوال يتم التشاور فيما بينها من أجل الحفاظ

---

[1] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص109.

[2] - صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص111.

[3] - أنظر: شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **النيل ومشكلاته**.(الجيزة: مطبعة العمرانية للأوفست، 2012)، ص34.
Ashok Swain, the Nile river dispute, **The journal of modern Africa studies**, p67.

[4] - صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص111.

[5] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص112.

على مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض النيل، وبوجه خاص ما يتعلق منها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده مع مراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب"[1].

- **اتفاقية1925**: أبرمت بين بريطانيا وايطاليا، حيث تمثلت في تبادل المذكرات بين الدولتين بتاريخ14و1925/12/20، وتتعلق بالامتيازات الخاصة بغرض إقامة خزان على بحيرة تانا لتخزين مياه الفيضان، وإنشاء خط السكك الحديدية عبر إثيوبيا انطلاقا من إريتريا إلى الصومال الايطالي[2]، وقد كانت المذكرة الأولى موجهة من السفير البريطاني في روما إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الايطالي موسوليني بتاريخ 1925/12/14 يبلغه فيها أن من "الأمور الحيوية جدا بالنسبة لمصر والسودان تدفق المياه إليهما، والعمل على زيادة هذه التدفقات بالسعي لإقامة خزان على بحيرة تانا، من أجل تخزين مياهها، لكي يمكن الاستفادة منه على النيل الأزرق ونهر النيل"، وكان شرط الاعتراف البريطاني هو اعتراف الحكومة الايطالية بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لمصر والسودان، والتزامها بعد إجراء أي أشغال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق أو النيل الأبيض أو أي من روافدهما أو فروعهما من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفق المياه نحو النهر الرئيسي، وقد اعترف رئيس الوزراء الايطالي بذلك، حيث جاء في رده على مذكرة السفير البريطاني أنه"اعترافا من ايطاليا بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لكل من مصر والسودان، تتعهد بعدم إجراء أي أشغال على المياه الرئيسية للنيلين الأزرق والأبيض وفروعهما، من شأنه التأثير على تدفق مياه النيل"[3]، فهذه المذكرات تدل بصورة واضحة على الاعتراف بحقوق مصر والسودان المائية المكتسبة على النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما، وكذا هدفت إلى تحقيق تنظيم استغلال مياه حوض النيل دون إلحاق الضرر بالدول النهرية الأخرى.

- **اتفاقية1929/05/07**: عقدت هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا ممثلة عن كل من(السودان، أوغندا، كينيا، وتنجانيقا"تنزانيا حاليا") بشأن استخدام مياه النيل[4]، حيث تم الاتفاق بين الحكومتين في صورة مذكرتين متتاليتين بين رئيس مجلس وزراء مصر والمندوب السياسي البريطاني في

---

[1]- إبراهيم محمد العناني،" تسوية نزاعات استخدامات الأنهار الدولية: استخدامات نهر النيل"، **مجلة آفاق افريقية11**، ديسمبر2013، ص75.

[2]- شيرين مبارك فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية1952-1974، **سلسلة بحوث افريقية01**، القاهرة،2012، ص64.

[3]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص113.

[4]- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، مرجع سابق، ص35.

مصر على أن بريطانيا ستزيد المساحة المزمع زراعتها في منطقة الجزيرة إلى مقدار غير محدود وطبقا للحاجة، وسجلت مصر اعتراضها على ذلك، حيث شكلت لجنة خبراء وأسفرت المفاوضات عن تبادل الخطابات في ماي1929، أقرت فيها بريطانيا بحقوق مصر وتعهدت بالحفاظ على هذه الحقوق، والتزمت بعدم القيام بأعمال ري أو توليد للكهرباء على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع منها، سواء في السودان أو في الأقطار الواقعة تحت الامتياز البريطاني، كما أعطت مصر حق مراقبة المجرى من المنبع إلى المصب مع توفير التسهيلات لها للقيام بالدراسات اللازمة على نهر النيل في السودان[1].

وقد جاء في نص الاتفاقية ما يلي؛ "تعطي السودان الحق في سحب مياه النيل خلال الفترة من 16الى31ديسمبر من كل عام، ويحرم حق السحب من جملة الإيراد الطبيعي للنهر في الفترة الممتدة من 1جانفي الى15جويلية من كل عام، باعتبارها الفترة المقابلة لتفريغ خزان أسوان، وذلك فيما سبق التصريح به، مضافا إليه تصريف بمقدار 141مليون م^3 اعتبر حقا للسودان عن المدة من 1جانفي إلى 18 جانفي تأسيسا على أن التاريخ الأخير هو التاريخ الفعلي لبدء تصريف خزان أسوان"[2]، فمن خلال هذا النص نلاحظ استفادة السودان من امتيازات، هي:

- حق السودان عن المدة الممتدة من1-18جانفي ومقدارها 141 مليون م^3.
- سحب المضخات خلال شهري جانفي و فيفري في زراعة مساحة قدرها 16ألف فدان.
- سحب المضخات خلال الفترة 1جانفي-15جويلية في زراعة مساحة 22.5 ألف فدان.
- كل مساحة تروى بالمضخات في فترة الحظر زيادة على المقادير المصرح بها تخصم من رصيد السودان المائي في الأول من جانفي على أساس 800ألف للفدان في النهر[3].

كما أكدت الاتفاقية على وجوب مراعاة حاجة السودان من مياه النيل فيما تعلق بلزوم التوسع الزراعي فيه، بما لا يؤثر على حاجة الزراعة والحياة في مصر، وكذا ضرورة التنسيق الفني في مسائل الري بين مصر والسودان، فضلا عن تأكيدها على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، واعتبر الموقف المصري بخصوص مسألة مياه النيل من وجهة النظر البريطانية أكثر اعتدالا، لذلك وافق المندوب البريطاني "جورج لويد *George loyed*" في مصر على خطاب

---

[1]- مغاوري شحاتة، مرجع سابق، ص ص113-114.

[2]- أنظر: محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص176 وصاحب الربيعي، مرجع سابق، ص ص 112-113.

[3]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص135.

رئيس الوزراء المصري محمد محمود دون تعديل، حيث تضمن رده "اعتراف بريطانيا بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل" الأمر الذي ساهم في تقليل التوتر في العلاقات الدولية في هذا الشأن، لذلك وضعت الاتفاقية منهاجا بخصوص تنظيم مياه النيل لصالح الدولتين[1].

- اتفاقية عام 1934: أبرمت بين بريطانيا ممثلة عن تنجانيقا(تنزانيا)وبلجيكا ممثلة عن(رواندا وبوروندي) بتاريخ1934/11/23 بالعاصمة لندن، وذلك من أجل بحث مسألة نهر كاجيرا الذي يعد أحد روافد بحيرة فكتوريا، حيث جاء في المادة الأولى من الاتفاقية على أنه "تتعهد كل من بريطانيا وبلجيكا بأن يعيدا لنهر كاجيرا قبل أن يصل إلى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبوروندي أي كميات من المياه يكون قد تم سحبها منها لأغراض توليد الكهرباء"، كما نصت المادة السادسة من الاتفاقية على وجوب التزام الدولة التي تود استخدام نهر كاجيرا في أغراض الري بأن تخطر الدول الأخرى المتفقة بفترة زمنية مسبقا، من أجل إعطاء مهلة كافية لإبداء أي اعتراضات ممكنة لدراستها"[2]، لكن ما يلاحظ على هذه الاتفاقية هو عدم وجود كل من السودان ومصر كأطراف متعاقدة فيها، بالرغم من أنها تعني الكثير لهما أعمال الري والمشروعات التي ستجسد على نهر كاجيرا، وبالتالي تأثيرها على كمية المياه الواردة إليهما باعتبارهما دولتا مصب[3].

- اتفاقية 1949 وتبادل المذكرات: تمثل هذه الاتفاقية عملية تبادل للمذكرات بين كل من مصر وبريطانيا ممثلة عن أوغندا في الفترة الممتدة من 1949/01/15و1953/01/05، بشأن إشراك مصر في بناء سد وخزان على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا، وهذا باقتراح من حكومة أوغندا لأجل توليد الطاقة الكهربائية[4]، وقد تضمنت المذكرة الأولى بخصوص المشروع بتاريخ 1949/01/19 مرسلة من السفير البريطاني بالقاهرة "رونالد كامبل *"Ronald Ian Campbell* إلى وزير الخارجية المصري إبراهيم الدسوقي أباظة، حيث جاء فيها "أنه سيجري تصميم سد أوين بحيث تصل قدرته على توليد الطاقة الكهربائية مستقبلا إلى 150ألف كيلواط، وتنوي حكومة أوغندا تركيب توربينات تكفل طاقة قدرها 90ألف كيلواط في الوقت الراهن، ولن تجري عملية

---

[1]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص123.

[2]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص177.

[3]- كريمة السروجي ومحمد عبد المقصود، **النيل حياة أو موت**، ط1.(القاهرة، مكتبة جزيرة الورد،2004)، ص ص 87-88.

[4]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص178.

الطاقة المولدة من السد، مما يتطلب زيادة التدفق الطبيعي لمياه النهر، دون أن يتم مسبقا تشاور بين حكومتي بريطانيا ومصر، حسب مقتضى اتفاقية مياه النيل بتاريخ 1929/5/7"، كما اتفق الطرفان على التعويضات التي تمنح للأوغنديين الذين تضرروا بسبب ارتفاع المياه، وتمثل هذه الاتفاقية البداية الأولى للعلاقات الثنائية القائمة على أساس التعاون إلى غاية الوقت الراهن في مجال مشروعات الري[1].

- اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لسنة1959: أبرمت بين مصر والسودان عام 1959، فبعد استقلال السودان قدم اعتراضه على اتفاقية 1929بحجة أنه اتفاق سياسي، لذلك باشرت مفاوضات بين مصر والسودان إلى غاية توقيع الاتفاق بشأن الانتفاع الكامل بمياه النيل في نوفمبر 1959، بهدف تنظيم استغلال مياه النيل، واستغلالها الأمثل وفقا لقواعد القانون الدولي للأنهار، وضبطه ضبطا كاملا وزيادة إيراده، واستغلال المياه الناتجة عن إقامة السد العالي في أسوان، وخزان الروصيرص في السودان، وضمان مطالب الدولتين حاليا ومستقبلا، ونظرا لأن هذه المشروعات تحتاج في إنشائها وإدارتها إلى اتفاق كامل بين الدولتين، فإنه تم الاتفاق على:

- يعتبر ما تستخدمه مصر إلى غاية توقيع هذا الاتفاق من مياه نهر النيل حق مكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر، إذ يقدر هذا الحق بـــ48 مليار مكعب عند سد أسوان[2].

- موافقة مصر والسودان على تمكين السودان من استغلال نصيبه من المياه عبر إنشائه لخزان الروصيرص على النيل الأزرق، وأي أعمال تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها المائي.

- موافقة مصر والسودان على إنشاء الجمهورية العربية المتحدة لخزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على نهر النيل، فضلا عن سحب المضخات خلال شهري جانفي و فيفري في زراعة مساحة قدرها 16ألف فدان.

كما نصت الاتفاقية في المادة الثالثة منها على أن تسعى كل من مصر والسودان إلى إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع منها في مستنقعات بحر الزراف وبحر الجبل وبحر

---

[1]- وثائق وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل: القاهرة 1983، المذكرات المتبادلة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن توليد الكهرباء من شلالات أوين بأوغندا، ص84.

[2]- مغاوري شحاتة، مرجع سابق، ص 114. و محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص182-183. و زكي البحيري، مرجع سابق، ص205.

الغزال وفروعها ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، ويكون صافي فائدة المشروعات مناصفة بين البلدين، على أن تكون تكاليف المشروعات مناصفة بينهما أيضا[1].

- اتفاقية1991: أبرمت بين مصر و أوغندا، وتعبر عن تبادل خطابين بتاريخ 1991/5/5 بين كل من رئيس الوزراء الأوغندي ووزير الشؤون الخارجية المصري بشأن توسيع خزان أوين[2]، على أن تحترم أوغندا سياسة التخزين لمستوى ثلاث أمتار المتفق عليها منذ إنشاء الخزان سنة 1953، حيث ورد في الاتفاقية الجديدة "أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية"، كما أكدت على احترام أوغندا لما ورد في اتفاقية 1953، والذي يعد اعتراف ضمني منها باتفاقية عام 1929، كما سبقت أن وافقت على مشروع توسيع طاقة توليد الكهرباء في سد أوين لأوغندا، طبقا لماء جاء في خطابها المؤرخ في1991/7/22 في البند الخامس من اتفاقية مياه النيل1959[3]، لهذا تعد اتفاقية1991 نموذجا مكرسا للتعاون بين دول الحوض، ويرتبط ذلك بالتزام أوغندا بالإخطار المسبق لدولتي المصب تطبيقا لمبادئ العرف الدولي بشأن الأنهار الدولية[4].

- الاتفاق الإطاري1993/7/1: أبرم بين مصر وإثيوبيا، وسمي باتفاق القاهرة، وتضمن هذا الاتفاق الإطار العام للتعاون بين مصر وإثيوبيا لتنمية موارد نهر النيل، كما أكد على العديد من المبادئ منها "حسن الجوار وتدعيم الثقة والتعاون والتفاهم والامتناع عن كل ما يضر مصالح الدولتين، وضرورة الحفاظ على مياه النيل، واعتماد الحوار والتشاور كآلية لوضع أسس التعاون بين الطرفين في مجال استخدام مياه النيل، واحترام القوانين الدولية، والتشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه في نهر النيل وتقليل الفواقد"[5].

ومن خلال هذه الاتفاقية أبدى الطرف الإثيوبي رغبة في التفاهم مع دولتي المصب لاسيما مصر، فيما يتعلق بمسألة مياه النيل خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، حيث صرح وزير الموارد المائية الإثيوبي آنذاك في ورقة بمؤتمر النيل المنعقد بالخرطوم عام 2002

---

[1]- اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل،1959/11/2، مقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، ص ص5-6.

[2]- محمود أبو زيد، مصر ودول النيل الجنوبي، جريدة الأهرام المائي، 2004/30/20.

[3]- كريمة السروجي، مرجع سابق، ص ص95-97.

[4]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص ص46-47.

[5]- عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص59.

بأن الموقف الإثيوبي قد تغير وأن "إثيوبيا تخلت عن تماسكها بقاعدة السيادة المطلقة على المياه التي تنبع في أراضيها، وبدأ الاتجاه الإثيوبي يسير في إطار قاعدة الاقتسام المنصف والعادل"[1].

لذلك فإن أهم ما ميز اتفاقية 1993 مقارنة بباقي الاتفاقيات هو تركيز إثيوبيا على فكرة التعاون لزيادة الموارد المائية لكل الدول النيلية، مع اعتبار أن مصر والسودان وحدة واحدة عند تطبيق مبدأ الاقتسام المنصف والعادل، شرط قيام دول المصب بالجهد اللازم في تقليل الفاقد، كما أنها أبرمت بين دولتين مستقلتين وكاملتي السيادة، مما يوحي بانصراف إثيوبيا عن اتفاقيات مصر في العهد الاستعماري، وتوجهها نحو الامتناع عن ممارسة أي نشاط قد يؤدي إلى إحداث أضرار بمصالح الطرف الآخر بخصوص مياه النيل، بمعنى آخر توجه إثيوبيا حسب هذا الاتفاق إلى الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في مياه النيل[2].

- الاتفاق الإطاري عنتيبي 2010/5/11: عملت مبادرة حوض النيل على وضع مشروع اتفاق إطاري للتعاون بين دول الحوض، وقد تمت مناقشة هذا المشروع في "عنتيبي"، ونظرا لوجود خلافات دعت حكومة الكونغو إلى اجتماع في كينشاسا في جويلية 2008 حيث نوقش المشروع مرة أخرى، لاسيما الفقرة المتعلقة بالأمن المائي، كما انعقد اجتماع آخر شهر جويلية 2009 بالإسكندرية والذي انتهى بمنح مهلة ستة أشهر لمزيد من المشاورات، وتم عقد اجتماع آخر في شرم الشيخ شهر أفريل 2010 وتميز بعدم التوصل إلى حل للخلاف بين دولتي المصب ودول المنابع، وقد انتهى الاجتماع بإعلان دول المنابع عن فتح باب التوقيع على الاتفاق الإطاري[3].

وبتاريخ2010/05/14 بالمدينة الأوغندية عنتيبي تم فتح باب التوقيع على الاتفاق التعاوني الإطاري بين دول حوض النيل، حيث وقعت كل من إثيوبيا، أوغندا، رواندا، تنزانيا، وكينيا، ثم البورندي سنة2011، وصادق على الاتفاق كل من إثيوبيا ورواندا بتاريخ 2013/06/13، غير أن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ إذ يتطلب مصادقة ست دول وفقا لنص المادة 42 على نفاذ هذا الإطار في اليوم الستون الذي يلي تاريخ إيداع الصك السادس للتصديق أو الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي، ويقتضي الاتفاق الإطاري مجموعة من المبادئ العامة الملزمة التي تحتاج إلى اتفاق

---

[1]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص216.

[2]- أنظر: كريمة السروجي، مرجع سابق، ص ص116-117. منصور العادلي، مرجع سابق، ص ص387-389.

[3]- وائل أحمد علام، **حوض النيل في إطار القانون الدولي**.(القاهرة: دار النهضة العربية،2014)، ص77.

أو اتفاقيات لاحقة تكون أكثر دقة، ويهدف الاتفاق إلى وضع إطار لتنظيم استخدام وتنمية وحفظ وإدارة حوض نهر النيل وموارده، وإنشاء آلية مؤسسية للتعاون بين دول حوض النيل، وهي مفوضية حوض النيل، والتي ستحل محل مبادرة حوض النيل عند دخول الاتفاق حيز النفاذ[1].

ويتكون الاتفاق الإطاري التعاوني لحوض نهر النيل من 44 مادة، وملحق بشأن لجنة تقصي الحقائق، ومرفق بشأن المادة14(ب) ليتم حلها عن طريق مفوضية حوض نهر النيل خلال ست أشهر من تأسيسها. وعلى الرغم من اتفاق وتصويت سبعة دول كاملة على نص الاتفاقية، فإنه لم يتم توصل المجتمعون إلى صيغة توافقية ونهائية بخصوص بعض بنود الاتفاقية، فبينما ظهرت مواقف دول المنابع متشددة، نجد دولتي المصب رفضتا بعض بنودها، وذلك بسبب:

- الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة في مياه النيل، والمتمثلة في 55.5 مليارم^3 من المياه سنويا لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان حسب اتفاقية 1959.

- ضرورة الإخطار المسبق لدولتي المصب عن أي مشروعات يزمع إقامتها في منطقة المنابع، حسب نصوص اتفاقيتي 1902و1925.

- أن تكون القرارات الصادرة عن اجتماعات دول مبادرة حوض النيل بالأغلبية، شرط أن تتضمن هذه الأغلبية مصر والسودان[2].

المطلب الثالث: موقف دول حوض النيل من اتفاقيات النيل التاريخية

عند عرض مختلف الاتفاقيات التاريخية للنيل الموقعة بين دوله، يتضح بأنها لم تنل التأييد والموافقة من أغلب دول منابع النيل، لذلك لم يقتصر الأمر على اتفاقية 1959 الموقعة بين مصر والسودان فحسب ، فالمواقف الرافضة لتلك الاتفاقية تعدتها ولم تعترف بها واعتبرتها غير شرعية من طرف دول المنبع، و سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح مواقف دول حوض النيل "دول المنبع، ودول المصب" على السواء من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل.

أ- موقف دول منابع النيل من اتفاقيات النيل التاريخية

1- موقف بورندي من معاهدات حوض النيل: يتمثل موقف بورندي من اتفاقيات حوض النيل في اعتبارها غير ملتزمة تجاه معاهدات فترة الاحتلال، نظرا لكونها دولة تعتمد الزراعة فيها

[1]- المرجع نفسه، ص87.

[2]- المادة الأولى من الاتفاق الإطاري التعاوني لحوض نهر النيل، عنتيبي 14ماي2010.

على الأمطار، لذلك لم تهتم لتدفق مياه النهر أو طلب تنظيم سريان النهر خارج حدودها طبقا للاتفاقيات المبرمة، وما يؤكد هذا الموقف هو المذكرة المرسلة من بورندي إلى الأمم المتحدة في جوان1964، والتي أعلنت فيها أنها غير ملتزمة بالاتفاقيات الاستعمارية كباقي دول منابع النيل[1].

2- موقف رواندا من معاهدات حوض النيل: عند تحقيق رواندا لاستقلالها، لم تنكر الاتفاقيات النيلية، وبقيت نافذة على امتداد الحكومات الرواندية، لاسيما ما تعلق بتلوث الموارد والمجاري المائية، وتجسيد الآليات اللازمة لقياس التدفقات المائية في الروافد الرئيسية لنهر النيل، كما تعهدت رواندا بخضوعها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمت بواسطة بلجيكا وتطبق في رواندا، حيث لم تنكرها رواندا ولم تتحفظ على أي من بنودها، وتقرر رواندا من وجهة نظرها أي من الاتفاقيات والمعاهدات ترى تطبيقها في رواندا المستقلة والتي ستعتمد على قواعد تطبيق المعاهدات الدولية[2].

3- موقف تنزانيا من معاهدات حوض النيل: يرتبط أصل الموقف التنزاني من اتفاقيات حوض النيل بالرفض منذ إعلان استقلال تنجانيقا، حيث اعتبرت اتفاقية 1929 بأنها لا تتفق معها بصفتها دولة مستقلة[3]، فترى فيها بأنها تقيد حريتها وتمس سيادتها إلى أجل غير محدود، لاسيما ما تعلق بموافقة مصر حتى تستطيع إقامة مشروعات لتوليد الكهرباء والري على بحيرة فكتوريا وروافدها، لهذا السبب أعلنت تنزانيا عدم التزامها بها، في هذا الإطار صرح الرئيس التنزاني آنذاك "جوليوس نيريري *Nerery Doctrine*"[4] بقوله "إن البلاد كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور في المعاهدات التي تمت أثناء الحقبة الاستعمارية، ولذلك سوف تلتزم تنزانيا باتفاقية 1929 لمدة سماح لا تتجاوز عامين، وخلال فترة السماح هذه ينبغي أن تبرم اتفاقية بديلة، فإن لم يحدث ذلك أثناء العامين المذكورين، فإن تنزانيا تعتبر اتفاقية 1929 لاغية من طرف واحد"[5].

---

[1]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص218.

[2]- المرجع نفسه، ص227.

[3]- صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص119.

[4]- انطلق مذهب نيريري من مبدأ الصحيفة البيضاء، وهذا المبدأ ينكر توارث المعاهدات الاستعمارية كاملا، وقد ورد هذا المبدأ في المادة 16 من اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات التي تنص على أنه "لا تلزم الدولة المستقلة حديثا بأن تبقى على نفاذ أي معاهدات وأن تصبح طرفا فيها لمجرد أن المعاهدة كانت في تاريخ خلافة الدول نافذة إزاء الإقليم الذي تتناوله خلافة الدول"، أنظر: وائل أحمد علام، مرجع سابق، ص ص53-45.

[5]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص126.

وقد أيدت هذا المبدأ كل من كينيا وأوغندا ووقعتا عليه، ثم انضمت رواندا وبوروندي وتنزانيا إلى اتفاقية نهر كاجيرا 1997، والتي تتضمن بدورها عدم الاعتراف باتفاقية 1929، وما يثبت رفض تنزانيا لاتفاقيات النيل التاريخية، هو إصرارها على رفض كل الاتفاقيات النيلية، عبر مواقفها في اجتماعات وزراء الموارد المائية للدول النيلية في كينشاسا شهر ماي 2009، ثم الإسكندرية شهر جويلية 2009 وشرم الشيخ شهر أفريل2010، وذلك ما يبرر مسارعة تنزانيا إلى توقيع اتفاقية عنتيبي شهر ماي 2010[1].

4- موقف كينيا من معاهدات حوض النيل: اعتبرت كينيا أن اتفاقيات النيل التاريخية لاسيما اتفاقيتي 1929و1959 أثرتا بشكل واضح على سرعة التنمية الاقتصادية بكينيا، خاصة المنطقة الواقعة بالحوض خلال فترة الاحتلال، لكن تم الإيقاف الفعلي للعمل بالاتفاقيتين عند تصديقها على مبدأ نيريري بعد الاستقلال[2]، حيث دعت كينيا إلى عدم الاعتراف بها، كما منحت كينيا بعد الاستقلال مصر مدة سنتين كفترة سماح يمكن العمل فيها بالاتفاقيات السابقة، وقد انتهت تلك الفترة بتاريخ 1965/12/12[3]، ويذهب الباحث الكيني أرثر أوكوث أوير *Arthur Okoth Owiro* في دراسة له حول "**اتفاقية مياه النيل 1929 وقوانين التعاقب في الاتفاقيات الدولية: دراسة حالة لاتفاقيات مياه النيل**" في اعتباره لدول النيل ينتهجون مبدأ هارمون، إذ يعتقدون بأن لهم كل الحق في التصرف في مياه الأنهار الدولية التي تجري في أراضيها، بصرف النظر عن أثر ذلك على أي من دول أدنى النهر، إذ يقول "**إن دول شرق أفريقيا بعد استقلالها ترى أن الظروف قد تغيرت بعد تخلصها من الاستعمار، ومن غير الممكن أن تستمر الاتفاقيات الاستعمارية التي تتصل بمياه النيل**"[4]، ويذكر الكاتب عبد الملك عودة في دراسته "**السياسة المائية لدول حوض النيل**" بأن كينيا كانت الأعنف والأعلى صوتا من بين دول حوض النيل في هذا الموضوع[5].

كما يرتبط رفض كينيا لاتفاقيات مياه النيل أيضا بأسباب جغرافية واقتصادية، لاسيما رغبتها في تنفيذ مشروع الاستصلاح الزراعي، والرغبة في إنشاء العديد من السدود والحواجز المائية

---

[1] - محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص230.

[2] - نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص254.

[3] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص127.

[4] -Arthur Okoth Owiro,The Nile treaty state succession and international treaty commitments: a case study of Nile water treaties(Kenya :nairoby,2004), pp17-18.

[5] - عبد الملك عودة، "السياسة المائية لدول حوض النيل"، جريدة الأهرام المسائي، 2004/03/17.

داخل إقليمها، فبحيرة فكتوريا حسبهم تعد أكبر مصدر للمياه العذبة في العالم، غير أن كينيا لا يمكنها استخدامها إلا في حدود بنود اتفاقيات مياه النيل[1]، هذا ما دفع كينيا إلى تشديد اللهجة وصلابة موقفها اتجاه جميع صيغ المقترحات المصرية والسودانية قصد المحافظة على مشروعية الاتفاقيات القديمة، حيث أصرت كينيا في اجتماع لوزراء الموارد المائية بشرم الشيخ سنة 2010 على رفضها كل الاتفاقيات ووجوب إبدالها باتفاق جديد[2].

5- موقف أوغندا من معاهدات حوض النيل: مع إعلان استقلال أوغندا سارعت إلى التزامها بمبدأ نيريري، والذي رفض المعاهدات التي ورثتها دول حوض النيل عن الاستعمار، كما حذت حذو دول المنابع الأخرى في إعلانها لعدم الاعتراف بأي اتفاقيات ومعاهدات تتعلق بمياه النيل وقعت دون مشاركتها، ويؤكد الباحث "جون نتامبيرويكي *John Ntambirweki*" في اعتباره لاتفاقية 1929 اتفاقية أحادية الجانب خاصة ما منح لمصر، حيث سجل الباحث الملاحظات التالية:

- نجاح أوغندا في رفض الاعتراف باتفاقيات المياه بما يتماشى مع القانون الدولي.

- رفض أوغندا الاعتراف باتفاقية سد شلالات أوين بمثابة تأييد آخر على إثر خرق مصر لهذه المعاهدة، حيث لم تسدد الخبرة أي تعويضات عن الأضرار التي لحقت ببنائه على حافة البحيرة كما نصت الاتفاقية.

- اتفاقية مياه النيل غير عادلة، لأنها خلقت لمصر تميزا فيما يخص نهر النيل على حساب دول شرق أفريقيا المتشاطئة على حوض نهر النيل[3].

6- موقف الكونغو الديمقراطية من معاهدات حوض النيل: تجدر الإشارة إلى أن الكونغو الديمقراطية ليس لها موقف الرفض أو مناوئة الحقوق المصرية والسودانية في مياه النيل، كما أنها لم تنكر أي من اتفاقيات النيل الموقعة قبل استقلالها[4]، فالاتفاق الانجليزي البلجيكي الذي تم توقيعه سنة1894 وعدل عام1906 يحذر من أي أعمال تقوم بها حكومة الكونغو تمس تدفقات نهر السمليكي، ولا تزال هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى الآن، على الرغم من أن النمو السكاني في

---

[1]- محمد جمال عرفة، هل تبدأ حروب المياه في حوض النيل؟، موقع إسلام أونلاين، تصح الموقع يوم 2016/04/13.

[2]- أحمد الشيخ، مصر وكينيا...خلافات مياه على ورق الصحف، موقع إسلام أونلاين، تصح الموقع يوم 2016/04/13.

[3]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص ص 278-279.

[4]- يوسف فضل أحمد، "مشكلة توزيع مياه حوض النيل: الواقع والمستقبل"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر1999، ص ص92-93.

الكونغو يتزايد، ومنه زيادة الاحتياجات والطلب على المياه، وبالتالي يحتاج موقف الكونغو من الاتفاقيات النيلية إلى مراجعة لبعض موادها[1].

7- موقف إثيوبيا الديمقراطية من معاهدات حوض النيل: تميز الموقف الإثيوبي من اتفاقيات مياه النيل التاريخية بالتفرد، نظرا لاعتبار إثيوبيا هي الدولة الوحيدة التي رفضت كل اتفاقيات النيل السابقة، كما أنها سجلت تحفظاتها إزاء مختلف آليات التعاون المتعلقة بحوض النيل، ويتجلى هذا التميز فيما يلي:

- تأكيد إثيوبيا على أن إيراد نهر النيل يستحوذ على 97% من منبع النيل الأزرق.

- تمسك إثيوبيا بمبادئ القانون الدولي، لاسيما سيادة كل دولة على مواردها المائية.

- العوائد المشتركة من موارد الدول هي السبب الرئيسي في وجودها ومنه تحديد سيادتها، لكن ذلك يتم في إطار القانون الدولي.

- تاريخ استخدام موارد النيل وحاضره يؤكدان على الاستفادة الأحادية لدول المصب، لذلك يجب أن يتغير الوضع، لأن باقي الدول بحاجة إلى تنمية مشروعاتها، خاصة إثيوبيا[2].

- التأكيد على ضرورة صياغة أطر قانونية لاتفاقية جديدة للتنظيم والاستغلال الأمثل لمياه نهر النيل، لأن أضرارا كبيرة متوقع حدوثها مستقبلا.

- الضرورة التنموية لإثيوبيا تستلزم تجسيد مشروعات بإثيوبيا لتنمية مواردها المائية، لأنه لا يمكن الاعتماد على الموارد المطرية فيها، وبالتالي يجب استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية[3].

- عدم اعتبار إثيوبيا لنهر النيل دوليا ولا يمكن ذلك أبدا، بحجة أنه غير صالح للملاحة، على الرغم من أن الجغرافيا السياسية والقانون الدولي تعتبر أن حوض نهر النيل نهرا دوليا بالمفهوم الجغرافي والقانوني والسياسي.

- تبني إثيوبيا لنظرية السيادة الإقليمية المطلقة، والذي يقضي بالسيادة المطلقة للدولة على أراضيها، بمعنى حق إثيوبيا المطلق في السيطرة والتحكم في مياه منابع نهر النيل الواقعة في إقليمها، وأن تنشئ عليه ما تشاء من مشروعات مائية، كما تستطيع تغيير مجاري منابع النيل التي تجري فوق إقليمها.

---

[1] - نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص249.

[2] -Julian Hatem, how Egypt is slowly losing its hold over the Nile river. Availabale at : http://www.ethiopianforeignpolicy.com/10/07/2017.

[3] - عبد المالك إبراهيم سالمان، "إثيوبيا والتحول الاشتراكي"، **السياسة الدولية91**، يناير1988، ص235.

- غياب اتفاقية دولية تضم جميع دول حوض نهر النيل، وعدم وجود هيئة دولية دائمة لإدارة مياه النيل وتنمية موارده المائية، كما أن الاتفاقيات الدولية التي تمت خلال الاستعمار كانت منحازة تماما إلى مصر والسودان على حساب دول حوض النيل الأخرى، حيث تمت بصفة ثنائية أو ثلاثية دون مساس جميع دول الحوض، لذلك فهذه الاتفاقيات غير ملزمة لإثيوبيا وتلزم أطرافها الموقعة عليها، باستثناء اتفاقية 1902 التي وقعها إمبراطور إثيوبيا آنذاك مينليك الثاني.

- عدم اعتراف إثيوبيا بالحقوق التاريخية المكتسبة لكل من مصر والسودان في مياه النيل، نظرا لعامل تغير الظروف، وما يطرأ من مستجدات في الساحة الدولية مستقبلا، وعلى دول حوض النيل خصوصا، والمتمثلة أساسا في عامل الزيادة السكانية الرهيب والمرتفع الذي يؤدي إلى زيادة حاجة الدول النيلية من حصتها في مياه النيل[1].

- الرفض الإثيوبي للاعتراف ببروتوكول 1891 واتفاقية 1902، إذ اعتبرت أن البروتوكول وقع بين دول استعمارية فهي إذن ليست ملزمة به، انطلاقا من مبدأ الإكراه وتغير الظروف، في حين أن الاتفاقية الثانية تعبر عن اتفاق شخصي بين ملك الحبشة(إثيوبيا) وبريطانيا، مما يعني أنه لا يخص الحكومة كمؤسسة وبذلك فهو غير ملزم لإثيوبيا[2]، كما أشارت إثيوبيا في مذكرة وجهتها إلى مصر والسودان عام 1956 إلى حقها الطبيعي في المياه النابعة من أراضيها، إذ تضمنت المذكرة إشارة صريحة لرفض إثيوبيا وإلغاء الاتفاقيات التي وقعت من طرف ايطاليا نيابة عن إثيوبيا مع مصر بشأن مياه النيل[3].

- اعتبرت إثيوبيا أن اتفاقية 1959 الموقعة بين مصر والسودان والمتعلقة بالانتفاع الكامل بمياه النيل، اتفاقية ثنائية بين دولتين فقط، ولا تخص دول حوض النيل بذلك، فهي غير ملزمة بما جاء فيها، وقد أعلنت موقفها من عقد اتفاقية 1959 دون عودتها للاشتراك فيها، حيث صرح الإمبراطور هيلا سلاسي بالقول "لقد شرحنا على الفور الخطط الخاصة بالمياه التي هي تحت التنفيذ لاستخدام أنهارنا كخطوة أساسية في التنمية الزراعية والصناعية، وهي تشكل منتهى

---

[1]- أنظر: إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص ص145-149. محمد سالمان طايع، مرجع سابق، ص ص 206-207.

[2]- يوسف فضل أحمد، مرجع سابق، ص ص85-86 وَ مجلس الشعب المصري، لجنة الشؤون العربية، تقرير حول الإستراتيجية المصرية للحفاظ على مياه النيل، القاهرة، مجلس الشعب، أفريل2004، ص ص 9-11.

[3]- عادل عبد الرزاق، **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية**.(القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب،2004)، ص ص60-61.

الأهمية بالنسبة لإثيوبيا، لأن من المفروض أن مياه النيل هي لخدمة حياة أبنائنا من الشعب الذين يعيشون الآن ومستقبلا على هذه المياه، وواجب إثيوبيا المقدس والإنساني أن تنمي كمية المياه العظيمة التي تمتلكها لخدمة مصالح سكانها الذين يتزايدون باستمرار، ومن أجل تحقيق المصلحة الوطنية للشعب الإثيوبي، ولذلك رتبنا لدراسة هذه المشكلة من جميع أبعادها بواسطة خبراء في هذا المجال"[1].

- رفض إثيوبيا التوقيع على اتفاقية التعاون الفني في أوغندا سنة 1993 بين كافة دول حوض النيل، حيث حددت إثيوبيا مطالبها المائية، فيما تعتبره حقوقا ثابتة في مياه النيل حقا لا نزاع حوله في إيراد النهر الطبيعي كمصر والسودان، وحقا فيما تديره من مشروعات التخزين التي تقام داخل إقليمها، حقا مطلقا في مياه الأمطار التي تتساقط على أراضيها ولا تصل إلى نهر النيل، بالإضافة إلى المطالبة بكميات مياه تحتاج إليها كحد أدنى تقدرها بنحو 7.5 مليارم^3 سنويا، مع الاحتفاظ بحقها في مراجعة مصر والسودان لزيادة هذا الحق ما دعت إليه الحاجة[2].

ب- موقف دول المصب من اتفاقيات النيل التاريخية: سجلت مواقف كل من السودان ومصر تجانس وتماثل واضحين فيما يتعلق باتفاقيات مياه النيل التاريخية، ما عدا معارضة السودان وتحفظه على اتفاقية 1929، حيث عبرت عن موقفها هذا في الجمعية العامة السودانية للتشريع والمجلس التنفيذي في ديسمبر1948 أين ناقش المجلس احتياجات السودان لكميات إضافية من المياه وطلب التفاوض مع مصر في هذا الشأن، وكان مقترحها زيادة ارتفاع سد سنار لإمكانية قيام السودان بتخزين كميات إضافية من المياه والمقدر بـــ20 مليون م^3، وقد علق وزير الري السوداني آنذاك بالجمعية العامة أن اتفاقية 1929 جاءت على أساس ظروف معينة وقت توقيع المعاهدة دون مراعاة المستقبل[3].

يرتبط التجانس والتماثل المسجل على كل من الموقفين لدولتي المصب إزاء الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل بمبدأين أساسيين في قوانين الإدارة والانتفاع بالأنهار الدولية، هما بالتفصيل كما يلي:

---

[1]- أنظر: محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص03. وَعبد التواب عبد الحي، **النيل والمستقبل: ماذا جرى في النيل ومنابعه الاستوائية والإثيوبية**، ط1.(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص120-123.

[2]- إبراهيم علي غانم، مرجع سابق، ص 148.

[3]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص303.

1- مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة: إن مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة أو الاقتسام السابق لمياه نهر دولي معين له قدر عال من الأهمية، فيشكل أساس ثابت للبناء الاقتصادي والاجتماعي للدول النهرية والمتشاطئة، لأن أي تغيير أو تعديل ظاهر في كيفية ذلك الاقتسام يؤدي بالضرورة إلى التأثير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، وذلك بغرض ثبات العوامل ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية[1]، فمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة تتمحور حول فكرة رئيسية مؤداها ضرورة احترام الكيفية التي جرى بها العمل في اقتسام واستخدام مياه الأنهار الدولية فيما بين الدول المشتركة في مجراه، بشرط أن يكون هذا الاقتسام والاستخدام طبق لفترة طويلة، ودون اعتراض باقي دول النهر، وتصبح هذه الحصة ذات أهمية حيوية في حياة الدولة المستفيدة[2]. لذلك لا يوجد ما ينفي مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، فهي لا تقتصر فقط في اعتبارها اتجاه إرشادي في الاقتسام العادل لمياه الأنهار الدولية ومنافعها، ولكنها تعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي تأكدت مع مرور الزمن بإلزامية احترامها[3].

استندت دول المصب لاسيما مصر إلى هذا المبدأ فيما يخص حقوقها في مياه النيل، باعتبارها متضمنة في الاتفاقيات الدولية النهرية، وهي بذلك حقوق مكتسبة لمصر، ولا يمكن المساس بها في أي حال طبقا لقواعد القانون الدولي، ومدرجة في اتفاقيات دولية تاريخية نافذة وسارية بين عدد من دول النهر[4]، كما اعتبرت مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة أحد الأسس التي يتمركز حولها الفقه الدولي، وهو ما تؤكده مجموعة الوثائق الدولية التي تم إبرامها مع سلطات الدول المشاركة في حوض نهر النيل، وذهبت مصر في تبريرها لموقفها من اتفاقيات النيل إلى تفنيد ما جاءت به نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، حيث لا تعتبر من حق أي دولة أن تقوم بإرادتها المنفردة بتغيير الظروف الطبيعية لإقليمها لتؤثر في الظروف الطبيعية للدول الأخرى، كما دافعت عن موقفها اتجاه اتفاقية 1929 باعتبار مصر والسودان يمثلان وحدة سياسية واحدة من شأنها اعتبار النيل وطنيا لا شأن لغير مصر فيه[5].

---

[1]- مفيد شهاب، **القانون الدولي العام**.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص67.

[2]- محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل، مرجع سابق، ص253.

[3]- منصور أحمد العادلي، **النظام القانوني للأنهار الدولية**.(القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع،2004)، ص423.

[4]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص389.

[5]- أيمن السيد عبد الوهاب، "مياه النيل بين الاعتبارات السياسية والحقائق القانونية"، أنظر الرابط التالي:http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/week.250/htm تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/6/08.

وقد وردت العديد من التصريحات الخاصة بالمسؤولين المصريين تدافع على النهج المصري اتجاه اتفاقيات النيل ومبدأ الحقوق المكتسبة، إذ صرح وزير الأشغال العمومية الأسبق عصام راضي بقوله "إن اتفاق مياه النيل لسنة 1959 أمر لا يمكن فكه أو إلغاؤه، أنه حق مكتسب يستند إلى اتفاقية تاريخية سابقة عليه، ولا يجوز لنا التنازل عن حقوقنا المكتسبة والموثقة، ونعيد الآن طرحها للنقاش، واتفاق 1959 لا يخص مصر والسودان وحدهما، وإنما يتسع لكل دول النيل، حيث تنص المادة الثانية من الأحكام العامة للاتفاق عن إمكانية تلبية مطالب أي دولة من دول النيل لحصة من مائه، على أن تخصم تلك الحصة من نصيب كل من مصر والسودان محسوبا عند أسوان مناصفة بينهما"[1]. كما شددت مصر على لسان محمود أبوزيد في الدورة الخاصة لوزراء مياه دول حوض النيل بنيروبي عام 2010 على "التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لاستخدامات مصر لمياه النيل، وطرحت في نفس السياق فكرة استفادة دول الحوض بجزء من الفواقد المائية للتساقط المطري على حوض النيل" وأكد أيضا على "حقوق مصر المائية في حوض النيل من الثوابت التي لا تقبل المناقشة أو المساومة، والتي تكفلها مبادئ القانون الدولي العام فيما يتعلق بقانون الأنهار الدولية، وذلك استنادا إلى مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات"[2].

2- مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات: جاءت المادة الحادية عشر من اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات الدولية، لتؤكد على خصوصية معاهدات الحدود حيث قررت "لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة، والالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظام الحدود"[3]، اتخذ الموقف المصري من هذه المعاهدة وسيلة في الرد على مبررات دول منابع حوض النيل الرافضة لاتفاقيات مياه النيل السابقة، حيث تمسكت مصر بمبدأ توارث الدول والحكومات للمعاهدات الموقعة سابقا إلى غاية التوصل لصياغة اتفاقية جديدة، وأكدت في هذا الصدد على هذه الاتفاقيات تبقى سارية المفعول من منظور القانون الدولي، وهو ما رفضته دول المنابع. وقد جاءت معظم التصريحات الرسمية المصرية في نفس السياق الذي وضحته

---

[1]- عبد التواب عبد الحي، مرجع سابق، ص97.

[2]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص261.

[3]- أحمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلميا. في: أحمد عبد الونيس شتا(محررا)، **حدود مصر الدولية**.(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1993)، ص218.

المعاهدة في مادتيها الحادية عشر والثانية عشر، والتي استندت إليها مصر في تأكيد وجهة نظرها حول التوارث الدولي للمعاهدات، كقاعدة قانونية وسياسية في حقوقها من مياه النيل[1].

وقد جاء في تصريح للرئيس الأسبق الراحل أنور السادات بتاريخ 1973/5/28 في رده على مذكرة إثيوبية، إذ أكد بقوله "منذ أن وقعت اتفاقية مياه النيل لسنة 1959 بين مصر والسودان فإن إثيوبيا لم تتقدم بأي اعتراض رسمي عليها، أو على أي نص فيها، وإن كان هناك أي اعتراض قد يردده البعض، فإن الاتفاقية ترد عليها بما ورد فيها، فقد نصت على أنه نظرا لأن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين، تطالب بنصيب في مياهه، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا سويا مطالب هذه البلاد وتتفقا على رأي موحد بشأنها"[2].

3- موقف دولة جنوب السودان من اتفاقيات النيل التاريخية: بعد تنظيم الاستفتاء الشعبي في جانفي 2011 تم إعلان ولادة دولة جديدة هي جنوب السودان، فبالنسبة لموقفها من الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل، انقسمت الحكومة الجنوبية إلى اتجاهين؛ فالاتجاه الأول يرى بوجوب التوقيع على الاتفاقية التي وقعت عليها الدول الست بعد 2010/5/14، في مواجهة الدول التي لم توقع، في حين أن الاتجاه الثاني يعتقد بأن الجنوب السوداني لا ينبغي أن يستعجل في التوقيع على هذه الاتفاقية، ويعطي لنفسه فرصة للتفكير واختيار الموقف الأنسب الذي يحقق أكبر مصلحة سياسية واقتصادية ممكنة سواء مع دول المنابع أو دولتي المصب[3]. بالرغم من ذلك، يمثل جنوب السودان خطرا على المشاريع المائية، والسدود القائمة على نهر النيل مثل قناة جونجلي، أو تلك المستقبلة لترشيد مليارات الأمتار المكعبة من المياه التي تفقدها المستنقعات، و وجودها كدولة جديدة على النيل سيشكل مشكلة على مستوى العلاقات بين الدول، وهذا ما سيفرض على دبلوماسية مصر والسودان التعامل مع طرف جديد له مصلحة في نهر النيل[4].

المبحث الثاني: إشكالية تقاسم وتسعير مياه حوض النيل

المطلب الأول: إشكالية تقاسم مياه حوض النيل

---

[1] – عبد التواب عبد الحي، مرجع سابق، ص103.

[2] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص245.

[3] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص244.

[4] - منى حسين عبيد،"تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الأفريقي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية33**، شتاء2012، ص80.

إن العلاقات الدبلوماسية بين الدول النيلية سواء التي طرحت مسألة الحقوق التاريخية المكتسبة أو دول المنابع، والتي ترى بأن نهر النيل ينبع منها، وبالتالي يجب أن تتحكم فيه نظرا لكونها الأكثر إسهاما في الإيراد المائي للنهر، ومنه أثارت إشكالية رئيسية تمثلت أساسا في كيفية تقسيم حصص المياه المشتركة بين دول حوض نهر النيل، فدول المصب متمسكة بحصتها المائية استنادا إلى مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، بالمقابل دول المنابع ترى بوجوب الحصول على حصتها المائية طبقا لكونها صاحبة الإيرادات المائية العالية لنهر النيل، كما يوجد من يرى بوجوب اعتماد مبدأ المساواة في تقسيم حصص مياه النهر بين الدول المتشاطئة، فضلا عن إلزامية إخضاع مبدأ تقاسم مياه النيل وفقا لحاجة كل دولة حسب اتجاه آخر، لذلك سنحاول عبر صفحات هذا المطلب توضيح أهم المعايير المعتمدة في تقاسم المياه المشتركة بين الدول، وتوضيح كذلك مواقف دول المصب ودول المنابع على السواء.

1- معايير تقاسم المياه المشتركة في الأنهار الدولية: تعددت الاجتهادات المتعلقة بحسم مسألة تحديد المعيار العادل لتقاسم المياه بين الدول المشتركة في الأنهار الدولية[1]، فعند مراجعة أدبيات القانون الدولي العام، وقواعد إدارة الأنهار الدولية، لا نكاد نتوقف على الإجماع حول القواعد القانونية أو الأعراف الدولية القطعية التي تحدد بشكل واضح الطرق والسبل في تقاسم المياه الذي يشترك فيه عدة دول، لكن هذا لم ينف وجود اجتهادات جادة من المنظمات الدولية و الباحثين في السعي نحو وضع معايير يمكن أن تلجأ إليها في حال وقوع إشكالية في تقاسم مياه حوض النهر الدولي.

أ- معايير معهد القانون الدولي: حدد معهد القانون الدولي العديد من المبادئ والأسس المتعلقة بواجبات وحقوق الدول المشتركة في الأنهار الدولية، كما يلي: - وجوب التعاون والعدل في استغلال وتوزيع مياه النهر الدولي؛ - وجوب سداد التعويضات المناسبة عن أي ضرر محتمل بسبب سوء استغلال أحد الأطراف الآخرين المنتفعين؛

- وجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار[2].

---

[1]- بعض الأطراف تطرح مسألة الحق التاريخي المكتسب في المياه، والبعض الآخر يتناول حق الدول التي ينبع منها النهر في التحكم في مياه باعتباره الأكثر إسهاما في الإيراد المائي للنهر، بينما يرى فريق آخر بفكرة التساوي في تقسيم حصص مياه النهر، في حين يرى فرق رابع بوجوب خضوع حصص المياه إلى حاجة كل طرف.

[2]-D.Q.Caponera, patterns of cooperation in international water law: principles and institutions. **National resources journal**.Vol25.1985. pp563-568.

وبناء على القواعد والأسس السابقة فقد حقق العرف الدولي توافق حول قاعدة رئيسية في مجال تقاسم المياه، وهي الاقتسام المنصف لعوائد النظام المائي المشترك، حيث يفترض في هذه القاعدة توافر الحاجة الفعلية لدولتين أو أكثر في مجال الانتفاع بمياه حوض النهر الدولي المشترك، ويتعارض مع الاحتياجات الفعلية، ولهذا فالاقتسام المنصف يستوجب الموازنة بين الاحتياجات الفعلية وسبل تحقيقها، بناء على الأهمية النسبية في مواجهة بعضها البعض في ضوء الظروف السائدة في البلاد النهرية.

2- قواعد هلسنكي ومعايير تقاسم المياه: تعتبر قواعد هلسنكي لعام1966 الأرضية الرئيسية التي انتهجتها مختلف الدول في اتفاقياتها المائية القطرية والإقليمية، حيث أخذت قواعدها أساسا قانونيا في صناعة القواعد والاتفاقيات الدولية، وتشمل لوائح هلسنكي لاستخدام الموارد المائية المشتركة بين الدول العديد من المبادئ التي تنظم استخدام الموارد المائية المشتركة، وقد وضعت في المؤتمر الدولي الثاني والخمسين لجمعية القانون الدولي، حيث اعتبرت هذه القواعد بمثابة نظام قانوني متكامل يحكم استعمال الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية[1]، حيث ينظر لها بوصفها تقريرا لقواعد القانون الدولي للمياه، والتي تنظم الانتفاع بالأنهار الدولية، إذ لم يكن هناك اتفاق بين دول حوض النهر الدولي على تنظيم الانتفاع على نحو خاص، أو في حالة عدم وجود عرف إقليمي خاص بين هذه الدول في تنظيم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية المشتركة[2]، وتتمثل فيما يلي:

- جاءت المادة الأولى توضح قواعد استخدام حوض النهر الدولي، فبإمكان الدولة المعنية التوصل إلى اتفاقيات منفصلة ومستقلة، شرط ألا تكون هذه الاتفاقيات متعارضة مع القواعد الأساسية الدولية المعمول بها في إطار المجتمع الدولي[3].

- جاءت المادة الثانية تعرف حوض الصرف الدولي باعتباره المنطقة الجغرافية التي تمتد في دولتين أو أكثر، التي تحدها حدود مجمع المياه الخاص بشبكتها، وتتضمن المياه السطحية والجوفية المتدفقة والمشترك فيها عند نقطة واحدة، بمعنى لكون الطلب متعدد على مياه الأنهار

---

[1]- حسام الإمام، **النيل والمستقبل ومفترق الطرق: دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام**.(الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة،2006)، ص240.

[2]- عامر صلاح الدين، **النظام القانوني للأنهار الدولية**.(القاهرة: جامعة الدول العربية، 2001)، ص18.

[3]- عطية قصي، "أزمة المياه بين سوريا ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا،2003، ص145.

الدولية تزايد في الوقت الراهن إلى حد يتخطى الاستخدامات التقليدية مثل الملاحة، أما حاليا فينظر إلى حوض الصرف الدولي باعتباره وحدة هيدروليكية غير قابلة للتجزئة، تخضع إلى المنافسة في استخدامها لأغراض الملاحة وغيرها من قبل الدول المشاركة في حوض النهر، بغرض تفادي النزاعات والصراعات المائية من خلال تبني منهج حوض الصرف الدولي[1].

- جاءت المادة الثالثة لتوضح بأن دولة الحوض هي الدولة التي تتضمن أراضيها جزءا من حوض دولي، أي أن الاتفاقية استخدمت دولة الحوض بدلا من دولة نهرية، لأن التعريف يتضمن الدول التي تسهم أراضيها بكميات من المياه في حوض صرف دولي بغض النظر عن كونها مطلة عليه أم لا[2].

وقد شكلت المواد الأخرى أرضية صلبة لمختلف المعاهدات والمؤتمرات الدولية لتنظيم استخدام الأنهار الدولية المشتركة في الأغراض غير الملاحية، ونذكرها فيما يلي:

- إلزام الدول بالمحافظة على نوعية المياه المتوفرة؛[3]

- خضوع الدولة لقواعد القانون الدولي، والتي تشترك في نهر دولي أو يجري عبر إقليمها وهو بذلك حقا نسبيًا وليس مطلقًا[4].

- أحقية كل دولة في النهر الدولي الانتفاع بالمياه النهرية المشتركة بصورة معقولة وعادلة، حيث جاء في المادة الخامسة، بأن يتم تحديد ما يعد نصيبا عادلا ومعقولا في كل حالة على حدة على ضوء كافة العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع[5].

على الرغم من أن قواعد هلسنكي لم يكن لها أثر ملزم قانونا إلى غاية اتفاقية الأمم المتحدة بعد ثلاثة عقود، فإنه تبقى أكثر القواعد قبولا وانتهاجا في الاتفاقيات الدولية، وأضحت قواعدها واسعة الاستخدام في مجال حماية المجاري المائية الدولية، إذ اعتمدتها العديد من المنظمات الدولية، ففي عام 1973 تبنت اللجنة الاستشارية القانونية في اجتماعها الذي عقد في نيو دلهي

---

[1]- فارس نبيل، **حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي**.(بيروت: دار الاعتصام، 2003)، ص67.

[2]- المرجع نفسه، ص68.

[3]- حسام الإمام، مرجع سابق، ص241.

[4]- صبحي أحمد زهير العادلي، **النهر الدولي: المفهوم الواقع في بعض أنهار المشرق العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص89.

[5]- تتمثل هذه العوامل في هيدرولوجية حوض النهر واستخداماته السابقة، اعتماد السكان والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وتكاليفها للدولة، البدائل والفواقد المائية وإمكانية التعويض للدولة من دول الحوض وتلبية احتياجات الدول الأخرى. أنظر: صبحي أحمد زهير العادلي، المرجع نفسه، ص90.

لجنة فرعية بشأن الأنهار الدولية، حيث تضمنت مبدأ الحصص المعقولة والمنصفة، كما في بروتوكول المجاري المائية المشتركة للجنوب الأفريقي(سارك) 1995، أين اعتمد بشكل كبير على قواعد هلسنكي، كما أشارت بعض المعاهدات بشكل محدد في محتواها إلى قواعد هلسنكي مثل المعاهدة المبرمة سنة 1992 بين ناميبيا وجنوب أفريقيا حول إنشاء لجنة دائمة للمياه[1].

3- معايير تقاسم المياه طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة للمياه لعام 1997: اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2669 بتاريخ 1970/12/8، وطلبت فيه من لجنة القانون الدولي أن تباشر دراسة القانون المتعلق لوجود استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، حيث بدأت اللجنة العمل في موضوع المجاري المائية، وتوصلت إلى تعريف المجاري المائية الدولية، والمياه الجوفية العابرة للحدود، والعلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بعدم التسبب في ضرر، وانتهى الأمر إلى وضع مشروع الاتفاقية وتقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994، تحت مسمى الاتفاقية المذكورة أعلاه[2].

اهتمت اتفاقية الأمم المتحدة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية بإبراز مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول كأساس لتقاسم المياه المشتركة في أحواض الأنهار الدولية[3]، وقد جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية بأن تنتفع دول المجرى المائي كل في إقليمه بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة وعادلة، من خلال مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي، كما تشارك دول المجرى في تنميته بطريقة منصفة ومعقولة من خلال الحق في استخدامه وواجب التعاون في حمايته وتنميته على السواء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية[4].

- مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصف والمعقول: يوضح هذا المبدأ بأن لكل دولة نهرية الحق فوق إقليمها في جزء أو نصيب معقول ومنصف في استخدام مياه الحوض ومزاياه، حيث يشترط في هذا الحق، الإنصاف والمعقولية ولا يلحق أضرارا بمصالح الدول النهرية الأخرى،

---

[1]- عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص103.

[2]- سليمان محمد أحمد سليمان، "الأقطار العربية واتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية"، ص166. أنظر الرابط الالكتروني: www.salmanmasalman.org/2015/04.

[3]- سعيد سالم جويلي، "قانون الأنهار الدولية"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي الثالث حول المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرون، 24-1998/11/26، جامعة أسيوط، ص273.

[4]- سليمان محمد أحمد سليمان، مرجع سابق، ص167.

وجاءت المادة السادسة من الاتفاقية لتوضح ظروف وعوامل محددة يجب أخذها في عين الاعتبار لتحديد مفهوم الانتفاع المنصف والمعقول، فيجب عند الانتفاع المنصف والمعقول بالمجاري المائية الدولية أخذ جميع الظروف والعوامل ذات الصلة باهتمام بالغ، على غرار العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والمناخية والايكولوجية، فضلا عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى، ونسبة السكان المعتمدة على المجرى، وكذا دراسة آثار استخدام المجرى المائي على الدول النهرية الأخرى، وتحديد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل يحدد وفقا لمقارنته بأهمية العوامل الأخرى ذات الصلة[1].

لكن مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول على أرض الواقع اصطدم بمبدأ عدم التسبب في ضرر، حيث شغل ذلك لجنة القانون الدولي أثناء فترة عملها على الاتفاقية، فالدول المتشاطئة تميل إلى تفضيل قاعدة عدم إلحاق الضرر بالطرف الآخر، لأن هذه القاعدة توفر الحماية للاستخدامات القائمة من الآثار الناجمة عن الأنشطة التي تقوم بها الدول الواقعة أعالي المجرى، والعكس صحيح، فإن الدول المتشاطئة العليا تميل إلى تفضيل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، لأنه يتيح مجالا أكبر للدول للانتفاع بحصتها من المجرى المائي من خلال أنشطة قد تؤثر في الدول الواقعة بأسفل المجرى[2]، ومع ذلك فالاتفاقية جعلت من مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ذو سيادة على الالتزام بعدم التسبب في ضرر، حيث أن المواد 5و6و7 من الاتفاقية تلزم دول المجرى عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، اتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر لدول المجرى المائي الأخرى، فعند حدوث ضرر لدولة أي من دول المجرى المائي، فإن هذه المادة تلزم الدولة التي تتسبب في الضرر مراعاة لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول[3].

- معايير تقاسم المياه المشتركة حسب بعض الأدبيات المختصة: أفرز عدم الاتفاق حول تحديد معايير موحدة لتقاسم المياه المشتركة في قواعد القانون الدولي، العديد من الاجتهادات من طرف الباحثين عبر حقول معرفية متعددة سياسية، اقتصادية، قانونية، ايكولوجية، بالموازاة مع آراء وتوجهات ودراسات المنظمات الدولية المختصة، وذلك قصد وضع إحداثيات وقواسم مشتركة

---

[1] -United Nations, convention on the law of the non- navigational uses of international water courses, Available at: http://www.un.org/law/ilc/texts/nnavfra.htm

[2] - سليمان محمد أحمد سليمان، مرجع سابق، ص168.

[3] - المرجع نفسه، ص 169.

لطريقة تقاسم المياه المشتركة بين الدول النهرية، وقد استقرت هذه الجهود على بلورة معيارين يمكن الاستناد إليهما في تقاسم المياه النهرية المشتركة بين الدول النهرية.

- معيار التقاسم حسب الحاجة: يبقى المعيار الجغرافي محدود بالنسبة لطريقة تقاسم المياه المشتركة بين دول النهر، لارتباط هذا الأخير بتعدد الأهداف والمصالح الخاصة بكل دولة، وزيادة الطلب على الموارد المائية بين الدول النهرية في ظل المحدودية والندرة المائية العذبة، مع ارتفاع معدلات الاستهلاك الدولاتي، والإستراتيجية التنموية للدولة، الأمر الذي قد يعزز التوتر وتغذية روافد النزاع بين الدول المتشاطئة، وبالتالي التأثير بصورة سلبية على تطبيق مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول للموارد المائية النهرية المشتركة[1].

في هذا الإطار تضاربت تصورات الدول النهرية حول حق الدول المتشاطئة وحصتها من المياه، فهناك من يرى بوجوب اعتماد العامل الجغرافي أي تحديد منبع النهر والمساحة التي يشغلها من مساحة الدولة الإجمالية، ويوجد من يرى بوجوب الاعتماد على العامل التاريخي أي استخدام النهر لفترة طويلة تاريخية، كما يوجد طرف ثالث يعتقد بمبدأ الملكية المطلقة للموارد المائية الموجودة في النهر الدولي، لذلك فالعديد من الأزمات المائية عبر العالم لم يتم حلها عن طريق أحد هذه العوامل المذكورة، بل تم اللجوء إلى مبدأ التوزيع حسب الحاجة، فعلى سبيل المثال الاتفاقيتين المصرية السودانية 1929و1959 أين تم الاعتماد على مبدأ التوزيع حسب الحاجة الزراعية، حيث حصلت مصر على 55.5 مليارم^3 في حصلت السودان على 18.5 مليارم^3 كما سبق الإشارة إليه في الميزان المائي لدول المصب[2].

وتجدر الإشارة إلى العديد من الدراسات التي قدمها الكاتب آرون وولف *Aaron Wolf* حول مبدأ تقاسم المياه حسب الحاجة، مثلا دراسته حول حاجة بلدان الشرق الأوسط من المياه وذلك بتركيزه على الأردن وإسرائيل وفلسطين، إذ اعتمد في دراسته على مبدأ الحاجة الضرورية في توزيع الموارد المائية، وقد توقف عند مسألة في غاية الأهمية وهي محدودية الموارد المائية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، ووضح فيها أهم التفاعلات الهيدروبولتيكية والتفاعلات الهيدرو -إستراتيجية في حوض نهر الأردن، من خلال دراسة مشكلة تقاسم المياه والصراع الذي

---

[1] - محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، ط1.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص283.

[2] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص279.

أحدثته، واعتباره أحد أهم محددات الصراع في المنطقة، والذي تم حله عن طريق اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي بتاريخ 1974/10/26[1].

إن تقاسم المياه المشتركة يعد اليوم أحد أهم أسباب الصراع الدولي بين دول الحوض، ومنه التوصل إلى معايير مقبولة ومشتركة بين الدول المنتفعة من شأنه أن يغير نمط التفاعلات الهيدروبولتيكية من الطابع الصراعي إلى الطابع التعاوني، وهذا ما يستلزم تقاسم المياه المشتركة استنادا إلى التقسيم العادل والمنصف بناء على الحاجة، ويعد في هذا الشأن المشروع الأمريكي الإسرائيلي جونستون1953 في اعتماد مبدأ التوزيع حسب الحاجة، حيث جاء في المشروع تقسيم مياه نهر الأردن بين إسرائيل والأردن وفلسطين[2]، وقد ذهب في نفس السياق الكاتب هيل شوفال *Hille Shuval* في دراسته التي أعدها سنة 1996 حول النزاعات المائية بين إسرائيل وجيرانها، والتي اقترح فيها اعتماد معيار التوزيع حسب الحاجة كآلية لتسوية النزاع وحل مشكلة تقاسم المياه بين إسرائيل ودول الجوار، وتوصل إلى نتيجة مفادها بأن اعتماد هذا المبدأ يساهم في تحقيق السلام المائي بالشرق الأوسط[3].

- معيار العدالة الاقتصادية في التوزيع: يتمركز معيار العدالة الاقتصادية في التوزيع على القيمة الاقتصادية للمياه، حيث يقتضي هذا المبدأ وجود استعمالات مختلفة للمياه، والعديد من المستخدمين لطرق توزيع المياه وتقويمات مختلفة لهذه الموارد، لذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقاسم المياه بعدالة احتمال زيادة الكفاءة الكاملة لاستخدامات المياه عند إعادة التوزيع وفقا لقيمتها، فتطبيق هذا المبدأ وحده لا يمكن أن يرضي جميع الأطراف المشتركة في الحوض أو النهر، إلا أن تضمين المفاهيم الاقتصادية في التوزيع للموارد المائية يمكن أن يرفع مستوى التعاون والمشاركة في المستقبل، ويخضع تحليل مبدأ العدالة الاقتصادية أو القيمة الاقتصادية كمعيار في تقاسم المياه المشتركة بين الأطراف في النهر الدولي إلى منهجين أساسيين ؛ منهج التخطيط المركزي مقابل حرية السوق، ونظرية المباريات[4].

---

[1] -Aaron T. Wolf, middle east water conflicts and directions conflict resolution,(Washington DC, international food policy research institute,1996),pp13-15.

[2] - عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية التحدي والاستجابة**،ط2.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص64.

[3] -Hille Shuval, Approach to resolving the water conflicts between Israel and her neighbors : a regional water for peace plane, water international, vol17,1992.pp130-133.

[4] - محمود الأشرم، مرجع سابق، ص ص 284-285.

فطبقا لمنهج التخطيط المركزي مقابل حرية السوق، يفترض سوق المياه وجود أطراف عديدة في الإقليم غالبا ما يكون تصرف أو فعل كل منها مستقلا، وبالتالي يعكس سوق المياه القيمة الفعلية لكل طرف، لذلك فقد يؤثر قرار أحد الأطراف في نواتج أو مخرجات طرف آخر، فإذا لم يدخل هذا الأثر التكاليف والخسارة في منحنى عرض المياه فسوف تنخفض آلية السوق، حيث يطلق عليه الاقتصاديون اصطلاح إخفاق السوق، كونه يقلل كفاءة النظام والنتائج، وبالتالي تتبلور ظاهرة أثر الطرف الثالث بوضوح عند تقاسم مياه حوض ما أكثر من دولة واحدة، وعندما تستخدم الماء لأكثر من هدف، كما أن مشاكل توزيع المياه ليست مشابهة لمشاكل السوق، لكون سماتها مختلفة وعدد الوكالات بها محدود جدا وذات أهداف وأبعاد مختلفة[1].

أما عن نظرية المباريات وتطبيقها على الأحواض المائية الدولية، فتتسم التفاعلات بين حوض النهر الدولي بالتعاون، أو ما يطلق عليها بمباراة المنفعة، أو ما يمكن ترجمته وظيفيا بتعبير نماذج الوصول إلى تسوية أو حل حيث يمثل التعاون التبادلي الإستراتيجية العقلانية[2]، ويمثل حوض النيل مثالا واضحا على ذلك، في حال مستويات اللاتفاهم المرتفعة، ولحل مشكلة توزيع المياه عن طريق التعاون ضمن الحوض يجب على الأطراف المشتركة تحقيق المنفعة التبادلية التي لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون[3].

- موقف دول حوض النيل من معايير تقاسم المياه المشتركة: من خلال التوقف عند تصريحات وبيانات العديد من الأجهزة الرسمية والمسئولين السياسيين لأغلب دول منابع النيل، اتضح أنها تعبر عن رفضها بشكل مطلق لمعايير تقاسم المياه المشتركة لمياه النيل، كما أن الصراع الذي يعرفه النظام الإقليمي لحوض نهر النيل حول معايير تقاسم المياه يرتبط تاريخيا بتوقيع اتفاق تقسيم مياه النيل التي تصل إلى أسوان عام 1929، والتي من خلالها تم تحديد النصيب المائي السنوي لكل من مصر والسودان كما سبق وأن ذكرنا[4]، مما أدى إلى اعتراض السودان على اتفاقية 1929، وتمثلت اعتراضاتها على أساس أن هذه الاتفاقية قد حددت إمكانية التوسع في زراعة القطن كمحصول نقدي، حيث أن زراعة القطن تعتمد على المياه المخزنة

---

[1] - محمود الأشرم، المرجع نفسه، ص ص 285-286.

[2] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص286.

[3] -Aaron T. Wolf, op.cit. p31.

[4] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص289.

والتي لا تتجاوز أربعة مليارم[3]، وهي ما يعرف بحقوق السودان المكتسبة وقتها، وأن مصر قد رفعت حصتها المكتسبة من 10 مليارم[3] سنة 1920 إلى 48 مليارم[3] سنة 1929، وذلك على حساب حقوق السودان المكتسبة، ولذلك ألغت السودان الاتفاقية من جانب واحد عام 1929[1].

وقد استمر موقف السودان الرافض لاتفاق 1929 إلى غاية تاريخ 1958/11/17 وهو تاريخ الانقلاب بالسودان[2]، وتأسس نظام جديد، وكان من بين أهدافه إعادة العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع مصر وإزالة الخلافات بين الدولتين فيما يخص مياه النيل وتسوية جميع المسائل المعلقة، منه استئناف المفاوضات من جديد وهو ما أدى إلى توقيع اتفاق 1959 للانتفاع الكامل بمياه النيل[3].

وعلى غرار السودان وموقفها من اتفاقية 1929 فإن دول منابع النيل اتخذت من الرفض المطلق لمعايير تقاسم مياه نهر النيل منهجا لها، سواء ما تعلق باتفاقية 1929، أو اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لعام 1959، إذ أبدت دول المنابع وجهة نظرها مستندة فيها إلى معيارين أساسيين في تقاسم المياه المشتركة في أي حوض نهري دولي بشكل عام، وداخل حوض نهر النيل خاصة، وحددت هذه المعايير في؛ مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض كمعيار أول، وكذا مساهمة كل دولة في الإيراد المائي للنهر كمعيار ثاني[4].

وقد استندت دول منابع النيل في اعتمادها المعيارين السابقين لقواعد هلسنكي 1966 المتعلقة بطريقة توزيع المياه المشتركة انطلاقا من مبدأ الإنصاف والعدل داخل الحوض المائية المشتركة، والتي ركزت في أحد موادها على اعتماد مساحة الحوض النهري الذي يعبر الدولة، وكذا مدى مساهمة الدولة النهرية في الإيراد المائي للنهر، وهذا من أجل تقاسم المياه بين الدول النهرية للحوض بناء على المعايير المعتمدة من وجهة نظرها، فبالنظر إلى المعيار الأول ألا وهو مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض بين الدول المشتركة فيه، فإنه تسجل احتلال السودان"قبل الانقسام" المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـــ63.3%، ثم تليها إثيوبيا بنسبة 11.7%، وتليها مصر بنسبة 10.5%، وتأتي في الترتيب دول الحوض الأخرى أوغندا بـــ 7.4%،

---

[1]- ممدوح شوقي، "القانون الدولي في المعاهدات الدولية: دراسة قانونية لاتفاقيات مياه النيل"، **المجلة المصرية للقانون الدولي45**، 1989، ص197.

[2]- إن تاريخ 1958/11/17 هو تاريخ قيام الفريق إبراهيم عبود بالانقلاب العسكري وإعلان أهداف النظام الجديد.

[3]- يوسف أبو نجم، "نهر النيل والأمن القومي المصري"، **السياسة الدولية 79**، يناير1985، ص56.

[4]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص289.

وتنزانيا 2.7%، وكينيا بـــ1.5%، وإريتريا بـــ0.8%، والكونغو بـــ0.7%، ورواندا بـــ0.6%، وبوروندي بـــ0.4%، فمن خلال قراءة هذه النسب المتفاوتة بين الدول النهرية لحوض النيل نستنتج بأن الدول التي لها الأولوية في تقاسم المياه استنادا لهذا المعيار هي السودان ثم إثيوبيا ثم مصر، وتأتي الدول النيلية الأخرى ترتيبا تنازليا[1].

أما بالنسبة للمعيار الثاني والخاص بمدى مساهمة كل دولة في الإيراد المائي لنهر النيل، فنجد أن إثيوبيا تتصدر الدولة النيلية المساهمة في الإيراد المائي لنهر النيل ثم تليها كينيا بـــ9.6% وتنزانيا بـــ6%، بالمقابل لا تساهم السودان في الإيراد المائي لنهر النيل إلا بنسبة 1% من إجمالي تصريف الحوض، كما أن دولة المصب الأخرى مصر ليست لها أي مساهمة في الإيراد النهري المائي السنوي لنهر النيل، ولذلك وبناء على هذا المعيار فيستلزم أن تحتل إثيوبيا المرتبة الأولى في حصتها المائية من نهر النيل، ثم تأتي بعدها كينيا وتنزانيا والسودان، وبعدهم مصر في المركز الأخير[2].

وبطبيعة الحال ونظرا لموقع إثيوبيا المتقدم من نسبة مساهمتها في الإيراد المائي الإجمالي لنهر النيل، فإنه دفع أغلب روافد الطبقة السياسية إلى اعتبار أن الاتفاقيات الخاصة بتوزيع مياه النيل حتى النصف الأول من القرن العشرون وقعت في العهد الاستعماري دون مراعاة لمصلحة إثيوبيا ودول منابع النيل، كما يجب أن تستفيد هذه الأخيرة من الموارد النابعة من أراضيها، فضلا عن وجوب احتفاظ إثيوبيا بحقها في استخدام مياه النيل وفقا لاحتياجاتها، واعتماد مبدأ التوزيع العادل لمياه نهر النيل[3]، لذلك فالوضع الحالي يوضح أن المستفيد الأكبر من مياه النيل هي مصر أكثر من أي دولة أخرى، وعليه فالحاجة إلى تغيير الوضع أكثر من ملحة، وإعادة تقاسم مياه النيل ضرورة واجبة.

كما استند الموقف المصري فيما يتعلق بتقاسم مياه النيل إلى مبدأ الإنصاف والعدالة في استخدام المياه المشتركة، فمصر أكدت على وجوب تجسيد هذا المبدأ، لذلك فيجب الحصول على

---

[1]- أيمن شبانة، مرجع سابق، ص ص92-93.

[2]- أيمن السيد عبد الوهاب، **مبادرة حوض النيل: مدخل لتعزيز التعاون الجماعي**.(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص ص116-117.

[3]- ضياء الدين القوصي، "لا تفاوض على حصة مصر"، جريدة الأهرام العربي، العدد378، 19جوان2004.

النصيب المائي لكل دولة من دول الحوض بطريقة منصفة وعادلة[1]، وقد ذهب الموقف المصري بشأن السياسة المائية إلى اعتبار مبدأ توزيع المياه حسب الحاجة يدخل في إطار التقسيم العادل والمنصف للموارد المائية النيلية، حيث يستند المبدأ حسب الموقف المصري إلى الاعتبارات التالية بخصوص التوزيع حسب الحاجة[2]: درجة اعتماد السكان على مياه النهر؛ والاستخدامات الماضية التاريخية والقائمة والمحتملة للنهر؛ ومدى توافر المصادر المائية الأخرى.

ولهذا جاء موقف مصر كدولة مصب مواليا لقاعدة الاقتسام المنصف والعادل لمياه حوض نهر النيل، حيث يجب الأخذ بها في ظل مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، والتركيز على الارتباطات الأخرى ذات الصلة، وفقا لما جاء في الاتفاقية الأممية لسنة 1997 المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية.

المطلب الثاني: إشكالية تسعير"بيع" مياه حوض النيل

تشكل مسألة "تسعير المياه" أو "تسليع المياه" أو"بيع المياه" على المستوى الدولي بؤرة اختلاف شديدة الاتساع، حيث عرفت جدال حاد بين مختلف التوجهات والآراء، فهناك من يؤيد فكرة التسعير والبيع للمياه بالمقابل يوجد من يرفض الفكرة من أصلها، وانسحب هذا الاختلاف على الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية، نظرا لما يتمتع به الموضوع من اهتمام عالي الشأن في مجال المياه والإدارة المتكاملة لها، إذ استحوذ على حيز واسع في الأجندات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول والحكومات على قدم المساواة، كما شغل جزء كبير من الاهتمامات البحثية للدول والحكومات والمختصين في الهيدرولوجيا. لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب، فحص مسألة تسعير المياه والتي ليست مقتصرة في آثارها على مصر فحسب، بل ينسحب هذا الأثر على جميع دول حوض نهر النيل، انطلاقا من توضيح معنى تسعير المياه دوليا، ثم نتوقف عند موقف دول حوض نهر النيل من هذه المسألة، وقد ارتبط موضوع تسعير المياه في ظهوره بالنزاع حول استخدام الموارد المائية بين الدول النهرية، لذلك وجب الإشارة إلى مقاربتين متضاربتين هما كم يلي:

- المقاربة الأولى: تنطلق المقاربة الأولى من التصور الاجتماعي للمياه، حيث تعتبر المياه موردا اجتماعيا ضروريا للإنسان، لأنه يشكل الأساس الايكولوجي لكل أنواع الحياة، واستدامته

[1] - صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص ص30-31.

[2] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص295.

والإنصاف في توزيعه يرتبطان بتعاون بين أعضاء جماعة معينة، وقد تم تدبير الماء على مدار التاريخ، تبعا لاختلاف الثقافات كملكية مشتركة، ومازالت معظم الجماعات تقوم بتدبير الموارد المائية باعتبارها ملكية جماعية ، حيث يسمح بالحصول على الماء كمورد عمومي مشترك[1].

- المقاربة الثانية: تنظر هذه المقاربة إلى الماء باعتباره موردا اقتصاديا خاضعا لآليات العرض والطلب، وقد ساير البنك الدولي هذه المقاربة في ما يعرف بالفكر المائي الجديد، والذي يعني الاتجار في هذا المورد الطبيعي لأغراض اقتصادية، وهو ما دفع ببعض الدول على غرار تركيا في إطار مشروع ***GAP*** إلى التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية تصدرها إلى الخارج، ونتيجة لهذا الفكر المائي الجديد تكونت أوليغارشية عالمية للمياه، والتي مصدرها اجتياح الأسواق وغزوها، كما أن المقاربة الليبرالية ذات طبيعة جيو-اقتصادية تسعى إلى تحقيق التعاون في مجال المياه عبر خصخصة وتمويل مشروعات إنمائه[2].

لذلك ينصرف مفهوم تسعير المياه وفقا للبنك الدولي إلى الاعتماد على آليات السوق من شأنه أن يزيد من الكفاءة الاقتصادية، ومنه استبعاد تأثير السياسيين والبيروقراطيين، وهناك متطلبات لتطبيق آليات السوق بشأن المياه؛ وهي تعريف وتحديد وتقنين الملكية والاستخدام لكميات معينة من المياه، وخلق درجة كافية من القبول الاجتماعي لفكرة التداول التجاري للمياه، وتوفير هيكل إداري كفء وملائم، إذ يرتكز على قواعد ونظم وإجراءات معينة، وبنية أساسية مؤهلة ونظم تخزين المياه الفائضة، فضلا عن نظم توزيع المياه[3]، ويرتكز مفهوم تسعير المياه حسب البنك الدولي على عدة طرق أهمها:

- تحديد تكاليف نقل المياه إلى المستهلك سواء لاستخدامها في الأغراض الزراعية أو الصناعية.

- تحديد تكلفة الوصول إلى الموارد المائية المتاحة، وتعتبر هذه الطريقة نوعا ما معقدة، نظرا لأن بعض المناطق والدول تعرف أمطار غزيرة، بالمقابل تعاني بعض الدول الأخرى من الجفاف، كما أن بعض الدول لا تتمكن من استخدام وسائل متطورة لاستغلال مواردها المائية بشكل أمثل، وبالتالي فإن تقدير قيمة المياه تختلف من قطاع لآخر.

---

[1] - الحسين شكراني،"العدالة المائية من منظور القانون الدولي"، **مجلة رؤى استراتيجية04**، سبتمبر2013، ص89.

[2] - الحسين شكراني، المرجع نفسه، ص90.

[3] - إسلام جمال شوقي، "مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي2/1"، أنظرا الرابط: http://www.qoll.net/archives/22189 تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/03/13.

- معرفة تكاليف السلع الغذائية المستورد، فمثلا أن تقوم مصر باستيراد الحبوب بتكلفة تقدر بأكثر من ثلاثة مليار دولار سنويا، وتتطلب زراعة تلك الكمية من الحبوب بمصر30مليارم^3 سنويا بافتراض التكلفة الحقيقية للمياه تقدر بحوالي ثلث تكلفة هذا المنتج المستورد، إذا ما تم إنتاج داخل مصر سيقدر حجم المياه المستوردة بأقل من 10 سنتات لكل م^3، وهذا السعر قد يكون الحقيقي لبلد يعاني من الجفاف، ويواجه قيودا صارمة على استخدام المياه.

كما يستند البنك الدولي على عدة نظريات في مجال تسعير المياه، أهما:

- تسعير النفقة الحدية، أي تسعير المياه وفقا للنفقة الحدية التي هي أقل من التكلفة الحقيقية، وهذا يعني تدخل الدول لدعم سعر المياه الذي يدفعه المستهلك.

- تسعير النفقة المتوسطة، أي أن يدفع من يتمتع ويستخدم المياه تكلفتها كاملة، ويدخل ضمنها تسعير المياه وقت الذروة، أي أن سعر المياه يتفاوت من وقت لآخر.

- تسعير الكارتل، ويعني أن تتفق الدول التي بها منابع على أسعار معينة للمياه تتيحها للدول التي في حاجة إليها مثل كارتل الأوبك لعام 1974، وهكذا تعتبر المياه كسلعة إستراتيجية[1].

- بعض الخبرات في مجال تسعير المياه: يرتبط الأصل النظري لمفهوم تسعير المياه وسلعنتها وبيعها دوليا ببعض الخبرات والتطبيقات العملية، والتي ساهمت بدورها في وضع الأسس النظرية لفكر مائي جديد حول الاستفادة من المياه دوليا، وقد كان لهذه الخبرات السبق في وضعها لقواعد الفكر المائي على المستويين الدولي والإقليمي، والتي كان لها الدور في قيادة حركة تنظير واسعة الأفق في مجال إدارة وتقسيم وتوزيع الموارد المائية بين الدول النهرية.

ويقترن موضوع تسعير المياه ونقلها من دولة لأخرى بالعديد من التجارب والخبرات، حيث اعتمد هذا المبدأ من أجل حل بعض المشكلات والنزاعات بين الدول، ولعل من بين التجارب الأبرز هو شراء هونغ كونغ المياه من الصين، حيث تم نقل ما يقارب 225مليون م^3 عام 1983، وقد تم استيراد المياه من الصين بمبادرة من المستعمرة من أجل تحسين الإمداد، الذي لم يكن اعتماده على المصادر المحلية فقط ممكنا. وقد ذهبت في هذا الشأن أيضا دولة سنغافورة إلى شراء المياه من دولة جوهور التابعة لماليزيا، فمصادر مياه الجزيرة السطحية والجوفية لا تكفي لتلبية احتياجات الاستهلاك الحضري البالغ نحو 350 مليون م^3 سنويا، الأمر الذي أدى بدولة

[1]- المرجع نفسه.

سنغافورة إلى شراء معظم ما تستهلكه من مياه دولة جوهور التابعة لماليزيا، واستيراد المياه مكرس في الاتفاقيات التي وقعتها جوهور وسنغافورة خلال سنتي 1961و1962، لمدة ربع قرن قبل انسحاب سنغافورة من الفدرالية الماليزية لتصبح دولة مستقلة سنة1965[1].

كما وقعت تركيا بروتوكول لبيع المياه إلى إسرائيل التي تعاني العجز المائي، لكنها عند مراحل التنفيذ تراجعت إسرائيل بسبب كلفته العالية مقارنة بتكلفة تحلية مياه البحر، ففي شهر جوان 2001 تعهدت إسرائيل باستيراد نحو 50 مليون م^3 من المياه العذبة من تركيا ولمدة عشرون سنة وبسعر1.34دولار للمتر المكعب الواحد، وتبين من خلال الجدوى الاقتصادية للصفقة المائية، أنه بإمكان إسرائيل بناء محطة تحلية مياه البحر بإجمالي المبلغ الموجود لشراء المياه والبالغ نحو 1.34 مليار دولار لمدة عشرون سنة، وبطاقة إنتاجية لمياه التحلية تضاعف كمية المياه المراد استيرادها سنويا وبتكلفة أقل للمتر المكعب الواحد[2].

ويعتبر بحث الأردن مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي مع العراق إمكانية مد أنبوب من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية للأردن بطول 650كلم وقطر1.75م، غير أن الشكوك أحاطت بالجدوى الاقتصادية للمشروع وإمكانية تمويله نتيجة طول المسافة، وصعوبة التضاريس وارتفاع التكاليف التي قدرت بين 1و1.8مليار دولار، وذلك لنقل ما بين160-140 مليون م^3، فكلفة نقل المتر المكعب الواحد من مياه الفرات إلى الأردن تقدر بنصف دولار في الخط الشرقي، وبنحو دولار واحد في الخط الغربي[3]، ويؤكد الباحث جوني آلان بأن الأردن ليس لديه مياه كافية في المستقبل، فهو يحصل اليوم على خمس ما يحتاجه من المياه السطحية، بعد ما كانت توفر له المياه الكافية قبل حرب 1967، وتتزايد احتياجات الأردن للمياه مع تزايد السكان، ومن ثمة فإن قلة المياه في الأردن ستؤدي إلى أزمات اجتماعية واقتصادية حادة، لذلك طرحت

---

[1]- اليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة: رندة حيدر، ط1.(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1991)، ص ص79-80.

[2]- صاحب الربيعي، "بيع وشراء المياه: تلبية المتطلبات والحد من الهدر"، أنظر الرابط:
http://www.watersexperts.se/buy20andsale.htm تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/4/15.

[3]- صاحب الربيعي، "مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا"، أنظر الرابط: http://www.watersexperts.se/muktrehat.htm تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/4/15.

عدة مشاريع لاستيراد المياه مثل مشروع جذب مياه نهر الليطاني من لبنان عن طريق الأنابيب، ومشروع جلب مياه الفرات من العراق عن طريق الأنابيب ومشروع أنابيب السلام التركي[1].

وتعد أول دراسة لمشروع نقل المياه إلى الكويت قامت بها شركة بريطانية عام 1953، في مطلع السبعينات من القرن الماضي، حيث باشرت شركة سويدية بإعادة دراسة المشروع ثم تبعتها شركة فرنسية في مطلع الثمانينات، ومن خلال الدراسة خطط لنقل ما قدره6165 م^3 من المياه يوميا منها 1850 م^3 من مياه شط العرب و4315 م^3 من مياه نهر دجلة، وقد وقعت الكويت في مارس 1989 اتفاقية مع العراق، لنقل المياه من جنوب العراق تتراوح بين 120 و550مليون جالون في اليوم أي ما يعادل 2.5مليون م^3 كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تصل إلى 700مليون جالون يوميا لمياه الشرب و500مليون جالون يوميا للري، وقدرت كلفة المشروع بـــ1.5مليار دولار ومدة التنفيذ تستغرق 10سنوات، غير أن المشروع جمد بسبب تداعيات الحرب العراقية الإيرانية وبعده حرب الخليج[2].

كما طرح مشروع مماثل لتزويد قطر بالمياه العذبة من إيران عن طريق مد أربعة أنابيب من جنوب إيران إلى منطقة الأهواز بطول 1800كلم مرورا بمنطقة عريشان، بحيث يمر جزء من الأنابيب تحت مياه الخليج حتى تصل إلى قطر، ويصل حجم تدفق المياه في الأنابيب إلى عشرة آلاف جالون في الثانية، وقدرت تكلفة المشروع بحوالي 13مليار دولار، وتتحمل كل دولة تكلفة مد الخطوط داخل أراضيها حيث ستستفيد إيران من هذا المشروع في سد احتياجات المناطق والمدن الساحلية على الخليج التي يمر بها خط الأنابيب، ومن ثمة تحديد سعر الشراء الذي ستدفعه قطر، وبقي المشروع خاضعا للدراسة لفترة طويلة غير أن أحداث الغزو العراقي في الكويت أوقفت المشروع[3].

ومن أبرز المشروعات المائية في الشرق الأوسط والمتعلقة بنقل وبيع المياه، سجل أضخم مشروع في الإقليم المسمى بمشروع أنابيب السلام، حيث عرضت تركيا على دول المنطقة سوريا، الأردن، ودل الخليج العربي، ففي شهر جوان 1987 أعلنت تركيا مشروع أنابيب السلام

---

[1]-عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق، ص78.

[2]- صاحب الربيعي، "مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا"، مرجع سابق.

[3]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص299.

الذي يعد أحد المشاريع المائية التركية من ناحية أبعاده السياسية التي تتوخاها تركيا، حيث تعود فكرة إنشاء المشروع إلى أكتوبر 1986 عند قيام مركز الدراسات الإستراتيجية لجامعة "جورج تاون" الأمريكية بعقد مؤتمر حول المياه في الشرق الأوسط، وفي مؤتمرين آخرين(فيفري وجوان1987) بمشاركة مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين وبعض الدول العربية لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط، وقد توصل المؤتمر من خلال دراسة أعدها "جيم دونا"[1] باسم مشروع خط أنابيب السلام، حيث يهدف المشروع إلى تصدير الفائض من الاحتياج من مياه نهري "سيمو" و"جيمون" التركيين لاستفادة دول المشرق العربي[2].

وانطلق جيم دونا في دراسته لمشروع أنابيب السلام من الجدوى الاقتصادية والسياسية للمشروع، حيث ينبع ويجري النهرين بأكملهما داخل تركيا، ويتخذان مساران متوازيان على محور شمال-جنوب إلى أن يصبا في البحر المتوسط عند خليج الاسكندرونة، ويبلغ متوسط إجمالي التدفق اليومي للنهرين نحو39.17مليون م^3، وتخطط تركيا لاستغلال ما يقارب 23.07 مليون م^3 منها في الري وتوليد الطاقة الكهرومائية، أما الكمية المتبقية المقدرة بـــ16.1مليون م^3 تذهب إلى البحر الأبيض المتوسط، وبغرض الاستفادة من هذا التدفق غير المستغل عهدت الحكومة التركية إلى شركة "براون أندروت انترناشيونال" بإعداد دراسات جدوى تقنية واقتصادية لمشروع خط أنابيب المياه، وأنبوب الخليج، بحيث يستفيد من هذا المشروع خمس دول وهي الكويت، السعودية، البحرين، قطر والإمارات[3]. غير أن هذا المشروع لم يجد القبول لدى الدول المعنية، نظرا لخشية من يحكم تركيا سيسعى إلى استخدام المشروع في ابتزاز الأطراف المستفيدة الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن المشروع مرتفع التكلفة يتعذر إيجاد مصادر تمويل كافية، فضلا عن مواجهة المشروع مشكلات تقنية وطبوغرافية بالنسبة لاستخدام المياه، وكذلك تخوف الدول العربية من يؤدي اعتمادها على مشروع مياه السلام إلى غياب الدافع لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات باستغلال المياه الجوفية ومياه

---

[1]- جيم دونا مستشار رئيس الوزراء التركي آنذاك توركوت أوزال.

[2]- رؤى خليل سعيد، "مشروع أنابيب السلام"، أنظرا الرابط التالي:http://www.hcrsiraq.org/265/2014/01/14تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/04//23.

[3]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص 301-302.

البحر، والأهم من ذلك أن تمر أنابيب السلام عبر سوريا التي تعترض أساسا على المشروع طالما لم يتحقق السلام مع الكيان الصهيوني الذي يعد المستفيد الأكبر من المشروع المقترح[1].

بناء على ما تقدم من عرض لمشاريع نقل المياه وبيعها بين بعض الدول عبر مختلف أقاليم العالم، وبغض النظر عما تم تجسيده من مشاريع أم لا، فإنه كان لها الدور الفعال في تغذية روافد مفهوم جديد في إطار الدبلوماسية المائية الدولية، ألا وهو مفهوم سلعنة المياه أو بيع المياه دوليا أو واردات المياه أي استيراد المياه من دولة أخرى، أو أن يتم نقل المياه عبر الدول مقابل قيمة نقدية لكل متر مكعب يتم تحديدها مسبقا بين الدول المتفقة، فالمياه مجرد سلعة اقتصادية وتجارية شأنها شأن السلع الأخرى، وهذا ما أكد عليه البيان الختامي في توصياته الصادر عن المؤتمر الدولي للمياه والبيئة في "دبلن"، وهي:

- التأكيد على أهمية الموارد المائية العذبة، واعتبارها لازمة لاستدامة الحياة والتنمية، كما أن البيئة محدودة ومعرضة للأذى، فالمياه ضرورية لأنها تعمل على إدامة كل أشكال الحياة، وبالتالي فالإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه تقتضي مراعاة العلاقة التكاملية بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البيئية.

- تستوجب تنمية الموارد المائية وإدارتها إقامة منهج تشاركي يجمع روافد التخطيط وصناعة القرار والتنفيذ على كل المستويات.

- يتمتع الماء بقيمة اقتصادية في جميع جوانب استخداماته، ومنه يمكن اعتباره سلعة اقتصادية[2].

وقد جاء مؤتمر قمة الأرض للبيئة والتنمية في ريو دي جانييرو في عام1992 للتأكيد على كل المبادئ التي جاءت في مؤتمر دبلن، لاسيما ما تعلق باعتبار المياه سلعة اقتصادية[3]، وقد توالت المؤتمرات والندوات والمنتديات التي تبنت مبادئ دبلن، فعلى سبيل المثال مؤتمر المياه المنعقد باسطنبول بتركيا بتاريخ1997/9/3، وكذلك المؤتمر المنعقد في مدينة كان الفرنسية بعنوان"هل ستقع الحرب من أجل المياه؟" سنة1999، بالإضافة إلى الوثيقة التي أعدها المجلس العالمي للمياه بمناسبة مؤتمر باريس عام 1998، والتي كان يهدف من وراءها إلى تعميم الفكرة القائلة بأن

---

[1]- مازن خليل ابراهيم، " مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية"، **مجلة دمشق للعلوم الاجتماعية**، العدد76 ، ص03.

[2]-United Nations(ESCWA),Dublin priciples,Available at :http://www.unescwa.org

[3]- غونتر هاندل،"إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية"إعلان استوكهولم1972" وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية1992"(الأمم المتحدة: مكتبة القانون الدولي،2012)، ص6.

المياه سلعة اقتصادية، وينبغي على السوق أن يقرر في شأن قيمتها التجارية[1]، وذهبت الباحثة"مريام سو" [2]من خلال مداخلة قدمتها في مؤتمر "قمة الفقراء السبعة" ببروكسل بين 7-2000/06/10 إلى طرح تساؤل في غاية الأهمية حول موضوع سلعنة المياه، حيث تبلورت إشكالية بحثها في هل فكرة خصخصة خدمات الماء هي البديل الوحيد لما ظهر من قصور في الإدارة العامة لهذا القطاع؟ وهل ستضمن للسكان الحصول بشكل أفضل على احتياجاتهم من هذا المورد؟ أو بعبارة أخرى ما هي الإضافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ستحققها خصخصة المياه؟[3].

على الرغم من أن مسألة بيع المياه ناتجة عن مختلف التجارب العملية والمشاريع المائية الدولية، وكذلك ورودها في بعض المؤتمرات والبروتوكولات الدولية، إلا أنه تبقى هذه القضية محل جدل وخلاف واسعين بين فواعل المجتمع الدولي، لاسيما المياه العذبة المشتركة فيها أكثر من دولة، بالإضافة إلى أن القانون الدولي لم ينص صراحة على اعتبار الماء سلعة اقتصادية، وكذلك على حظر ومنع نقل وتحويل المياه العذبة الدولية بين الأحواض المائية الدولية. في هذا الإطار انسحب الجدل الدائر في الأوساط حول مسألة بيع المياه مختلف السياسات المائية الخاصة بالدول، إذ أضحى مفهوم بيع المياه أحد علامات الصراع المهمة حول مسألة تقاسم المياه المشتركة، حيث لا يعتبر حوض نهر النيل وحده من يعاني هذه المشكلة، إذ عرفت العلاقات الدولية بين دول حوض النيل العديد من التضاربات والتناقضات في المواقف والمصالح بين دول المنابع ودول المصب.

وعلى غرار التباين الجلي في المواقف بين دول المنابع ودول المصب حول الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل التاريخية ومبدأ تقاسم المياه، قد شهدت مسألة بيع مياه النيل دوليا استقطاب حاد في مواقف الدول، إذ أبدت دول المنابع موقف صريح وواضح تجاه مسألة بيع المياه واعتبارها سلعة اقتصادية.

---

[1]- محمد العربي بوقرة، **معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية**، ترجمة: غازي برو، ط1.(بيروت: دار الفارابي،2006)، ص102.

[2]- مداخلة قدمت في مؤتمر "قمة الفقراء السبعة" بتاريخ 2000/06/10 من قبل مريام سو، وهي منسقة إدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي في معهد الساحل للجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل في باماكو بمالي.

[3]- مريام سو، الحصول على الماء في الساحل في عصر الخصخصة، في: سمير أمين وآخرون، **الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية**، ط1.(القاهرة: مكتبة مدبولي،2005)، ص113.

وما يؤكد هذا الموقف هو التصريحات المختلفة لبعض خبراء دول المنابع، إذ أكد الخبير الإثيوبي "زيودي أبتي *Zewidi Abati*" في محاضرة له بمؤتمر لندن حول نهر النيل، بتاريخ 2-1990/5/3 على أنه "ينبغي توزيع مياه نهر النيل بالتساوي بين دوله جميعا، وأنه إذا أرادت دولة من الدول الاستئثار بنصيب أكبر فإنه يجب أن تدفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الأخرى، والتي ستتأثر الكمية التي ستحصل عليها من جراء ذلك"[1]، فإثيوبيا التي تسهم بـــ72 مليار م^3 أي86% من مياه النيل ولا تستخدم أكثر من 0.06 مليارم^3، رغم تعرضها لموجات جفاف كاسحة في مناطق متفرقة من إثيوبيا تؤدي إلى حدوث المجاعات، ومن ثمة فهي ليست ملزمة بقبول القسمة الجائرة بين مصر والسودان، بل لإثيوبيا الحق في مياه النيل الجارية بها، وإن الدول الست الأخرى التي يجري بها النيل في أراضيها لا تستخدم سوى 0.05 مليارم^3 فيما بينها، على الرغم من أن كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا بحاجة إلى مزيد من المياه، في هذا الإطار تمسك الخبير الإثيوبي بمبدأ التعويض إذا ما أسفرت المفاوضات القائمة بين دول النيل على مغانم إضافية للبعض مع الإضرار بمصالح وحقوق الآخرين في الوقت نفسه، فإن مبدأ التعويض العادل يجب أن يكون الحكم بينهم، فالدول المستفيدة يجب أن تعوض الدول الخاسرة، ويجب أن يكون التعويض نقدا وعلى أساس احتساب خسارة الآخرين[2].

وفي الإطار نفسه، ذهبت كينيا إلى تبني الموقف الإثيوبي بخصوص مسألة بيع المياه، حيث أبدت موقفا مؤيدا لوجهة النظر الإثيوبية تجاه حصة مصر من مياه النيل، فقد ورد تصريح للحقوقي "دينيس أكومو" لاسيما ما تعلق بمعاهدتي 1929و1959، إذ يعتقد بوجوب دفع مصر مقابل مادي إزاء استخدام المياه، كما يجب أن تتمتع دول شرق أفريقيا برفض اتفاقيات النيل التاريخية مجددا، واعتبرت مياه النيل ملك مطلق لها، ولا يقتصر حق الملكية في إقامة السدود فحسب، بل تتعداه إلى إمكانيتها في بيعها لدولتي المصب، وتتفق أيضا دول جنوب النيل مع

[1]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص 312.

[2]-Zewidi Abati, The integrated development of the Nile basin waters, in :P.P Howell and J.a Allan(eds) the Nile conference held in London at the royal geographical society and the school of oriental and African studies, university of London2-3March1990,pp143-144.

وجهة النظر القائلة ببيع المياه، حيث طالبت سنة 2004 بإلزامية قيام السودان بدفع مقابل مادي جراء ما تحصل عليه من مياه بحيرة فكتوريا[1].

أما بالنسبة لدولتي المصب فتتفق أغلب آراء الخبراء والمختصين منهما في الشأن المائي على رفض مسألة بيع مياه النيل جملة وتفصيلا، فمن شأن مسألة بيع مياه النيل وتسعيرها وتحويلها إلى سلعة اقتصادية، أن يساهم في إشعال فتيل الحرب بين دول المنابع ودولتي المصب، ويهدد الحقوق المكتسبة لها عبر التاريخ، حيث تطالب دول المنبع بحقوقها الكاملة ماليا كثمن لكل متر مكعب يذهب للدول الأخرى[2]، وفي هذا الإطار أكد خبراء الموارد المائية والري في مصر على أن مبدأ تسعير المياه مرفوض شكلا وموضوعا، سواء على مستوى النهر أو على المستويين الإقليمي والدولي، لأن تسعير المياه سيؤدي إلى مشكلات لا حصر لها، حيث أن اعتبار المياه سلعة في السوق الإقليمية والدولية سوف ينتج عنه الكثير من المشكلات، وسيخلق منها عنصرا ضاغطا كالبترول، مع العلم أن المياه لها خصوصيتها، فهي لا تعترف بالحدود السياسية والجغرافية، وحركتها تخضع لعوامل طبيعية بحتة، فمصدرها المطر الذي يعد نتاجا لدورات هيدروليكية ثابتة، وهو أمر يميزها عن أي سلعة أخرى، كما أن تسعير المياه ليس الوسيلة المثلى لترشيد استخدام المياه[3].

وقد أكد هذا التصور السفير المصري أحمد سمير سنة 1990 في تصريحه بأن "توزيع المياه كان ومازال يعتمد أساسا على تاريخ استخدام دول الحوض للمياه، وذلك بناء على احتياجات تلك الدول ومن أهم مؤشرات هذا الاحتياج عدد السكان والافتقار لمصادر مياه بديلة وكافية لتلك الدول وعليه، فإنه من غير المقبول الترويج لمبادئ بيع المياه في هذه المنطقة"[4]، كما سجل مجلس الشعب المصري سنة 2004 رفضه لمبدأ بيع المياه دوليا، حيث صرح عضو لجنة العلاقات الخارجية ممدوح عبد الرزاق أن "هناك رفضا قاطعا من جانب نواب البرلمان

---

[1]- أحمد الشيخ، "مصر وكينيا...خلافات مياه على ورق الصحف"، أنظر الرابط التالي:http://www.islamonline.net/arabic/news/2004/01/20/article07.html و أيمن السيد عبد الوهاب،"مياه النيل ومقتضيات تغيير السياسة المصرية"، جريدة الأهرام، 2001/04/10.

[2]- إسلام جمال شوقي، "مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي2/2"، أنظرا الرابط: http://www.qoll.net/archives/22189 تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/03/13.

[3]- محمد عبد الهادي راضي، "المشكلات المائية في الوطن العربي"، في أحمد يوسف أحمد(محررا)، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**.(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990)، ص ص 219-220.

4- Zewidi Abati, op.cit, pp 149-150.

الأعضاء في لجنة العلاقات الخارجية تجاه ما تردد عن بيع المياه لمصر، وأن يكون هناك أي اتجاه رسمي بين دول شرق أفريقيا لاتخاذ أي إجراء منع المياه عن مصر"[1].

وبالنسبة للموقف السوداني فهو متماثل ومتجانس مع الموقف المصري تجاه مسألة بيع المياه النيلية، حيث أكد وزير الري السوداني سنة 2004 في حوار له بصحيفة البيان الإماراتية بأن "التفكير في بيع المياه معناه أن أحد الأطراف لديه فائض من المياه ليس في حاجة إليه بالضرورة، وهذا الافتراض غير قائم في حوض النيل، كما أن العبرة في تقسيم المياه بين الدول المشتركة في حوض نهر دولي، هي درجة الحاجة إلى تلك المياه، فإذا لم تكن دولة في حاجة للمياه، وهناك دول أخرى تحتاج إليها، فإن الأخيرة سيكون نصيبها أكبر"[2].

يبدو من خلال ما تم عرضه للموقفين، سواء الموقف الذي يتبنى مبدأ تسعير المياه بين دول حوض النيل والذي تمثله دول المنابع، أو الموقف الذي يرفض مبدأ سلعنة المياه شكلا وموضوعا، نستنتج بأن العلاقات النيلية ميزها الصراع والتنازع حول الموارد المائية للنيل وكيفية الانتفاع بها، وأضحى السلوك الهيدروبولتيكي لدول المنابع ودول المصب مشحون بالعدائية المتبادلة، نظرا لعدم اقتصار نظرة دول المنابع على اقتسام الحصص المائية بصورة عادلة ومنصفة، بل أصبحت على رأس دول الحوض التي تطالب ببيع المياه على اعتبار أن الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل جائرة، هذا الأمر فرض منهج آخر في تسيير العلاقات الهيدروبولتيكية بين دول النيل بديلا لمفهوم التعاون الدولي، ألا وهو التوجه تدريجيا إلى اعتبار مياه النيل سلعة اقتصادية، وينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من السلع من قوانين العرض والطلب وآليات السوق.

---

[1] - أحمد الشيخ، "مصر وكينيا...خلافات مياه على ورق الصحف"، مرجع سابق.

[2] - حوار للسيد محمد السيد مع كمال علي محمد وزير الري السوداني، أنظر: رجاء العباسي، "المياه...زيت حروب الغد"، **صحيفة البيان**، الإمارات2004/04/02.

المبحث الثالث: إشكالية شرط الإخطار المسبق في حوض النيل

شكل موضوع الإخطار وعدم التسبب في ضرر ذي شأن جدلا واسعا واختلافا حادا في حقل القانون الدولي، فيعد احترام الدول النهرية لشرط الإخطار المسبق عما ينوي القيام به من مشاريع مائية، والتي يمكن أن يترتب عليها إلحاق ضرر بدولة أخرى أساسا صلبا في تجنب النزاعات والحروب بين الدول المتشاطئة، وبذلك تتقلص وتختفي محفزات النزاع الذي يهدد أمن الدول النهرية، بالإضافة إلى أن مبدأ أو شرط الإخطار المسبق أن ينعكس إيجابا على تجسيد المشاريع، حيث يسرع في وتيرة إنجازها وبأقل تكلفة، بالمقابل ومن ناحية أخرى يعد شرط الإخطار المسبق حسب دول المنابع من بين أهم العراقيل التي تقف حائلا أمام الدول النهرية في تجسيد مخططاتها التنموية والاقتصادية والزراعية التي تتمحور كلها على الموارد المائية.

انطلاقا من هذا أفرز شرط الإخطار المسبق صراعا واستقطابا في مواقف الدول النهرية، حيث انشطرت المواقف بين دول المصب التي تؤيد مبدأ وشرط الإخطار المسبق نظرا لما يمكن أن تتعرض له مصالحها وحقوقها المائية من انتهاك من قبل دول المنابع، أما الموقف الثاني الرافض لشرط الإخطار المسبق ويمثله دول المنابع، بين هذه الاستقطابات والتناقضات في المواقف نشأ الصراع حول مدى إلزامية شرط الإخطار المسبق لدى تجسيد المشروعات المائية الوطنية، إذ أصبح الصراع المائي دوليا بين دول المنابع من ناحية وبين دول المصب من ناحية ثانية وبين مختلف الدول النهرية في العالم، لاسيما منها دول حوض النيل.

ويعتبر الانقسام حول شرط الإخطار المسبق انعكاسا واضحا للاستقطاب الفقهي والسياسي بين مدارس القانون الدولي للمياه، حيث يعبر الاتجاه الأول عن نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، التي تنطلق من فرضية أساسية وهي الحرية المطلقة لدول المنابع في إقامة أي مشاريع مائية وطنية فوق إقليمها، وفي حدود مساحة التصريف الواقعة في نطاق حدودها البرية، ومن دون اعتبار لدول المصب، ولا يجب أن تلتزم بشرط الإخطار المسبق لدول المصب بخصوص تجسيد أي مشروع مائي قطري، من الجهة المقابلة يعبر الاتجاه الثاني في القانون الدولي للمياه المتمثل في السيادة الإقليمية المقيدة، المصالح المشتركة، عن وجوب التزام دول المنابع بشرط الإخطار المسبق، لأنها لا تتمتع بالحرية المطلقة في التصرف بالمياه النابعة من أراضيها، كما يجب أن تلتزم بالتشاور مع دول المصب قبل القيام بأي مشروع نظرا لما يمكن أن يلحق من أضرار تجاهها، ومن شأن التشاور أيضا أن يوفر فرصة لتأكد دول المصب من أن المشروعات

المزمع إقامتها لا تتسبب في أي ضرر على نوعية المياه أو الإيراد المائي الطبيعي للنهر عند دول المصب، لذلك نسعى عبر صفحات هذا المبحث إلى تناول شرط الإخطار المسبق في إطار القانون الدولي للمياه، ثم يليه التوقف عند موقف دول المنابع من شرط الإخطار المسبق، وكذا تحليل موقف دول المصب من شرط الإخطار المسبق باعتبار أن كل منهما طرف أساسي في المعادلة المائية الصراعية في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل.

المطلب الأول: شرط الإخطار المسبق في القانون الدولي

- مفهوم شرط الإخطار المسبق: يعد من أهم الواجبات الناشئة عن إقرار مبدأ التعاون بين الدول النهرية، إذ يتعلق بشان التدابير والمشروعات المراد القيام بها من قبل إحدى الدول، وذلك باعتباره من الإجراءات الواجب القيام بها، بغرض المساعدة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل لمياه النهر الدولي، وأيضا حماية مصالح الدول المحتمل تأثرها جراء تلك التدابير التي تتخذها دولة أخرى من دول الحوض النهري المشترك، ويقصد بالشرط قيام الدولة التي ترغب في إقامة مشروع مائي بالحوض إخطار وإبلاغ الدول المتشاطئة المحتمل تأثرها في إقامة ذلك المشروع[1].

كما جاء أيضا في تحديد مفهوم شرط الإخطار المسبق بأنه "التزام الدول المتشاطئة لنهر دولي ما عندما تعتزم القيام بمشروع قد يسبب ضررا لدولة متشاطئة أخرى، فإنه يتعين عليها أن تقوم بإخطار تلك الدولة الأخرى التي قد تتأثر بالمشروع بالمعلومات والبيانات العلمية الدقيقة الهندسية والفنية والبيئية المتعلقة بذلك المشروع، وأن تمنحها فترة زمنية مناسبة لدراسة المشروع، وإبداء ملاحظاتها واعتراضاتها إن وجدت، وفي حالة وجود تعارض في وجهات النظر بين الدول المعنية فيجب أن تجري التشاور بينهما لدرأ الأضرار المحتملة أو يخفضها حتى السماح بها في الاتفاق بين الدول بعضها مع بعض، مع التزام الدولة المستفيدة بدفع التعويضات اللازمة"[2]، بمعنى لا يجوز لأي دولة متشاطئة أن تسمح بتنفيذ أي مشروعات مائية على نهر دولي إلا بعد إخطار الدول المتشاطئة الأخرى بين الدول المشتركة في النهر الواحد[3].

---

[1]- مساعد عبد العاطي شتوي، سد النهضة، مرجع سابق، ص109.

[2]- محمد شوقي عبد العال، الأبعاد القانونية للتعاون بين دول حوض النيل، في: مجموعة مؤلفين، **مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل**.(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2002)، ص38.

[3]- مصطفى سيد عبد الرحمان، **قانون استخدام الأنهار الدولية والشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل**.(القاهرة: دار النهضة،1991)، ص ص 274-275.

وينصرف مفهوم شرط الإخطار المسبق أيضا إلى "ضرورة التشاور بين دول المجرى المائي بغية التفاوض بحسن النية قصد عقد اتفاق أو اتفاقات مجرى مائي في حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق، ذلك أن أمثل انتفاع بمجرى مائي دولي وأمثل حماية وتنمية يمكن تحقيقها له عن طريق اتفاق يوضع وفقا لخصائص هذا المجرى المائي ولاحتياجات الدولة المعنية، إن هذا الاتفاق من شأنه أن يضمن حماية حقوق هذه الدول في الانتفاع بالمجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة، وعدم الإضرار بدول المجرى الأخرى، ويجب أن تشمل المشاورات جميع دول المجرى المائي، ذلك أن تنفيذ هذا الاتفاق يصبح أمرا صعبا في حالة عدم مشاركة كل دولة من دول المجرى المائي نتيجة هذا الاتفاق بدرجة جسيمة"[1].

ويقتضي الالتزام بالإخطار المسبق، الضرورة الملحة لطبيعة اشتراك أكثر من دولة على مجرى مائي دولي، كما يرتبط هذا الاستخدام المشترك الالتزام بالعديد من القواعد الدولية المستقرة في هذا الشأن، وفي مقدمتها الاستخدام المشترك والانتفاع العادل وعدم الإضرار والمساس بالحقوق المكتسبة والتاريخية الثابتة، والالتزام بالإخطار المسبق يعد الحد الأدنى من التعاون الضروري بين الدول ذات الموارد المائية المشتركة[2]، كما يرتبط شرط الإخطار المسبق بضرورة أخرى وهي قاعدة تحريم الضرر، فبموجب هذه القاعدة "لا يجوز لإحدى الدول النهرية الشريكة أن تسبب ضررا لسائر شركائها عن طريق النظام المائي أو الحوض النهري المشترك، فلا يجوز للدولة النهرية العليا تلويث الماء، بحيث يتغير بفعل الإنسان تركيبه الطبيعي أو خواصه تغييرا ضارا بإقليم الدولة النهرية المنخفضة أو سكانها أو تغيير نظام النهر وكميات مياهه التي تصل لدولة المصب، كما لا يجوز للدولة النهرية المنخفضة أن تحجز الماء عن طريق خزان يكون أمامه بحيرة صناعية فيغرق الأراضي ويلحق الضرر بإقليم الدولة الأعلى وسكانها، إلا بعد موافقة الدولة الأسفل[3].

لذلك يعتبر شرط الإخطار المسبق أداة من أجل توثيق أواصر التعاون بين الدول النهرية، الأمر الذي يعود بالنفع العام على كل الدول النهرية، وتحقيق الاستخدام الأمثل بينهم في إطار

---

[1] - محمد عبد الله الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، في أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص30.

[2] - منصور العادلي، مرجع سابق، ص321.

[3] - محمد عبد الهادي راضي، مرجع سابق، ص19.

حسن النية من كل الأطراف ودول المجرى، فلا يمكن اعتبار المبدأ قيد على سيادة الدول على أراضيها، حيث أن اعتبار المساواة في السيادة بين الدول لا تبرر لها الإضرار ببعضها البعض، وهذا الالتزام يوجبه مقتضيات حسن الجوار، والأصل أن تلتزم كافة دول المجرى المائي التي ترغب في إقامة مشروع أو برنامج بإخطار باقي دول المجرى التي من المحتمل أن تتأثر بإقامة المشروع أو البرنامج الإنمائي، ويجب أن يتضمن الإخطار كافة البيانات المتعلقة بالمشروع[1].

إن الأساس القانوني للإخطار المسبق وعدم التسبب في ضرر ذي شأن يعود إلى القاعدة العرفية الدولية، المتمثلة في أن الدولة العليا التي تشترك في مجرى النهر عليها أن تلتزم بألا تضر بالدول الأخرى المشتركة في مجرى النهر عند القيام باستغلال جزء من النهر الواقع عند أراضيها، كما أن الالتزام بالتشاور بخصوص التدابير هو التزام قائم بذاته، جرى العمل به لتحقيق مبدأ حسن النية والوضوح والشفافية بين الدول المشاركة وتأكيد مبدأ حسن الجوار[2].

وبخصوص الاتفاقيات الدولية لمياه الأنهار، فقد تضمنت كذلك بعض النصوص التي تحث على شرط الإخطار المسبق، حيث جاء في العديد من الإعلانات والتصريحات والاتفاقيات بالالتزام المسبق، منها إعلان "مونتيفيديو" بشأن استخدام الأنهار والبحيرات الدولية للأغراض الصناعية والزراعية الصادر عن المؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية عام 1933، فجاء في في مادته السابعة ينص "على التزام الدولة التي تخطط للقيام بأعمال ومشروعات أو برامج على المجاري المائية الدولية بأن تعلن ذلك، وتخطر الدول الأخرى المشتركة معها في ذات النهر مسبقا"، فضلا عن قواعد هلسنكي لعام1966 في فقرتها الثانية من المادة29 والتي تنص "على أنه يتعين على أي دولة إخطار باقي دول الحوض والتي قد تتأثر مصالحها تأثرا جوهريا بأية أعمال وإنشاءات يكون من شأنها التأثير على النظام فيه، بما يمكن أن يسبب قيام أو نزاع أو خلاف"، كما جاء الإعلان الصادر عن اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الاستشارية القانونية الأفريقية الآسيوية عام 1972، الذي نص على إلزامية التشاور، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم2995 عام 1973 الذي أكد على المبدأ السابق، وتوصيات اللجنة الدولية للسدود في تقريرها الصادر عام 2001 في الجزء الخاص بالأنهار المشتركة التي أكدت على ذات المبدأ، ونصت

---

[1] - مساعد عبد العاطي شتوي، سد النهضة، مرجع سابق، ص110.

[2] - علي ابراهيم، **قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية**.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1995)، ص537.

المادة 57 من مبادئ برلين المعتمدة من طرف رابطة القانون الدولي العام عام2004، إذ يتعين على دول الحوض وعلى نحو السرعة إخطار بعضها، أو المنظمات الدولية المتخصصة بأي برنامج أو مشروع أو خطة يمكن أن تؤثر تأثيرا هاما عليها[1].

وتجدر الإشارة إلى المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة ومصر بشأن نهر النيل في1952/7/16 وجانفي1953 إلى تجنب أي ضرر بمصالح مصر، وذهبت في السياق نفسه الاتفاقية الموقعة بين ايطاليا وسويسرا في 1955/9/17 بشأن تنظيم بحيرة "لوجانو" حيث نصت المادة العاشرة منها على أنه إذا قامت الأطراف بتشييد أو تغيير أي من الأشغال الهندسية المدنية، فإن عليها أن تكفل منع أي تعطيل لتنظيم البحيرة أو تدخل فيه أو أي ضرر يصيب الدولة الأخرى"[2].

وما يؤكد أهمية شرط الإخطار المسبق وعدم التسبب في ضرر ذي شأن في مسألة المجاري المائية والأنهار الدولية، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، والتي ذهبت بعيدا في تناول شرط الإخطار المسبق وشرحه بشكل موسع، من حيث المفهوم والشروط والتوقيت والإجراءات اللازمة عند قيام أي دولة نهرية بمشروع على الحوض، حيث أكدت على "التزام جميع الدول النهرية بالإعلان عن التدابير التي يمكن أن تؤثر على حالة المجرى المائي"، إذ يتعلق هذا الالتزام بالاستخدامات الجديدة والتدابير الجديدة المزمع عقدها واتخاذها في المجرى المائي الدولي، والتي يمكن أن تحدث ضررا بالدول النهرية الأخرى[3]، فشرط الإخطار المسبق حسب الاتفاقية يلزم أي دولة من دولة المجرى قبل أن تنفذ أو تسمح بتنفيذ أي مشروعات ترغب في القيام بها، والتي من المحتمل أن تؤثر تأثيرا هاما أو خطيرا على باقي دول المجرى أن تخطرهم قبلها بوقت كاف، وأن يتضمن الإخطار كافة البيانات والدراسات الفنية المتاحة، بما في ذلك نتائج دراسة الأثر البيئي لتلك الأعمال والتي تسمح للدول الموجهة للإخطار في دراسة الآثار المحتملة لتلك الأعمال والمشروعات، كما تنص المادة الثالثة عشر على منح مدة ستة أشهر لدراسة وتقييم تلك الآثار، ومن ثمة الإبلاغ عن وجهة نظرها في ذلك الشأن، وذات المادة تنص على أنه يجوز بناء على طلب الدولة متلقية

---

[1]- صلاح الدين عامر، **قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية**.(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001)، ص18.

[2]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 330.

[3]- المرجع نفسه، ص331.

الإخطار والتي يشكل تقييم الآثار لها صعوبة خاصة، أن تمدد لها المدة إلى ستة أشهر أخرى، وقد أكدت المادة السابعة عشر أنه إذا وجدت الدولة أو الدول المعنية بالإخطار أن الآثار المحتملة تتعارض مع أحكام المادة الخامسة المتعلقة بالاستخدام المنصف والمعقول، أو السابعة المتعلقة بعدم إحداث الضرر، يتعين عليها والدولة موجهة الإخطار التشاور والتفاوض قصد إنهاء المسألة بشكل منصف، وأن تتم المشاورات على أساس حسن النية لكل الأطراف التي يجب عليها أن تحترم الحقوق والمصالح المشتركة للجميع[1].

وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 شروط الإخطار المسبق، من حيث التوقيت، بمعنى يجب أن يتم في مرحلة مبكرة أو في مرحلة التخطيط للمشروع قبل بدء العمل به، ومن حيث المضمون يقتضي تضمن معلومات وبيانات فنية مفصلة تمكن الدول المخطرة من تقييم الضرر تقييما دقيقا، كما يتعين إعطاء الدولة المتلقية الإخطار مدة كافية ومعقولة لتقييم نتائج المشروع المزمع خلال الفترة المتاحة للرد، إلا إذا وافقت الدول الأخرى المشتركة في حوض النهر الدولي[2].

في هذا السياق عالجت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 مسألة اعتراض أي دولة من دول المجرى المائي الدولي على المشروع أو النشاط الذي ينوي القيام به من قبل دولة أخرى مشتركة في المجرى المائي استنادا إلى مخالفة القواعد المنصوص عليها، لاسيما الاستخدام المنصف والعادل وعدم إلحاق الضرر، لذلك يجب على الدولة صاحبة المشروع القيام بمشاورة الدول الأخرى المشتركة في ذات المجرى المائي أو الدخول في تفاوض مباشر بحسن النية، كما يجب عليها خلال فترة التشاور الامتناع عن المضي في تجسيد المشروع إلى أن يتم التوصل إلى حل، ويعد مضي الدولة صاحبة المشروع على الرغم من عدم تلقيها موافقة صريحة من الدولة المعترضة، مشيرا إلى أحكام وقواعد المسؤولية الدولية إذا ما لحق المشروع ضررا بالدولة أو الدول النهرية[3].

---

[1]- مساعد عبد العاطي شتوي، سد النهضة، مرجع سابق، ص117.

[2]- منصور العادلي، مرجع سابق، ص39.

[3]- علي إبراهيم، مرجع سابق، ص476.

من خلال ما تم تناوله حول شرط الإخطار المسبق، نستنتج بأنه شرطا أصيلا وجوهريا معتمدا في القانون الدولي للمياه، وبالتالي إلزامية الدول النهرية المتشاطئة احترامه والأخذ به، لاسيما دول المنابع عند قدومها على إقامة وتجسيد مشروع مائي يمكن أن يؤدي إلى تضرر دولة نهرية أخرى.

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من شرط الإخطار المسبق

1- موقف دول منابع النيل من شرط الإخطار المسبق: إن أغلب الدراسات السياسية والقانونية التي تناولت مسألة الصراع حول تقاسم المياه في حوض نهر النيل، والقائم بين دول المصب ودول المنابع، خاصة في ظل تمسك دول المصب بشرط الإخطار المسبق عند قيام دول نهرية بمشاريع مائية معينة، أو في حالة مباشرتها لإجراءات هيدروليكية داخل حدودها الإقليمية.

وقد استند موقف دول منابع النيل في رفضها لشرط الإخطار المسبق إلى مجموعة من الدلائل والبراهين التي جاءت بها نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، حيث تقتضي كل دولة تطل على نهر معين لها أن تستخدم المياه أو أي مورد حسب مشيئتها وداخل حدودها دون قيود، بمعنى أنها تستطيع أن تستنفذها أو تلوثها أو أن تضع أمامها سدا، أو أن تدعها تجري إلى الحوض الأدنى بأي كمية أو نوعية[1]. وقد انطلقت دول المنابع في العالم أو في غيره لاسيما دول منابع حوض نهر النيل، من هذا الأساس النظري في رفضها شرط الإخطار المسبق، نظرا لكونها تمنح حرية مطلقة للتصرف في مساحة حوض النهر الواقعة في حدود أراضي دول أو دولة المنبع، وإقامة أية مشاريع مائية دون حاجة إلى الإخطار المسبق والتشاور لدول المصب.

كما يرتبط موقف دول منابع النيل الرافض لشرط الإخطار المسبق برفضها مسبقا اتفاقيات مياه النيل التاريخية، لاسيما اتفاقيتي 1929و1959، فاتفاقية سنة 1929 والتي أبرمت بين بريطانيا كدولة احتلال للسودان وتنزانيا وكينيا وأوغندا من جهة ومصر من جهة أخرى، حيث جاء في نص الاتفاقية "ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال ري وتوليد أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة

[1]- توماس ناف، الصراع على المياه واستخدامها في الشرق الأوسط، في: بيتر روجرز وبيتر ليدون، **المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل**، ط1.(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997)، ص401.

تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررا بمصالح مصر"[1].

وذهبت أيضا اتفاقية 1959 نفس مذهب اتفاقية 1929، إذ جاء أيضا في نص الاتفاقية بشأن مسألة الإخطار المسبق"عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أي بحث في شؤون مياه النيل مع أي بلد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين، فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأي موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها، ويكون هذا الرأي هو الذي تجري الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها، وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين، فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع كل التفاصيل الفنية المختصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال، وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختلفة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقيات الفنية"[2].

فمن خلال ما جاء في اتفاقيتي 1929و1959 حول شرط الإخطار المسبق، جعل من موقف دول منابع النيل رافض بشدة لأهم ما جاء في محتوى الاتفاقيتين، لأنه حسب دول منابع النيل شرط الإخطار المسبق يقيدها عن القيام بتنفيذ أي مشروعات مائية داخل أراضيها، حيث قدمت إثيوبيا مذكرة تعبر عن معارضتها للاتفاقيتين، وأعلنت تنزانيا مبدأ نيريري الذي يقضي بتحررها من جميع اتفاقيات مياه النيل المبرمة في وقت الاستعمار، كما تمسكت دول المنابع حوض النيل بوجوب التطبيق المتبادل لشرط الإخطار المسبق، أي أنها ترفض التزامها بشرط الإخطار المسبق دون التزام دول المصب بذلك، فالإخطار المسبق والتشاور واجب قبل تنفيذ المشاريع المائية القطرية تجسيده بشكل ثنائي تبادلي يطبق على الطرفين دول المنابع ودول المصب على السواء، لذلك على مصر والسودان الالتزام بضرورة الإخطار لدول المنابع مسبقا قبل القيام بأية ترتيبات أو إجراءات أو مشاريع على حوض نهر النيل، وإن لم تلتزم بذلك فدول المنبع في غنى عن الخضوع لهذا الشرط"[3].

---

[1]- اتفاقية سنة 1929، أنظر الرابط الالكتروني لموسوعة المعرفة /www.marefa.org

[2]- اتفاقية سنة 1929، أنظر الرابط الالكتروني لموسوعة المعرفة /www.marefa.org

[3]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص339-340.

وقد اتخذت دول نهر النيل المتشاطئة مواقف متباينة بخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لسنة1997 بشأن المجاري المائية، على الرغم من عمومية القواعد الواردة بها والمرونة التي تميزها، كما أنها فتحت المجال أمام الدول المعنية بالتوصل إلى ما تريد من اتفاقيات جديدة في ضوء الالتزامات الواردة في الاتفاقية[1].

1- كينيا: عارضت كينيا مبدأ المورد الطبيعي المشترك الوارد بالاتفاقية أثناء عرض مشروع المواد، وذلك بدعوى أكثر من38% من مياه النيل الأبيض تأتي من بحيرة فكتوريا غربي كينيا، كما اعترض المندوب الكيني على ما جاء في مشروع المواد الذي سمح لدول أدنى النهر بالاعتراض على مشروعات دول أعلى المجرى ولم تأخذ مبدأ المعاملة بالمثل[2]. كما ذهبت كينيا إلى التلويح بأنه في وسعها إقامة مشروعات لاستغلال مياه الأنهار والروافد التي تجري في أراضي كينيا قبل أن تصب في بحيرة فكتوريا ويغذيها، لذلك فإن هذا الإجراء من شأنه أن يؤثر سلبا في كمية المياه المنصرفة إلى مصر والسودان[3].

2- رواندا: امتنعت رواندا عن التصويت حيث أبدت اعتراضا شديدا على الاتفاقية خاصة التدابير التي جاءت بها، وكرد فعل على هذه الاتفاقية اشتركت رواندا في منظمة حوض نهر كاجيرا، والذي يعد أحد أهم روافد بحيرة فكتوريا، واتجهت نحو تجسيد مشروعات الري والتوليد الكهربائي على نهر كاجيرا، حيث تشير الدراسات إلى أن مقدار المياه التي ستنقص من داخل بحيرة فكتوريا حال تنفيذ المشروعات بحوالي مليارم[43].

3- تنزانيا: امتنعت أيضا عن التصويت، حيث نبه مندوبها إلى أن المادة الخامسة نصت على الأخذ في الاعتبار مصلحة جميع دول المجرى في إطار الاستخدام العادل، أحدث خللا في التوازن الذي كان ينطوي عليه مشروع لجنة القانون الدولي[5]، وانتهجت تنزانيا النهج نفسه المتبع من كينيا، حيث لوحت بإقامة عدد من المشاريع المائية على حوض النيل دون الرجوع

---

[1]- عماد جاد، البعد الدولي لقضية تقوية الموارد المائية المصرية: جهود التعاون الدولي والإقليمي في حوض نهر النيل، في: أحمد السيد النجار، **المياه والزراعة في مصر بين القرارات الدولية وتنمية الموارد المحلية**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2000)، ص204.

[2]- صلاح عبد البديع شلبي، " مشكلة المياه العذبة في إطار الاتفاقية الدولية الجديدة"، **السياسة الدولية137**، يوليو1999، ص18-20.

[3]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص334.

[4]- أنظر: محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص337 وَ محمد طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص 346.

[5]- محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص103.

إلى مصر، إذ اقترحت الحكومة التنزانية مشروع لزراعة هضبة *Vambre* بوسط تنزانيا، كما يقوم هذا المشروع على تحويل جزء من مياه بحيرة فكتوريا إليها بهدف زراعة واستصلاح 55ألف فدان من القطن، ويعد هذا المشروع تجديدا لمشروع طرحه الألمان أثناء فترة الاحتلال[1].

4- إثيوبيا: عارضت إثيوبيا شرط الإخطار المسبق بحجة أن القانون الدولي القائم لا يضمن التزاما بشأن مسألة الإخطار المسبق، ومثل هذا الالتزام لا يمكن أن يكون له مفعوله إلا بوجود اتفاق مسبق بين دول حوض النهر، لذلك فالاتفاقية لا تحقق التوازن بين دول المنابع ودول المصب، والجزء الثالث من الاتفاقية كان يجب أن ينص على التزام الدول بتعديل الاتفاقيات القائمة لتتوافق مع الاتفاقية الإطارية، كما تحفظت على المادة السابعة عشر المتعلقة بالالتزام بعدم الإضرار الجسيم، وكذلك الجزء الثالث الخاص بالإجراءات الذي يضع أعباء ثقيلة على الدولة التي تنوي القيام بمشروعات على مياهها[2].

وفيما يتعلق بالتدابير المزمع اتخاذها في المواد من11 إلى 19 من الاتفاقية، فقد كان أيضا لإثيوبيا موقف واضح بصددها، فهذه المواد تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يلزم إتباعها والمتعلقة بأي نشاط جديد لدولة ما، ويكون لهذا النشاط أثر ضار على دولة أخرى تشترك في نفس المجرى المعني، وأن هذه المواد لم تتضمن أكثر مما هو موجود في العرف الدولي العالمي من قيود على الدولة حين إنشاء مشروعات جديدة على المجرى المائي من إخطار وتشاور وتفاوض وغير ذلك من الإجراءات[3]، أين اقترحت إثيوبيا حذف المدة ستة أشهر من الفقرة أ من المادة13 من الاتفاقية واستبدل عبارة "مدة معقولة" بها، مع أن غالبية الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية نصت على مدة ستة أشهر، كما اقترحت إثيوبيا حذف الفقرة ب من المادة الثالثة عشر، والتي تقرر أن تمدد هذه الفترة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر بناء على طلب الدولة التي تم إخطارها، إذ ينطوي تقييم التدابير المزمع اتخاذها على صعوبة الطلب خاصة بالنسبة إليها، وأيضا حذف الفقرة ب من المادة الرابعة عشر من الاتفاقية، والتي تقرر أنه على الدولة التي

---

[1]- أيمن السيد عبد الوهاب، "العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل"، **السياسة الدولية15**، أكتوبر2002، ص ص54-55.

[2]- أنظر: محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص103. وَ صلاح عبد البديع شلبي، مرجع سابق، ص34. وَ فيصل عبد الرحمان، مرجع سابق، ص117.

[3]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص113.

وجهت الإخطار في أثناء الفترة المشار إليها في المادة الثالثة عشر وعدم تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها أو السماح بتنفيذها دون موافقة الدول التي تم إخطارها[1].

في ظل هذا الرفض لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة في جزءها الثالث، أكدت إثيوبيا على حقها في الاستفادة من أنهارها بالطرق المناسبة لها في المستقبل، مستبعدة في ذلك درجة انتفاع الدول النهرية الأخرى، وتؤكد رغبتها في ذلك من خلال نيتها في تجسيد المشروعات المائية والدراسات المعدة من طرف مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي مع نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وفعلا ذهبت إثيوبيا بعيدا في تجسيد مشاريعها والتأكيد على حرصها في استكمال مشاريع الري في أحواض النهر الرئيسية. ورفض إثيوبيا لشرط الإخطار المسبق بحجة أنها لم تخطر من قبل من مصر والسودان خلال بناء أسوان والسد العالي، أو بأي من المشاريع الأخرى مثل قناة السلام ومشروع توشكا، ولا بأي من سدود السودان سنار وجبل الروصيرص وخشم القربة ومروى، وعليه فهي ترى بأنها غير ملزمة بإخطار مصر والسودان بأي من هذه المشاريع، هذا ما يفرض زيادة الصراعات حول المياه في النيل حدة وتشابكا وتعقيدا.

فقد كان أول السدود التي بنتها إثيوبيا على منظومة النيل هو سد فيشا عام 1973 وهو سد صغير، وأحد روافد نهر النيل الأزرق الذي يعرف في إثيوبيا بنهر آباي، ويولد السد نحو مئة ميغواط من الكهرباء، وقامت أيضا ببناء سد تكيزي على نهر عطبرة وهو سد ضخم بلغ ارتفاعه نحو188م اكتمل العمل به عام 2010 ويولد السد حوالي 300ميغواط من الطاقة الكهربائية، أما المشروع الثاني الكبير يتعلق بسد تانا بيليس أحد روافد نهر النيل الأزرق، حيث يتضمن بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية عن مكان التقاء نقطة التحولي بالنهر، حيث بدأ العمل بالمشروع عام 2004 واكتمل عام2010، يقوم هذا المشروع بتوليد حوالي 460ميغواط من الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى مشروعين يس آباي الأول والثاني اللذان يولدان حوالي 90 ميغواط من الطاقة الكهربائية من اندفاع المياه عند مخرج النيل من بحيرة تانا، مما يعني أن السدود والمشاريع التي اكتمل بناؤها على حوض نهر النيل تقوم الآن بتوليد نحو 950ميغواط من الطاقة الكهربائية[2].

---

[1]- أحمد المفتي، **دراسات حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**.(القاهرة: جامعة الدول العربية،2001)، ص78.

[2]- سلمان محمد احمد سلمان، سدود إثيوبيا وملف نزاعات مياه النيل، أنظر الرابط الالكتروني:
http://www.gash-barka.com/index.php/documents/studies-andresearch/2017.

كما أعلنت الحكومة الإثيوبية عن تجسيد مشروع بني شنقول، والذي يعرف بسد الألفية العظيم على نهر آباي، على مسافة قدرها 40كلم من الحدود السودانية، حيث يتوقع أن يقوم هذا السد بتوليد 5250 ميغواط من الطاقة الكهربائية عند اكتماله، فالطاقة المتوقع إنتاجها تعادل ثلاث مرات الطاقة المولدة حاليا، كما يتوقع أن يحجز السد حوالي 62مليارم^3 وهي تساوي تقريبا ضعف مياه بحيرة تانا وأقل بقليل من نصف مياه بحيرة ناصر. وقبل الإعلان عن المشروع كانت الدراسات تسير في مراحل متباينة في أكثر من 17 مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه الاثني عشر نهرا في إثيوبيا، وشملت هذه الدراسات ثمانية سدود كبيرة على منظومة النيل المائية وهي[1]:

- سد كارادوبي على نهر النيل الأزرق لتوليد حوالي 1700ميغواط من الكهرباء، والري.
- سد منيدايا على نهر آباي لتوليد 1700ميغواط من الطاقة الكهربائية.
- سد مابيل على نهر آباي لتوليد نحو1440ميغواط من الطاقة الكهربائية.
- سد دوبس على نهر دوبس وهو أحد روافد نهر آباي لتوليد حوالي 740ميغواط.
- سد ديدسا على نهر ديدسا وهو أحد روافد نهر آباي لتوليد حوالي 300ميغواط.
- سد بارو على البارو والسوباط في جنوب السودان لتوليد حوال800ميغواط.
- سد بربر على نهر بربر وهو أحد روافد نهر البارو لتوليد حوالي 470ميغواط.

وما يؤكد رفض دول منابع النيل شرط الإخطار المسبق مختلف تصريحات المسئولين الإثيوبيين لبعض دول منابع النيل، وعزمت على المضي قدما نحو تجسيد مشروعاتها المائية، حيث أدلى ميليس زيناوي *Melliss Zenawi* رئيس الوزراء الإثيوبي في تعليقه على هذه المشروعات وغيرها من القضايا المائية ذات العلاقة في قوله "إن مشروعات السدود هي جزء من البرامج الداخلية لنظام الحكم الديمقراطي الحالي في إثيوبيا، ولأسباب خاصة بإثيوبيا مثل التصحر والجوع وتوليد الطاقة الكهرومائية"[2]، وصرح أيضا وزير الموارد المائية لتنزانيا بقوله "إن تنزانيا ترغب في التزود بمياه بحيرة فكتوريا عبر أنابيب تمتد حوالي 170كلم لتوصيلها إلى حوالي أربعة وعشرون قرية، وأجزاء واسعة في الشمال الغربي من البلاد التي تتعرض لأزمة

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص384.

المياه والجفاف" والاتفاقيات المائية المبرمة في عهد الاستعمار خصوصا اتفاقية 1929 والتي تعطي الحق لمصر أن توافق أو لا توافق على أي مشروع يقترحه أي طرف من أطراف دول حوض النيل للاستفادة من المياه لا تلزم بلاده، وأنها لن تلتزم بهذا الاتفاق، وستمضي قدما في تجسيد مشاريعها دون استشارة مصر"[1].

2- موقف دول المصب من شرط الإخطار المسبق: إن التزام مصر بالاتفاقيات التي تم إبرامها في فترة الاستعمار، هي اتفاقيات سارية بموجب قانون المعاهدات الدولية، وقد جاء بهذه الاتفاقيات ما يوضح مدى رسوخ مبدأ الالتزام العام بالتعاون وعدم القيام بأعمال من شأنها التأثير في كميات المياه التي تصب في النيل، ومن ذلك المادة الثالثة من البروتوكول الموقع سنة 1891 بين بريطانيا وايطاليا، ومثل هذا النص أيضا في المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وإثيوبيا سنة1902، بمقتضى المادة الثالثة أيضا اشترط النص الحصول على الموافقة البريطانية وحكومة السودان لإقامة أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، التي من شأنها التأثير على انسياب المياه[2]، وفي اتفاق 1929 الذي جاء في شكل مذكرات متبادلة بين المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن استخدام مياه النيل لأغراض الري، حيث كفل الاتفاق لمصر حق الرقابة على النيل في السودان وفي البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني، ويعد هذا وجه من أوجه تبادل المعلومات والتفاوض بشأن الأعمال الجديدة المقامة على النهر الدولي[3].

وقد تناول اتفاق 1959 المتعلق بالانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان أوجه كثيرة للتعاون بين الدولتين، وقد اعترف السودان باستمرار وسريان اتفاق 1929 وبالحقوق المكتسبة بموجبه، والموافقة على إنشاء مصر لخزان السد العالي وإنشاء السودان لخزان الروصيرص ولعل أهم نقطة سجلت في الاتفاق بالنسبة لدولتي المصب اتفاقهما على إنشاء مشروعات لاستغلال المياه الضائعة أو الفاقدة، ويتجلى شرط الإخطار المسبق في التشاور والتفاوض الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية1959، إذ جاء في اتفاقية الأمم المتحدة عند إرادة إنشاء أحد

---

[1]- محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص ص2-4.

[2]- فيصل عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص27-33.

[3]- نص هذا الاتفاق على أن المفتش العام أو لمصلحة الري المصرية في السودان أو معاونيه أو أي موظف آخر يصف وزير الأشغال تكون لهم الحرية في التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه.

الأطراف لأحد المشروعات للاستفادة من المياه الضائعة أو الفاقدة يكون ذلك من خلال الإخطار وفقا للمادة الثالثة من هذه الاتفاقية[1].

وانطلاقا من الاعتبار الجغرافي، والمتمثل في وقوع دولتي مصر والسودان أسفل النيل، مما يعرضها إلى ضرر ذي شأن، فلم يتوقف موقفها على قبول وتأييد شرط الإخطار المسبق فحسب، بل راحت دولتي المصب تنادي بجعله قاعدة عامة تطبق داخل النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، وإلزام دول الحوض تطبيقه لاسيما دول المنابع، وذلك قبل عزمها على تجسيد مشروعات مائية من شأنها إلحاق الضرر بدولتي المصب، إلا بعد التأكد من أن هذه الدول احترمت الإجراءات، وأن المشروعات المائية القطرية المزمع إقامتها من جانب الدول لا تلحق ولا تسبب أي ضرر نوعي في المياه المتدفقة إلى دولتي المصب.

ويرتبط موقف دولتي المصب في مرجعيته النظرية بشأن مسألة الإخطار المسبق من حيث قبوله وتأييده، بحجج وبراهين نابعة من كل من نظرية السيادة الإقليمية المقيدة ونظرية الملكية المشتركة، وقد كانت حسب موقف دولتي المصب الحجج والبراهين الواردة في اتفاقيتي 1929و1959 لدليل دامغ على التزام دول المصب بمبدأ شرط الإخطار المسبق، وضرورة التزام دول المنابع به كما جاء في الاتفاقيتين، أي أنه يجب إخطار ومشاورة مصر مسبقا بالمشروعات التي تنوي أي من دول المنابع القيام بها على مستوى حوض نهر النيل، لذلك فالتزام دول المنابع بضرورة الإخطار المسبق والتشاور مع دولتي المصب واجب الاحترام والتطبيق في نظرها ومن طرف دول المنابع فقط، من دون أن يترتب عليها أي التزامات لدولتي المصب، وعليه يرى مسؤولي دولتي المصب بأن لهما الحق الكامل في إقامة وتنفيذ المشاريع المائية القطرية على مستوى حوض نهر النيل من دون الرجوع إلى دول المنابع، معتمدين في ذلك على حجة مفادها ليس هناك مبرر لمعارضة دول المنابع لمشروعات دولتي المصب لأنها تقع جغرافيا في أسفل ونهاية النهر، بينما من حق دولتي المصب أن تبدي انزعاجها من المشاريع المائية لدول المنابع، لأنها تقع في أعلى الحوض، وقد انعكس مؤشر قبول والتزام دولتي المصب لشرط الإخطار المسبق في اتفاقيتي1929و1959 على قيام دولتي المصب بالعديد من المشروعات المائية

[1]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص329-330.

لاسيما بناء السد العالي بمصر، وتنفيذ مشروع قناة جونجلي جنوب السودان، وقناة مشار جنوب السودان والمشروع الجنوبي لبحر الغزال أيضا ومشروع ترعة السلام[1].

وفي دراسة بعنوان "حقوق مصر الطبيعية التاريخية في مياه النيل" أكدت على وجوب إخطار مصر مسبقا بأي مشروع مائي على حوض نهر النيل، ومن الضروري أن تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل واضحة ولكل الأطراف، حيث أكدت الدراسة على أن "إقامة أي أعمال على روافد النيل في دول الحوض للانتفاع ببعض مائها دون الرجوع إلى الحكومة المصرية للحصول على موافقتها يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي والمعاهدات والبروتوكولات السابق توقيعها، لاسيما إذا كانت هذه الأعمال مؤثرة على كمية المياه التي تصل إلى مصر مهما كان هذا التأثير ضئيلا لخطورة ذلك من حيث المبدأ"[2].

وصرح في هذا الإطار محمد أبوزيد بشأن الإخطار المسبق "جوهر اتفاقيات الأنهار المشتركة بصفة عامة، سواء نهر النيل أو أي نهر دولي آخر هو عدم السماح لدول المنبع بإقامة أي مشروعات تؤثر على دول المصب، حيث أن دول المنبع عادة تكون ذات مياه غزيرة، بينما دول المصب التي تقع في النهايات تصل إليها كميات محدودة من مياه النهر، وعليه فإن الأمر يتطلب وصول تلك المياه المحدودة إلى دول المصب عن طريق عقد الاتفاقيات بينها وبين دول المنبع، على أن عقد اتفاقيات الأنهار الدولية أو تطبيق تلك الاتفاقيات ليس له علاقة بتغيير نظام الحكم في دول المنبع أو دول المصب، أو بحالة الدولة سواء كانت مستعمرة أو مستقلة، استنادا إلى القانون الدولي الذي ينظم ذلك"[3]، كما أكد أيضا بتاريخ 2004/9/18 على ضرورة التزام دول المنابع النيلية بشرط الإخطار المسبق، حيث صرح بأن"هناك خطوط حمراء لا يجب المساس بها في سياستنا المائية، وهي الحصة المائية المصرية وشرط الإخطار المسبق"[4].

في هذا السياق وردت تصريحات للموقف الرسمي السوداني بشأن مسالة وشرط الإخطار المسبق، إذ يجب التزام دول المنابع النيلية بشرط الإخطار المسبق، أين أكد رئيس المجلس

---

[1]- للاطلاع أكثر انظر: محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص388-389. وَ صاحب الربيعي، مرجع سابق، ص ص120-121، وَيوسف فضل أحمد، مرجع سابق، ص96. وَ عبد التواب عبد الحي، مرجع سابق، ص ص146-147.

[2]- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة،"تقرير حول حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل وما يرتبط بها من اتفاقيات.(القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، جانفي1990)، ص23.

[3]- محمود أبوزيد، "مصر والنيل ودول حوض النيل"، **الأهرام المسائي**، مرجع سابق.

[4]- محمود أبوزيد، "مصر ودول النيل الجنوبي"، **الأهرام المسائي**، 20مارس2004.

الوطني البرلماني السوداني بتاريخ 1996/6/1 بأن "موافقة البرلمان الإثيوبي على قيام خزانين في أوائل جوان1996، أحدهما على النيل الأزرق والآخر بأعالي نهر عطبرة، لا تعني أن إنشاء السدين أمرا واقعا"، ووافقه في ذلك وزير الري السوداني سنة 2004 بقوله: "إذا أرادت أي دولة من دول شرق أفريقيا الملزمة باتفاق عام 1929؛ وهي: كينيا، تنزانيا، أوغندا، أن تقوم بأي مشروع، فعليها أن تتفاوض فيه مع مصر وتحصل على موافقتها، ومثال ذلك خزان أوين في مخرج بحيرة فكتوريا في أوغندا الذي تم الاتفاق بشأنه عام1949 ونفذ عام 1954"[1].

[1]- رجاء العباسي، "المياه: زيت حروب الغد"، أنظرا الرابط الالكتروني:http://www.sudanesonline.com/cgi_bin/sdb/2bb.cgi?seaprint&board.msg=10808

الفصل الثالث:

إسرائيل والتحول من الجيوبولتيكس إلى الهيدروبولتيكس تجاه حوض النيل

تلعب القوى الإقليمية والدولية دورا بالغ الأهمية في تفاعلات النظم الإقليمية، وذلك انطلاقا من العلاقة التوافقية التي تربط بين النظام الدولي بشكل عام والنظم الإقليمية الفرعية، ويزداد تأثير العامل الخارجي في أي نظام إقليمي كلما زادت قابلية ذلك النظام للاختراق الخارجي، ومن منطلق الفقر الشديد الذي تعانيه الدول النيلية في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، فإنه يمثل حالة مثلى للاختراق الخارجي، إذ تصنف هذه الدول ضمن أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا، فضلا عن عدم استقرارها سياسيا، الأمر الذي أفرز تهديدا يقوض نظمها السياسية وتفتت كيانها، وهذا الذي ساعد على توفير مناخا موائما لتعاظم دور العامل الخارجي من قبل القوى الإقليمية والدولية في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، وما يمثله من أهمية في تعاظم تأثيره على مجمل التفاعلات الهيدروبولتيكية والسياسة المائية في دول الحوض.[1]

[1]- محمد سالمان طايع، تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، في محمد سالمان طايع(محررا)، **الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل**.(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2011)، ص ص53-54.

المبحث الأول: المياه في الفكر الجيوبولتيكي الإسرائيلي

لقد أدرك الصهاينة ومنذ بداية سعيهم المحموم لإنشاء دولتهم في "أرض الميعاد"، أهمية المياه لتحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب الملايين من أرجاء المعمورة وتوطينهم في فلسطين، فالدولة اليهودية التي يريد زعماء الحركة الصهيونية تحقيقها هي دولة مائية تمتد من الفرات إلى النيل، لذلك جعلت الحركة الصهيونية المياه عنصرا جيو-استراتيجيا مهما في احتلالها التوسعي منذ بداية تكوينها، بل إنها استوحت اهتمامها بالمياه من نصوص التوراة، فقد ورد فيها بأن النبي إبراهيم عليه السلام وزوجته سارة وابنه إسحاق وأهليهم عندما بقوا في أرض كنعان(فلسطين) وعد الرب إبراهيم بالأرض التي اختارها لهم قائلا: "لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[1].

وقبل التطرق للدور الإسرائيلي في هذا الجزء من المبحث، لابد من عرض الوقائع التاريخية حول جذور قضية المياه في الفكر الإسرائيلي وعلاقتها بالفكر الصهيوني ونظرته إلى الحدود الآمنة لإسرائيل.

المطلب الأول: جذور مسألة المياه في الفكر الإسرائيلي

تعتبر المسألة المائية قضية أساسية واكبت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، فمفهوم الحدود الآمنة تدخل فيها منابع المياه في المنطقة، والتي في أساسها نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيح ونهر الليطاني، ففي عام 1867 نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين مؤتمرا لتقييم الموارد المائية في المنطقة، حيث قام المهندس السويسري ابراهام بوكات في الفترة 1899-1901 بتقديم مشروع إلى مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل ينص على ما يلي: "**إن أرض إسرائيل المقترحة يمكن أن تكون خصبة جدا باستخدام مشروع طاقة وري ضخم، وذلك من خلال استقدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل لري أرض إسرائيل الموعودة، وتزويد مدينة القدس والمدن الأخرى بالمياه**". ولقد كان الاعتقاد بأن الحركة الصهيونية لم تستقر على منطقة معينة لتكون الوطن القومي لليهود قبل الحرب العالمية الأولى، وأن ذلك قد تم من خلال وعد بلفور عام 1917، وتثبت الوثائق التاريخية والوقائع الاستيطانية أنها قد حددت فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، وربما قبل

[1] – عمر كامل حسن، ص397.

ذلك، وخطط ذلك ومنذ وقت مبكر بأن المياه هي الأساس لقيام ذلك الوطن ومصادر المياه العربية هي الحدود لأرض الميعاد، وذكر ذلك في روايته الأرض القديمة الجديدة[1].

ولقد استندت تلك الأفكار إلى أول دراسة صهيونية تفصيلية عن الأرض والمياه في المنطقة ضمن حدود مشروع إسرائيل الكبرى أعدها الحاخام إيزاكس في مطلع القرن العشرون، ولم تنشر قبل 1917، وأهم ما يميز خريطة إيزاكس هي الدقة في رسم حدود معلومة تشمل فلسطين كاملة والأردن بما في ذلك العاصمة عمان، والمدن والجزء الجنوبي من لبنان والجزء الجنوبي لسوريا، مع التأكيد على جبل الشيخ وسهل حوران، وقد استثنيت مصر من الخريطة بحكم وجود حدود دولية لها آنذاك، أما مصادر الموارد المائية في المنطقة تقع جميعها ضمن تلك الخريطة[2].

مع بداية سنة 1903 تفاوض "هرتزل" مع اللورد البريطاني "كرومر" لتحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين المهاجرين فيها، وقد توصل المهندس العالمي "ديلبوس" سنة 1905 إلى نتيجة مهمة ألا وهي أن مياه نهر الأردن لا تكفي حاجات إسرائيل من المياه على المدى البعيد، وذلك بعد دراسة أجراها حول نهر الأردن الذي يضم منابع مياه نهر الليطاني والحاصباني[3]. وفي هذا السياق حدد هرتزل وفي رسالته للمعتمد البريطاني اللورد كرومر بأنه سوف يكون في حاجة إلى مياه النيل ونحن في حاجة فقط إلى المياه الفائضة من النيل، وقد انتهزت الصهيونية العالمية فرصة عقد مؤتمر السلام بباريس سنة 1919 الذي تلا الحرب العالمية الأولى لترويج أفكارها حول المياه دوليا، حيث وصف "حاييم وايزمان" للمؤتمر حدود الدولة التي تريدها الصهيونية بشكل تفصيلي مضمنا إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني واليرموك[4].

وتتمثل الخطوات العملية والمشروعات المائية الصهيونية ما قبل عام 1948 في:

- اعتمد الكيان الصهيوني في تأمينه المائي على سرقة المياه العربية، سواء من الأرض المحتلة(فلسطين والجولان) أو من الأراضي العربية المجاورة كالعراق وسوريا ولبنان والأردن ومصر، وذلك منذ أيام الانتداب البريطاني وقبيل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، كان زعماء

---

[1] - عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق، ص ص53-55.

[2] - عليان محمود عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات : التحديات والأخطار المحيطة**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 155.

[3] - محمد صادق إسماعيل، **المياه العربية وحروب المستقبل**، ط1.(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 108-109.

[4] - محمد أحمد السامرائي، **إستراتيجية استخدام لدول حوض النيل**، ط1.(عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 235-236.

الحركة الصهيونية والساسة البريطانيون يدركون أن مشكلة المياه ستشكل حجرة عثرة أمام أي تسوية مستقبلية، لذلك طالب الكيان الصهيوني بعد صدور وعد بلفور بأن احتلالهم حتى جنوب لبنان لكي يتسنى لهم السيطرة على مياه نهر الليطاني، ولهذا وضعت الحركة الصهيونية نصب أعينها هدف السيطرة على أرض ومياه بلاد الشام، وأن الوصول إلى النيل والفرات والسيطرة عليهما إنما هو واجب ديني، وثمة من يستنبط هذه الأطماع من خلال العلم الصهيوني والعملة الإسرائيلية المعروفة بالشيكل، حيث رسم عليها ما يسمى بخارطة إسرائيل الكبرى، ووضع فيها خطان أزرقان يشار إلى أنهما النيل والفرات، وتحدث كذلك في هذا الإطار "مناحيم بيغن" عندما كان رئيس الوزراء للكيان الصهيوني عن فكرة مفادها أن "إسرائيل الكبرى" بقوله "**إن التوراة تتنبأ بأن دولة إسرائيل ستشمل في النهاية أجزاء من العراق، سوريا، تركيا، السعودية، مصر، السودان، الأردن والكويت**"[1].

ونعرض فيما يلي لمحة تاريخية لمجموعة من المشاريع التي شملت فلسطين، وهي من أكبر الدلالات على الأطماع الصهيونية في المياه العربية:

1- تمكنت الجمعيات الصهيونية من السيطرة على بعض الأراضي في فلسطين التي كانت تابعة من الناحية الإدارية والسياسية للدولة العثمانية.

2- تم في العام 1901، ووفقا لقرار المؤتمر الصهيوني الأول تنظيم الصندوق القومي اليهودي، وتكليفه بالاستيلاء على الأراضي من خلال تطوير المستوطنات إلى تعاونيات ومستعمرات.

3- عرض هرتزل في عام 1903 مبلغ مليون ليرة تركية على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، مقابل موافقته على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولا إلى أرض لبنان الجنوبي، حيث يشكل نهر الليطاني مركزا للمخططات الصهيونية الرامية إلى إنعاش منطقة المستوطنات.

4- لم تغفل الحركة الصهيونية بقيادة هرتزل مسألة الوصول إلى المياه المصرية، حيث كانت أطماع الحركة الصهيونية في مياه نهر النيل قد عبر عنها هرتزل بالتحديد عام 1903 باقتراحه على الحكومة البريطانية كخطوة أولى نحو فلسطين بتوطين اليهود في سيناء، وأرفق اقتراحه

[1] – عليان محمود عليان، ص158.

بفكرة الاستفادة من مياه النيل وتحويل قسم من مياهه إلى سيناء، وقدر المطلوب بأربعة ملايين متر مكعب يوميا، وقد أبدى اللورد كرومر وحكومته الموافقة المبدئية على المشروع.

5- قدمت المنظمة الصهيونية مذكرة إلى مؤتمر فرساي للسلام في باريس في فيفري 1919 بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان أهم ما جاء فيها أنها طالبت أن تبدأ حدود فلسطين في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط لتشمل مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان لتشمل بلدة القرعون متجهة إلى الخط الفاصل بين حوض وادي القرن والمنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ، وهو ما يعني طلب الصهاينة السيطرة على نهر الليطاني، ونهر اليرموك وجميع منابع نهر الأردن وعلى مرتفعات الأردن الغربية[1].

وفي عام 1937 ذكر بن غوريون أن حدود دولته لابد أن تتضمن خمس مناطق حدودية هي؛ جنوب لبنان حتى الليطاني، وجنوب سوريا وعبر الأردن، وفلسطين، وقد صرح بن غوريون في ذكرى إعلان الكيان الإسرائيلي دولة عام 1955 قائلا: "**إننا نخوض مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيئا**"، وقد طرحت "غولدا مائير" أمام الكنيست الإسرائيلي عام 1971 أفكارا حول ضرورة الاهتمام الصهيوني بالمنافذ البحرية المائية لتحقيق غايات إسرائيل الأمنية قائلة: "أن تصبح إسرائيل دولة غير مغلقة جغرافيا هو أمر بالغ التأثير من الناحية الإستراتيجية والجيوبولتيكة، وأن السيطرة على المنافذ والمضايق المائية أمر يكفل للدولة اليهودية القيام بمشاريعها الزراعية والصناعية[2]، ولتحقيق هذه الإستراتيجية طرح مهندسو المياه عدة مشاريع مائية، وكان ذلك قبل سنة1948، يمكن إيجازها فيما يلي؛ مشروع روتنبرغ1926، مشروع إيبويندس1939، مشروع لودر ميلك1944، مشروع بلاس1944، مشروع هانرو سافيرج 1946[3].

1- مشروع روتنبرغ 1926: منحت لشركة روتنبرغ سنة 1926 امتياز لاستخدام مياه نهري الأردن واليرموك واستخدام بحيرة طبرية خزانا مائيا لمدة 70سنة، فضلا عن الاستفادة من

---

[1]- عليان محمود عليان، ص160.

[2]- عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**، ط1.(سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 399- 400.

[3]- سالم إلياس محمد العباسي، **دور المياه في إستراتيجية إسرائيل القومية**.(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 77-81.

المشروع لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد فرض قانون امتياز المشروع قيودا على الأردن للانتفاع من المياه والكهرباء خاصة في مدينة عجلون وبالتالي جعل الأردن تابع اقتصاديا وسياسيا لليهود، وفي سنة 1932 أقيمت محطة كهرباء عند ملتقى نهري اليرموك والأردن خلف سد مائي من قبل الشركة وبقيت المحطة حتى حرب سنة1948.

2- مشروع أبويندس سنة 1939: عينت الحكومة البريطانية الخبير المائي أبويندس مديرا للتنمية في حكومة شرقي الأردن وقد قام بدراسة ميدانية للوضع المائي في المنطقة، وتوصل إلى:

- تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه الأودية، وذلك بهدف ري300.11 هكتار في الغور الشرقي.

- تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية وإنشاء قناة بهدف سحب المياه من البحيرة وري 75000 هكتار.[1]

3- مشروع لودر ميلك سنة 1944: بطلب من الوكالة اليهودية كلف الخبير الأمريكي "لودر ميلك" في دراسة مسألة المياه في فلسطين والدول المجاورة لها من أجل استثمار مياه نهر الأردن واستغلال مخزن المياه لري المنطقة غربي نهر الأردن لتوطين اليهود المهاجرين الجدد، وخلاصة خطة هذا المشروع هي:

1- إنشاء مشروع مائي شامل يتم فيه توحيد جميع المصادر المائية لحوض نهر الأردن، وذلك لري أراضي وادي الأردن وأراضي وسط فلسطين، ونقل جزء من المياه لري النقب، وتحويل جزء منها خارج حوض نهر الأردن.

2- تكوين بحيرة صناعية في وادي البطوف وتجميع مياه نهر الليطاني فيها بعد الاستيلاء على نهر الليطاني.

3- تعويض البحر الميت نتيجة خسارته من تحويل مياه نهر الأردن بشق قناة توصيل مياه البحر المتوسط بالبحر الميت[2].

---

[1]- أسعد زروق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**.(بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر،2002)، ص48.

[2]- ياسر إبراهيم عمر سلامة، "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،2008، ص92.

4- مشروع بلاس سنة 1944: قامت الحركة الصهيونية آنذاك بتكليف "بلاس" بدراسة الأوضاع المائية في فلسطين، حيث ضمن مشروعه في كتابه "**إمكانات الثروات في أرض إسرائيل: إمكانيات الري والتنمية الكهربائية**" وعرض تقييم كامل لجميع مصادر المياه في حوض نهر الأردن واليرموك بما فيها المياه الجوفية ومياه السيول والمجاري والينابيع، ويوفر المشروع نحو 4.3مليار م^3 سنويا من المياه، ويمكن الاستفادة منها في ري مليوني هكتار من الأراضي الزراعية وتوفير احتياجات نحو ثمانية ملايين مهاجر يهودي للاستهلاك المنزلي، كما اقترح شق قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت لاستغلال الفارق في الارتفاع بين البحرين في توليد الطاقة الكهربائية.

5- مشروع هايز وسافيرج سنة 1946: يعتبر مشروع "لودر ميلك" الدستور المائي لهذا المشروع، حيث كلفت الوكالة اليهودية آنذاك هايز وسافيرج ضمن لجنة فنية لدراسة مشروع لودر ميلك سنة1945، والأخذ بمبادئه ووضعه قيد التنفيذ، ويتلخص هذا المشروع فيما يلي:

1- بناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل مياهه عبر قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الطاقة الكهربائية.

2- زيادة المياه الفائضة من نهر الحاصباني بنقل مياه نهري بانياس والدان إليه عبر قناة لري أراضي الدولة والجليل الأدنى وسهل مرح بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل البطوف.

3- شق قناة تهدف إلى تدفق مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت.

4- استصلاح مستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية وتحويل 45مليار م^3.

5- تخزين مياه الفياضانات والسيول الشتوية بواسطة بناء السدود في سهل البطوف.

6- نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية لأخذ ما يعادل50 % من هذه المياه إلى الغور الشرقي في نهر الأردن.

7- إنشاء السدود وخزانات المياه وعددها 23 خزانا، وتقدر مياهها بنحو 230مليار م^{13}.

6- مشروع كوتون سنة 1954: وضعه الخبير الأمريكي جون كوتون لاستغلال مياه نهر الأردن بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية، وطالب المشروع بضرورة إدخال مياه الليطاني في حساب تقسيم المياه بين إسرائيل والدول العربية.

---

[1]- سالم إلياس محمد العباسي، **دور المياه في إستراتيجية إسرائيل التوسعية**، ص ص 81-82.

7- مشروع الحامل القومي للمياه(الناقل القطري): وهو خلاصة مشاريع جون كوتون، وقد نفذ المشروع على ثلاث مراحل، حيث تمتد المرحلة الأولى من 1951-1953 وتتعلق بتجفيف بحيرة الحولة، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1953-1955 وتتعلق بإنجاز القنوات الثلاث الشرقية والغربية والشمالية، في حين المرحلة الثالثة تمتد من 1955-1957 وتهدف إلى نقل المياه السطحية إلى قنوات الأردن وحمل 12مليون م^3 من مياه بحيرة الحولة إلى الأردن.

8- مشروع إريك جونستون سنة 1956: بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن تلبية للمطامع الإسرائيلية، ويهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب.

9- مشروع قناة البحار: يستهدف الربط بين البحر المتوسط والبحر الميت، وقد طرح الفكرة والمشروع الكاتب البريطاني "وليام آلن" في كتابه "**البحر الميت: طريق جديد إلى الهند**"، ويتلخص المشروع في إنشاء قناة من خليج حيفا إلى وادي الأردن، وعند وصول حكومة الليكود إلى السلطة عام 1977 قام "يوفال نيئمان" بدراسة المشروع، وقدرت تكلفة المشروع بنحو865مليون دولار، حيث وصفه ديفيد ليفي بأنه مشروع طلائعي في الدرجة الأولى[1].

وهذه المشاريع تثبت ما تم عرضه سابقا حول جوهرية ومحورية المياه في الفكر الجيوبولتيكي الإسرائيلي، وهو ما يؤكده الكاتب الإسرائيلي "آمون ماجين" على أن "**القيام بالمنازعات على المياه ليس أمرا نادرا في التاريخ**"، وبالفعل قد شنت إسرائيل سلسلة من الاعتداءات على سوريا ردا على مشروع تحويل روافد نهر الأردن عام 1964، وقد هدد ليفي إشكول لبنان آنذاك بفقدان استقلاله في حالة مشاركته مشاريع تحويل المياه، وتشير الدلائل إلى أن إسرائيل مهدت لعدوان جوان1967 بغارات استهدفت نهر الحاصباني لمنع تحويل قسم من مياهه إلى مجرى الليطاني، ويؤكد أيضا ليفي إشكول ردا على قرار الجمعية العربية عام 1967 القاضي بتحويل مياه الجولان ولبنان التي ترفد نهر الأردن إلى قناة اليرموك "**إن هذا التحويل سبب مبرر للحرب...وإن المياه مثل الدم في عروقنا**".

ومن بين أحد الأهداف الرئيسية لحرب 1967، تدمير المنشآت العربية على المجرى الأعلى لنهر الأردن وسد نهر اليرموك، وفي هذا السياق يعتقد المحللون أن احتلال إسرائيل لهضبة

---

[1]- حسن بكر، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية104**، أفريل1991، ص140.

الجولان لا يعود لأسباب واعتبارات إستراتيجية أمنية فحسب، بل أيضا لاحتواء هذه الهضبة مصدرا مائيا يساهم في تزويد مناطق حيوية في إسرائيل، وبات واضحا أن مشكلة المياه تمثل أحد أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي، لاسيما وأن حرب 1967 قامت كرد فعل على المشروعات المائية العربية التي اعتبرتها إسرائيل تهديدا لأمنها المائي، وما يؤكد جدية المواقف الإسرائيلية من موضوع المياه العربية ما صرح به "إسحاق شامير" سنة 1991 قائلا: "**نحن على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية مقابل اشتراك إسرائيل في اتفاقيات لإعادة توزيع المياه في المنطقة**"[1].

الشكل رقم(04): إستراتيجية عسكرة المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

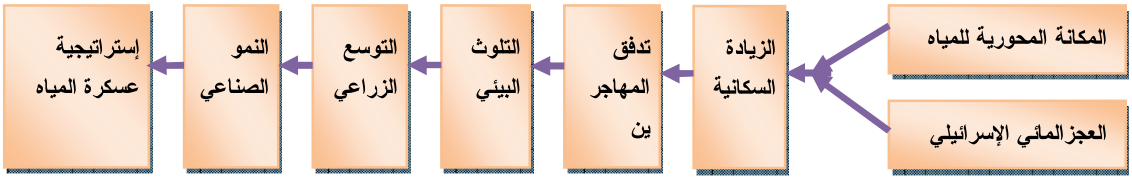

المصدر: محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص418.

ويرى مهندس المياه الإسرائيلي اليشع كالي في ربط اتفاقيات السلام بالمياه أن معطيات المنطقة البيئية والسياسية تفرض لكل اتفاق سلام بند مياه، ويجب أن يعالج هذا البند ترتيبات محددة في موضوعات موارد المياه في المنطقة لاستقرار السلام[2]، إذن تنطلق السياسة المائية الإسرائيلية من عاملين أساسيين، الأول محورية وجوهرية المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، والعامل الثاني محدودية وندرة الموارد المائية وشحتها، أما العامل الأول فقد تم التطرق إليه في الجزء السابق، وسنستعرض العامل الثاني في هذا الجزء من البحث والمتمثل في محدودية وندرة الموارد المائية بإسرائيل.

المطلب الثاني: محدودية وندرة الموارد المائية لإسرائيل

- الموارد المائية الإسرائيلية: تقع فلسطين بين منطقة شبه استوائية صحراوية(مصر) ومنطقة شبه استوائية ممطرة(لبنان)، ويختلف معدل الأمطار بين الجنوب ذي المعدل الضئيل للغاية، وبين الشمال الغني جدا بالأمطار، وتعتمد كل الموارد المائية الرئيسية في فلسطين على الأمطار

[1] - محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص ص417-419.

[2] - اليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة: رندة حيدر،(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص31.

المحلية وهي مركزة في المناطق الشمالية، إذ يشكل نهر الأردن مع روافده-بمفرده- المورد المائي الأهم، وهو يجمع أمطار منطقة جبل الشيخ، ويتألف الاقتصاد المائي القومي لإسرائيل من الموارد المائية التالية؛ مياه الأنهار، الينابيع، مجاري المياه المتسربة من الفيضانات، المياه الجوفية، المياه المستعادة من مياه المجاري والري بعد تطهيرها، ويقدر إجمالي كمية المياه العذبة القابلة للتجديد في إسرائيل ما قبل (1967) بين 1610-1650 مليون م^3، وتصنف على النحو التالي: مياه جوفية تقدر بـــ950مليون م^3، نهر الأردن وبحيرة طبرية تقدر بـــ600مليون م^3، والمياه المتسربة من الفيضانات والتي تتراوح بين 600-1000مليون م^{13}. وتحصل إسرائيل على المياه من مصادر متنوعة تقدر بحوالي46% من نهر الأردن، و35بالمئة من الخزانات الجوفية، و15% من آبار الساحل، و4 بالمئة من مصادر أخرى.

1- مياه الأمطار: تتساقط مياه الأمطار بإسرائيل في فصل الشتاء لفترة تتراوح بين 40-50يوما، وتقل أو تكاد تنعدم خلال فصول السنة الأخرى، مما يؤثر على حجم الموارد المائية المخزونة في باطن الأرض، ويبلغ معدل سقوط الأمطار في الشمال حوالي 1000ملم، وفي المنطقة الجنوبية حوالي 50ملم، أي أن حوالي85% من مصادر المياه تتركز في الشمال و15% في الجنوب، وتذهب معظم الكميات المتساقطة تحت الطبقات السطحية باتجاه روافد الأردن الثلاثة(بانياس، الحاصباني، الدان)، ولا تستطيع إسرائيل استخدام سوى ثلث هذه الأمطار الذي يتبخر ثلثاها الآخرين أو يتدفقان إلى البحار، مما يصعب السيطرة عليها ، إضافة إلى تكلفتها الباهظة[2].

2- المياه الجوفية: تمثل موردا هاما من موارد المياه بالنسبة لإسرائيل، حيث تبلغ كمية المياه التي تحصل عليها إسرائيل من هذا المورد نحو95مليون م^3 في السنة، وتجمع مختلف المصادر على اعتبار فلسطين من بلدان المتوسط غير الغنية بالمياه، حيث تتراوح كمية المياه السنوية بين 3و3.2مليار م^3.

---

[1]- أوري ديفيس وآخرون، **السياسة المائية لإسرائيل**، ط2.(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص07.

[2]- محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1988)، ص64.

3- الأنهار: لعل أهم الأنهار بالنسبة لمصادر المياه لإسرائيل هو نهر الأردن الذي يصل طوله إلى 320كلم، من نهر الحاصباني على الحدود الفلسطينية اللبنانية إلى البحر الميت، وهو دائم الجريان وتتألف منابعه من ثلاث مجموعات[1].

4- بحيرة طبرية: تقع البحيرة على بعد 43كلم من البحر الأبيض المتوسط، يبلغ طولها 21كلم وعرضها 12كلم، وتتسع البحيرة لحجم أربعة مليارم^3 من المياه، تسقيها مياه الأمطار ونهر الأردن أثناء مروره في سهل الدولة الذي يزودها بحوالي 300 مليون م^3، بالإضافة إلى 500 مليون م^3 من المياه يحملها نهر الأردن سنويا إلى البحيرة، وتمد البحيرة إسرائيل بربع استهلاكها من المياه أي بحوالي 640 مليون م^3، هذا وإضافة إلى المصادر غير التقليدية، والتي تتمثل في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الري وتحلية المياه واستمطار السحب، وقد نفذت عدة مشاريع مثل مشروع "موس دان" و"تطوير محطة ايتشون لينسيون" لتصفية مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وقد وفرت هذه المشاريع ما بين 150و300 مليون م^3 [2]. وكانت إسرائيل تستهلك نحو 98%من مواردها المائية القابلة للتجدد وذلك سنة 1976، وقد زاد استهلاكها منذ سنة1941 من 17% إلى 90% سنة 1968 وارتفع إلى 95% سنة1978، وبهذا فإن النمو الاقتصادي لابد وأن يعتمد إما على تأمين مصادر جديدة وإما على تطوير تقنيات جديدة، كما تسعى إسرائيل إلى إمدادات إضافية من المياه، ليس فقط لاستخدامها في التنمية الزراعية، بل وأيضا لمواجهة الزيادة المتوقعة في الاستهلاك نتيجة للزيادة في عدد السكان[3].

وتواجه إسرائيل مشكلة مائية حادة خاصة منذ منتصف السبعينات وصلت إلى استنفاذ كافة الموارد المائية المتاحة والمتجددة، والتي تتراوح بين 1650-1700 مليون م^3 منتصف الثمانينات نتيجة لسوء الاستخدام وزيادة الاستهلاك، فالفرد الإسرائيلي يستهلك خمسة أضعاف نظيره من الدول العربية، وبالمقارنة بين حجم الاستهلاك الإسرائيلي للمياه والموارد المتاحة، إذ يتضح لنا أن كمية المياه المفترض أن يستهلكها إسرائيل كل عام تتراوح بين 1700-1800 مليون م^3، بينما تستهلك فعليا حوالي 2مليارم^3، مما أدى إلى وصول العجز المتراكم سنويا إلى حوالي 300مليون

---

[1]- حسام شحادة، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي**، ط1.(بيروت: الدار العربية للنشر،2009)، ص ص13-14.

[2]- أعمر شديد، **المياه والأمن الفلسطيني**.(عمان: دار مجدلاوي،1999)، ص ص106-107.

[3]- عبد العظيم أبو العطا، مرجع سابق، ص ص95-96.

م^3، ومن المتوقع أن يصل مع استمرار معدلات الاستهلاك هذه، بل وزيادتها بسبب التهجير ليصل عام 2000 إلى حوالي 800 مليون م^3، على الرغم من محاولة إسرائيل تحلية المياه المالحة وإعادة تكرير مياه المجاري المائية، والتي وفرت 300مليون م^3 والتي تستغل في ري الأراضي، ومنه فإن استمرار النقص في المياه سيدفع إسرائيل إلى السيطرة على موارد المياه العربية(نهر الليطاني، الحاصباني، الوزاني)، بل تتطلع إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يراودها الحلم القديم في الحصول على نسبة من مياه النيل، تتراوح بين 1و2بالمئة بتوطيد علاقاتها بإثيوبيا وبعض دول حوض النيل[1].

وقد أشار تقرير إسرائيل 2020[2]، إلى أن معضلة السكان تمثل هاجسا مفزعا لإسرائيل، الأمر الذي يشكل تهديدا كبيرا على الموارد عموما وعلى المياه بشكل خاص، حيث تسببت الزيادة السكانية في تناقص المعدل الذي يحصل عليه الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا من 1229 للفرد عام 1955 إلى 461 م^3 للفرد عام1991، ومن المتوقع أن يقل هذا المعدل إلى 264 م^3 للفرد في السنة عام 2025، وقد عبرت عن هذه الأزمة خوسين ستار J-P.Storr في بحثها المشترك مع دانيال ستول *Daniel Stoll* سنة 1988 أن إسرائيل والأردن تتجهان بسرعة إلى وضع تستخدمان فيه كل موارد المياه المتوفرة، ولم يبق من الزمن سوى15-20سنة حتى تتعرض الزراعة والأمن الغذائي فيهما إلى خطر[3].

ولتنفيذ خطط إسرائيل المائية أوجدت إسرائيل ست هيئات تتصل بالمياه أولها، وزارة الزراعة التي يتولاها عسكريون، وهي التي تختص وحدها بإصدار تراخيص حفر الآبار واستغلال المصادر المائية والإشراف على الأبحاث، إضافة إلى شركة "ميكوروت" و"شركة تاهال"، حيث أنشئت الأولى سنة1936 على يد الوكالة اليهودية واتحاد عمال الهستدروت(الاتحاد العام للعمال العبريين في أرض إسرائيل)، وتملك الحكومة الإسرائيلية في الوقت الحاضر نصيبا بنسبة 33بالمئة من شركة "ميكوروت"، والباقي مقسم بين الوكالة اليهودية والصندوق القومي

---

[1]- محمود محمد محمود خليل، مرجع سابق، ص ص80-85.

[2]- بدأ العمل في منتصف عام 1995 حيث اجتمع 250خبيرا إسرائيليا لاستشراف مستقبل إسرائيل لعام2020، وقاد هذا الفريق البروفيسور"آدم مازور" واشترك في العمل عديد من الوزارات والمعاهد والمهندسين وأساتذة جامعيين، وكانت حصيلة هذا الجهد ثمانية عشر مجلدا تتناول المخطط الرئيسي لإسرائيل في الألفية الجديدة في مختلف المجالات.

[3]- سلمان أبوستة، **إسرائيل2020: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، ط2.(كتاب مقال الجزيرة المستقبل العربي،2005).

اليهودي والهستدروت، أما الشركة الثانية "تاهال Tahal" فقد تأسست سنة1952 كشركة تابعة للحكومة الإسرائيلية، وتملك الحكومة فيها نصيبا بنسبة 56%، والباقي مقسم بالتساوي بين المؤسسات القومية والوكالة اليهودية 24% والصندوق اليهودي24%[1].

الجدول رقم(11): تطور الاحتياجات المائية لإسرائيل

السنة/نوع الاستهلاك	استهلاك منزلي	استهلاك صناعي	استهلاك زراعي	إجمالي الاستهلاك
1949	75	15	260	350
1954	190	--	660	850
1959	196	46	1032	1274
1964	175	57	1056	1288
1969	231	70	1236	1537
1974	300	95	1325	1720
1980	400	150	1260	1810
1981	367	100	1212	1679
1982	385	103	1282	1770
1983	401	103	1255	1759
1990	332	123	1299	1750
1994	--	--	--	2000
2000	--	--	--	2100
2007	--	--	--	2200

المصدر: : يوري دينيس، "الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية"، مجلة الباحث العربي22، كانون الثاني 1990، ص50.

-Alwyn.R.Rouyer,The water issue in the Palestinian-Israel peace, process survival ,vol39,N2,summer1997, pp130-131.

[1]- كامل زهيري، النيل في خطر، ص96.

المبحث الثاني: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا

يجب في بداية هذا المبحث أن نعرض الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة القرن الأفريقي لكل من إسرائيل ومصر، فكما سبق وأن ذكرنا تشمل منطقة القرن الأفريقي الجزء البارز من الجانب الشمالي الشرقي للقارة الأفريقية، ويحده جغرافيا من الغرب خط وهمي يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتي الغربية؛ ويمتد من خلال خليج عدن والمحيط الهندي. فالساحل الصومالي يمتد من منطقة رحيتا الإريترية في خليج عدن إلى رأس غور دفوي، ومنها إلى حدود كينيا لمسافة تزيد عن 2500 كلم، في منطقة تمثل طريقا هاما يربط شرق أفريقيا بالخليج العربي وبالقارة الآسيوية من ناحية، وقناة السويس من ناحية أخرى، ويمثل عمقا استراتيجيا للامتداد الجغرافي المتصل دون انقطاع من مصر التي تمثل قناة السويس فيها المدخل الشمالي للبحر الأحمر، وحتى باب المندب في الجنوب مرورا بالسودان وإريتريا[1].

وتحتل منطقة القرن الأفريقي مكانة في الإستراتيجية الإسرائيلية، انطلاقا من ثلاثة مبادئ أساسية تمثل جوهر الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حول منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، حيث تسعى إلى التحكم في البحر الأحمر يعني إغلاق المنفذ الرئيسي لإسرائيل وهو ميناء، وكذلك أن تحصل على نفوذ في منطقة القرن الأفريقي إذا أرادت الاستقرار، فضلا عن السيطرة على البحر الأحمر الذي يجب ألا يكون بحيرة عربية، ويرافق هذه المبادئ ثلاثة أهداف مرحلية هي: تدخل إسرائيل في السودان والصومال وجيبوتي وتجزئتهم، والتحكم على منابع النيل وحاجة كل من مصر والسودان من المياه، والسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[2].

أما مكانة منطقة القرن الأفريقي للأمن القومي المصري تعتبر أكثر أهمية وحيوية، إذ يحتوي القرن الأفريقي على أهم مهددات الأمن القومي المصري مياه النيل، كما يمثل القرن الأفريقي أكبر وأهم عمق استراتيجي للأمن القومي المصري، بُنيت الإستراتيجية المصري تجاه القرن الأفريقي على الأهداف الآتية: تأمين البحر الأحمر، وإبعاده من دائرة الصراع الدولي، وكذلك إبعاد دول المنطقة من حلقة الاستقطاب الدولي، والمحافظة على المصالح الاقتصادية لمصر في

---

[1]- عز الدين جوهري، القرن الأفريقي: الأهمية الجيو-إستراتيجية والصراعات الداخلية، أنظر الرابط:
https://www.nashwannews.com/oldarticles/1948

[2]- عمر يحيى أحمد، مرجع سابق.

المنطقة، مع فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، فضلا عن مقاومة التغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي، وأخيرا تدعيم العلاقات بين منطقة القرن الأفريقي ومصر[1].

ينبغي الإشارة في البداية إلى أن محددات ودوافع التوجه الإسرائيلي ناحية أفريقيا لا يمكن عزلها أو فصلها عن توجهات الكيان الإسرائيلي كوجود استيطاني مفروض، كما لا ينبغي عزلها عن التصورات الخاصة بمفاهيم السلام القائم على السعي لاكتساب الشرعية الإقليمية، ويعتبر جوهر إستراتيجية السلام الإسرائيلي، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "إيبان" بقوله: "**إن الوضع الطبيعي بالنسبة لإسرائيل هو الانسجام الإقليمي، ولكن إذا تعذر ذلك سنعمل على زرع العلم الإسرائيلي في مئات العواصم، ونعمل على خلق وجود دولي لإسرائيل يمتد عبر جميع قارات العالم**"، أي هي إستراتيجية الاقتراب غير المباشر حيث تعتبر دول أفريقيا عامل مساعد محتمل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وتعتبر سنة 1957 بداية التوجه الإسرائيلي ناحية أفريقيا أين اقترن هذا التاريخ بعدد من المتغيرات أبرزها:

1- صدمة باندونغ ورؤية المؤتمر المؤيدة لحقوق الشعب العربي في فلسطين، واستبعاد إسرائيل من عضوية المؤتمر وعدم اعتبارها من الدول الآسيوية والأفريقية.

2- العدوان الثلاثي على مصر واعتبار إسرائيل دولة عدوانية، ومتواطئة مع أبرز دول الاستعمار التقليدي في أفريقيا وفرنسا وإنجلترا، وهكذا فإن الرغبة الإسرائيلية في اقتحام أفريقيا هي محاولة لاستيعاب آثار صدمة باندونغ، والعدوان الثلاثي، وكذا فتح مضايق تيران وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية البحرية بصفة خاصة وبين إسرائيل وشرقي جنوبي القارة[2]، وعلى ضوء ذلك يمكن استعراض محددات ودوافع التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا.

المطلب الأول: محددات ودوافع التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا

يمكن القول أن الخطوة الأساسية للسياسة الإسرائيلية في أفريقيا لم تتبلور وتأخذ شكلا متكاملا إلا سنة1963، ولقد عبر الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية 1963-1964 عن ذلك بقوله: "**لقد تعمقت الصداقة مع الدول القديمة، كما اتسعت العلاقات مع الدول الجديدة، ولم تعد إسرائيل ساكنة في مكانها...لقد اجتازت مرحلة تقديم نفسها وتفسير وجودها للعالم**" ويقصد بذلك الدافع

---

[1] – عمر يحيى أحمد، المرجع نفسه.

[2] - مجدي حماد، **إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي**، ط1.(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص ص 23-24.

الأساسي لإسرائيل على المستوى الدولي بصفة عامة والمستوى الأفريقي بصفة خاصة، لذلك يمكن الإشارة والتوقف عند ست محددات ودوافع أساسية:

1- الجالية اليهودية في أفريقيا: تعتبر الجاليات اليهودية في الخارج من أبرز الدوافع التي تحدد مسارات التوجه الإسرائيلي، كما أنها تمثل في الوقت نفسه أحد الأهداف الأساسية التي تسعى السياسة الإسرائيلية الخارجية لتحقيقها، وهناك حاجة لتفصيل القول أن الفكرة الصهيونية تقوم على تجميع يهود الشتات في أرض الميعاد إسرائيل، حيث يرى بن غوريون أن"الهدف الأسمى لدولة إسرائيل هو تجميع الشتات، وتستمد إسرائيل سياستها الدولية وتحديد اتجاهها من وجود الجاليات اليهودية في الخارج"، كما نجد أن 15% من إجمالي السكان في إسرائيل قد هاجروا إليها من أفريقيا، وتعد الجاليات اليهودية ذات حجم كبير ومؤثر في عدد من الدول الأفريقية، خاصة جنوب أفريقيا وأثيوبيا، زيمبابوي، كينيا والكونغو، وتحدد "غولدا مائير" الوظيفة الأساسية لهذه الجاليات فتقول: "إن على إسرائيل في مواجهتها للدول العربية داخل حدودها وعلى المسرح الدولي، أن تبذل جهودا فائقة لاكتشاف مسالك جديدة تمكنها من اختراق الحصار المفروض عليها،...ومن الطبيعي أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية في أفريقيا العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود"[1].

وقد اعتمد المخطط الإسرائيلي على أربعة مراحل أساسية لتنفيذ أهدافه، وهي كالتالي:

- مرحلة المبادرة إلى الاعتراف باستقلال الدول الأفريقية؛
- مرحلة إنشاء العلاقات الدبلوماسية؛
- مرحلة تقديم المعونات المالية والفنية والخبرة؛
- مرحلة عقد الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية مع الدول الأفريقية[2].

كما ساعدت موجة الاستقلال التي اجتاحت الدول الأفريقية سنة1960 وفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية على ازدهار الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة، إذ حرصت على تدعيم العلاقات مع الدول الأفريقية قبل استقلالها والاعتراف بها رسميا عن طريق البعثات الدبلوماسية، حيث وصل عدد البعثات بأفريقيا إلى 32بلدا أفريقيا، وبالموازاة مع ذلك أرسلت

---

[1]- مجدي حماد، المرجع نفسه، ص ص26-27.

[2]- عبد الكريم الزعبي حلمي، **القارة الأفريقية وأولوياتها في السياسة الخارجية الصهيونية، العرب والدائرة الأفريقية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص33.

إسرائيل خلال الفترة الممتدة من 1958-1971، أزيد من 2736 خبيرا في مختلف المجالات لتقديم العون للدول الأفريقية، كما قامت بتدريب6797 شخصا أفريقيا في المعاهد الإسرائيلية المتخصصة في مجالات الزراعة والأمن والري والتعليم والتسلح، وقد مثلت سنة 1967 ذروة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، وفي نفس الوقت بداية التدهور الفعلي في اتجاه العلاقات الأفرو-إسرائيلية، نتيجة لعدة تغيرات منها:

- حصول عدد كبير من الدول الأفريقية على استقلالها، مما أدى لزيادة القدرة التصويتية لأفريقيا في الأمم المتحدة، حيث كان للصراع العربي الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح لتصويت؛

- إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963وضع تحديا أمام إسرائيل لرفض عضويتها بالمنظمة[1].

وهكذا استطاعت إسرائيل أن تبلغ في أوائل عام 1967 مكانة سياسية وإستراتيجية في القارة الأفريقية لم تبلغها من قبل، حيث أنفقت مع نهاية 1967، ما قيمته 35مليون دولار، وقدمت أكثر من 50مليون دولار قروضا لدول القارة، إذ أصبحت الدول الأفريقية تستورد نحو 5بالمئة من مجموع صادرات إسرائيل، كما بلغ عدد الضباط الإسرائيليين العاملين في القارة للتدريب العسكري والتسليح أكثر من 500 ضابط وخبير عسكري، وأرسلت أزيد من 1800 خبير في المجال الزراعي أين بلغت نسبة الذين تدربوا من الأفارقة حوالي 60% في المجال الزراعي.

وقد بدأت الدول الأفريقية اعتبارا من سنة 1982 بإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، علما أن العلاقات الإسرائيلية الأفريقية حظيت بأهمية خاصة في الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث عبر بن غوريون أمام المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرون بقوله: "**إن المستقبل الاقتصادي لإسرائيل ووضعها الدولي يتوقفان على الروابط التي تعمل على إقامتها مع أفريقيا**" كما عبر ن ذلك إشكول ليفي بقوله أيضا: "**إن مستقبل الأجيال القادمة في إسرائيل مرتبط بقدر كبير بنشاطها في القارة الأفريقية**"[2].

---

[1]- خريف عبد الوهاب، "التعاون العربي والأفريقي والتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011، ص256.

[2]- المرجع نفسه، ص275.

ركزت إسرائيل على دول إفريقية دون غيرها نظرا لوزنها أو لموقعها الاستراتيجي، لاسيما منها إثيوبيا ودول حوض النيل، فإثيوبيا بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية لها مكانة ودور إقليمي تدور في فلكه دول مجمع البحار(الدول المشرفة على باب المندب)، ودول مجمع الأنهار، وكل ذلك في ظل التكوينات الجيو-سياسية، والتي من أبرز ملامحها استخدام إثيوبيا كقاعدة إسرائيلية أمريكية للسيطرة على هذه المنطقة وإحكام الطوق على المنطقة العربية[1]. وقد مرت العلاقات الإسرائيلية بدول أفريقيا في تطورها بعدة مراحل:

- **المرحلة الأولى: مرحلة البناء والتأسيس 1948-1962:** لم تشهد السنوات الأولى من قيام دولة إسرائيل نشاطا واضحا في قارة أفريقيا، بسبب انشغالها بتثبيت أركان دولتها، وكما أشرنا سابقا فالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية بدأت باعتراف ليبريا بإسرائيل كدولة والتي كانت ثالث دولة تعرف بإسرائيل، تلتها إثيوبيا ثم غانا، التي فتحت لها سفارة بأكرا، وقد وصل عدد سفارات إسرائيل في أفريقيا عام 1962 إلى 23 سفارة.

- **المرحلة الثانية: سياسات التغلغل 1957-1973:** وتميزت هذه المرحلة بمسار إسرائيل لاستطلاع أفضل المنافذ للتغلغل داخل الدول الأفريقية بإرسال البعثات، وكانت أول سفارة لإسرائيل في أفريقيا تفتح في العاصمة الغانية أكرا بعد شهر واحد من نيل استقلالها، وكانت غانا بوابة إسرائيل في أفريقيا، وهذا ما عبر عنه "سرفان ناداف" وهو خبير سياسي إسرائيلي بقوله: "كانت غانا البوابة التي فتحت أما إسرائيل لتدخل منها إلى أفريقيا، وساعد في ذلك السلطات الاستعمارية في غانا التي سهلت الاتصالات بين غانا وإسرائيل لتأمين مصالحها، كما ساعدت موجة الاستقلال التي اجتاحت الدول الأفريقية عام1960، وفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ازدهار الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة، إذ حرصت إسرائيل على تدعيم تلك العلاقات والاعتراف بها رسميا قبل استقلالها.

- **المرحلة الثالثة 1973-1983:** اتسمت هذه المرحلة بمقاطعة عدد من الدول الأفريقية لإسرائيل، حيث شهدت فترة السبعينات تصاعدا لدور المنظمات الإقليمية الدولية على شاكلة منظمة الأوبك ومجموعة السبعة والسبعين التي أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح العالم

---

[1]- سالم صلاح زرنوقة، **التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي**.(القاهرة: مركز دراسات بحوث الدول النامية، 2000)، ص ص114-115.

الثالث، وبروز الدور الجزائري الرائد في أفريقيا، حيث ساهم مؤتمر حركة عدم الانحياز سنة 1973 الذي استضافته الجزائر في مقاطعة عدد من الدول الأفريقية لإسرائيل مما قل من شرعية إسرائيل، إذ تقلص عدد الدول سنة 1974 إلى خمس دول فقط[1]، وظلت إسرائيل على علاقة وثيقة ولو بشكل غير رسمي مع معظم الدول الأفريقية خلال الفترة 1973-1978، بل وتضاعفت المبادلات التجارية من 54.8 مليون دولار إلى 1034 مليون دولار موجهة أساسا نحو المجال الزراعي والميدان التكنولوجي، ومع نهاية عقد السبعينات كثفت إسرائيل جهودها من أجل إعادة علاقاتها الدبلوماسية بإفريقيا خاصة بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد سنة 1978[2].

- المرحلة الرابعة 1983-1991: استثمرت إسرائيل في اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية من جهة، ودخول الأردن وفلسطين في مفاوضات مع إسرائيل من جهة ثانية، إذ لم يعد يوجد ما يعيق الدول الأفريقية من إتمام العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وباتت إسرائيل تضطلع بدور جديد في القارة الأفريقية، تدخل ضمن ضروريات تحقيق السيطرة المطلقة لأمريكا وحلفائها على المنطقة، وبموجب اتفاقيات التعاون الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع الدول الأفريقية ذات التوجهات الرأسمالية على إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وعليه ونتيجة لعوامل التقارب بين إسرائيل ودول أفريقيا والمتمثلة أساسا في المساعدات الإسرائيلية والجاليات اليهودية والأحزاب الإسرائيلية، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي الأوربي، أعادت معظم الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في هذه المرحلة[3].

- المرحلة الخامسة 1991-2002: يعتبر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 واتفاق أوسلو سنة 1993 من بين أهم أسباب عودة العلاقات وتعزيزها بين إسرائيل والدول الأفريقية والعربية، حيث تمكنت إسرائيل من استرجاع مكانتها أفريقيا وتمكنت من تجاوز أزمة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تم اتخاذه سنة 1975 إذ اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، وقد

---

[1]- حلمي شعراوي، **العرب والأفريقيون وجها لوجه**.(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1984)، ص268.

[2]- خريف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 261.

[3]- خليل الطيار، **محاولات إسرائيل العودة إلى أفريقيا وعلاقاتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية**.(القاهرة: شؤون عربية، 1988)، ص ص169-171.

استمر ذلك حتى سنة 1991، وفي هذه المرحلة بلغ عدد الدول الأفريقية التي أقامت علاقات مع إسرائيل وبصور مختلفة أربعا وأربعين دولة[1].

المطلب الثاني: أهداف التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا

يمكن في ضوء ما تقدم تمييز مجموعة من الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى تحقيقها:

1- الأهداف الإستراتيجية: ويندرج تحت هده الأهداف تحقيق الأمن القومي، حيث يلاحظ أن الأمن الإسرائيلي ينطلق من فرضية أساسية مفادها؛ ضرورة التأكيد على "تأمين الوجود" في حد ذاته كمطلب حيوي، حيث أن هذا الوجود يتميز بخاصيتين هما:

1- إنه يسعى إلى المحافظة على الشخصية اليهودية النقية للدولة، وثانيهما؛ أنه وجود ديناميكي ممتد تحت ضغط الهجرة المتزايدة التي تأتي إعمالا للوعد الإلهي وفكرة أرض الميعاد، ويتبع ذلك عدة توجهات أساسية، منها:

- ضرورة التأكيد على استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل.
- ضرورة التوسع الإقليمي للاستجابة للمتغيرات الديمغرافية(الهجرة الدائمة) والإيديولوجية القائمة على مبدأ(أرض الميعاد وإسرائيل الكبرى).
- ضرورة التفوق العسكري الكمي والنوعي.
- ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوفير متطلبات القوة، بمعنى خلق اقتصاد قومي يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي، وقادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة لسكانه، فضلا عن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية الكاملة.

2- الشرعية السياسية: في هذا الإطار يمكن التمييز بين مصدرين للشرعية؛ الشرعية الدولية بمعنى تأمين وضمان الوجود بالمعنى السابق وهو تحقيق الاعتراف الدولي بنشأة إسرائيل من ناحية، وضمان السلام ومختلف وسائل الدعم من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ضمان التأييد السياسي، أما الشرعية المحلية فتعني الاعتراف القانوني والواقعي بالوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية[2]. وفي مجال الشرعية السياسية يمكن إدراج الأهداف التالية:

---

[1] - محبات إمام الشرابي، **الوجود الإسرائيلي العربي في أفريقيا**.(القاهرة: دار المعارف، 1982)، ص05.

[2] - مجدي حماد، المرجع السابق، ص34.

1- تأمين الاعتراف من قبل الدول الأفريقية بالوجود الإسرائيلي وبالتصور الإسرائيلي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

2- تأمين أصوات الأغلبية الأفريقية في الأمم المتحدة.

3- كسر حلقة المقاطعة الغربية السياسية والتصدي للوجود والنفوذ العربي في أفريقيا[1].

3- الهيمنة الإقليمية: يعتبر الأمن والشرعية مقدمان ضرورية للهدف الأساسي طويل المدى في السياسة الخارجية الإسرائيلية والوجود الإسرائيلي، والذي يمكن تلخيصه في مطلب الهيمنة على الإقليم باعتباره يمثل المجال الحيوي للوجود الإسرائيلي، وفي مجال الهيمنة الإقليمية، فيمكن القول أن المردود الأفريقي المباشر في مجالي الأمن والشرعية يساعد إسرائيل بطريقة غير مباشرة على تحقيق الهدف الاستراتيجي في الهيمنة على المنطقة العربية باعتبارها مجالها الحيوي، ويقوم على:

1- تأمين متطلبات النمو الاقتصادي وفقا لنموذج الاستزراع الاقتصادي، باعتباره النمو الدائم الذي يغطي الاحتياجات الإيديولوجية للوجود الإسرائيلي، وهو الذي يكفل المتطلبات الإستراتيجية للأمن القومي.

2- تأمين متطلبات النمو الإقليمي وفقا لفكرة المجال الحيوي القائم على الهجرة الدائمة، القوة العسكرية، النمو الاقتصادي، التوسع الإقليمي، على ضوء هذه الإستراتيجية يمكن توضيح موقف أفريقيا بدوائرها المختلفة في تلبية متطلبات السياسة الخارجية الإسرائيلية، ففي المجال الأمني الإسرائيلي يمكن الإشارة إلى:

- ضمان هجرة اليهود من أفريقيا إلى إسرائيل، وتنظيم الاتصال بين المؤسسات الإسرائيلية والجاليات اليهودية.
- تلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات التسويق والعمالة والمواد الخام، وفي نفس الوقت مساعدة رأس المال الغربي على التغلغل في أفريقيا.
- كسر حلقة المقاطعة العربية الاقتصادية المفروضة على إسرائيل منذ قيامها، وحرمان مصر من مواقفها في أفريقيا.

---

[1]- المرجع نفسه، ص36.

- تأمين متطلبات الأمن الإسرائيلي خاصة من ناحية الإستراتيجية البحرية، في البحر الأحمر، ويرتبط ذلك باحتياجات التبادل التجاري واقتصاديات الحركة الدولية.

كما شكلت منطقة القرن الأفريقي أهمية مركزية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، لذلك تبنى صانعوا القرار الإسرائيلي سياسات خاصة للتعامل مع تلك المنطقة، وذلك وفقا لأهداف وخطط محكمة للتغلغل داخلها، حيث تعد المنطقة موقعا استراتيجيا هاما لإشرافها على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب وخليج عدن، وما يربطه بمنظومة الأمن القومي الإسرائيلي، وتتعدد أهداف السياسة الإسرائيلية اتجاه منطقة القرن الأفريقي، نذكر أهمها:

2- الأهداف الأمنية والإستراتيجية: يعود الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة القرن الأفريقي بصفته أهم موقع استراتيجي أمني منذ تأسيس إسرائيل في قلب المنطقة العربية، حيث تدخل المنطقة فيما يسمى بالمجال الحيوي والاستراتيجي لإسرائيل، طبقا لما حدده رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلي شهر ديسمبر 1982 حيث قال: "من أجل إقامة دولتنا الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية كقوة إقليمية في المنطقة، يجب علينا تأمين دائرة المجال الحيوي لها، وهي المناطق التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة، علاوة على إيران وتركيا وشمال وشرق أفريقيا[1].

وهذا ما يفسر حرص إسرائيل على التعاون الاستراتيجي بينها وبين دول القرن الأفريقي، وسعيها للتغلغل داخل المنطقة وفرض هيمنتها عليها، وذلك لما تشكله المنطقة من أهمية بالغة في الحفاظ على منظومة الأمن الإسرائيلي، لهذا عملت إسرائيل من أجل الحفاظ على أمنها القومي ومن خلال:

أ- تأمين البحر الأحمر ومدخله الجنوبي(مضيق باب المندب): بدأت الإستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر سنة 1949 بعد تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة، بهدف الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، وبدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية، ويرتبط الاهتمام الرئيسي

[1]- أحمد التهامي عبد الحي، **الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل: الثوابت والمستجدات**.(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003)، ص13.

لإسرائيل بالحر الأحمر بسياستها التوسعية من ناحية، وبمواجهتها الإستراتيجية العربية من ناحية أخرى، في سبيل تأمين حريتها في الملاحة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بأمنها القومي[1].

ففي المنظور الإسرائيلي البحر الأحمر تعتبره ممر مائي دولي ينبغي أن يظل مفتوحا أمام الملاحة الإسرائيلية وسفنها، وهذا المحور الذي توليه إسرائيل اهتماما عميقا خشية منها تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وقد تصاعدت المخاوف الإسرائيلية من هذا الاحتمال عندما أغلق العرب مضيقي تيران وباب المندب سنتي 1967و1973 على التوالي، فإسرائيل على استعداد لمساندة جهود أي دولة تساند الجهود الإسرائيلية في ذلك(تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية) تماما كما ساعدت إثيوبيا في صراعها ضد الصومال وإريتريا، وبذلك يتسم البحر الأحمر بما في ذلك القرن الأفريقي بأهمية حيوية وإستراتيجية، وعليه فقد اتبعت إسرائيل ثلاثة أنماط لتحقيق سيطرتها على البحر الأحمر؛ انطلاقا من تدعيم قواتها المسلحة، وإنشاء علاقات ودية سياسية ودبلوماسية مع إثيوبيا، وانتهاء باستغلال جزر البحر الأحمر، وفي ضوء أهدافها الإستراتيجية في البحر الأحمر فإن إسرائيل أولت أهمية لشرق أفريقيا القريبة من البحر الأحمر، وأنشأت صلات وثيقة بدولها على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وتسعى إسرائيل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- توسيع الوجود العسكري وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل؛
- إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عربي عسكري في المنطقة؛
- ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهادي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطريق البري من إيلات إلى حيفا وعسقلان؛
- حماية حرية تجارة إسرائيل الخارجية مع البلدان الأفرو-آسيوية؛
- كسر دائرة العزلة المفروضة بواسطة الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي[2].

---

[1]- عبد الله عبد المحسن سلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين الإستراتيجيتين**، ط3.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص181.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 182-183.

ب- من أهداف التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وفق المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي تحقيق الأمن في إطار ضمان الشرعية لتحقيق السيطرة على المجال الإقليمي، لذا سعت إسرائيل إلى:

- تطويق الدول العربية وحرمانها من أي نفوذ داخل القارة الأفريقية، واستغلال وتعميق الخلافات العربية- العربية مع الدول الأفريقية.

- تهديد أمن الدول العربية التي تعتمد على مياه النيل، بالتركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا، مستغلة في ذلك العداء التاريخي بين إثيوبيا والعرب وإمكانياتها في التأثير على السياسة الأوغندية وعلاقتها بالحركات الانفصالية بجنوب السودان.

- تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل عن طريق وجودها في المناطق المطلة على الساحل الشرقي الأفريقي خاصة إثيوبيا، حيث أعلن "موشي دايان" أن أمن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لإسرائيل[1]، فإثيوبيا تسيطر على 85بالمئة من مصادر مياه النيل، باعتبارها المنبع الأساسي والمصدر الأهم للمياه، حيث تعتمد عليه كل من مصر والسودان اعتمادا كليا، كما عملت إسرائيل على تأمين بعض جزر جيبوتي.

- توثيق الصلة مع دول القرن الأفريقي(الصومال، إثيوبيا، جيبوتي) نظرا لموقعها المهم الذي يحاذي الممرات البحرية الإستراتيجية(البحر الأحمر، المحيط الهندي)، كما تشكل دول شرق أفريقيا جزء من الصراع العربي الإسرائيلي ونظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة[2].

- المساهمة في تأمين وإبقاء موارد دول القارة الأفريقية تحت السيطرة والنفوذ الأمريكي والرأسمالية العالمية، وبالتالي جعل من هذه القارة عمق استراتيجي سياسي واقتصادي وأمني[3].

إذن فالأمن وفق الإستراتيجية الإسرائيلية يعتبر أهم هدف تسعى إلى تحقيقه بتواجدها في القارة الأفريقية، وهذا هو الهدف الجوهري لإسرائيل، حيث تعتبر الأمن النقطة المحورية التي تتحرك فيها السياسة الإسرائيلية لذلك تبغي إسرائيل العمل على:

---

[1]- سلطان عبد الله، مرجع سابق، ص 192.

[2]- سعد الدين نادية، **التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 53-56.

[3]- المرجع نفسه، ص ص145-147.

- إيجاد قنوات للتعاون وتبادل المعلومات بين الموساد وأجهزة الاستخبارات الإفريقية، وإقامة مراكز اتصال، وجمع المعلومات المتعلقة بنشاطات قوى التحرر الأفريقية والعربية، والمساهمة في زيادة وتيرة عدم الاستقرار وتشجيع الحركات الانفصالية.
- المساهمة في إبقاء القارة الأفريقية ضمن مناطق النفوذ الأمريكية وتأمين مواردها وثرواتها.
- العمل على هجرة اليهود من أفريقيا وبقية دول العالم لحل المشكلة السكانية، وإصلاح الخلل الديمغرافي الذي يواجه إسرائيل[1].

ج- الحد من الانتشار المتزايد للحركات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي: ترى إسرائيل أن تنامي المد الإسلامي في منطقة القرن الأفريقي يشكل خطرا بالغا، لذلك تسعى لتعميق تحالفاتها مع الدول المسيحية في المنطقة[2]، وذلك للحد من هذا المد المتزايد من خلال:

- تقديم إسرائيل نفسها للدول الغربية على أنها المدافع الأول عن القيم الديمقراطية ومكافحة الإرهاب الدولي، ومواجهة الحركات الإسلامية في المنطقة؛
- تعتبر إسرائيل تمدد الحركات الإسلامية في القرن الأفريقي خطرا يهدد أمنها القومي، فإسرائيل تتطلع لحماية مصالحها وأمنها القومي من أي محاولات خارجية لاختراقه وتعريضه للخطر من جماعات إسلامية، وحماية لأمنها الداخلي، إذ عملت إسرائيل على تنفيذ هجوم جوي بطائرات حربية على قافلة شاحنات في السودان، حيث ادعت إسرائيل أنها تحمل معدات قتالية موجهة لنقلها إلى قطاع غزة خلال الحرب الإسرائيلية في غزة[3]، كما نفذت غارة جوية إسرائيلية على مصنع في بور سودان وإدعاءها بأن المصنع يعمل على تصنيع صواريخ متوسطة المدى سيتم نقلها إلى قطاع غزة وإطلاقها على المدن الإسرائيلية، بالإضافة إلى بناء قاعدة عسكرية وأمنية إسرائيلية عام1998 قرب مطار بومباسا في كينيا[4].

---

[1]- عبد العزيز ربيع محمد، **إسرائيل والقارة الأفريقية: الأبعاد والمخاطر**.(عمان: دار الكرمل، 1986)، ص36.

[2]- ناجي عزو، عدم الاستقرار السياسي في القرن الأفريقي، الحوار المتمدن، ع2378. أنظر الرابط الالكتروني: http://www.alhewar.org/debatLshow.at.

[3]- عامر عامر، "السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا"، مذكرة ماجستير، جامعة القدس، 2009، ص69.

[4]- نائل عيسى شقلية، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا وأثرها على الأمن القومي العربي 1991-2011"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،2013، ص111.

2- الأهداف السياسية: تمت الإشارة إلى الأهداف السياسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول القارة الأفريقية في الجزء السابق من الدراسة، ومنطقة القرن الأفريقي تدخل ضمن نطاق الإستراتيجية الإسرائيلية ولا يخرج عن الإطار العام لهذه الإستراتيجية. وتتجلى الأهداف السياسية في سعي إسرائيل إلى الخروج من عزلتها السياسية والحصول على المزيد من الشرعية الدولية، ففي الوقت الذي كانت فيه جل دول القرن الأفريقي تخضع للاستعمار الغربي-ما عدا إثيوبيا- اتجهت السياسة الإسرائيلية إلى تلك المنطقة بعد استقلالها، وقد كان لعقد مؤتمر باندونغ سنة 1955 الأثر الرئيسي في التحول الكبير الذي طرأ على الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي، حيث لم توجه الدعوة لإسرائيل لحضوره، كما أدان المؤتمر في بيانه الختامي احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وهذا ما اعتبر صدمة وانتكاسة لإسرائيل، حيث صرح وزير الخارجية آنذاك "موشي شنايت" بقوله: "**لقد مثل مؤتمر باندونغ أكبر انتكاسة دبلوماسية لنا، إنه أقصى معاناة نعانيها، حيث تجمع أكثر من مليارين ونصف المليار شخص، في مواجهة نحو 1.8مليون إسرائيلي، وهذا حدث في حد ذاته تحطيم معنوي لنا في سياستنا الخارجية**"[1].

لذلك أدركت إسرائيل ضرورة التحرك السياسي تجاه تلك الدول لأنها تمثل أصواتا فارقة في المحافل والمؤتمرات الدولية، وهو الدعم الدولي الذي تحتاجه السياسة الخارجية والدبلوماسية الإسرائيلية، وقد أكد ذلك ديفيد بن غوريون سنة 1960 بقوله: "**إن الدول الأفريقية ليست قوية ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في قيمتها أصوات أمم أكثر قوة وتأثيرا في العالم بأسره، وهذا الإدراك الإسرائيلي يأتي في سياق وعي إسرائيل بحقيقة أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي**"، ومدى إمكانية الاستفادة من الدور الأفريقي خاصة بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يصنف الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية سنة 1975 والذي تم إلغاؤه سنة 1991، القرار الذي أيدته بعض دول القرن الأفريقي لسببين رئيسيين:

- السبب الأول يتمثل في عدم تحرك الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه القضايا التنموية في القرن الأفريقي.
- قيام الدول العربية النفطية بتقديم مساعدات لدول منطقة القرن الأفريقي [2].

---

[1]- مصطفى يسين، "إسرائيل في أفريقيا"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2011، ص56.

[2]- المرجع نفسه، ص52.

3- الأهداف الاقتصادية: تتجلى مظاهر التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا من خلال سعيها إلى التحكم في الاقتصاد الأفريقي، وتوجيهه باستخدام سياسة المعونات الفنية والتقنية، فضلا عن المدربين والخبراء في مختلف المجالات، بما في ذلك العسكرية، حيث ذكر كتاب **الوضع الملتهب على الصعيد الأفريقي** الصادر سنة 2005، أنه توجه إلى إفريقيا خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي نحو 1500 خبير إسرائيلي، كما استقبلت إسرائيل مؤخرا نحو 6200مندوبا من أفريقيا، علاوة على استثمارات الشركات الهندسية الصناعية الإسرائيلية التي حصلت على عقود عمل بأفريقيا بمئات ملايين الدولارات، وارتفعت الصادرات والواردات بين أفريقيا وإسرائيل، حيث بلغت صادرات إسرائيل عام 1970 نحو 41.5مليون دولار، وبلغت عام 1980 نحو 200مليون دولار لتصل سنة 1993 إلى نحو 365 مليون دولار[1].

ولإسرائيل مصالح اقتصادية كبيرة مع الدول الأفريقية ودول حوض النيل، حي أكد بن غوريون بقوله: "**إن كياننا الاقتصادي يعتمد بقدر كبير على علاقتنا التجارية بشعوب آسيا وأفريقيا، وفي ظل التوجهات الدبلوماسية الجديدة، فإن إسرائيل تعطي أهمية كبيرة للعلاقات التجارية والاستثمار والتدريب، وتعد العلاقات التجارية من أبرز المؤشرات على تنامي المصالح الإسرائيلية الاقتصادية في أفريقيا**"[2].

جدول رقم(12): الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية بالمليون دولار

الدولة/ السنة	1950	1960	1970	1980	1990	1999	2000
إثيوبيا	--	1	4.4	11.2	1.9	15.8	5.8
الغابون	--	--	--	0.6	0.2	--	1.5
الكونغو	--	2	2.1	2	0.9	6.9	5.2
جنوب أفريقيا	--	1.9	10.7	79.2	96.5	228.8	269.5
كوت ديفوار	--	--	1.2	7	2.1	11.6	5
تنزانيا	--	--	1.9	8.6	0.4	2.8	3.2
ليبيريا	--	0.6	0.1	--	0.4	--	--
نيجيريا	--	1.9	0.6	44	22.8	21.5	35.8

[1]- علي محمد علي عبد الله، **نهر النيل بين سد الألفية نهر الكونغو: أزمات وحلول**، ط1.(القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2014)، ص178.

[2]- أحمد التهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص89.

كينيا	--	0.7	3.6	15.2	14.4	30.7	29.3
دول أخرى	0.1	2.4	13.9	22.5	26.6	151.5	190.7
أفريقيا	0.1	10.5	41.5	190.9	166.2	469.6	546

المصدر: أحمد تهامي عبد الحي، **الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل: الثوابت والمستجدات**.(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2003)، ص90.

ويحظى التحرك الاقتصادي اتجاه أفريقيا بأهمية كبيرة بغية فتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات والاستثمارات الإسرائيلية، والحصول على المواد الأولية وعناصر الطاقة، وبالتالي ربط اقتصاديات الدول الأفريقية بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ويمكن حصر الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- التأثير على اقتصاديات الدول العربية وتدعيم المركز الاقتصادي الإسرائيلي في دول القارة الأفريقية، من خلال إقامة مشاريع زراعية تعتمد على سحب مياه النيل وبالتحديد بحيرة فكتوريا.
- اختراق العزلة والمقاطعة الاقتصادية التي حرمت إسرائيل من فرص التغلغل في الأسواق العربية، لذلك لابد من التوجه نحو أسواق أفريقيا لاسيما المجاورة للدول العربية منها، بغرض تصدير منتجاتها وخبراتها الفنية، فالعلاقة ما بين التوسع والاقتصاد مازالت الآلية التي تحرك الاقتصاد الإسرائيلي.
- زيادة الصادرات وفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات الإسرائيلية، خاصة في مجال تصدير التكنولوجيا ومنتجات صناعة الأسلحة الإسرائيلية.
- توفير إمكانيات أفضل لتطوير الصناعات التقنية وخفض تكلفة إنتاجها نتيجة الحصول على المواد الخام، منها المعادن الإستراتيجية والنفيسة بأثمان رخيصة، إذ تعد من أولويات السياسة الاقتصادية الإسرائيلية الثابتة، استيراد المواد الأولية الخام وتشجيع التصدير من أجل جلب العملة الصعبة التي تسهم في تسديد نفقات الاستيراد وتقليل العجز في الميزان التجاري.
- تشكل المنطقة الأفريقية ودونها ميدانا واسعا لتشغيل عدد كبير من الخبرات الفنية الفائضة نتيجة للهجرة اليهودية الواسعة من الدول المتقدمة صناعيا. وقد وصل التغلغل الاقتصادي لإسرائيل خاصة في منطقة القرن الأفريقي إلى درجة حصوله على امتيازات

التنقيب عن البترول وتأسيسها عدة شركات على أنها أفريقية، مثلما تم في إثيوبيا، حيث قامت بتأسيس أربعون شركة وسجلتها على أنها إثيوبية لتحقيق أهدافها الاقتصادية في الدول التي رفضت الاعتراف بها كالصومال وجيبوتي[1].

- احتكار إسرائيل تجارة المحاصيل الزراعية والغذائية في كل من إثيوبيا وكينيا، واحتكار البن في أوغندا، واحتكار الشركات الإسرائيلية لتصدير السمك في إريتريا قصد استخدامها في سياسة إغراق السوق بغية كسب الأسواق الأفريقية وقطع الطريق أمام التعامل الأفرو-عربي، وكان لها ما تريد، حيث تشير الإحصاءات عام 1991 إلى أن مجمل الواردات العربية من الدول الأفريقية لم تتجاوز 1.5 مليار دولار من مجمل الصادرات الأفريقية إلى العالم الخارجي، أما الصادرات العربية إلى دول المنطقة فبلغت حوالي 2.5مليار دولار وتمثل 3بالمئة من الواردات الأفريقية الخارجية[2].

جدول رقم(13): الواردات الإسرائيلية من الدول الأفريقية بالمليون دولار

الدولة/ السنة	1950	1960	1970	1980	1990	1999	2000
إثيوبيا	0.3	1.8	2	1.4	0.4	12.9	13.9
الغابون	--	--	1.8	5.1	32.9	12.3	11.9
الكونغو	--	1.4	0.6	--	--	1.5	0.9
جنوب أفريقيا	--	6.3	10.2	118.7	221.7	257.7	287.1
كوت ديفوار	--	--	0.9	4.8	1.9	7.5	4.8
تنزانيا	--	--	0.1	1.4	--	1	0.4
ليبيريا	--	--	1.2	--	2.4	--	--
نيجيريا	--	0.1	--	0.1	0.1	1.6	0.7
كينيا	--	0.8	1.2	4.7	8.6	19.4	20.9
دول أخرى	18.6	6.4	12.3	1.6	6.7	31.1	32.4
أفريقيا	18.9	17.8	30.1	137.9	274.7	363.3	372.9

المصدر: أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص91.

وقد اقترح "الياشيف بن حوريق" مدير قسم آسيا وأفريقيا بوزارة الخارجية، إنشاء صندوق للمساعدات الفنية، وفي سنة 1958 أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية قسم التعاون الفني مع أفريقيا، حيث أصبح يسمى هذا القسم "قسم المساعدات والتعاون الدولي" ثم تغير إلى "قسم

[1]- عبد الحليم أبو أحمد، **أمن البحر الأحمر الماضي والحاضر والمستقبل**، مجلة قضايا إستراتيجية 02، 1996، ص27.

[2]- نائل عيسى شقيله، مرجع سابق، ص119.

التعاون الدولي "ماشاف*MASHAV*"، وكان هذا القسم ومازال مسؤولا عن النشاط الذي تقوم به إسرائيل في أفريقيا، ويعتبر الوسيلة الوحيدة لاستمرار العلاقات الإسرائيلية ببعض الدول الأفريقية، وهو القسم المسؤول عن إمداد بعض الدول الأفريقية بالخبراء في المجالات الطبية والعسكرية والاقتصادية، وفي الشؤون المائية والزراعية على وجه الخصوص، وقد حظيت إثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونغو وجنوب السودان والسنغال وغانا باهتمام خاص من إسرائيل، حيث أعطى الماشاف أولوية لهذه الدول في جميع المساعدات والمشروعات الخاصة بأفريقيا[1]، والملاحظ أن هذه الدول تقع في نطاق حوض النيل، مما يؤكد المنظور الاستراتيجي لإسرائيل حيال هاته المنطقة، وبالتالي يؤكد أيضا الأطماع الصهيونية في مياه النيل.

ويشير التقرير الصادر عن المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، أن حجم الصادرات إلى إثيوبيا بلغت 18 مليون دولار في العام 2008، بينما بلغت الواردات الإسرائيلية من إثيوبيا لنفس العام ما قيمته 46 مليون دولار، حيث تصدر إسرائيل إلى إثيوبيا المواد الكيميائية والآلات الصناعية والبرمجيات وتستورد منها المنتجات الزراعية والتبغ، وهناك نحو 121 شركة إسرائيلية تعمل في مجال تصدير السلع الإسرائيلية إلى إثيوبيا، حيث تضاعفت الصادرات الإسرائيلية إليها أكثر من ثلاثين مرة خلال تسعينات القرن الماضي.[2]

أما فيما يتعلق بكينيا فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها 97مليون دولار سنة 2007، وبلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من كينيا لنفس العام حوالي 22 مليون دولار، وتتضمن هذه الصادرات المحركات والأجهزة الكهربائية والمواد الكيميائية والبرمجيات، وتستورد منها المنتجات الزراعية والحيوانية والأخشاب، توجد 235 شركة إسرائيلية تعمل في مجال تصدير السلع إلى كينيا. أما في الكونغو فقد وصلت الواردات الإسرائيلية من الكونغو إلى حدود مليون دولار، بعد أن كانت منعدمة، أما الصادرات فقد وصلت إلى 5.2 مليون دولار، بعد أن كانت أقل من مليون دولار عام2007، وفيما يخص الصادرات الإسرائيلية إلى دول حوض النيل وصلت إلى ما قيمته 186.1 مليون دولار في العام 2008، ثم انخفضت إلى 109.3 مليون دولار عام

[1] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص267.

[2] - حسين العاصي، إسرائيل تسرق الأسواق العربية في أفريقيا، انظر الرابط: www.noonpost.org

2009، أما الواردات الإسرائيلية من دول حوض النيل فقد بلغت 83.7 مليون دولار في العام 2009[1].

الجدول رقم (14): حجم الواردات والصادرات الإسرائيلية من وإلى بعض دول حوض النيل

الدولة	حجم الواردات الإسرائيلية من بعض دول حوض النيل(مليون دولار)		حجم الصادرات الإسرائيلية إلى بعض دول حوض النيل(مليون دولار)	
	2008	2009	2008	2009
كينيا	23.5	3.24	115	66.4
إثيوبيا	2.46	8.35	18.4	12.4
تنزانيا	6.2	6.6	21.2	12.5
أوغندا	2.7	1.8	11.6	13.1
الكونغو الديمقراطية	--	--	0.2	0.1
رواندا	6	--	19.7	4.8
مصر	--	--	139	134.5
إجمالي الدول				

المصدر: طارق فهمي، حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وبعض ول حوض النيل.

4- الأهداف العسكرية: تتبع السياسة الإسرائيلية إستراتيجية الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة، وتأسيس سياسة الذراع الطولية الإسرائيلية في هذه المنطقة لمحاصرة مصر، واحتواء دول حوض النيل، كما تستهدف السياسة الإسرائيلية الحصول على تسهيلات عسكرية في دول منابع النيل، واستخدام القواعد الجوية والبحرية، مثل ما حدث في مساعدة لإسرائيل في استخدام قواعد إثيوبيا خلال عدوان 1967، واستخدام الدول الأفريقية كقاعدة للتجسس، إضافة إلى تصريف منتجات الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وخلق كوادر تدين لها بالولاء[2].

وقد أكد شارون عندما كان وزيرا للدفاع سنة 1981 "**أن على إسرائيل أن تبذل جهودا خاصة لمواجهة التهديد العربي المباشر من خلال تطوير علاقات أمنية مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وخص شارون دول الجوار الجغرافي للعالم العربي بقدر كبير من الأهمية عندما تحدث عن المجال الجغرافي للمصلحة الإستراتيجية الصهيونية بأنها ما وراء الأقطار العربية**

[1]- طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل وتداعياته على علاقات مصر المائية.

[2]- أحمد التهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص84.

في الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وينبغي أن يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني الإسرائيلي بحيث يشمل مناطق أكبر من بينها الدول الأفريقية"[1].

وفي الثمانينات والتسعينات فتح التعاون العسكري الباب أمام عودة إسرائيل إلى القارة الأفريقية، وذلك في ظل حاجة الدول الأفريقية لمصادر السلام من أجل توفير الأمن والحماية من الانقلابات العسكرية، كما تقوم أجهزة المخابرات الإسرائيلية بتزويد الدول الأفريقية بالخدمات الإستخباراتية من مصادرها الخاصة، أو بالاعتماد على مصادر الموساد، في هذا الإطار يلعب المدخل العسكري والأمني دورا أساسيا في تطوير العلاقات نظرا لحاجة القادة الأفارقة إلى المساعدات العسكرية، ولعل لجوء "منجستو هيلامريام" إلى إسرائيل من أجل المساعدات العسكرية لدليل على ذلك[2].

وتقوم إسرائيل بتقديم الدعم العسكري والأمني للنظم الأفريقية الحليفة، وتتدخل في الصراعات القبلية والإثنية، كما حدث في الصراع بين التوتسي والهوتو، وكذا تورطها في الحرب الأهلية في أنغولا، حيث ثبت التورط العسكري الإسرائيلي في هذه المنطقة، وتعد الصادرات العسكرية الإسرائيلية من الأدوات الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية، فهي ترتبط برؤية إستراتيجية وأمنية إسرائيلية تهدف إلى التغلغل في دول منابع النيل، وذلك إلى جانب أهميتها الاقتصادية، فالصادرات العسكرية تعد من أبرز الحوافز الدافعة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تتراوح صادرات السلاح الإسرائيلية ما بين الأسلحة الخفيفة إلى الأسلحة المتوسطة والثقيلة كالطائرات الحربية والمقاتلات والصواريخ والمعدات العسكرية الالكترونية، وتهتم صناعة السلاح بالسوق الأفريقي، حيث يبلغ نصيب أفريقيا جنوب الصحراء 1.9 % من صادرات السلاح في العالم، ويؤكد شلومو جازيت رئيس الاستخبارات العسكرية السابق أن إسرائيل تعاونت في مجال التسلح مع عدد كبير من الدول الأفريقية منها إثيوبيا والكونغو(الزائير) وكينيا وليبريا والكاميرون وجنوب أفريقيا[3].

وقد اتخذ النشاط العسكري الإسرائيلي صورا وأشكالا عدة، منها؛

---

[1]- عواطف عبد الرحمان، **إسرائيل وأفريقيا 1948-1985**، ط2.(القاهرة: دار الفكر العربي، 1985)، ص176.

[2]- أحمد التهامي عبد الحي، مرجع سابق، ص85.

3- المرجع نفسه، ص ص87-88.

- استخدام الضباط الأفارقة وتدريبهم في إسرائيل من أجل تجنيدهم للعمل في أجهزة المخابرات الإسرائيلية، إذ قامت إسرائيل خلال الفترة ما بين1991-1993 باستقبال 1500عسكري إريتري لغرض إدماجهم في دورات أمنية وعسكرية، وذلك بموجب توقيع(أسياس أفورقي) اتفاقية أمنية مع إسرائيل عام 1996، كذلك قامت إسرائيل بفتح كلياتها العسكرية أمام الأوغنديين حيث تلقى عدد منهم دورات في كلية الطيران[1].
- عقد اتفاقيات للتعاون العسكري مع دول حوض النيل، حيث عمل أرييل شارون أثناء زيارته للزائير عام 1981 على توقيع بروتوكول للتعاون الحربي بين البلدين، وفي عام 1982، وأثناء زيارة "شامير" للكونغو(الزائير) تم الاتفاق على توريدها بمعدات حربية تعادل قيمتها ثمانية ملايين دولار، وفي عام 1983 قام "شامير" بزيارة ثانية للكونغو برفقة خبراء عسكريون وقع خلالها اتفاقا لمدة خمس سنوات يتم بموجبه إعادة بناء الجيش، وقد شملت اتفاقية التعاون العسكري؛ الاستمرار في تدريب الحرس الجمهوري وكذلك إعادة تنظيم وتسليح فرقة المشاة وزيادة عدد أفراده من5000الى12000جندي، فضلا عن تدريب وتسليح عناصر المشاة وإعادة تنظيم عناصر البحرية.

أما مع إريتريا فقد وقعت اتفاقية أمنية السابق ذكرها مع الرئيس "أسياس أفورقي" لتعزيز التعاون العسكري، وتتضمن ما يلي:

- التزام إسرائيل بتقديم كل المساعدات لأريتريا في المجال الدفاعي، لتتمكن من بناء جيش نظامي قادر على مواجهة كافة التهديدات التي يمكن أن تنطلق من السودان واليمن.
- تدعيم مواقف إريتريا للسيطرة على الجزر الإستراتيجية الواقعة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك عن طريق تقديم الدعم للقيام بالمهام البحرية والجوية وتأمين الوجود العسكري لإسرائيل للمراقبة والرصد والتدخل العسكري السريع لحماية المصالح الإسرائيلية العليا.

[1] – مهند النداوي، مرجع سابق، ص ص134-135.

- تواجد الخبراء والمستشارين الإسرائيليين في دول حوض النيل لتنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة لتلك الدول، حيث قام الضباط الإسرائيليون بإدارة مدرسة الطيران في أوغندا والكلية الحربية في أديس أبابا[1].

إذن تعددت أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول الأفريقية، وتعددت معها الأدوار بين أهداف إستراتيجية أمنية، سياسية واقتصادية، جلها يتمحور في إيجاد بيئة للكيان الصهيوني تضمن له الوجود وتدعمه لما للقارة الأفريقية من مزايا إستراتيجية وثروات بشرية وطبيعية، قصد ضمان بقاء وجودها وأمنها، فضلا عن أهدافها الرامية إلى تطويق الأمن المائي العربي وتهديد أمن مياه دول حوض النيل، والسيطرة على الملاحة في البحر الأحمر والتحكم في مداخله[2].

[1] - المرجع نفسه، ص136.

[2] - علي محمد علي عبد الله، مرجع سابق، ص184.

المبحث الثالث: العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل

إن محاولات الصهيونية للحصول على مياه النيل قديمة قدم محاولات الاستيلاء على فلسطين، وأدى تيودور هرتزل دورا هاما في هذه المسألة منذ البدايات الأولى التي انخرط فيها ضمن الحركة الصهيونية[1].

المطلب الأول: المشاريع المائية الإسرائيلية في حوض النيل

- مشروع هرتزل 1903: ترجع بدايات الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل إلى عام1903 حيث خططت الحركة الصهيونية في عهد اللورد كرومر والملكة فكتوريا والخديوي عباس حلمي وبطرس باشا للحصول على مياه النيل وتحويلها إلى سيناء للتوطين لمدة 99سنة، وذلك بناء على مشروع عرضه هرتزل على اللورد كرومر[2]. وهذا ما وثقته مذكرات تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية حيث ورد فيها "...**استقر هرتزل منذ دخوله الحركة الصهيونية على انجلترا كدولة كبرى لدعمه في محاولاته الاستيطانية وحدد ما يريده، وذلك بالتنازل عن إنشاء مستعمرة يهودية في إحدى الممتلكات البريطانية، ووقع الاختيار على شبة جزيرة سيناء...حيث يود وضع يده على أقرب أرض ممكنة للأرض الفلسطينية**..." ويرد كرومر بأن مشروع شبه جزيرة سيناء بأنه مشروع محتمل التحقيق إن وجدت الظروف الراهنة التي تسمح بذلك، وكشف هرتزل عن جزء آخر من مشروعه قائلا: "**ربما استطعنا أن نروى الصحراء من النيل، مثلا خط أنابيب بسيط، إلا أن هذا مستحيل بسبب قناة السويس، إن الماء يجب أن يضخ من فوق عبر السفن، أو أن يضخ من تحت على عمق كبير...هذه الطريقة الثانية تبدو أسهل بكثير، قد يكلف هذا الضخ مليونا إلا أن هذا ليس بكثير على المشروع**"[3]، وقد أتبع ذلك إرسال بعثة استكشافية لدراسة المنطقة مكونة من خبراء ومهندسو المياه والري، وكفاءات متخصصة، وبدأت البعثة في استكشافاتها في فيفري 1903، ابتداء من القنطرة وانتهت بتاريخ 25مارس، حيث وصلت إلى السويس وقد قطعت 598ميلا[4].

---

[1]- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، مرجع سابق، ص87.

[2]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص447.

[3]- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، مرجع سابق، ص88.

[4]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص449.

وأشار التقرير في أحد بنوده إلى ضرورة توصيل مياه النيل عن طريق القنوات التي تقام تحت قناة السويس إلى سيناء، وتطلب ذلك على الأقل ثمانية أنابيب قطر كل واحد منها مترين، قصد تمرير ما يعادل خمسون متر مكعب في الثانية من خلال هذه الأنفاق، الأمر الذي أثار مصاعب فنية ومشاكل ضخمة، من بينها تعطيل الملاحة في القناة، وبناء على ذلك رفضت الحكومة المصرية آنذاك مشروع تيودور هرتزل بتوطين اليهود في سيناء، ومدهم بمياه النيل رغم الضغوط الصهيونية الشديدة[1]، كما تحدث التقرير عن مصدرين للمياه في سيناء، فالمصدر الأول يتمثل في المياه الجوفية، والتي يمكن استغلالها في الأجزاء الشرقية من المنطقة، أما المصدر الثاني مياه النيل التي يمكن جرها من ترعة الإسماعيلية بواسطة أنابيب تعبر قناة السويس لتصل إلى الأجزاء الشمالية والغربية، وقد اقترح هرتزل إيصال كمية 1بالمئة من مياه النيل، حيث قال: "**نحن نطلب فقط من مياه النيل ومياه الشتاء الزائدة التي تجري عادة إلى البحر والاستفادة منها**"[2].

وقد أعد الخبير الجيولوجي "موشي شيفر" مشروع استغلال الآبار الجوفية في سيناء، وذلك لري منطقة النقب استنادا إلى خرائط أمريكية تثبت وجود الآبار الجوفية في سيناء، وبذلك يمكن تأمين مصدر مائي يحل مشكلات إسرائيل المائية، وحسب الدراسات فإن الخزان الجوفي الممتد من سيناء يحوي200مليارم^3 من المياه، وحاليا تقوم إسرائيل بسرقة جزء من هذه المياه عن طريق آبار يصل عمقها الى800 م^3 تحت سطح الأرض[3].

- مشروع اليشع كالي[4]: تكمن فكرة المشروع كما وردت بالمقال الذي نشر بمجلة **أوت** الإسرائيلية عام 1974 للمهندس اليشع كالي تحت عنوان "مياه السلام"، حيث يقول بنقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر شبه جزيرة سيناء، من خلال توسيع ترعة الإسماعيلية التي تتغذى من رافد دمياط، وقناة سيناء المصرية المتفرعة لزيادة معدل تدفق المياه إلى 30 م^3 في الثانية، ونقل هذه الكمية من المياه عن طريق قناة أسفل قناة السويس بجانب الإسماعيلية، على أن تصب المياه في البحر في قناة خرسانية تمنع تسرب المياه، وهذه القناة تقع في الشمال الغربي لصحراء سيناء

---

[1]- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، مرجع سابق، ص93.

[2]- محمد سالمان طايع، في: أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص64.

[3]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص ص251-252.

[4]- اليشع كالي هو مهندس اسرائيلي خريج معهد التخنيون والمعهد العالي لهندسة المياه ومدير التخطيط لاقتصاديات المياه القطرية الإسرائيلية "تاحال".

بالقرب من العريش، القنطرة وتسير بمحاذاة الساحل في خطين متجاورين حتى خان يونس في قطاع غزة، وعندها يتفرع خط المياه باتجاهين، الأول يسير بمحاذاة الساحل الشمالي لفلسطين باتجاه تل أبيب بطول 250كلم في الجزء الغربي، و5كلم في الجزء الشرقي ويروي في طريقه قطاع غزة، والثاني يتجه جنوبا نحو "أمفاكيم" و"بئر السبع" لري النقب، على أن تمد هذه القنوات إسرائيل بنحو0.8 مليارم[13].

ويرى اليشع كالي أن الكمية المقدرة بـــ0.8 مليار م^3 سنويا من مياه النيل هي كمية هزيلة جدا مقارنة بموارد مصر البالغة 84 مليار م^3، وأنها لا تؤثر على المتطلبات المائية المصرية، وتلك الكمية من المياه يمكن أن تؤمن الاحتياجات المائية لمساحة 2.16 مليون دونم من الأراضي الزراعية، وهو ما سيؤدي إلى استيعاب 1.6 مليون نسمة من المهاجرين اليهود دون أزمات أو ضغط إضافي على موارد المياه في إسرائيل، علما أن معدل التعبئة العامة للجيش الإسرائيلي عام 1980 بلغ 11.8%، وهو أعلى معدل تعبئة في العالم، فهذه الكمية من مياه النيل ستمكن من تكوين جيش قوامه مليون جندي[2].

إن هذا المشروع يمكن أن يحل أزمة المياه في إسرائيل نهائيا، ولن يقتصر المشروع على إيصال المياه للنقب، بل سيتم إرسالها إلى أواسط إسرائيل وشمالها، وأن الكمية التي تحتاجها إسرائيل هي نصف مليارم^3 سنويا، وتشكل هذه الكمية ما نسبته 1الى2% من الاستهلاك المصري، ويعتبر تزويد النقب الإسرائيلي بمياه النيل حسب المشروع أقل تكلفة من تزويده بمياه بحيرة طبرية، حيث تنتج هذه الأخيرة طاقة قدرها من 2الى 3كيلواط/ساعة للمتر المكعب الواحد، في حين التزود بمياه النيل يتطلب كيلواط/ساعة، وعليه يمكن تبادل المياه بين إسرائيل والضفة الغربية عبر بحيرة طبرية، ويتسم المشروع بفائدة اقتصادية كبيرة[3].

وحسب اليشع كالي فإنه في حالة قبول مصر بيع مياه النيل إلى إسرائيل، فإنها ستجني سنويا ما قدره عشرة مليون دولار، وقد قام اليشع كالي سنة 1986 بتطوير مشروعه تحت عنوان "خطة مياه الشرق الأوسط في ظل السلام" ضمن أعمال صندوق "آرماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، حيث يرى هذا المشروع أن أي جزء تكميلي لأي اتفاقيات سلام لابد أن يقوم

---

[1]- اليشع كالي، مرجع سابق، ص ص85-86.

[2]- عبد العظيم أبو العطا وآخرون، مرجع سابق، ص97.

[3]- محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص 453.

على توازن الموارد المائية لدى البلدان المختلفة في المنطقة، ويرى ابن شاحار أن مياه النيل في مصر يضيع جزء كبير منها في البحر المتوسط دون استغلال، بينما تعاني إسرائيل من نقص الموارد المائية، وتبدد ذلك مصر ما يعال عشرة مليار متر مكب سنوي من المياه بسبب سوء الاستخدام[1]. وفي هذا الإطار يترتب عن هذا المشروع المخاطر التالية:

- الضرر الذي سيلحقه بالدلتا المصرية التي تحتاج إلى فائض مياه النيل لمنع تعدي مياه البحر على أراضي الدلتا؛

- سيمنح إسرائيل مساحات زراعية واسعة تفوق عشرات المرات الأراضي الزراعي التي تستغلها في الوقت الحالي، الأمر الذي سيمكن إسرائيل من استقدام مئات الآلاف من المستوطنين؛

- سيعرض هذا المشروع علاقات مصر المائية مع دول حوض النيل للخطر خصوصا وأن هذه الدول تهدد بتقليل حصة مصر من مياه النيل[2].

الشكل رقم (05): خريطة توضح مشروع اليشع كالي

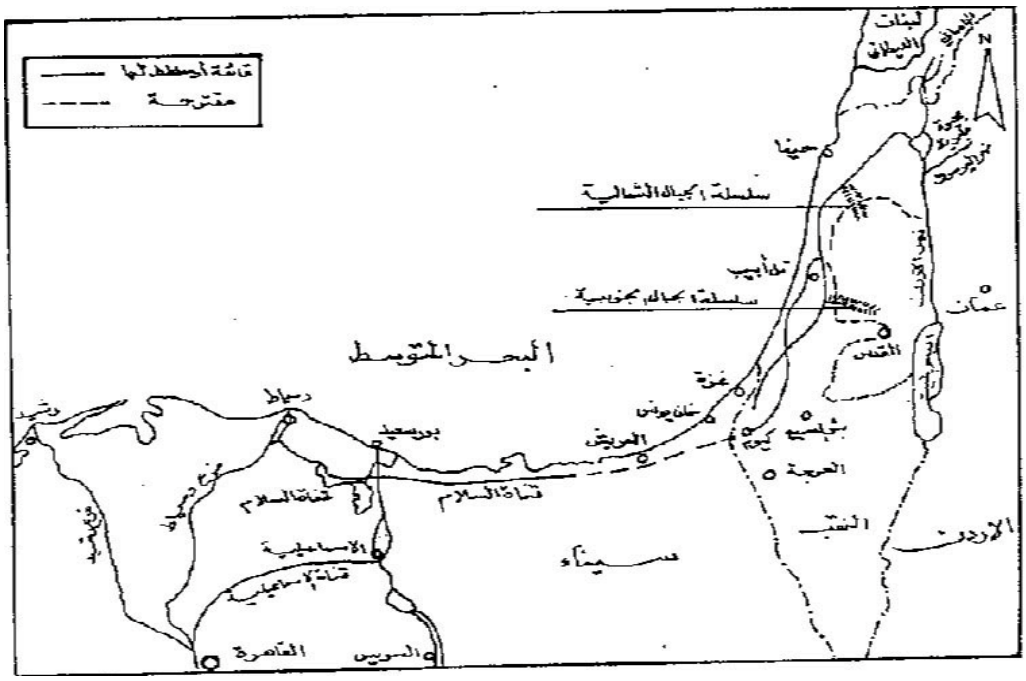

المصدر: اليشع كالي، المياه والسلام، مرجع سابق، ص88.

[1] - عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص117.

[2] - محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، مرجع سابق، ص 455.

- مشروع يؤر: قدم هذا المشروع الخبير الاسرئيلي شاؤول أورلوزورف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية خلال مباحثات كامب ديفيد عام 1978، ويقوم هذا المشروع على فكرة شق ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ رئيسية في سيناء بالقرب من مدينة بالوطة، ومنها ترفع المياه بمقدار عشرات الأمتار، حيث تدفع في قناة مفتوحة تسير بمحاذاة الساحل الشمالي لسيناء، ومن هذه تتفرع عدة قنوات جانبية لمشروعات الري في المستوطنات التي تخطط إسرائيل لإقامتها في سيناء، وتنتهي هذه القناة بعد أن تبدأ الحدود المصرية الفلسطينية عند بداية جهاز الري الصهيوني في صحراء النقب، وتعد كمية المياه التي ينقلها المشروع حوالي مليارم^3 لري صحراء النقب منها 150مليون م^3 لقطاع غزة، ويتضمن هذا المشروع إنشاء عدة خزانات للمياه داخل النقب التي يتم فيها تخزين كميات كبيرة من المياه كاحتياطي في حالة انقطاع المياه المصرية[1].

- مشروع ترعة السلام: ..."ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل هذه المياه مساهمة من الشعب المصري وباسم مئات الملايين من المسلمين تخليدا لمبادرة السلام، وسوف تصبح مياه النيل آبار زمزم لكل المؤمنين، وسوف تكون هذه المياه دليلا على أننا دعاة سلام وحياة وخير...".

كان هذا الجزء من رسالة وجهها الراحل "أنور السادات" إلى "مناحيم بيغن" عارضا عليه فيها نقل جزء من مياه النيل إلى إسرائيل، وقد رافق ذلك خبر نشرته مجلة أكتوبر في القاهرة بتاريخ 1979 تحت عنوان "**مشروع زمزم الجديد: النيل سيصل إلى القدس**"، وجاء فيه أن السادات أعطى إشارة البدء في حفر ترعة السلام فيما بين فارسكو والتينة على طريق الإسماعيلية، بور سعيد لتتجه نحو قناة السويس لتروي نصف مليون فدان، وقد طلب أنور السادات من المختصين دراسة عالمية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى مدينة القدس[2].

---

[1]- عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص116.

[2]- بشير شريه نموشي، **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**.(عمان: مكتبة اليازوري العلمية، 2014)، ص211.

الشكل رقم (06): خريطة توضح مشروع ترعة السلام

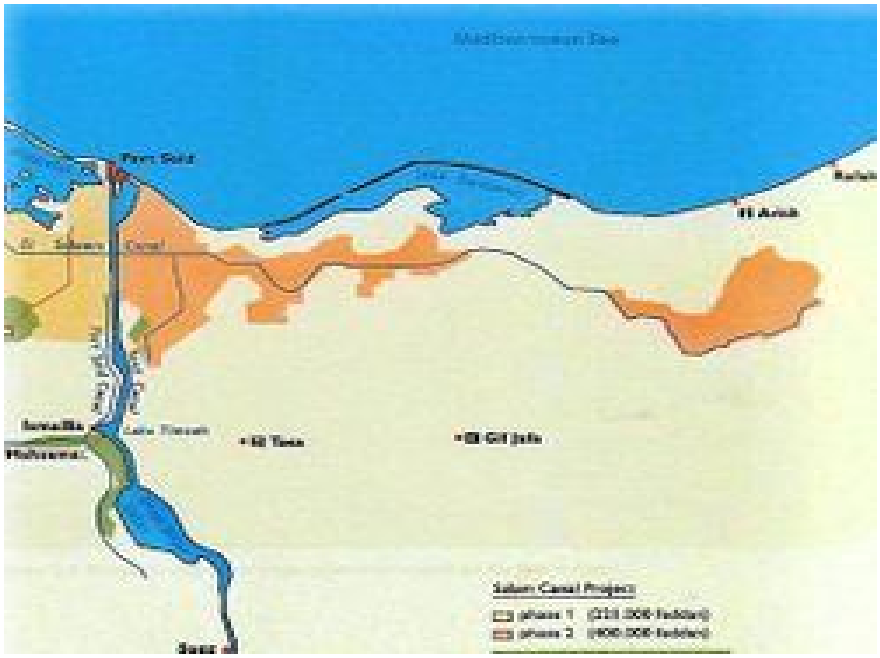

المصدر: أنظر الرابط الالكتروني/http://www.moqatel.com

مما سبق يمكن القول أن المشاريع المائية الإسرائيلية السابقة الذكر، تمثل البدايات الأولى للعلاقات المائية المصرية الإسرائيلية، لذلك يمكن استثناء العلاقات الإسرائيلية المصرية من الدراسة في هذا الجزء، بغية تبيان أثر الإستراتيجية المائية الإسرائيلية في حوض النيل وتأثير الدور الإسرائيلي على الأمن المائي والقومي المصري، خاصة في الجزء المتعلق بانعكاسات الدور الإسرائيلي على العلاقات الهيدروبولتيكية المصرية الإثيوبية.

المطلب الثاني: العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل

1- العلاقات الإسرائيلية التنزانية: لقد بدأ التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا منذ عام 1957 عقب مؤتمر أكرا في غانا، وكانت آليات السياسة الإسرائيلية في أفريقيا الدخول من الجانب الاقتصادي، وذلك بحجة تنمية هذه الدول، حيث عملت بجدية من أجل إقامة علاقات مع دول منابع النيل ومن ضمنها تنزانيا، وبدأت مشاريع استصلاح الأراضي وزراعة القطن في منطقة موانزا*MWANZA* ، وكان لهذا المشروع الاقتصادي نتائج هامة منها، أنه كان بداية اتجاه إسرائيل للتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل، قصد التأثير على حصة مصر من مياه النيل، لاسيما وأن مشاريع استصلاح الأراضي تستهلك قدر كبير من المياه، وتركزت المساعدات الإسرائيلية

لتنزانيا على النواحي الفنية باعتبارها إحدى دول حوض النيل، حيث أقامت مشروعا زراعيا في موانزا في إقليم البحيرات، ويقول نيريري[1]: "**إن أول خطوة في التنمية الزراعية تبدأ بالتجمعات القروية**"، ومن هنا بدأت الحكومة في تنزانيا وهيئة شراكة التنمية الزراعية، وهي شركة حكومية إسرائيلية بدأت عملها في المنطقة سنة 1962، واهتمت بنظم الري وتحسين الإنتاج حيث استصلحت 200 فدان للزراعة[2].

ومشروع موانزا هو عبارة عن خطة عمل لاستصلاح الأراضي وتوطين، باعتبارها منطقة قريبة من بحيرة فكتوريا، حيث قام به الهستدروت الإسرائيلي(اتحاد نقابات العمال) بتجسيد المشروع،-تعتبر من الأجهزة الإسرائيلية النشطة وأكثرها فاعلية فيما يخص تنفيذ السياسة الإسرائيلية في أفريقيا-، ويتضمن مشروع موانزا أهداف عديدة، من بينها إحلال الزراعة الحديثة محل الزراعة الإقطاعية، وإعادة تجميع وتوطين الفلاحين في مساحات أخصب، وإدخال نظام الدورة الزراعية بدلا من المساحات الشبه صحراوية، وقامت الحكومة التنزانية بالتعاون مع شركة أجريديت الإسرائيلية في تنفيذ هذا المشروع بالقرب من بحيرة فكتوريا(منطقة موانزا)، وهي المنتج الرئيسي للقطن في تنزانيا، والهدف هنا مزدوج من جانب توليد الطاقة للإقليم وخلق القرى التعاونية لتنمية الإقليم اجتماعيا، على ضوء التجربة الإسرائيلية وتحت إشراف الخبرات الإسرائيلية(تجربة المزارع الجماعية الإسرائيلية أو الموشاف)، وقد أقامت الخبرات الإسرائيلية ثلاث مزارع مساحتها ألف فدان للزراعة القطنية ومختلف المحاصيل الغذائية، وأشرف على إدارة المشروع ست خبراء إسرائيليين وشركة أجولا يديف الإسرائيلية[3].

وفي هذا السياق نظم معهد حيفا دورات تدريبية في الهندسة الزراعية والمياه بالشراكة مع المعهد الأفرو آسيوي في تل أبيب، ويعتبر مشروع موانزا من أكبر التحديات أمام المساعدات الإسرائيلية، إذ قدمت إسرائيل لتنزانيا قرض قيمته 5.8 مليون دولار لتنفيذ المشروعات الزراعية[4].

---

[1]- نيريري يعتبر أول رئيس لتنزانيا بعد نيلها الاستقلال في ديسمبر 1961.

[2]- صالح محروس محمد محمد، "المشروعات المائية الإسرائيلية في دول حوض النيل: مشروع موانزا الزراعي في تنزانيا 1962 أنموذجا"، مؤتمر المياه والطاقة: إمكانات التكامل والتنمية، جامعة القاهرة، ص ص293-294.

[3]- صالح محروس محمد محمد، مرجع سابق، ص298.

[4]- المرجع نفسه، ص299.

ومنذ استقلال تنزانيا أعلن الرئيس جولويس نيريري أو ما عرف "بمبدأ نيريري" الذي يقضي بتسعير المياه وبيعها، على اعتبار أن كل من كينيا وأوغندا في بحيرة فكتوريا، وهذا ما دعم الدور الإسرائيلي المائي في تنزانيا، خصوصا أن موضوع تسعير المياه يعتبر مدخلا لحصول إسرائيل على المياه بالشراء، وهو المشروع الذي قدمته لمؤتمر المياه والبيئة، وكشف تقرير مصري في ماي2010 أن هناك علاقات إسرائيلية مع بعض أعضاء البرلمان التنزاني الذي تربطهم مصالح تؤثر على المصالح المصرية فيما يخص معاهدة 1929 ورفع دعوى ضد مصر بتقديم تعويضات لتنزانيا لمنعها من استخدام مياه النيل، وبالتدخل الإسرائيلي والحاجة إلى مياه النيل[1].

وفي هدا الإطار بدأت تنزانيا في إقامة سدود دون النظر لرأي دولتي المصب مصر والسودان، فقد أعلن وزير الثروة المائية التنزاني أن بلاده ستمد خط أنابيب بطول 170كلم من بحيرة فكتوريا لتوصيلها إلى 24قرية، وأجزاء كبيرة من الشمال الغربي للبلاد تتعرض للجفاف، وأنها لا تعترف باتفاقيات مياه النيل التي تعطي الحق لمصر في الموافقة على أي مشروع للاستفادة من المياه، وقد قامت في التسعينات من القرن الماضي منظمة تنمية وتطوير حوض نهر كاجيرا بتحديد المساحة المستهدفة بـــ60 ألف كلم من أراضي المنابع الاستوائية للنيل في أربع دول هي بوروندي، رواندا، أوغندا، وتنزانيا، وكانت تنزانيا قد تقدمت بطلب في منتصف الستينات إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لإرسال لجنة فنية لمتابعة ودراسة إقامة وتنظيم مشترك لحوض نهر كاجيرا، وهو أحد روافد بحيرة فكتوريا، وأوصت اللجنة بإنشاء خزان على نهر كاجيرا عند الحدود الرواندية البوروندية التنزانية، ووقعت اتفاقية بينهم سنة 1977، وانضمت إليها أوغندا سنة 1981، كما وافقت إسرائيل على تمويل إنشاء خمسة سدود لتخزين مياه النيل لكل من تنزانيا ورواندا، وجاءت الموافقة الإسرائيلية في أعقاب قيام جهات بحثية إسرائيلية بعمل دراسات جدوى اقتصادية أثبتت أهمية تلك السدود، ويقدر نصيب تنزانيا منها بأربعة سدود لتخزين مياه النيل[2].

---

[1]- عمر فضل الله، مرجع سابق، ص92.

[2]- زبيدة محمد عطا، **الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل**، ط1.(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2016)، ص ص150-151.

2- العلاقات الإسرائيلية الكينية: بدأ التغلغل الإسرائيلي في كينيا قبل عهد الاستقلال، أي في فترة حكم الاستعمار البريطاني، ففي عام 1913 عرضت بريطانيا على الحركة الصهيونية مشروعا يقضي بإقامة وطن قومي لليهود في كينيا، وعليه بدأت هجرة بعض الأسر اليهودية إلى المنطقة، بينما عملت الحكومة البريطانية الاستعمارية على استقطاع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية لصالح الأسر اليهودية، ولما تبين بعد ذلك أن الوطن اليهودي لن يكون في كينيا، أبقت إسرائيل على علاقات متينة مع كينيا تماشيا مع إستراتيجية للتواجد القوي في منطقة القرن الأفريقي، وفيما يخص العلاقات السياسية الكينية الإسرائيلية فقد ارتبط الرئيس الكيني الأسبق جومو كيناتا بعلاقات وطيدة مع الزعماء الإسرائيليين خصوصا غولدا مائير وبن غوريون وليفي أشكول، حيث تعددت زيارات هؤلاء في الخمسينات والستينات أين ترسخت العلاقات، حيث فتحت سفارة إسرائيل بنيروبي، أين صنعت قاعدة من الموالين لها من الصفوة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية[1].

ويهدف الوجود الإسرائيلي في كينيا إلى تشكيل محور استخباراتي"نيروبي-أديس أبابا" يمكن إسرائيل من تطويق الأمن القومي العربي عموما، وتهديد الأمن المائي المصري عبر اختراق ما يسمى بمضيق الأندوجو، وهي الدول المطلة على نهر النيل، ويقول الخبير العسكري الإسرائيلي "رون بن يشاي" أن الوجود العسكري في كينيا لا يقتصر على الملف لاستخباراتي فحسب، بل التواجد العسكري يضم أيضا التواجد البحري والجوي، وهناك عدد كبير من المستشارين العسكريين والخبراء الإسرائيليين يعملون في صفوف القوات الكينية لتدريب عناصرها ومدهم بالسلاح، خصوصا سلاح الطيران، وفي المجال الاقتصادي يحتل آلاف الإسرائيليين مراكز اقتصادية مهمة في كينيا خصوصا في التجارة وأعمال الصيرفة وإدارة المزارع والمشروعات الخدمية، وتحتكر الشركات الإسرائيلية معظم الأنشطة الاقتصادية في كينيا، ومن بينها: "شركة سوليل بونيه" للبناء وشق الطرق وإقامة المطارات والموانئ، وشركة "أجريد أب" وهي شركة متخصصة في مجال تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وإقامة المزارع التجريبية واستخدام وسائل وطرق الري المتطورة، وتقدر قيمة مشروعات هذه الشركة بمائة مليون دولار[2].

---

[1]- زبيدة محمد عطا، المرجع نفسه، ص ص133-134.

[2]- عمر فضل الله، مرجع سابق، ص76.

إضافة إلى شركات أخرى تعمل في كينيا كشركة "كور" وشركة "كورسحار" وشركة "موتورولا" و"تروم أسيست" وشركة "موشي مئير" وغيرها، أما الشق المتعلق بالعلاقات المائية الإسرائيلية الكينية، فقد أعلنت إسرائيل بصورة رسمية في نوفمبر 2011 أنها ستقدم مساعدات كبيرة في مجال إدارة المياه(مياه النيل) وبناء السدود، ومجال تكنولوجيا الري والتقطير وتطهير مياه المجاري، وهذا ما أعلن عنه وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي "شالوم سمحون"، وجاء هذا الموقف على اعتبار أن كينيا تعتبر إحدى دول منابع النيل، حيث تسعى إسرائيل من خلالها إلى تقليص حصة مصر والسودان من مياه النيل، وقد وقع نائب وزير الخارجية الإسرائيلي "داني إيلون" في كينيا على اتفاقية تعاون مشترك، وبحسب الاتفاقية ستقوم إسرائيل بمساعدة كينيا في تطهير وتحلية المياه في بحيرة فكتوريا، فضلا عن تقديم أساليب جديدة لزيادة الثروة السمكية عبر آلية ثلاثية للتنفيذ تتكون من إسرائيل وكينيا وألمانيا، وقد حرصت كينيا على تأكيد رفضها لاتفاقية المياه بين دول حوض النيل، كما هددت كينيا بالانسحاب من اتفاقية عام 1929 الخاصة بتوزيع المياه، وطالبت بإعادة النظر في الاتفاقيات الإقليمية التي تحكم قضية توزيع المياه بين الدول المتشاطئة لحوض النيل، وعرضت كينيا إعادة تقسيم الحصص المائية بالتساوي بين دول الحوض وتسعير المياه[1]. كما تعمل كينيا بالتعاون مع إسرائيل لإحياء مشروع كيبوزي *Kibwezi* والذي هو عبارة عن مشروع للري وتجميع المياه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد وقع على المشروع وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك "موشيه آرتس" في كينيا سنة 1991، وتم تنفيذه سنة 1996 على أربعين هكتار من المزارع التجريبية[2].

3- العلاقات الإسرائيلية الأوغندية: بداية يجب الإشارة إلى أنه هناك اتفاقيات تربط أوغندا بالمصالح المصرية، وخصوصا الأمن المائي المصري، ومنها اتفاقية 1929 التي سبق ذكرها في جزء سابق من البحث، والتي وقعتها بريطانيا نيابة عنها، وبمقتضاها تمنع كل من أوغندا والسودان وكينيا وتنزانيا من القيام بأي أعمال تؤثر على المياه الواصلة إلى مصر من الهضبة الاستوائية والتي تمثل نحو15بالمئة، ثم اتفاقية 1956 المبرمة بين مصر وبريطانيا بخصوص إقامة قناطر في شلالات "أوين" لتوليد الكهرباء في أوغندا، وقد أتاحت لمصر والسودان استخدام

[1] - المرجع نفسه، ص ص77-86.

[2] - زبيدة محمد عطا، مرجع سابق، ص ص136-137.

بحيرة فكتوريا كخزان طبيعي، ثم اتفاقية 1991 التي وقعتها مصر والسودان مع أوغندا وهي مستقلة، وتكمن أهميتها في أنها تعترف فيها باتفاقيات النيل التاريخية 1929 و1959، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا حيث وفي نهاية التسعينات بدأت أوغندا طرح فكرة تسعير المياه وتوزيعها على مستوى حوض نهر النيل، حيث أوفدت أوغندا بعثة إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي تقع معظمها في مقاطعات مثل أوغندا بالقرب من الحدود المشتركة السودانية والكينية، لاستخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة من النيل الأبيض، كما أعلنت إسرائيل اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة "كاراموجا" الأوغندية قرب الحدود السودانية، حيث تهدف إلى ري أكثر من 247ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال 2.5 مليارم^3 من المياه سنويا، ولا تقتصر خطة التواجد الإسرائيلي في دول أعالي النيل على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني في المشروعات ولكنها تمتد إلى التشارك الاقتصادي والزراعي برأس المال اليهودي بهدف تملك الأراضي وإقامة المشاريع عليها من بينها السدود، وفي سنة 1996 أجرى خبراء إسرائيليون أبحاثا في حوض النيل بأوغندا لإقامة مشروعات الري، وفي نفس السنة انتقدت أوغندا مصر والسودان لحصولهما على أكثر من حصتهما من المياه مؤكدة حقها في استغلال موارد المياه وإقامة السدود[1].

ويتضح الدور الإسرائيلي من خلال عزم أوغندا إنشاء عدد من السدود الصغيرة لاستخدامها في تخزين المياه والاستفادة منها في مجال الزراعة، وتم ذلك سنة 2009 حيث أكدت وزيرة المياه والبيئة الأوغندية "فارما موتا جمبا" أين ورد في حديث لها "إن دول منابع النيل مصممة على تعديل الاتفاقية الخاصة بمياه النيل، بالتركيز على المادة الرابعة عشر، التي تعطي مصر والسودان الهيمنة على استخدامات النهر ومياهه"[2]. وتمول إسرائيل ثلاثة سدود على نهر النيل بأوغندا التي تستخدم في توليد الكهرباء، كما تستخدم هذه السدود في مشروعات التنمية الزراعية، وتؤثر هذه السدود على بالسلب على حصة مصر المائية[3].

---

[1]- زبيدة محمد عطا، مرجع سابق، ص ص141-143.

[2]- المرجع نفسه، ص145.

3- زبيدة عطا، مرجع سابق، ص195.

4- العلاقات الإسرائيلية الإريترية: يشار في هذا الصدد إلى امتلاك إريتريا حوالي 126 جزيرة في البحر الأحمر، أكبرها مجموعة "جزر دهلك"، وقد وقعت إريتريا اتفاقية أمنية عسكرية مع إسرائيل في فيفري 1996 تضمنت ما يلي:

- التزام إسرائيل بكل احتياجات إريتريا في المجال الدفاعي لمواجهة التهديدات القادمة من اليمن والسودان؛
- تشكيل عمل فريق دفاعي يضم خبراء في شؤون التسلح، وإرسال مجموعة من المتخصصين لتطوير المنظومة الدفاعية البحرية والجوية الإريترية، وقد تعززت العلاقات الإسرائيلية الإريترية بين 2001-2002 حيث قامت إريتريا بالتوسع في منح التسهيلات لإسرائيل من أجل تعزيز وجودها في المداخل الجنوبية للبحر بصفتها المسيطر على هذا المداخل[1].

وتعتبر إريتريا أقوى حليف استراتيجي لإسرائيل وتدعمت مع الرئيس "أسياسي أفورقي"، إذ يعمل بها نحو 650 ضابطا في تدريب قواتها، وقد حصلت إسرائيل على حق استخدام جزيرة دهلك الواقعة قبالة ميناء مصوع الإريتري، أين تتواجد القاعدة العسكرية الجوية والبحرية الإسرائيلية، حيث تستعمل مجموعة الجزر كمحطات مراقبة وقواعد الإمداد، ويشير التواجد الإسرائيلي في إريتريا خاصة العسكري والدعم الفني والتقني إلى احتمال وجود اتفاق بين إسرائيل وإريتريا لنقل المياه العذبة إلى إسرائيل مستقبلا مقابل هذا التواجد المكثف[2].

ويعود التغلغل الإسرائيلي في إريتريا إلى فترة الاتحاد الفدرالي بين إثيوبيا وإريتريا حيث حصلت إسرائيل على عدة مزايا من النواحي الاقتصادية والعسكرية، ففي الجانب الاقتصادي تغلغلت الشركات الإسرائيلية للسيطرة على السوق الإريتري، وأهمها شركة "أنكودا" وهي أكبر الشركات الإسرائيلية لتعبئة اللحوم تنتج 2500طن يوميا من اللحوم المعبأة، إذ تعتبر من أكبر مصانع اللحوم في العالم، كما سيطرت إسرائيل على أكبر شركة زراعية في إريتريا وهي شركة "سيا" الايطالية سابقا، وتبلغ مساحة هذا المشروع 50 ألف فدان بالقرب من الحدود الإريترية والسودانية، وله ترعة رئيسية من نهر الفاشي، ويتبع المشروع محلج للقطن وإدارة مركزية

---

[1]- أشرف عبد الحميد كشك، **السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل**.(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2006)، ص ص103-105.

[2]- نادر نور الدين محمد، مرجع سابق، ص132.

لمياه الشرب، علما أن نهر "الفاشي" وبركة النيل الأزرق هي نفس الأنهار التي تعتمد عليها السودان[1].

5- العلاقات الإسرائيلية الرواندية-البوروندية: يمثل الجزء الخاص بحوض النيل نصف مساحة بوروندي تقريبا، ويشكل نهر "كاجيرا" الذي يمثل حدود بوروندي مع رواندا في الشمال الشرقي الرافد الوحيد المباشر للنيل من بوروندي، أما رواندا فتعد منبع نهر النيل حيث كانت رواندا وبوروندي دولة واحدة، تقع ضمن البحيرات العظمى، ولقد انضمتا إلى منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا التي أنشئت سنة 1977، والتي تضم كل من رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا، وفي التسعينات شهدت المنطقة تحركات إسرائيلية لتغيير القواعد القانونية الدولية المعمول بها في إطار توزيع مياه الأنهار الدولية، فأدخلت مفاهيم جديدة كتسعير المياه وإنشاء بنك وبورصة للمياه، وتقوم إسرائيل بالدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسة تفصيلية لرواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل للسيطرة على البحيرات العظمى، حيث قام خبراء إسرائيليون باختبار للتربة في رواندا بالتركيز على نهر كاجيرا، وذكرت المصادر الإسرائيلية سنة2008 بأن وزير الصناعة والتجارة والتشغيل عقد اتفاقيات تعاون اقتصادي، حيث تنص على التعاون في مجالات المياه والكهرباء، والطرق والاتصالات مع منظمات التمويل، البنك الدولي والأمم المتحدة، حيث توجد فرص للاستثمار في قطاعي الزراعة والتجارة[2].

وكشفت تقارير صادرة عن المخابرات الفرنسية سنة1996 عن وجود تحرك إسرائيلي في منطقة البحيرات أن إسرائيل زودت جيشي رواندا وبوروندي بالأسلحة القديمة دون مقابل مادي، كما تشير مصادر أخرى أن "بول كاجاليه" الرئيس الرواندي زار إسرائيل في سبتمبر1996 وتسلم هناك أسلحة، وكانت إسرائيل قد تمكنت من السيطرة والتغلغل في المنطقة من خلال عرض خدماتها على الحكومتين الرواندية والبورندية بحجة مساعدتها في حماية المنشآت الإستراتيجية في العاصمتين بوجمبورا وكيغالي ضد هجمات المتمردين من قبائل الهوتو وكانت وسيلتها في ذلك شركات خاصة تابعة للموساد وعلى رأسها شركة "آيد ديفنس كونسلت"[3].

---

[1]- زبيدة محمد عطا، مرجع سابق، ص 160.

[2]- أيمن السيد عبد الوهاب، **مياه النيل في السياسة المصرية**، مرجع سابق، ص94.

[3]- زبيدة محمد عطا، مرجع سابق، ص ص83-85.

6- العلاقات الإسرائيلية السودانية: تلعب إسرائيل دورا مهما في محاولة تقسيم السودان وتفتيته إلى عدة كيانات، وتمثل السودان لمصر عمقا حيويا وبينهما ترابطا عضويا، فكل ما يحدث في السودان سيؤثر في مصر، ويوضح كتاب "موشي فرجي" عميل الموساد السابق "إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان" أهداف التدخل الإسرائيلي في السودان، وقد أكد على تدخل إسرائيل في الصراع الداخلي في السودان بين الشمال والجنوب، ويعتبر تدخل إسرائيل في بدايات النزاع في جنوب السودان هو الامتداد الطبيعي لإستراتيجية إسرائيل الأمنية تجاه منطقة القرن الأفريقي، والتي صاغ "بن غوريون" قواعدها من البداية والتي تقوم على تقوية الحركات الإثنية المعارضة للسلطة في الشمال، حيث اتبعت إسرائيل سياسة شد الأطراف ثم بترها، وفي هذا السياق أصدرت إسرائيل قرار بدعم حركات التمرد.

وكان "جون غرنغ" همزة الوصل الرئيسة، إذ قدمت له الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي، وتلقى جون غرنغ دورات عسكرية في كلية الأمن القومي الإسرائيلي، ويرى الخبراء الإسرائيليون أن دور إسرائيل بعد انفصال جنوب السودان، وتحويل جيشه إلى جيش نظامي سيكون دورا رئيسيا وكبيرا، ولا يقتصر على مناطق الجنوب، بل يمتد إلى كافة أرجاء السودان ليتحقق الحلم الاستراتيجي الإسرائيلي في تطويق مصر ونزع مصدر الخطر المستقبلي المحتمل ضد إسرائيل، وعلى مستوى ملف جنوب السودان فقد استمرت الإستراتيجية الإسرائيلية في توفير الدعم المتواصل بالأسلحة والمستشارين لحركات التمرد في جنوب السودان، حتى يمكن إكمال طوق التحالفات حول الوطن العربي، والتي تمتد من إثيوبيا وكينيا مرورا بجنوب السودان وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية[1].

وتشير بعض المصادر إلى قيام إسرائيل بتزويد جيش التمرد في جنوب السودان بالأسلحة عام 1992، وذلك عبر منافذ مجاورة للسودان، وتقديم المساعدات في مجال التوجيه والتدريب لقيادات الحركة في المعاهد الإسرائيلية وفي معسكرات النقب، حيث تم تدريب خمسة آلاف مقاتل، إضافة إلى إيفاد فنيين عسكريين إلى جنوب السودان لتقديم المشورة لقوات غرنغ، هذا واستطاعت إسرائيل بالتحديد بعد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، فتح قنوات مع نظام نميري والتي تمكنت من خلالها توصيل نحو أربعة آلف من اليهود الفلاشا إلى السودان مقابل ملايين

[1]- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص93.

الدولارات، وينبع اهتمام إسرائيل بالسودان من عدة نواحي، أولها؛ تعتبر إسرائيل أن السودان هو البلد العربي الوحيد المسلم الذي تعيق تغلغلها في المجتمعات الأفريقية، ولهذا فهي تهتم بتذويب الهوية الثقافية السودانية، وثانيها؛ تقم إسرائيل بإمداد الجنوب بالأسلحة مقابل السماح للشركات الإسرائيلية بالتنقيب عن البترول في بالجنوب[1].

7- العلاقات بين إسرائيل والكونغو الديمقراطية: تعتبر الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر دولة في حوض النيل من حيث المساحة بعد السودان، وهي إحدى دول "الأندوجو" وبها بحيرة موبوتو سيسيكو، والتي يمكن في حالة إقامة سد عليها زيادة حصة كل من أوغندا والسودان وبالتالي مصر، وبدأت العلاقات الإسرائيلية الكونغولية في الخمسينات عندما قامت "غولدا مائير" وزيرة الخارجية آنذاك بزيارة أفريقيا، وقد توطدت العلاقات الإسرائيلية مع الكونغو عن طريق صفقات السلاح والمعونات العسكرية التي مكنت إسرائيل من التغلغل فيها، وقد نجحت إسرائيل في الفترة الممتدة بين سنتي1997-2008 في مضاعفة صادراتها العسكرية بنحو ثلاثة أضعاف وذلك في عهد الرئيس موبوتو سيسكو، حيث تميزت العلاقات الأمنية بين إسرائيل والكونغو في الثمانينات بتدريب الجيش الكونغولي، كما أجرت دورات لضباط كبار، وقامت بإرسال وفد عسكري ضم نحو خمسة عشر ضابطا إسرائيليا، حيث بلغ حجم الصادرات العسكرية للكونغو في الثمانينات نحو 30مليون دولار، وتتعدد مصالح إسرائيل في الكونغو إذ شملت جميع المجالات الاقتصادية من تجارة، وكذا التنقيب عن الألماس إلى المشروعات الزراعية والري[2].

وقد تم توقيع بروتوكول للتعاون العسكري لتقديم إسرائيل كطرف داعم ومساند له في مواجهة الأزمات الداخلية التي انفجرت عام 1981، كما وشهد عام 1983 توقيع بروتوكول للتعاون العسكري بين الكونغو وإسرائيل يضمن تدريب الحرس الجمهوري وتطويره وإعادة تنظيمه، وتدريب وتسليح فرقة المشاة، كما تشير بعض المصادر إلى وجود خبراء عسكريون إسرائيليون بالكونغو، هذا الاهتمام الإسرائيلي بالكونغو الديمقراطية يمكن ربطه بمواقعها الإستراتيجية المحورية من ناحية، وثرواتها المتعددة الهائلة من ناحية ثانية وقربها من منابع النيل من ناحية

[1]- أشرف محمد عبد الحميد كشك، مرجع سابق، ص105.

[2]- زبيدة محمد عطا، مرجع سابق، ص ص169-170.

ثالثة، وهذا يعد مدخلا جديدا للتوغل الإسرائيلي في دول حوض النيل لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في مياه النيل[1].

8- العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية: تعتبر إثيوبيا من أهم دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وبسبب موقعها وعمقها الحضاري كانت مركزا استراتيجيا هاما، وفي التاريخ الحديث كان لإثيوبيا علاقات مبكرة مع الاتحاد السوفياتي استمرت حتى انهياره، ثم تحولت بعد ذلك إلى المعسكر الغربي والذي أدى إلى وجود كثيف للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فيها، هذه الأخيرة التي تولي هذه المنطقة عموما وإثيوبيا خصوصا أهمية بالغة لجملة من الأسباب، ولاعتبارات دينية وتاريخية وإستراتيجية، وتعود دواعي الاهتمام الإسرائيلي بعلاقاتها مع إثيوبيا للأسباب التالية[2]:

أولا- الإدعاء السائد في إسرائيل بأن العلاقات مع إثيوبيا تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد بزعم أن ابن النبي سليمان عليه السلام(منليك) من زوجته الملكة بلقيس هو مؤسس الحبشة التي كانت تسمى سابقا ماكدا، وأن الأمهرة الذين ينتمي إليهم الأباطرة الحبشة هي من سلالة سيدنا سليمان.

ثانيا- وجود الفلاشا بإثيوبيا، حيث تدعي إسرائيل بأن هؤلاء الفلاشا هم من قبيلة يهودية ضائعة، وبالفعل تمكنت إسرائيل من خلال علاقتها بإثيوبيا من الوصول إليهم، وترحيل أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل، وبعد جملة اتفاقيات عقدتها إسرائيل مع إثيوبيا جاءت عملية تهجير هؤلاء اليهود إلى إسرائيل، أولها؛ الاتفاق السري الذي عقده موشي ديان(وزير الخارجية سنة 1977) مع حكومة إثيوبيا، والذي تم بموجبه إمداد إثيوبيا بالسلاح مقابل الموافقة على هجرة الفلاشا إلى إسرائيل، وقد لجأت إسرائيل إلى العمليات السرية بالتعاون مع الموساد ووكالة الاستخبارات الأمريكية لتنفيذ عمليات التهجير، وقد تم ترحيل ألفا من الفلاشا عام 1982، وقد كانت هناك ثلاث عمليات لتهجير يهود الفلاشا التي كانت أكثر دقة وتنظيما، حيث أخذت طابعا دينيا في مسمياتها؛ أولها عملية موسى(الذي أخرجهم من مصر إلى فلسطين)، عملية سبأ(من نسل اليهود الفلاشا)، عملية سليمان(من نسل اليهود الفلاشا).

---

[1]- ماهر شعبان، "العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي والدور الإسرائيلي"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي لمركز البحوث السودانية، ص ص366-367.

[2]- أسامة عبد الرحمان الأمين، مرجع سابق، ص ص384.

ثالثا- ما تمتاز به إثيوبيا من وفرة في الموارد الطبيعية خاصة المياه، حيث تجري في أراضيها العديد من بحيرة تانا نبع النيل الأزرق الرافد الأساسي لنهر النيل.

رابعا- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإثيوبيا والاستفادة منه في؛ التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي مع الأجهزة الإثيوبية، وتنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة بالوكالة، ومساعدة النفوذ الأمريكي على التغلغل في القارة الأفريقية، وكذلك اتخاذها معبرا إلى بقية الدول الأفريقية وخاصة دول شرق أفريقيا والبحر الأحمر، وأخيرا اتخاذها كمركز متقدم للحفاظ على أمن إسرائيل لأنه من خلالها يمكن الضغط على مصر لموضوع مياه النيل[1].

وظلت إسرائيل منذ عام 1949تقدم مساعداتها العسكرية لجميع حكام إثيوبيا بما فيهم الماركسي "منجستو هيلا مريام"، كما كانت لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الأريترية التي استأجرتها من إثيوبيا حينما كانت جزءا من إثيوبيا، وأنشأت فيها القواعد العسكرية عام 1965، وتعتبر إثيوبيا منذ1952 كقاعدة استخباراتية للموساد، وقد استمرت إسرائيل في توظيف قدراتها العسكرية لتوطيد علاقاتها مع إثيوبيا، فقد أرسلت المبعوثين والخبراء في جميع المجالات وعلى رأسها المجال الأمني والعسكري من أجل إعداد وتدريب القوات المسلحة الإثيوبية، فقد ورد في النشرة العسكرية البريطانية لعام 1998 أن ثمة علاقات استخباراتية وثيقة بين إسرائيل وإثيوبيا، وأن الموساد الإسرائيلي يعمل بشكل مكثف في أديس أبابا لجمع المعلومات إلى جانب قيامه بنشاطات في جزيرة دهلك، والتي مكنته من إدارة مراكز ومراقبة وجمع المعلومات عن اليمن والسعودية والسودان، وبفضل الدعم العسكري الإسرائيلي المستمر، فقد أصبحت إثيوبيا أكبر قوة عسكرية في القرن الأفريقي، من حيث حجم القوات المسلحة وكذا من حيث الإنفاق الدفاعي 1.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009[2].

وتعتبر إسرائيل منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر أهم منافذها إلى العالم، وبهذا فقد التقت مصالحها مع مصالح إثيوبيا في حاجتهما لمنفذ في البحر الأحمر، ففي عام 1949 استطاعت إسرائيل الوصول إلى البحر الأحمر عبر اختراق خطوط الهدنة واحتلال منطقة "أم الرشراش" في خليج العقبة، وكانت إثيوبيا تطمح بدورها منذ عهد منليك في الوصول إلى سواحل البحر

---

[1]- أسامة عبد الرحمان الأمين، مرجع سابق، ص ص384-386.

[2]- عمر فضل الله، مرجع سابق، ص ص52.

الأحمر والتحكم بمضيقه الجنوبي، ولهذا فقد تمكنت عام 1952 أن تقيم اتحادا فدراليا مع إريتريا تمهيدا لاحتلالها عسكريا، وفي عام 1962 حققت هدفها السياسي والجغرافي بوصولها إلى البحر الأحمر، وكان هيلاسيلاسي آخر أباطرة إثيوبيا حليفا قويا لإسرائيل، حيث كانت منذ ذلك الوقت تخطط للاستحواذ على منابع النيل والسيطرة عليها، فانتقلت من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وبدأت حرب المياه خلال فترة الثمانينات في القرن الماضي بوصول خبراء إسرائيليين إلى إثيوبيا لإجراء أبحاث تهدف إلى إقامة مشروعات للري على النيل تستنفذ سبعة مليارات من الأمتار المكعبة، على الرغم من انتفاء حاجة إثيوبيا إلى أي مشاريع مائية، وقد سعت إسرائيل في عهد منجستو هيلا مريام لاتخاذ إثيوبيا قاعدة للتنسيق مع حركة التمرد في جنوب السودان الذي يشكل حوض بحر الجبل فيه المكون الأول للنيل الأبيض أحد أهم روافد نهر النيل، وبدلك تكتمل أهم حلقات السيطرة على منابع النيل بوجودها قبل ذلك في الشريان الرئيسي الذي هو النيل الأزرق[1].

وقد كشفت شركة "تاحال" الإسرائيلية على أطماع كل من إثيوبيا وإسرائيل في مصادر المياه بالقرن الأفريقي، وكذلك عن التعاون الوثيق الذي يجري بينهما، فقد أعلنت الشركة أنها تقوم بمشاريع وأعمال ري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي، بالإضافة إلى أعمال إنشائية في "أوجادين" بالطرف الجنوبي من إثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال، ويصل عدد المشاريع المائية أربعون مشروعا على النيل الأزرق، حيث تشمل 36 سدا، ولعل أهمها هو السد التخزيني على نهر "فينشا" أحد روافد النيل الأزرق، والذي يقتطع 2.5 مليارم^3 من الماء، والذي كان مفروضا أن يصب في النيل الأزرق، والذي يؤدي إلى ري خمسة آلاف هكتار، بالإضافة إلى مشروع استصلاح أربعة آلاف هكتار بمحاذاة الحدود السودانية الإثيوبية، وبالرغم من أن العلاقات الثنائية بين إسرائيل وإثيوبيا قد غلب على ظاهرها الطابع الأمني لمخاوفهما من الجماعات الإسلامية المسلحة بالسودان، وبينها وبين الفصائل المتناحرة بالصومال، فإن التنسيق المشترك في مسألة المياه لم يغب عن العلاقات الثنائية بين الدولتين[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص52.

[2]- عمر فضل الله، مرجع سابق، ص ص53-69.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي "سلفا شالوم" قد صرح خلال زيارته إلى إثيوبيا في عام 2004 بأن قيمة الواردات من إثيوبيا إلى إسرائيل وصلت إلى ما يقارب 15.2 مليون دولار، أي بزيادة بقيمة 5% مقارنة بعام 2002، و6 % عام 2001، أما الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا فقد ارتفعت ما بين جانفي ونوفمبر من عام 2003 بنسبة 50%، أي ما يعادل 9.6 مليون دولار، وقد استندت إسرائيل في تثبيت وجودها في إثيوبيا على القطاع الزراعي بإقامة المشروعات الزراعية تحت إشراف خبرائها، وتقوم شركة "أنكودا" الإسرائيلية في إثيوبيا بامتلاك أراضي بمساحة 50ألف هكتار تقيم فيها عدة مشاريع مثل زراعة القطن والمحاصيل وتربية المواشي، وتروى هذه الأراضي من نهر "القاش" على حدود السودان، كما منحت إثيوبيا الشركات الزراعية الإسرائيلية 30هكتار أخرى بمنطقة "ريموت"، وذلك لزراعة المحاصيل والخضروات و200 هكتار أخرى لشركة "أتاجن" الإسرائيلية في منطقة " عايلت" بين "مصوع" و"أسمرة"، واستأجرت إسرائيل الأراضي الزراعية، حيث أبرمت إثيوبيا اتفاقية لزراعة القطن مع إحدى الشركات الإسرائيلية بمساحة عشرون ألف دونم جنوبي العاصمة أديس أبابا، وتشير التقارير إلى أن إسرائيل ساهمت بإعداد دراسات تنفيذية خاصة بإحدى الشركات الزراعية في جنوب إثيوبيا، حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة بتمويله، وهو عبارة عن مشروع للتنمية الزراعية يمتد على مساحة 300 ألف دونم، ويشمل على إنشاء سد على نهر "شبيلي".

بات معلوما ومسلما به الآن، أن من أهم الأهداف التي تطمح لها إسرائيل في وجودها بإثيوبيا هو الرغبة في الحصول على مياه نهر النيل وتوظيف ذلك من أجل الضغط على صانع القرار المصري والسوداني، نظرا لخطورة وحساسية ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية والسودانية والإسرائيلية، ومعلوم أيضا أن أطماع إسرائيل في مياه النيل قديمة، فإسرائيل تهدف من وراء ذلك تحقيق أسطورة "بناء الحلم الصهيوني من النيل إلى الفرات"، ولا شك أن إسرائيل تلعب دورا مباشرا ومؤثرا وخطيرا في صراع المياه بين دول حوض النيل استفادة من نفوذها الكبير في إثيوبيا وبقية دول المنبع، مستثمرة جملة من الحقائق أهما سيطرة إثيوبيا على ما يقارب 85 % من مصادر مياه النيل، وقد حاولت إسرائيل استخدام إثيوبيا للضغط على مصر من خلال شن الحملات المتكررة ضدها للتشكيك في حصتها من مياه النيل، والتهديد ببناء سدود إثيوبية من شأنها التأكيد على كمية المياه التي تصل إلى الأراضي السودانية والمصرية، وحسب ما أقره بعض الخبراء فإن إسرائيل أقنعت القيادة الإثيوبية بموضوع إقامة مجموعة من السدود

ومشروعات للري على الهضاب الإثيوبية وعشرات الكيلومترات من الأراضي الزراعية، بحجة تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مياه النيل الفيضانية والطاقة الكهربائية لصالح إثيوبيا[1].

الشكل رقم(07): خريطة توضح المشاريع المائية المجسدة على حوض نهر النيل

المصدر: أنظر الرابط الالكتروني/http://www.moqatel.com

[1]- عمر فضل الله، مرجع سابق، ص ص64-66.

الفصل الرابع:

مستقبل الأمن المائي بحوض النيل في ظل التدخل الإسرائيلي في النزاع المائي الإثيوبي المصري

المبحث الأول: واقع العلاقات الهيدروبولتيكية الإثيوبية-المصرية

تميزت العلاقات الدولية بين دول حوض النيل عموما بالصراع وليس بالتوافق، بمعنى تبدلت العلاقات الدولية للحوض بحيث أخذت تعبر عن نفسها بشكل، ويتجلى فيها كثرة الموضوعات الصراعية بين الدول، من ناحية وحدتها، ومن ناحية ثانية تعاظم احتمالات اللجوء إلى أشكال ودرجات العنف كوسيلة من وسائل إدارة الصراع أو دفعه للتسوية، ومن ناحية ثالثة، في حوض نهر النيل حلت دبلوماسية إدارة الصراع وما يرتبط بها من موضوعات، محل دبلوماسية إدارة التعاون وما يرتبط بها من آفاق، انطلاقا من هذا فإن الصراع الدولي في حوض النيل محوره ثلاث موضوعات مركزية، ألا وهي، أولا، الصراع حول إدارة مياه النهر وكل ما يتصل به من موارد سمكية وزراعية وصناعية وغيرها، وثانيا الصراع حول الفرص الاستثمارية في دول حوض النهر، وثالثا الصراع حول المقتضيات الجيوبولتيكية والجيو-إستراتيجية الدولية تصويرا لحوض النهر كوحدة إستراتيجية متنافسة مع غيرها من وحدات إستراتيجية مختلفة[1].

كما نلاحظ على العلاقات المصرية الإثيوبية أنها اتسمت نوعا ما بالتطور والازدهار بداية التسعينات، أين تم التوقيع على اتفاق إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا، والاتفاق وقعه الرئيس ميليس زيناوي وحسني مبارك في القاهرة عام 1993، والذي شهد نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، فكانت أول مرة تقبل فيها إثيوبيا الدخول في مفاوضات بشأن مياه النيل، كما عقدت جولتان من المحادثات المصرية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ، وتم الاتفاق على ضم السودان للمفاوضات وقام وزير الموارد المالية والري المصري بزيارة إثيوبيا في جوان 1994 وهي أول زيارة يقوم بها زير مصري لإثيوبيا منذ عام 1982، ولقد تأثرت العلاقات سلبا عقب تعرض الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك إلى محاولة اغتيال بأديس أبابا عام 1995، ونتيجة لذلك تصاعد الخلاف حول تقاسم مياه النيل، وهو الخلاف الذي لم يتم تداركه، وانتهى بتوقيع إثيوبيا للاتفاقية الإطارية مع عدد من دول حوض النيل الأخرى عام 2010، والتي قادت فيها إثيوبيا الحملة ضد مصر التي تنادي من خلالها مراجعة المعاهدات السابقة[2].

---

[1]- جهاد عودة، **الأزمة الإستراتيجية: الصراع الدولي في حوض نهر النيل، كراسات مصرية**. (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص ص 23-24.

[2]– سامي زكي يعقوب، مرجع سابق، ص 79.

في هذا الإطار شكلت مسألة مياه النيل أحد الركائز الأساسية في السياسة الخارجية المصرية عبر مختلف العصور، إذ حرصت مصر على انتهاج إستراتيجية متوازنة تجاه دول الحوض، من أجل إقامة تعاون بين دول حوض النيل لاسيما العلاقات المصرية الإثيوبية، بما يخدم مصالحهما، على اعتبار أن التعاون هو أساس حل النزاع والصراع، ولهذا سنحاول أن نفحص العلاقات المصرية الإثيوبية المائية من هذا المنطلق، وذلك عبر مراحل تاريخية محددة.

المطلب الأول: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا قبل وبعد 25 يناير2011

أولا- التعاون والنزاع المائي بين مصر وإثيوبيا في عهد الرئيس عبد الناصر

إن أهداف السياسة المصرية الخارجية تجاه أفريقيا تميزت بتركيزها على تأمين مياه النيل، وبناء على ذلك، فلم يعد في الإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال إخضاع منابع هذه المياه للسيطرة المصرية على نحو ما خططت لذلك السياسات الماضية عبر تاريخ مصر، وإنما العمل على تحرير أقاليم المنابع من الاستعمار[1].

وفي عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبحكم انضمام كل من مصر وإثيوبيا إلى الأمم المتحدة ومساهمتهما في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، والعلاقة الجيدة بين الرئيس عبد الناصر والإمبراطور هيلاسي لاسي، أثرت بشكل واضح على تواري قضية النيل من المباحثات الثنائية المصرية الإثيوبية، حيث كان محور اهتمام الدول الإفريقية آنذاك تصفية الاستعمار، كما ساعد على دعم العلاقات بين الدولتين توجههما نحو إفريقيا المشترك[2].

لذلك تحتل إثيوبيا مركزا مهما في السياسة الخارجية لمصر، باعتبارها يمكن أن تشكل مصدر تهديد للأمن المائي المصري، خاصة وأن إثيوبيا تمول نهر النيل بما يقارب 86% من إيراده الإجمالي كما أنها تتمتع بالقدرة على تحويل مجرى مجاري نهر النيل الإثيوبية والتقليل من الموارد المائية الواردة إلى مصر، وهذا انعكس سلبا على كل منهما وهذا ما أثبتته اتفاقيات النيل التاريخية حسب إثيوبيا. وظل الوضع كما هو عليه حتى ثورة 1952 حيث أعاد الرئيس

---

[1]- سامي زكي يعقوب، "البعد المائي في العلاقات السياسية المصرية الإثيوبية"، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2010، ص ص 73-74.

[2]- كينفي ابراهام، آفاق العلاقات المصرية الإثيوبية، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد الثالث، العدد 11، خريف 2002، ص 44.

المصري جمال عبد الناصر باقتراح وإنشاء حلف عسكري بين إثيوبيا والسودان كخطوة أولى نحو وحدة وادي النيل ثم وحدة إفريقيا ككل[1].

وقد بدا الخلاف واضحا بين البلدين عندما قررت مصر بناء السد العالي، دون استشارة لدول المنبع، فعارضت إثيوبيا ذلك معارضة قوية، وأكدت على حقها كدولة من دول المنبع في أن يؤخذ رأيها في إنشاء السد العالي، بل وقامت بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدراسة إمكانية إقامة السدود والزراعة وتوليد الطاقة على النيل في إثيوبيا، وسحبت أمريكا عرضها بتمويل السد العالي في جويلية 1956، معللة ذلك بعدم عقد مصر لاتفاقية مع دول المنبع، لذلك أصبحت إثيوبيا دولة معادية في نظر عبد الناصر، خاصة بعد قبولها قنصلا عاما لإسرائيل في أديس أبابا عام 1956[2].

ثانيا: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا في عهد السادات

بعد إنشاء السد العالي، وبداية حكم الرئيس الراحل أنور السادات، عرفت العلاقات المصرية الإثيوبية نوعا من التحسن إلى غاية منتصف السبعينات من القرن الماضي أيام حكم الرئيس الإثيوبي هيلا ميريام منجستو، حيث ظهرت مشكلة ثانية حول مياه النيل، بعد أن أعلن الرئيس السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل إلى ري 35 ألف فدان في سيناء، مع إمكانية إمداد إسرائيل من خلال ترعة السلام بمياه النيل، فقد أساء ذلك لإثيوبيا، حيث أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالحها، بل وتقدمت بشكوى لمنظمة الوحدة الإفريقية، تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، مما دفع الرئيس أنور السادات إلى توجيه خطاب حاد اللهجة إلى إثيوبيا، أكد فيه أن مصر ستحارب إذا اتخذت إثيوبيا أي إجراء للتدخل في مياه النيل، ومع بداية الثمانيات بدأت مرحلة جديدة من العلاقات، وخففت فيها حدة الخطاب بين البلدين، وحلت محلها صيغة التعاون والتفاهم بين البلدين في محاولة لاستغناء إثيوبيا عن إنشاء أي سدود على النيل الأزرق، تضر بحصة مصر من مياه النيل، بعد أن أعلنت إثيوبيا عن مشروع ري تسعى لتنفيذه[3].

بدأ التفكير في إنشاء هيئة فنية مشتركة لدراسة المشاريع والبرامج التي تخص دول حوض النيل، وقام الخبراء المصريون بالدراسة والإعداد لمشروع منظمة حوض النيل، وتم بالفعل

---

[1]- محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي المصري**. (القاهرة: 1998)، ص 117.

[2]- المرجع نفسه، ص 102.

[3]- جوزيف رامز،"زيارة منجستو لمصر وأبعاد العلاقات المصرية الإثيوبية"، **السياسة الدولية** 89 (يونيو 1987) ، م 32 ، ص 205.

إجراء الاتصالات بالدول المعنية "دول حوض النيل التسع" وقد وجهت مصر الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الري في أكتوبر 1981، إلا أن المشروع تأجل بسبب اغتيال السادات، ولكن مصر استطاعت تكوين منظمة تجمع دول حوض النيل، تحت اسم الاندوجو، كإطار للتشاور والتنسيق بين دول حوض النيل[1]، وظلت أهم عقبة تواجه هذه المجموعة منذ نشأتها حتى الآن، هي عدم انضمام إثيوبيا وكينيا إليها، حيث ترتبط الأخيرة في الانضمام بإثيوبيا والمنطلق الإثيوبي في ذلك يقوم على أساس أنه ليس لإثيوبيا مصلحة في الدخول في اتفاقيات مع ست دول بشأن مياه النيل، بينما المستفيد الوحيد هي مصر والسودان، حيث على الدولتين إذا رغبت في إجراء محادثات بخصوص مياه النيل التفاوض مع إثيوبيا فحسب[2].

ثالثا: التعاون والصراع المائي بين إثيوبيا ومصر في عهد الرئيس حسني مبارك

إن العلاقات المصرية الإثيوبية خلال عهد الرئيس الأسبق مبارك في بداياتها عرفت نوع من التحسن والتطور، غير أن الملاحظ عن التصريحات المختلفة التي أدلى بها الرئيس مبارك تعكس ضمنيا بعض التوتر لاسيما بما تعلق بمسألة مياه النيل حيث اعتبرها الرئيس المصري قضية أمن قومي، فخلال اجتماع اللجنة الوزارية للري والموارد المائية صرح بقوله "أن قطرة المياه أغلى من الثروة لأنها ثروة مصر الحقيقية في الحاضر والمستقبل[3]، ويذهب رئيس مجلس الوزراء الأسبق عاطف صدقي إلى القول بأنه "لا توجد حكومة عاقلة تستطيع أن تفرط في مياه النيل"[4].

ويبقى أن تسجل على العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة (1974-1991) بأنها عرفت نوع من البرود والتراجع في العلاقات الثنائية بينهما، وارتبط ذلك بالتوجه الإيديولوجي لكل منهما، أين اتجهت إثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي ومصر نحو المعسكر الغربي، وقد قامت إثيوبيا خلال هذه الفترة بالتخطيط لتجسيد مشروع مائي بسد تانابيلس تحديدا سنة 1988، حيث رأت فيه مصر تهديدا لمصالحها المائية، غير أن سقوط النظام السياسي برئاسة منجستو هيلا ميريام أدى إلى

---

[1]- أحمد حسن السيد ، "تجمع دول حوض النيل –الأندوجو -"،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989، ص ص 3 -5.

[2]- سلوى محمد لبيب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه إثيوبيا في التسعينات"، بحث مقدم في المؤتمر الثاني للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة 1988، ص 23.

[3]- أشرف محمد عبد الحميد كشك، **السياسة المائية المصرية تجاه حوض النيل**.(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2006)، ص 24.

[4]- كينفي ابراهام ، مرجع سابق، ص 45.

تأجيل النظر مرة أخرى في قضية مياه النيل[1]. وبعد تولي الجبهة الديمقراطية الثورية الحكم، تم توضيح إطار عام للتعاون بين مصر وإثيوبيا عام 1993 كمحاولة أولى حقيقية لمعالجة القضية الحيوية، ويدعو إلى عدم قصر أوجه التعاون بين الدولتين على النيل فقط، بل يتطلعان إلى توسيع مجالات التعاون إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتلت ذلك زيارة سيوم مفين وزير الخارجية الإثيوبية للقاهرة شهر أكتوبر 1997، حاملا لرسالة من رئيس الوزراء ميلسين زيناوي، حيث كان الغرض من الزيارة وضع أسس علاقات ممتدة بين البلدين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتلت ذلك زيارة زيناوي للقاهرة في جوان 1998 تلبية لدعوة الرئيس مبارك، حيث تناقشا حول طرق دعم التعاون والعلاقات الثقافية وسبل حل النزاع الإثيوبي الإريتري بشكل سلمي، وفي شهر ماي 2009 أصدر الرئيس مبارك تكليفات لجميع الوزارات المعنية بزيادة معدلات التعاون مع إثيوبيا خلال المرحلة المقبلة في كل المجالات خاصة الزراعة والتجارة والصناعة والموارد المائية والري[2].

غير أن المشروعات التي باشرتها إثيوبيا على النيل الأزرق أثرت بشكل مباشر في العلاقات المائية الإثيوبية المصرية، حيث كما سبق وأن تطرقنا في تصريح للرئيس زيناوي حول هذه المشروعات إذ اعتبرها جزء من البرامج الداخلية لنظام الحكم الديمقراطي الحالي في إثيوبيا، فبناء هذه المشاريع حسب هو ضمن البرامج الداخلية للحكومة الإثيوبية لأسباب خاصة بإثيوبيا مثل التصحر والجوع وتوليد الطاقة الكهرومائية، وفي هذا السياق عبرت إثيوبيا عن موقفها الرافض للمشروعات المائية المصرية على حوض النيل، لاسيما مشروع توشكا وترعة السلام، فقد تضمنت ورقة العمل الرسمية التي قدمها الوفد الإثيوبي الحاضر بالمؤتمر الخامس لدول حوض النيل بتاريخ 1997/03/02 المطالبة بإلغاء اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وكذلك لابد من إلغاء مشروعي توشكا وترعة السلام لأنهما سوف يؤديان إلى تضخيم حصة مصر المائية، وقد جاءت ردود الفعل الإثيوبية هذه كرفض واضح لشرط الإخطار المسبق كما سبق وأن تطرقنا إليه، تحت مبرر من حق كل دولة أن تقدم تنفيذ المشاريع المائية التنموية الخاصة بها،

[1]- المرجع نفسه، ص 47.

[2]- سامي زكي يعقوب، مرجع سابق، ص 84.

بغض النظر عن الشرط الذي تتمسك به مصر، وهو ضرورة أن يكون هناك إخطار وتشاور وتدارس مسبق لتلك المشاريع مع مصر قبل تنفيذها[1].

رابعا- التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا بعد 25 يناير2011

تميزت العلاقات المصرية بدول حوض النيل بعد ثورة 25 يناير بحدوث تقارب نسبي لاسيما من خلال الزيارات الدبلوماسية الشعبية المصرية لكل من أوغندا وإثيوبيا والسودان سنة 2011، حيث توجه وفد شعبي مصري إلى إثيوبيا، وذلك من أجل الحوار حول مستقبل العلاقات المصرية مع دول المنابع، ودعوة هذه الدول لوقف التوقيع على اتفاقية عنتيبي الإطارية والسعي لوضع اتفاقية بديلة ترضي جميع دول الحوض، ودفع العمل المشترك والتعاون المثمر بين البلدان والشعوب المحيطة بنهر النيل[2]، وأثناء هذه الزيارة تقابل الوفد مع رئيس الوزراء ميلسين زيناوي، حيث صرح لهم بخصوص مسألة مياه النيل "أن أي مشروع على نهر النيل يؤذي الفلاح المصري يعتبر جريمة من أسوأ الجرائم، مشددا على أن الفلاح المصري والإثيوبي في مركب واحد" كما أضاف "بأن بلاده لا تخطط أبدا لمشروع من شأنه أن ينشر الجوع بمصر، أو يضر مصالحها مطلقا، وأن السدود التي تنوي إثيوبيا إقامتها ستعود بالنفع على مصر أيضا، لأنها تدرك بأن مصر بحاجة إلى المياه أكثر من إثيوبيا، كما أن إثيوبيا لم تفكر أبدا في بيع المياه لمصر"[3].

كما قام رئيس الوزراء عصام شرف بزيارة رسمية لإثيوبيا في عام 2011 أيضا، وأثناء وصوله إلى إثيوبيا صرح بأن "أفريقيا تمثل توجها رئيسيا للحكومة المصرية، وأن تنمية أي دولة إفريقية هو تنمية لمصر وجزء من أمنها القومي، وأن كلا من مصر وإثيوبيا تحتاجان إلى بعضهما في جميع نواحي التنمية"، وخلال لقائه برئيس الوزراء الإثيوبي ميلسين زيناوي صرح هذا الأخير، "أن مشاريع إثيوبيا المالية لا تضر مصر ولو ثبت العكس في رأيه فستعيد إثيوبيا النظر في هذه المشاريع"[4].

---

[1]- محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي عام 2007-2008**. (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008)، ص ص 446-447.

[2]- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية، انظر الرابط www.sis.gov.eg/section/1882/1112?lang:ar

[3]- زكي البحيري، مرجع سابق، ص ص 442- 444.

[4]- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية، مرجع سابق.

عموما تميزت هذه الزيارة بإعلان رئيس الوزراء الإثيوبي عن تأجيل عرض اتفاقية الإطارية الخاصة بالتعاون بين دول حوض النيل على برلمان بلاده، إلى حين انتخاب رئيس جديد لمصر وتشكيل حكومة جديدة قادرة على اتخاذ قرار مناسب بهذا الشأن، كما أكد على موافقته على تشكيل لجنة خبراء مصرية إثيوبية للتأكد من أن سد الألفية العظيم لا يؤثر على حصة مصر في مياه النيل وإذا ثبت ضرره سنقوم بتغيير التصميم[1].

أما في عهد الرئيس السيسي، فقد نجحت السياسة المصرية الجديدة في وضع أسس لتحويل العلاقات الإثيوبية المصرية إلى علاقات تعاون وانتفاع بعد أن عرفت جهودا لسنوات في إطار الصراع والتطاحن على خلفية سد النهضة على الأراضي الإثيوبية، فترجمت توجهات السياسة المصرية خلال لقاء السيسي برئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ميريام ديسالين على هامش القمة الإفريقية التي عقدت في مالابو بغينيا الاستوائية، أين أثمر اللقاء عن بيانا للتعاون المشترك بين البلدين، وكان مضمون هذا البيان ما يلي[2]:

- احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الإضرار ببعضهم.
- أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على ها.
- احترام مبادئ القانون الدولي، والاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد.
- تلتزم الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر المائية.
- تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، الذي يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعب إثيوبيا بعين الاعتبار.
- تلتزم الدولتان بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية في إطار التوافق.
- اتفاق الدولتان على البدء الفوري في تنفيذ البيان بروح من التعاون.

وما عزز هذا التحسن في العلاقات هو الزيارات المتبادلة بين البلدين، على غرار زيارة إبراهيم محلب مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والإستراتيجية لإثيوبيا للمشاركة في

---

[1]- زكي البحيري ، مرجع سابق، ص 448.

[2]- الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية، مرجع سابق.

اجتماعات الدورة العادية 29 بتاريخ 2017/06/30 كما قام سامح شكري وزير الخارجية بزيارة لإثيوبيا للمشاركة في اجتماعات الدورة العادية31 للمجلس التنفيذي على مستوى وزراء الخارجية بالاتحاد الإفريقي واستقبله وركنا جيبيو وزير خارجية إثيوبيا، وتباحث الطرفان التطورات الخاصة بسد النهضة، ومسار أعمال اللجنة الفنية الثلاثية المعنية بمتابعة الدراسات الخاصة بتأثير السد على دولتي المصب، من جهة أخرى وبتاريخ 2017/04/19 قام ورقينة جبابيه وزير خارجية إثيوبيا بزيارة لمصر أين استقبله الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتباحث الطرفان أيضا أهم التطورات المتعلقة بسد النهضة، ومختلف القضايا الإفريقية ذات الاهتمام المشترك[1].

المطلب الثاني: محددات العلاقات الإثيوبية-المصرية

كتب الباحث كينفي إبراهام *Kinfe ibraham* عن الباحث الإثيوبي يعقوب أرسانو، بأن هناك احتمالا كبيرا للصراع حول المياه في حوض النيل بين دول منابع النهر ودول أدناه، ويرتبط ذلك حسبه إلى أن أعداد السكان خاصة في دول المنابع تتزايد بدرجة كبيرة مما يزيد الطلب على زراعة المحاصيل الغذائية، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من المياه، خاصة أن مياه النيل مستغلة لحساب دولتي المصب مصر والسودان دون باقي دول الحوض مما يوجد تفاوتا في توزيع المياه قد يؤدي إلى الصراع[2].

فبالنسبة لمحددات التعاون المصري الإثيوبي، يعد ملف النمو السكاني على مستوى البلدين وما يترتب عليه من زيادة الحاجة إلى الموارد المائية محددا بالغ الأهمية في مجال التعاون بين الدولتين، إذ سعت كل دولة إلى استخدام مصادر مياهها إلى الحد الأقصى، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعارض المصالح، وبالتالي صراع محتمل على المياه، ولعل الحل الأمثل هو التوصل إلى صيغة قانونية للتعاون واستغلال المياه لجميع دول الحوض، لأنه لطالما هناك غياب لنظام شرعي وقانوني يجمع دول الحوض ستواجه الدول حالة من الفوضى المائية التي يدعمها عدم الثقة بين مصر وإثيوبيا، لكن التعاون المتعدد الجوانب يعتبر الأداة التي يمكن بواسطتها انهار التصرف الأحادي الجانب في مياه النيل، لهذا يجب أن تتقدم العلاقات المصرية الإثيوبية من الخلاف إلى التفاهم والتبادل والحوار، خاصة في ظل الروابط الثقافية المتينة والتاريخية العريقة، كما أن من شأن اعتماد التعاون أن يساعد في حل المشكلات وتجنب الصراعات، فالتعاون بين

---

[1]- هاني رسلان، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا"، **السياسة الدولية** 199، المجلد 50، يناير 2015، ص 134.

[2] – Kinfe ibraham, the Nile basin disequilibrium.p7

البلدين يمكن الاشتراك في المشروعات التي تستهدف مياه النيل، وبناء السدود على مستوى منطقة المرتفعات الإثيوبية، حيث فاقد البخر متر واحد لكل عام، وثلاثة أمتار في أسوان سنويا، وبناء عليه يمكن بناء السدود في مرتفعات إثيوبيا وعلى مخرج النيل الأزرق سيوفر الكثير من الكميات المائية التي تضيع بسبب البخر لصالح كل من مصر وإثيوبيا[1].

لذلك فالتعاون يعد الآلية المثلى للاستفادة من مياه النيل، إذ أن هناك كميات هائلة من المياه الضائعة في حوض النيل يمكن أن تعود بالنفع على دول الحوض لو تم استقطابها في حوض الهضبة الإثيوبية، والمناطق المتاخمة للحدود السودانية، حيث يتساقط على الحوض أكثر من 1600 مليار م^3، يمكن الاستفادة منها في الزراعة المطرية لو أحسن استغلالها، وهي تمثل عاملا مهما في توفير الأمن الغذائي لحوض النيل، كما أنه هناك طاقة كهربائية يمكن الحصول عليها من تساقط المياه على النيل الأزرق، شرط الاستجابة لآلية التعاون بين الطرفين[2].

ويرى الكاتب الكيني آرثر أو يرو أن التعاون هو الذي يدفع لتحقيق توافق حقيقي بين دول حوض النيل، وذلك عن طريق التفاوض بأن تحدد دول الحوض مشكلاتها الجماعية، ولا تركز فقط ادعاءاتها ونظرياتها القديمة، فمعظم دول الأنهار الدولية قامت بعقد اتفاقيات حددت بموجبها سبل التعامل وحقوق الدول المائية فيها، باستثناء دول النيل التي لا تزال تسعى لتحقيق ذلك[3].

وقد تبلور التعاون الإثيوبي المصري في المجال المائي عام 1987، أين زار وفد إثيوبي مصر، الذي يضم مجموعة من الخبراء لمناقشة مشروع خاص بإقامة خزان على بحيرة تانا والثاني إقامة سد على نهر اليارو، بهدف حجز 8 مليار م^3 من الفيضان لصالح مصر والسودان وإثيوبيا، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عالي لتنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين، وقد بحث الطرفان عام 1989 أوجه الاستفادة الكاملة من مياه النيل، وفي مجال الموارد المائية أبرمت اتفاق مع إثيوبيا للتعاون المائي، وذلك من خلال إقامة جهاز الإنذار المبكر للتنبؤ بإيراد المياه من خلال لجنة تنمية حوض النيل لإقامة المشروعات اللازمة كدول حوض نهر النيل.

---

[1]- شيرين مبارك فضل الله، **نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية 1952-1974**. (القاهرة. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2014) ص ص 227-228.

[2]- محمد ناصر عزت، التعاون مع دول حوض النيل والآفاق المستقبلية، في: **الآفاق المستقبلية لعلاقات مصر الإفريقية**، كراسات تحوتي16، الإسكندرية 1999، ص 91.

[3] – Arthur quwino,op.cit.pp25-27

وفي جانفي 1990 أيدت إثيوبيا توجيها للمشاركة في المؤتمر السادس لمجموعة الأندوجو التي دعت إليه مصر للاتفاق حول كيفية استغلال مياه النيل الأزرق، إذ تعد موافقة إثيوبيا للمشاركة في المؤتمر تحولا هاما في موقف إثيوبيا والتي كانت ترفض من قبل اجتماعات مجموعة الأندوجو، ويتضح التعاون الإثيوبي المصري أيضا في المجال المائي سنة 1993 أين تم توقيع إطارا عاما للتعاون الإثيوبي المصري بين البلدين مبارك وزيناوي، وجاء في هذا الاتفاق تعهد الطرفان بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، كما تعهد الطرفان بالتعاهد والتشاور في المشروعات ذات الفائدة المشتركة، والعمل على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل، وقد عرف عام 2002 تطورا جديدا بين مصر وإثيوبيا من شأنه أن يدعم العلاقات المائية الإثيوبية المصرية، حيث نتج عن زيارة وفد برلماني مصري لإثيوبيا بين 01-2002/02/02 أثر واضح بخصوص الحقائق المائية من الطرف الإثيوبي[1].

وكذلك يتجسد مفهوم التعاون بين الدولتين عبر نقل الخبرة في مجال تحسين نظام الري، حيث تم إيفاد خبراء مصريين بغرض زراعة القطن، كما يتضح من مختلف التقارير بأن العديد من المستثمرين اهتموا بالاستثمار في ميدان الزراعة بإثيوبيا لاسيما بعد زيارة رئيس الوزراء المصري الأسبق سنة 2009 أحمد نظيف، وامتد التعاون المصري الإثيوبي ليشمل مجال الطاقة والأشغال العمومية ميدان البناء تحديدا، إذ يعمل المستثمرون المصريون عن تشييد المباني الأقل تكلفة بناء على طلب الحكومة الإثيوبية، وتشرف عليه بصفة مباشرة شركة أوراسكوم، وتعمل أيضا مصر على تجسيد مشروعين في مجال الأدوية واللقاحات حيث وافق المستثمرين الإثيوبيين على الشراكة المصرية، وذلك بالدخول في استثمار مشترك بنسبة 30%، فضلا عن التعاون في النظام البنكي أين رافق زيارة رئيس الوزراء أحمد نظيف (2009) رؤساء مجلس إدارة أربعة بنوك رئيسية، إذ تم تمويل صندوق النيل للتجارة الحرة بمبلغ 120 مليون دولار، كما يوجد تحول تجاري بين البلدين ازداد متوسط بنسبة 20% خلال (2004-2009)، إذ انتقل من 41 مليون دولار عام 2004 إلى 96 مليون دولار[2]. أما عن معيقات التعاون بين مصر وإثيوبيا تعد

---

[1]- حسين موسى، **إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل: الرؤى والإشكاليات**، ط1.(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص ص 110-113.

[2]- ديجينه تسيما، "العلاقات الإثيوبية المصرية نموذج للعلاقات العربية الإفريقية"، **مجلة آفاق إفريقية** 32، (2010)، ص ص 15-18.

نفسها الدوافع والحوافز التي تحفز التعاون، كالفقر، وزيادة السكان، ونقص الموارد في ظل الحاجة المتزايدة إليها، فبدل أن تكون معوقات تقف حائلة في وجه التعاون المصري والإثيوبي، يمكن استغلالها في تنمية الدولتين[1].

وتتمثل أهم معوقات التعاون بين الدولتين في عدة نقاط، من نقص الحوار بين الجانبين المصري والإثيوبي، بسبب الارتباط بالعوامل التاريخية، المترسبة عن العهد الاستعماري[2]. ونجد أيضا تعدد القوميات والإثنيات في إثيوبيا تقف عائقا أمام رغبة إثيوبيا للتعاون في إقامة مشروعات مائية في بعض المناطق نظرا لقلق النظام الإثيوبي من التدخل الخارجي مستغلا وضعها الداخلي المضطرب، فضلا عن عزوف الخبراء الإثيوبيين عن المشاركة الفعالة مع دول حوض النيل للتعاون في مجال تنمية واستخدام موارد الأحواض الدولية وذلك لقلة الخبرة الإثيوبية في المجال، ويعتبر أيضا عدم قدرة لكل من مصر وإثيوبيا على الوصول لاتفاقية ملزمة للطرفين معوقا آخر من معوقات التعاون بين البلدين، وذلك لظروف داخلية وخارجية أعاقت حل المشكلة التاريخية، وذلك اعتقادا من إثيوبيا بأن مصر ضد أي تسوية أو اتفاق لن يتم فيه الإشارة إلى حقوقهما التاريخية[3].

ويعد عدم الاستقرار السياسي أحد أهم وأكبر المعوقات التي حالت دون تحقيق التعاون بين البلدين، حيث تعتبر إثيوبيا واحدة من دول حوض النيل التي تعاني من الصراعات الداخلية الحادة وعدم الاستقرار، فهذه الوضعية حالت دون تنمية إيرادات النهر المائية، وتنفيذ المشاريع في أعالي النيل لمصلحة مصر وإثيوبيا وباقي الدول الأخرى في حوض النيل، وأثرت أيضا على عدم اتفاق مصر وإثيوبيا على شيء مشترك يخدم تنمية مياه النيل[4].

ويؤكد الخير خالد حنفي، أن العائق الأساسي في توتر العلاقات المصرية الإثيوبية هو المياه، حيث يوجد خلافات في وجهات النظر بين الطرفين حيث لا تعترف إثيوبيا بالاتفاقيات المصرية السابقة والخاصة بحصصها المائية من النيل، ولهذا بقي الخلاف بين الدولتين، وخاصة من عدم ارتياح مصر بسبب الأخطار التي يمكن أن تتأتى من بناء سد النهضة[5].

---

[1] – Metwale. Abdelfattah, history of co-operation in the Nile basin. **Journal of water ressources development**. vol 20 N0.01 2004. P 48.

[2] - بشير مبارك فضل الله، مرجع سابق، ص 229.

[3] - محمد عبد الهادي راضي، مرجع سابق، ص 13.

[4] - سيد محمد موسى حمد، **مصر ودول حوض النيل**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ص 48.

[5] - إبراهيم يسرى، **النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقي**. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2014)، ص 32.

ولعل من بين المعوقات الأكثر حدة التي تقف حائلا دون تفعيل التعاون المصري الإثيوبي، هو نتائج الدراسات المصرية الحديثة، والتي أشارت أنه في حالة قيام إثيوبيا بإنشاء السدود ومشاريعها المائية، والقيام بملئها خلال فترة أربعون سنة، فإنها سوف تتسبب في عجزا مائيا لدولتي المصب خلال سنوات الملء، وأن هذا العجز سوف يحدث مرة على الأقل كل أربع سنوات، ويصل العجز المائي إلى ثمانية مليارم^3 في السنة كحد أقصى في حصة مصر، ويحدث عجزا مماثلا في السودان. وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 20% سنويا أي ما يعادل 600ميغاواط، ويصل العجز أحيانا إلى 14 مليارم^3 من حصة مصر ومثلها السودان حيث يصبح متوسط النقص من إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان نحو 500ميغاواط سنويا، كما يمكن أن يصل العجز المائي إلى 19 مليارم^3 لمصر ومثلها السودان مع تسجيل انخفاض لإنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 1000ميغاواط سنويا[1].

[1]- هاني رسلان، حلقة نقاشية عن أبعاد أزمة المياه في حوض النيل وتأثير السدود الإثيوبية على مصر، تاريخ الإطلاع: 2014/02/14 www.masress.com /charm/109439.

المبحث الثاني: سد النهضة وأثره في النزاع المائي الإثيوبي-المصري

يعتبر سد النهضة الإثيوبي حلقة في سلسلة الأزمات الدولية، والتي كان لها دورا بارزا في التأثير على العلاقات الدبلوماسية بين كل من مصر وإثيوبيا، نظرا لارتباطها بأثرها الفاعل في حاضر ومستقبل الأمن المائي المصري ومنه الأمن القومي لكلتا الدولتين، مع العلم أن مسألة الأمن المائي تعتبر من أكثر المسائل خطورة خاصة وأنها لصيقة بالسياسات العامة للدولتين في مراحل تاريخية سابقة. لذلك تمايزت مواقف طرفي النزاع والقوى الداعمة لكل منهما، سواء ما تعلق بالطرف المباشر الأول في المعادلة الصراعية دولتي المصب، والطرف الثاني المعادلة المائية إثيوبيا، وكذلك الأطراف الأخرى ذات العلاقة غير المباشرة بالأزمة لاسيما دول حوض النيل، أين تتفق معها أطراف دول ومنظمات دولية مانحة، وهو ما يؤثر أيضا بشكل غير مباشر على التفاعلات المائية و مخرجات النزاع.

لقد أثار مشروع سد النهضة إشكالية حقيقية، فمن جهة تعتبره الدولة الإثيوبية مشروعا وطنيا وسيفتح لها مجال التوظيف والاستثمار الأمثل لمواردها الهيدروليكية، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لها، ومن جهة مقابلة تتعاطى مصر مع مشروع سد النهضة على أنه يمثل أزمة فعلية لكونه يشكل تهديدا على أمن مصر المائي في حالة استمرار تجسيده، فالموقف المصري يؤكد على اكتمال تنفيذ سد النهضة هي أزمة تلقي بتداعياتها على أمن مصر القومي. انطلاقا من ذلك نتناول أزمة سد النهضة الإثيوبي بالتحليل من خلال التركيز على وصف أزمة سد النهضة بشكل عام وعرض مختلف المخاطر التي يشكلها ثم تحليل التداعيات المترتبة على النزاع:

المطلب الأول: واقع سد النهضة الإثيوبي

أعلنت إثيوبيا في فيفري 2011 عن عزمها إنشاء سد "الحدود" *Border Dam* على النيل الأزرق، والذي يعرف بسد " هيداسي *Hidase*" على بعد 20 – 40 كلم من الحدود السودانية، وبسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليارم^3 وإسناده إلى شركة سالليني (*Salini*) الإيطالية بالأمر المباشر وأطلق عليه مشروع X (*projet X*)، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير (*Grand Millenium Dam*) وتم وضع حجر الأساس لهذا المشروع العملاق في 02/ 04/ 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في الشهر نفسه ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير (*Grand Ethiopian renaissance*

(*Dam*) ، وهذا السد يعد أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام 1964[1].

سد النهضة أو سد "الألفية الكبير" (بالأمهرية: هيداسي جاديب *Hidase Gedib*) هو سد إثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية بني تشنقول في إقليم جوموز (*Guba Benishangull Gumuz state*) بالقرب من الحدود الإثيوبية[2]، وسنتطرق فيما يلي إلى مختلف التسميات التي أطلقت على هذا المشروع :

- سد بورد راو أو السد الحدودي (*Border*) : سد بوردر هو الاسم الأصلي الذي جاءت به دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي التي أجريت عام 1964، وطبقا للدراسة الأمريكية فإن ارتفاع السد الحدودي حوالي 84.5 م، وسعة التخزين 11.1 مليارم^3 عند مستوى 575م للبحيرة، وقد يصل ارتفاع السد في الدراسات إلى 90 مترا بسعة 13.3 مليارم^3 ، عند مستوى 580م للبحيرة، وفي سيناريوهات أخرى قد تصل سعة التخزين إلى 16.5 مليارم^3 عند مستوى 590 متر للبحيرة، وقد احتفظت إثيوبيا بسرية عزمها إنشاء "سد بوردر"، ومن ثم لم يكن مدرجا ضمن الخطة الخماسية لإثيوبيا أو في أي تصريح رسمي إلى أن سمحت إثيوبيا في الوقت المناسب وانشغال مصر بأحداث ثورة 25 يناير، إلى أن أعلنت الصحيفة الإثيوبية (*Addis Fortune*) يوم 6 فيفري عن اعتزام إثيوبيا إنشاء السد[3].

- مشروع X (*Projet X*): أعلنت صحيفة (*Addis Fortune*) في فيفري 2011 أن الشركة الإثيوبية للطاقة الكهربائية (*EEPCO*) بدأت في إنجاز مشروع كهربائي على النيل الأزرق يعرف باسم مشروع X بديلا للاسم القديم "بوردر" وهذا يرجع إلى أن المشروع يعد قاطرة التنمية الإثيوبية مستقبلا، وتم توقيع عقد تنفيذ المشروع مع شركة ساليني الإيطالية بدون مناقصة دولية بمبلغ 4.8 مليار دولار[4].

---

[1]- ممدوح عارف احمد مصطفى، الجوانب الاقتصادية للأمن المائي المصري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ، ص 69

[2] - Ethiopian biggest dam to help neighbors solve power problem, news one. 17 April 2011

[3] - محمد سلمان طايع، سد النهضة و تأثيره على الأمن المائي المصري: دراسة من منظور الجيوبولتكس،ندوة قضية مياه النيل 15/ 03/ 2014، جامعة القاهرة، ص 237.

[4] - EEPCO , " Blue Nile makes way for GERD construction " , 2011 available at: http://www.eepco.gov.et/newsandevents.php?rm:17/accessed

- سد الألفية العظيم (*Grand Millenium Dam***):** أعلنت إثيوبيا عن تغيير اسم المشروع من مشروع إكس إلى سد الألفية العظيم، وتم وضع حجر الأساس في اليوم التالي لتوقيع العقد 02/ 04/ 2011 بسعة تخزينية إلى 17 مليارم^3، وسمي بالألفية نسبة إلى رئيس الوزراء الإثيوبي لأنه سوف يكون أكبر سد تشيده إثيوبيا على نهر النيل أو أي نهر إثيوبي خلال الألفية الحالية، كما أنه يحتل صدارة المشروعات الإثيوبية وهو الذي ينقل إثيوبيا من الفقر، ويمثل إضافة إلى الخطة الوطنية للتوسع في إنتاج الطاقة [1].

- سد النهضة الإثيوبي العظيم (*Grand Ethiopien Renaissance Dam***):** بعد أقل من أسبوعين من تغيير اسم المشروع إلى مشروع الألفية وبالتحديد تاريخ 15/ 04/ 2011 أعلن مجلس الوزراء الإثيوبي عن الاسم الجديد للمشروع " سد النهضة الإثيوبي العظيم"، وبذلك يكون اسما أقوى من الناحية الشعبية ذو دلالة ومغزى سياسي، ويصاحب أيضا زيادة مضطردة في مواصفات المشروع، ارتفاع السد وبالتالي سعة التخزين، والتي تغيرت من 11.1 مليارم^3 في الدراسة الأمريكية إلى ارتفاع 145 متر بسعة تخزين 62 مليارم^3 طبقا لتصريحات وزير المياه والطاقة الإثيوبي، ثم ازدادت إلى 67 مليارم^3 في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي ثم إلى 70 مليارم^3 وأخيرا إلى 74 مليارم^3 في2012 عند مستوى سطح الخزان عند التشغيل 610 متر فوق سطح البحر.[2]

- الموقع الجيولوجي لسد النهضة: يقع سد النهضة في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة مثل الذهب والبلاتين والحديد فضلا عن محاجر الرخام. وتحتل الجيولوجيا دورا رئيسيا في مجالات التنمية الإثيوبية وتقف العوامل الجيولوجية والجغرافية في بعض الأحيان حائلا أمام نجاح الكثير من المستودعات المائية في دول المنابع المائية نهر النيل بصفة عامة، وإثيوبيا بصفة خاصة ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل والخصائص الجيولوجية لهذه المنطقة، منها [3]:

---

[1] – محمد سلمان طايع، سد النهضة و تأثيره على الأمن المائي المصري، مرجع سابق، ص238.

[2] - عباس شراقي، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل،مركز الموارد الطبيعية والبشرية في إفريقيا، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، جويلية 2013، ص 14.

[3] - عباس محمد شراقي، " سد النهضة (الألفية) الإثيوبي و تأثيره على مصر"، بحث مقدم إلى مؤتمر: ثورة 25 يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 30-31 مايو 2011، ص ص 5-6.

- صعوبة التضاريس حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يترتب عليها من صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر في حالة تخزينها .

- انتشار الصخور البركانية البازلتية خاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وهي أيضا صخور ضعيفة هندسيا لتحمل إقامة سدود عملاقة.

- تأثير الصخور البازلتية أيضا على نوعية المياه خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها، كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقا في تكوين مياه جوفية، والتوزيع غير المتجانس للأمطار سواء الزمني أو المكاني.

- زيادة معدل البخر والتي يتراوح متوسطها إلى 80٪ من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الإفريقية.

- زيادة التعرية وانجراف التربة نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدار الشديد لسطح الأرض، وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالإضافة إلى زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة السكان.

- يحد حوض النيل في دول المنابع مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلى الأماكن التي تعاني من نقص المياه خاصة في موسم الجفاف، ويتضح ذلك جليا في إثيوبيا وكينيا وتنزانيا.

- عدم ملاءمة الزراعة المروية للدول لصعوبة التضاريس وعدم إمكانية نقل المياه.

- وجود الأخدود الإفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة ونشاط بركاني وزلازل قد يؤثر على المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا.

- التغيرات المناخية التي تسبب جفافا في أماكن و أمطار في أماكن أخرى[1].

إن الواقع يثبت بأن سد النهضة يتكون من سدين، فالسد الأول هو السد الرئيسي ويقع على مجرى نهر النيل الأزرق وهو سد خرساني بارتفاع 145 وبطول 1.8كلم وتقع أمامه بحيرة التخزين بمساحة تبلغ 1900كلم^2 أما السد الثاني *Sodlle Dam* فهو جانبي يقع أمام السد الرئيسي بعدة كيلومترات على الجانب الأيمن لبحيرة التخزين لذلك أغلق وادي جانبي يقع بين جبلين لمنع هروب مياه البحيرة عبر هذا الوادي إلى النيل الأزرق خلف السد، والسد الجانبي من النوع

[1]– عباس محمد شراقي، المرجع نفسه، ص07.

الركامي يبلغ ارتفاعه50 متر وبطول 4.8 كلم، ويوجد مفيض خرساني على يمين السد لاستخدامه في حالات الطوارئ لتصريف الفيضانات العالية غير المتوقعة بالإضافة إلى محطة توليد الكهرباء على يمين السد به ست توربينات، وأخرى على يسار السد بها عشرة توربينات، وهي من طراز فرانسيس بسعة تصل إلى 375 ميغاواط لكل منها، أي أن السعة الإجمالية لمحطتي توليد الكهرباء تصل إلى 6000 ميغاواط، والمعدل السنوي لإنتاج الكهرباء من السد من المتوقع أن تصل 15000ميغاواط ، أي أن كفاءة السد في إنتاج الكهرباء في حدود 30 ٪ فقط، بينما كفاءة توليد الكهرباء في السدود الإثيوبية المختلفة تتراوح ما بين 50 و 60 ٪، وهذه الكفاءة المتدنية لإنتاج الكهرباء في سد النهضة مرتبطة بالمبالغة في زيادة ارتفاع سد النهضة وسعته التخزينية، ولتوضيح ذلك، يمكن أخذ السد العالي كمثال بسعته الكهربائية التي تبلغ حوالي 2000 ميغاواط أي حوالي الثلث بالنسبة لسد النهضة، ولكن معدل الإنتاج السنوي للسد العالي في الكهرباء يبلغ 12000جيغاواط في السنوات العادية، ويبلغ حوالي 10000 جيغاواط في السنوات المتوسطة الفضيان، وبكفاءة تصل إلى حوالي 60 ٪ [1].

أما عن تكلفة إنجاز سد النهضة فتشير الدراسات التقنية إلى بلوغها نحو 4.8 مليار دولار أي ما يعادل 12 ٪ من الناتج القومي الإجمالي لإثيوبيا والمقدر بحوالي 43.3 مليار دولار عام 2013 غير أن التكلفة الفعلية يمكن أن تبلغ في نهاية المشروع إلى 8 مليار دولار أي ما يعادل 17 ٪ من الناتج القومي الإجمالي وذلك قصد مواجهة المشكلة الجيولوجية التي ستواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة، وقد أسندت الحكومة الفدرالية الإثيوبية هذا السد عن طريق الأمر المباشر إلى شركة ساليني الإيطالية [2] .

إن رغبة إثيوبيا وحاجتها إلى بناء سد النهضة مرتبطة بالاعتبارات التالية:

- معاناة إثيوبيا من تفشي المجاعة خاصة المناطق التي تعاني من جفاف دائم فضلا عن زيادة معدلات الفقر حيث يتوقع بناء السد العملاق سوف يوفر مصدرا هاما للطاقة الكهربائية بحوالي 5250 ميغاواط ، من الكهرباء.

---

[1] - انظر هند ضياء الدين السيد محمود، مرجع سابق، ص ص، 104- 105 ومحمود نصر الدين علام، مرجع سابق، ص ص، 140-141 وعباس شراقي، المقال، مرجع سابق، ص 13

[2] - هاني رسلان ، " المائدة المستديرة مصر وقضية مياه النيل ما العمل"، ندوة جوان 2013، القاهرة، السياسة الدولية، 191، يناير 2013، ص 50.

- توليد الطاقة الكهربائية بسعة 5250 ميغاواط ، مع إنتاج الطاقة السنوية من 15130 جيغاواط / السنة، وتحقيق التوازن بين الفرق في الطلب والعرض، ويمكن من خلال هذا المشروع لإثيوبيا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للحد من ارتفاع معدلات الفقر. كما يعمل سد النهضة على الحد من تدهور الأراضي الزراعية بما ينذر بالخطر من تآكل التربة وما تسببه من إزالة الغابات في البحث عن الوقود والفحم وإيجاد بديل للطاقة، بمعنى أن المشروع يعمل على استخدام الطاقة المنخفضة التكاليف.

- يقع السد في المنطقة التي لا يوجد بها مستوطنات ذات كثافة بشرية كبيرة أو أنشطة اقتصادية، بينما يتضمن المشروع أثرا إيجابيا على المستويين الاجتماعي والبيئي، كما يشمل المشروع مزايا أخرى مثل تقليل الفواقد من مياه النهر الناجمة عن التبخر. ويساهم سد النهضة في تعبئة الملايين من الإثيوبيين في حملة لشراء سندات لتسهيل تمويل المشروع فقد أدى المشروع إلى انتشار ثقافة الادخار بين الإثيوبيين وقد تم تعبئة جميع البعثات الدبلوماسية الإثيوبية للمساعدة في دفع الأموال من خلال حملة منظمة للتمويل الذاتي لمشروع سد النهضة، وأنها ستكون قادرة على تشجيع المشروع الذي سيقدم الكثير من أجل التنمية المستدامة ، حيث أنه تم جمع على مستوى أديس بابا أكثر من 8 مليار برا أي ما يقارب 9٪ من تكلفة المشروع [1].

الشكل رقم (08): تكلفة سد النهضة وقدراته الإنتاجية

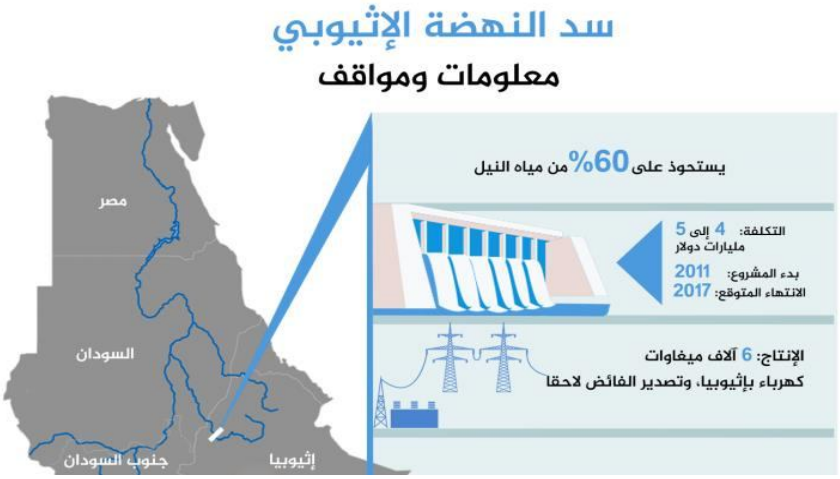

المصدر: عبد الحفيظ الصاوي، تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر، أنظر الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net

[1] - محمود يوسف عبد المنعم، الآثار الاقتصادية والتنموية لبعض المشروعات المائية في إفريقيا دراسة حالة السودان وإثيوبيا، رسالة الدكتوراه، قسم الساسة والاقتصاد، م ب د إ، جامعة القاهرة، 2016، ص ص 71- 72.

المطلب الثاني: المشاورات الفنية والتفاوض بشأن أزمة سد النهضة

أبدت مصر اعتراضها ورفضها بناء سد النهضة، كما أنها لم توافق على استكمال بنائه إلا بعد أن تقوم لجنة فنية بدراسة التصميمات الخاصة به.

- **اللجنة الثلاثية الدولية (2012-2013)** [1]: بعد إعلان إثيوبيا البدء في إنشاء السد، جرت العديد من الاتصالات والمباحثات من خلال اجتماعات وزراء الري والموارد المائية للدول الثلاث المعنية، واتفق على تشكيل لجنة من خبراء فنيين من الدول الثلاث إلى جانب أربعة خبراء دوليين لمتابعة الآثار المترتبة على إنشاء سد النهضة الإثيوبي ومدى تأثيره على موارد دولتي المصب من مياه النيل، وعقدت هذه اللجنة العديد من الاجتماعات وأعدت التقارير الفنية الأولية، وأنهت اجتماعها الرابع في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا أيام 29.28/ 11/ 2012 على اتفاق بين دول حوض النيل الشرقي لعقد اجتماع خامس في منتصف جانفي 2013 بالعاصمة الإثيوبية وبحضور الخبراء الدوليين الأربعة[2].

وبعد عام كامل على بداية اللجنة لعملها (ماي 2013) قدمت اللجنة تقريرها والذي احتوى على تفاصيل واسعة عن حجم السد، وهندسة بنائه وآثاره ومخاطره، وبناء عليه توصلت اللجنة إلى رصد الملاحظات التالية:

- عدم اكتمال الدراسات من جانب الحكومة الإثيوبية بخصوص دراسة مخاطر السد أو احتمالات انهياره والتأثير على حياة الكائنات الحية، فضلا عن عدم اكتمال الدراسات الخاصة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للسد، وبعض الشؤون المتعلقة بالطاقة الكهربائية وهندسة السد وطريقة تشغيل البحيرة[3]، ولذلك أوصت اللجنة في تقريرها بإعادة دراسة التصميم الهندسي للسد ودراسة الظروف الجيولوجية والهندسية لموقعه كلية، على أن يتم جمع بيانات التصميم الإنشائي والهندسي للسد في تقرير واحد.

---

[1] - نفرق بين اللجنة الثلاثية الدولية التي تأسست في 2012 تضم مصر والسودان وإثيوبيا واللجنة الثلاثية الوطنية التي تكونت عام 2014، فاللجنة الأولى تضم خبراء دوليون، أما عن اللجنة الثنائية فكل خبرائها من الوطنيين في الدول الثلاث لحوض النيل مصر، السودان و إثيوبيا.

[2] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص ص 498- 500

[3] - التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان، الحلقة الأولى، جريدة الشروق، 27 أفريل 2017.

- الحاجة إلى دراسة معامل الانزلاق على الأسطح الأفقية ومقدار الضغط المحمل على جسم السد تحت ظروف الضغط الديناميكية والاستاتيكية، والعمل على تقليل معدل الضغط الرأسي على السد بسبب ضخامة الحمل الخرساني والصخري المكون لذلك الجسم وما يحجزه خلفه من كميات مياه ضخمة.

- الحاجة إلى التحقق من معدل الأمان وثبات الجسم الرئيسي للسد، والإنشاءات الأساسية فيه وفقا لنتائج الدراسات الجيولوجية والهندسية للتربة خاصة في حالة النشاط الزلزالي، حيث طالب التقرير بضرورة إعادة دراسة العلاقات التفاعلية بين جسم السد الرئيسي وموقع توربينات توليد الكهرباء وتقييم نظام تمرير المياه من بوابات التحكم في حالة إتمام بناء السد.

- لا يمكن الاعتماد على التقرير الهيدرولوجي المقدم من طرف إثيوبيا حول بوابات التحكم في مياه النهر لتوليد الكهرباء لتوليد الكهرباء نهاية نوفمبر 2012 ، حيث رأت اللجنة بأن التقرير الإثيوبي لم يتطرق إلى مقدار الطاقة التي ستعمل بها توربينات توليد الكهرباء خاصة في حالة ارتفاع منسوب المياه في بحيرة التخزين، مما يستوجب إعادة تقييم تصميم بوابات التحكم بشكل يعكس آلية التعامل مع ظروف تدفقات الفيضان، كما ركز التقرير على ضرورة التطرق إلى أثر التغيرات المناخية، فالتقرير الإثيوبي لم يتعرض لها بشكل جيد ولم يتطرق أيضا إلى معدل سقوط المطر، حيث أنها لم تظهر مدى التأثير المحتمل حدوثه على معدل التدفقات المائية على دولتي المصب في حالة التغيرات المناخية.

- أوصت اللجنة بضرورة مراجعة معدلات الطمي المتوقع خلف سد النهضة وكثافته وتأثيره على جسم السد وبحيرة التخزين على أن تشتمل الدراسة بحث معدلات الإطماء في سدود السودان ومصر وأثر كل ذلك على التدفقات المائية[1].

وعلى الرغم مما جاء في هذا التقرير من نقص في المعلومات وقصور واضح في شرح الإيجابيات والسلبيات للسد، غير أن العمل في إنشاءه من الجانب الإثيوبي استمر على قدم وساق ليفتح بذلك باب لصراع المصالح حول مياه النيل فقد قامت إثيوبيا بتحويل مياه النهر الأزرق بتاريخ 2013/05/28 تمهيدا للبدء في بناء سد النهضة دون إبلاغ جمهورية مصر، على الرغم من أن الحكومة المصرية كانت متواجدة بإثيوبيا لحضور مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي

[1] - التقرير الدولي، المرجع نفسه.

للاحتفال بمرور 50 سنة على إنشاء المنظمة الإفريقية، إذ كانت ممثلة الحكومة المصرية برئيسها محمد مرسي بتاريخ 2013/05/25 قبل إعلان إثيوبيا تحويل مياه النيل الأزرق بيومين فقط [1]. في هذا الإطار عبرت الحكومة المصرية عن موقفها بشأن سد النهضة، حيث ألقى رئيس الوزراء هشام قنديل بيانا أمام مجلس الشورى يبين فيه أن إنشاء سد النهضة تم بخطوة أحادية من الجانب الإثيوبي والتي مضت في البناء دون تشاور مع مصر والدول الأخرى، واستعرض أيضا بعض النقاط التي وردت في اللجنة الثلاثية، إذ أوضح أن هناك قصورا شديدا في دراسات وتصميمات السد، وأشار إلى بعض الدراسات أوضحت أنه في حالة ملء الخزان سيتم التأثير على مخزون السد العالي لفترة طويلة[2].

إن أزمة سد النهضة في الواقع أزمة طابعها سياسي واستراتيجي أكثر منه طابع فني لذلك إذا ما كان هناك تحرك سياسي من مركز القوة، فسيؤدي إلى حلحلة الأزمة، فمع وصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة رتب لعقد لقاء مع المسؤولين الإثيوبيين، حيث تم اللقاء بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي و هيلاميريام ديسالجين رئيس وزراء إثيوبيا في 27/ 06/ 2014 على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية، وتوج هذا اللقاء ببيان مشترك، وفيما يلي أهم بنوده[3]:

- محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة شعب مصر، والإدراك المشترك لحاجات الشعب الإثيوبي للتنمية والتطور.

- التأكيد على الالتزام المتبادل بين مصر وإثيوبيا بمبادئ التعاون والاحترام وحسن الجوار واحترام القانون الدولي، وتحقيق المكاسب المشتركة في العلاقات الثنائية بين البلدين.

- التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من مياه النيل.

- البدء الفعلي في الإعداد لانعقاد اللجنة الثنائية المشتركة الممثلة للبلدين خلال ثلاثة أشهر والتي ستعمل تحت الإشراف المباشر للرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي ديسالجين، على أن تشكل اللجنة الإطار التنفيذي لكثير من أوجه التعاون لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين.

---

[1] - انظر زكي البحيري، مرجع سابق، ص 511، توفيق محمد جاب الله، مرجع سابق 246.

[2] - بيان هشام قنديل حول سد النهضة، جريدة الأهرام: 11/ 05/ 2014

[3] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص 542.

- الاستئناف الفعلي لعمل اللجنة الفنية الخاصة بمشروع سد النهضة لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام النتائج المزمع إجراؤها خلال مراحل تنفيذ المشروع.

- اتفاق الجانبين على أولوية إقامة المشاريع الإقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة النقص فيه. [1]

الشكل رقم (09): وصف عام لسد النهضة وخصائصه الفنية

المصدر: عبد الحفيظ الصاوي، تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر، أنظر الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net

وقد ترتب على لقاء القمة بين السيسي ورئيس وزراء إثيوبيا ديسالجين حلحلة الموقف المعقد الخاص بمشروع سد النهضة، فوقع اجتماع مشترك بين وفود دول حوض النيل الشرقي (

[1] - محمد نصر الدين علام، "مفاوضات النهضة وموازين القوى"، انظر الرابط: www.m.elwatannews.com

مصر، السودان، إثيوبيا) تحت قيادة وزراء الري فيها خلال يومي 25-26/ 2014/08 في العاصمة السودانية الخرطوم، مما حرك المياه الراكدة في مشكلة السد الذي تجري عملية بنائه دون توقف، واتسمت هذه الجولة من المفاوضات بالتفاهم والمصالح المشتركة[1]، واتفقت الأطراف الثلاثة على أن تكون فترة دراسة المشروع " سد النهضة" 6 أشهر فقط كما اتفقت على تشكيل "لجنة الخبراء الوطنية" من 12 عضوا تتولى ما يلي:

- تبادل الدراسات والأبحاث الخاصة بالسد بين الدول الثلاث.
- اختيار المكتب الاستشاري الدولي الذي يتولى فحص حالة السد من الناحية الفنية.
- تتولى لجنة الخبراء الوطنية وظيفة مد المكتب الاستشاري الدولي الذي سيقع عليه الاختيار بالبيانات والدراسات بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة.
- متابعة التقارير الشهرية التي سيقوم بإصدارها المكتب الاستشاري وقد انتهت الأطراف الثلاثة في اجتماعها المنعقد بالخرطوم شهر أوت 2014 إلى التوقيع على وثيقة بشأن سد النهضة الإثيوبي، تقر فيها إثيوبيا باحترام القانون الدولي والدراسات المنجزة في شأن السد، وتحفظ حقوق مصر والسودان ولا تسبب لهما ضررا أو نقصا في المياه المتدفقة أو أية تأثيرات بسبب السد، وتوافق على خريطة طريق لآلية حل الخلافات وتتعهد بتقديم ما لديها من دراسات خاصة بأمان سد مصر، وخلال ذلك الاجتماع دعا وزير الري الإثيوبي نظيره المصري والسوداني لزيارة موقع العمل في بناء السد. [2]

وعلى الرغم من أنه تم التوافق مبدئيا على اختيار المكتب الاستشاري الذي سيقوم بإنجاز الدراستين الخاصتين بسد النهضة بخصوص ممثلي الدول الثلاث في الاجتماع الثاني، إلا أنه تم تأجيل الاجتماع عدة مرات من أجل اختيار المكتب الاستشاري وتكليفه بمهامه، وبذلك بقيت إثيوبيا تؤجل عملية اختيار المكتب كل مرة ربحا للوقت حتى يتم انجاز أكبر قدر ممكن من مبنى

[1] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص 545.

[2] - حسام مغازي، في حوار لجريدة الأهرام المصرية في 2014/09/04، انظر جريدة المصري اليوم: بتاريخ 2014/08/27.

السد، مما يفرض واقعا جديدا يصعب تغييره، وحتى وإن شكل خطرا على التدفقات المائية لكل من مصر والسودان[1].

ولهذا وأمام هذا الوضع تم عقد اجتماعات بالخرطوم شهر فيفري2015 توجت بفكرة عقد اتفاق المبادئ الإطاري تم التوقيع عليه بتاريخ 2015/03/23، والذي وضع من طرف اللجنة الوطنية الثلاثية (السيسي من مصر، عمر البشير من السودان، هيلامريام سيلاسي من إثيوبيا) وقد اشتمل الاتفاق على ما يلي:[2]

1- مبدأ التعاون: ويتم على أساس التعاون المشترك والتفاهم والمنفعة المشتركة وحسن النوايا والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي، وينزع التعاون نحو تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب على السواء.

2- **التنمية والتكامل الإقليمي و الاستدامة:** فالهدف من سد النهضة هو توليد الطاقة والتنمية الاقتصادية والتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3- **عدم التسبب في ضرر ذي شأن،** إذ يجب على الدول الثلاث اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فإن الدولة المتسببة في إحداث الضرر في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسبا .

4- **الاستخدام المنصف والمناسب:** إذ يلزم استخدام الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بطريقة منصفة وملائمة، حيث يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة من:

- العناصر الجغرافية والمائية والمناخية والبيئية والطبيعية.
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لدول الحوض المعنية.
- اعتماد السكان على الموارد المائية لدول الحوض.
- تأثير استخدام الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

---

[1] - زكي البحيري، مرجع سابق، 549

[2] - نص اتفاق إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان بتاريخ 2015/03/24 انظر الرابط: www.ahram.org.eg

- الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.
- عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية.
- مدى توفر البدائل ذات قيمة مقارنة لاستخدام مخطط أو محدد.
- مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

5- **التعاون في الملء الأول للسد**: تتعلق بتوصيات لجنة الخبراء الدولية، والاتفاقية على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة و استمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل السد، وعلاقة ذلك بخزانات دول المصب وأن تكون المدة التي تتم خلالها عملية تقييم المؤشرات المائية والبيئية للسد 15 شهرا.

6- **بناء الثقة:** ويتعلق بإعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7- **تبادل المعلومات والبيانات:** أي ستوفر كل دولة في اللجنة البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، بناء على حسن النية والتوظيف المناسب.

8- **مبدأ أمان السد:** يتعلق بوجود تقدير جهود إثيوبيا المبذولة حتى الآن في تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد، وأيضا أن تستكمل إثيوبيا بحسن نية التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9- **مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:** يعني تعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة والمنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10- **مبدأ التسوية السلمية للمنازعات**: تلتزم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة على تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو المفاوضات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، والوساطة، أو إحالة الأمر لرؤساء الدول أو رئيس الحكومة.[1]

المطلب الثالث: تداعيات أزمة بناء سد النهضة على الأمن المائي المصري

أكد خبراء الجيولوجيا والمياه أن بناء سد النهضة واكتمال أشغال إنجازه بإثيوبيا، سيفرز مخاطر عديدة تمس أمن مصر بشكل عام، لاسيما أبعاده المتعددة لأمنها، الأمن المائي البيئي،

[1] - المرجع نفسه.

الاقتصادي، الاجتماعي، الطاقوي. لذلك سنحاول عبر هذا العنصر أن نوضح مختلف الآثار السلبية التي ستلحق بمصر في حالة تشييد وتشغيل سد النهضة الإثيوبي.

1- العجز المائي لمصر المترتب عن إنشاء تشغيل السد: إن سد النهضة الذي يبلغ في ارتفاعه 145م وعرضه 1800م، وامتداد بحيرة التخزين به إلى 246كلم تقريبا خلف جسم السد، ومساحته البالغة 1874كلم^2، وسعة التخزين 74 مليارم^3 على مستوى 640م فوق مستوى سطح البحر، ويقدر أن يكون إجمالي إنتاج الكهرباء بعد اكتمال المشروع 6000 MW، ولو تم بناؤه بالمقاييس القائمة سيكون من أكبر عشرة سدود في العالم، مع العلم أن معامل الأمان به منخفض جدا لا يتعدى 1.5 درجة على سلم ريشتر، بينما معامل الأمان بالسد العالي 8 درجة بنفس المقياس[1].

في هذا الإطار علق الخبير" أصنغو بيني" بشأن مواصفات سد النهضة الفنية والتقنية، فسعة بحيرته مبالغ فيها وحجمه أيضا بما لا يقل عن 300٪، حيث صرح بأنه " ينبغي تقليص السد إلى ثلث مواصفاته الحالية لكي يصبح آمنا، وأن التخزين الأمثل لا ينبغي أن يزيد عن 14.5 مليار متر مكعب من المياه، وان ارتفاع السد لا ينبغي أن يزيد عن 85 متر، وأشار أيضا إلى السد لن يولد كهرباء تزيد عن MW2000 وليس MW6000، لأن التوربينات التي ستحمل على السد وعددها 16 لن يعمل منها أكثر من النصف، وأن النصف الثاني لن يعمل إلا نادرا وحتى لو افترضنا أن تكون كفاءة التوليد 90٪ وليس 30٪ كما هو متوقع.[2]

مع العلم أن خطورة السد ستتطور، في ظل عدم اعتباره السد الوحيد المزمع تشييده بل مضافا إلى حزمة السدود الأربعة الأخرى (كرادوبة، منداليا، بيكو، أبو) لذلك فالضرر الرئيسي الذي يتحسب له المصريون، يكمن في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملء الخزان، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة فإن التأثير في العجز المائي سيكون هائلا، وربما أيضا مدمرا أما إذا كانت الفترة متوسطة فربما سيكون الضرر أقل قسوة، فالتقارير والدراسات تشير إلى أن تخزين 74 مليارم^3 من المياه من شأنه أن يقلص من حصة مصر المائية بحوالي 9 مليار متر مكعب في حالة تزامن الملء مع فترة الفيضان أقل من المتوسط فإن الآثار ستكون كارثية حيث يتوقع عدم قدرة مصر على صرف حصتها من المياه لعجز أقصى يصل إلى 34٪ من

---

[1]- انظر عبد العاطي زكي، تداعيات بناء سد الألفية على الأمن المائي المصري، الوفد 2011/04/16، أشرف شلتوي،فاجعة سد النهضة ومدى تأثيره على السودان ومصر، الشعب،2015/01/07.

[2] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص 503.

الحصة " 19مليارم^3 "، ويعجز متوسط 20٪ من الحصة (11مليار م^3) طول فترة الملء والتي تمتد إلى 6 سنوات[1]، وقد أكد محمد نصر الدين علام وزير الموارد المائية والري الأسبق على أن قيام إثيوبيا بإنشاء أربعة سدود على نهر النيل يتسبب في حدوث عجز مائي في إيراد نهر النيل لمصر والسودان مقداره 18 مليارم^3 وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بنسبة تتراوح ما بين 25 و30 ٪، كما يتسبب سد النهضة حسب الدراسات المصرية والدولية في عجز مائي مقداره 90 مليارم^3 سنويا وفي تخفيض كهرباء السد العالي وخزان أسوان في حدود 20 إلى 25٪ سنويا.[2]

ويشير الخبراء إلى النقص في كميات الموارد المائية الواردة إلى مصر بسبب سد النهضة، من شأنها التأثير سلبا على القطاع الفلاحي، حيث يتوقع بوار من 4 إلى 5 مليون فدان، وإحالة 5 مليون فلاح على البطالة كما تؤدي تلك التأثيرات إلى نتائج اجتماعية وبيئية خطيرة، فكل 4الى 5 مليارم^3 عجز من مياه النيل يعادل بوار مليون فدان زراعي، ومن ثم تشريد 02 مليون أسرة في الشارع، وفقدان 12 ٪ من الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة الفجوة الغذائية بمقدار 5 مليار جنيه، ويترتب عليه تعرض الأمن الغذائي المصري إلى خطر، كل ذلك في ظل ما يتوقعه الخبراء مع حلول 2050 ستحتاج مصر إلى 61 مليارم^3 من المياه فوق حصتها الحالية لسد حاجيات سكانها الذي يتوقع أن يصل إلى 150مليون نسمة، وقد ينجم عنه مجاعات ومشكلات اجتماعية ويتوقع أن تصل نسبة الأراضي الزراعية إلى 30 ٪ وإن كل فدان سيتم زراعته في إثيوبيا سيقضي تقريبا على فدان أرض زراعية في مصر بسبب انخفاض نسبة الحصة المائية بسبب سد النهضة.[3]

كما أن هناك جزء كبير من الأراضي الزراعية بالوادي الجديد، والدلتا لا تستقبل ما يكفيها من مياه الري، فالمياه لا تصل نهايات الترع بسبب عدم وجود قوى دفع لمياه النيل نتيجة تقليص كميات المياه التي تضخ في المجرى أمام السد العالي بحيث لم تعدد تتجاوز 25٪ من كمياتها قبل إنشاء السد العالي، فضلا عن نقص المياه بسبب انعدام القوة الدافعة للمياه فالنشاط الزراعي

---

[1] – Group of Nile Basin, "Egyptian chronicles: Cairo University rapport on Ethiopian's Great Renaissance Dam. [available at: http: www.egypitianchronicles.blogpost.co;/2013/06/cairo-universty-report-on-ethiopian's hutul]

[2] - محمد سالمان طابع، المقال، مرجع سابق، ص 249.

[3] -انظر: أشرف شلتوي، مرجع سابق، و أحمد السيد مهيب، مرجع سابق، ص 86

يستهلك 79٪ من مياه النيل، والأنشطة الزراعية الجديدة طبقا للخطة الزراعية للدولة تتطلب التوسع زراعيا بمساحة تقدر بـــ 4.3 مليون فدان جديد عام 2017، منها 450 ألف فدان استكمل استصلاحه في توشكي حيث تستهلك وحدها نحو 5 مليارم^3 من المياه سنويا يتم سحبها من بحيرة السد، وبهذا يكون جملة المطلوب لاستكمال الخطة الزراعية عام 2017 نحو 34 مليارم^3 من المياه، وهذا يعد مستحيلا في ظل النقص[1].

وقد ذهب الكاتب نادر نور الدين إلى طرح مشكلة أخرى يتسبب فيها سد النهضة تنعكس سلبا على مصر، حيث انخفاض الكميات المتدفقة إلى مصر، سوف يؤدي إلى تلوث المياه والملوحة وزيادة البخر بمقدار نصف مليارم^3، ومنه يترتب عليه نقص المساحة الزراعية لمختلف المحاصيل (القصب، الأرز، الموز، الخضروات، الورقية)، وتملح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات تصحر الأراضي وزيادة تركيز التلوث في النيل والمصارف بسبب نقص التدفقات المائية.[2]

2- تهديد السد العالي وتراجع الإمداد الكهربائي: إن سد النهضة الإثيوبي حسب ما ورد في إحدى التقارير التي قدمها الجانب الإثيوبي لخبراء اللجنة الدولية الثلاثية بأنه سيؤثر على السد العالي عند تشغيله، حيث قرروا أن إمدادات المياه التي تصل إلى مصر سوف تتأثر في سنوات الملء الأولى لبحيرة التخزين الخاصة بسد النهضة سواء في السنوات غزيرة المطر أو سنوات العادية، وبناء على ذلك سيؤثر سلبا على توليد الطاقة الكهربائية في السد العالي بنسبة تصل إلى 60٪ بسبب انخفاض مستوى المياه في بحيرة ناصر، وفي حالة ملء خزان سد النهضة في سنوات الجفاف ستنخفض مستويات توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي بدرجة أكبر، وقد تنعدم إمكانية توليد الطاقة من السد نهائيا.[3]

فانخفاض منسوب مياه البحيرة إلى حدود 149م، يعني أنه سيؤثر التوربينات المولدة للكهرباء حيث لا تستطيع أن تقوم بإنتاج الطاقة الكهربائية، لأن المنسوب الحالي يصل إلى 172م، وبالتالي فإن انخفاض 23م من المياه من المنسوب الحالي يؤدي إلى توقف توربينات محطة كهرباء السد عن العمل، وهو الأمر الذي سيبدأ تدريجيا كلما بدأت إثيوبيا في ملء

---

[1] - أحمد السيد النجار، سد النهضة وحقوق مصر المالية، الأيام المصرية 06/01/ 2013.

[2] - " Water war Ethiopia's new dam could mean couldcrisis for Egypt ", at: www..pittssurghpost-gazette.com/

[3] - التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الثلاثية، مرجع سابق.

بحيرتها، وإذا وصلنا لهذا الرقم فإن إنتاج الطاقة سيشكل عبئا على المعدات[1]، لذلك فالعجز المائي الذي سوف يسببه سد النهضة لمصر سيفرز نقصا فادحا في إنتاج الطاقة الكهرومائية المتولدة عن السد العالي في حدود 40 ٪ لمدة 06 سنوات[2].

وفي أحسن الأحوال، وفي حالة الملء والتشغيل وبالتنسيق بين سد النهضة والسد العالي فسوف يرتفع الانخفاض في توليد الكهرباء من السد العالي ليصل إلى 4500 ميغاواط / سا سنويا ما يعادل حوالي 37٪ من النقص، ومع حدوث عجز جزئي في توليد الطاقة ليصل إلى 40٪، وفي حالة الملء والتشغيل في فترة الجفاف والتي تمثل حالة حرجة على الموارد المائية المصرية، يتضح أن التأثيرات السلبية تزداد حين ينخفض منسوب السد العالي 6 أمتار من 164.2م إلى 158.8م ويقل إنتاج الكهرباء ليصل 3512 ميغاواط بدلا من 4533 ميغاواط، أي بنقص قدره 40٪ ويصل عدد السنوات التي لا يتم توليد كهرباء خلالها السد العالي إلى 16 عاما من خلال الفترة السابقة[3].

3- التداعيات الفنية لانهيار سد النهضة: يؤكد " أصفو بينيي" أن الأوضاع الجيولوجية للمنطقة التي يبني عليها سد النهضة زلزالية وتاريخها يشير إلى ذلك بوضوح، وشكك في مدى تحمل السيد للفيضانات الجارفة التي تتكرر سبع مرات كل 20سنة، وأن مثل هذه الفيضانات ممكن تؤدي إلى دمار السد نفسه، كما أشار إلى معامل الأمان الخاص بالسد منخفض جدا ليس فقط على المستوى العالمي، بل على مستوى السدود المبنية داخل إثيوبيا، ويضيف القصبي بقوله " إن من المتوقع انهيار سد النهضة بتخطيطه الحالي حسب ما تؤكده الأبحاث العلمية في منطقة السد، فالبيانات المتوفرة توضح أن ما يقارب من 10 آلاف زلزال تفوق في قوتها نحو 4 درجات بمقياس رشتر حدثت بالقرب من موقع السد خلال الفترة الزمنية 1970-2013 وذلك استنادا إلى الدليل الواضح المتمثل في انهيار سد تيكيزي الذي شيد سنة 2009، كما انهار سد جيبي 2 المقام على نهر " أومو" المتجه إلى بحيرة توركانا[4].

---

[1] - أحمد أبو حجر، السد العالي والكهرباء، اليوم السابع، 19/ 06/ 2014.

[2] - محمد سالمان طايع، المقال، مرجع سابق، ص

[3] - أحمد أبو السعود، مصر تواجه عجزا كبيرا من المياه في حالة بناء سد إثيوبيا، جريدة الأهرام، 2013/02/12

[4] - زكي البحيري، مرجع سابق، ص 505.

وبالنسبة لدولة كينيا، فإنه وبعد عشرة أيام من افتتاح سد تيكيزي رسميا عقب مجيء أول فيضان للنيل[1]، فالخصائص الجيولوجية والطبيعية في إثيوبيا متشابهة، بمعظم الصخور الإثيوبية مملوءة بالتشققات والفواصل إلى جانب وجود الأخدود الإثيوبي الذي يقع ضمن الأخدود الإفريقي العظيم الذي يقسم إثيوبيا إلى نصفين، كما يكمن الخطر في نوعية الصخور، فنحو 75 ٪ من الصخور الإثيوبية مغطاة بالصخور البركانية البازلتية السوداء، وهذه الصخور تكونت بفعل الحمم البركانية، وتعد أضعف أنواع الصخور النارية، حيث الصخور تتفتت عندما تسقط عليها الأمطار، وتتحول إلى طمي[2].

وكما هو معروف من الجانب الفني على المستوى الدولي عند الانتهاء من تصميم السدود وقبل التنفيذ يتم عمل محاكاة لانهيار السد، وتحديد درجة الخطورة المتوقعة باستخدام مجموعة من البرامج المتعارف عليها دوليا، إذ تختلف درجة دقة النتائج تبعا للفرضيات المستخدمة في كل برنامج، وذلك لاعتبارها أحد المحددات الرئيسية لقرار التنفيذ من عدمه طبقا لرؤية صاحب القرار[3].

وفي هذا السياق، أي في حالة انهيار سد النهضة، تؤكد الدراسات بأن النتائج سوف تكون وخيمة على السد العالي، حيث أن كميات كبيرة من المياه ستصله في زمن قصير نتيجة انهيار سد النهضة سيصل بعد 18 يوما تقريبا، مما يصعب التعامل مع حالات التشغيل العالية، أو حتى حالات التشغيل في حالة الطوارئ حيث أن بحيرة السد يجب أن يكون بها سعة تخزينية فارغة ما بين 24 و 58 مليارم^3 قبل وصول كميات المياه الناتجة عن انهيار سد النهضة، كما أنه سيغمر ما يقرب من 24 ألف كلم^2 من الأراضي الزراعية والمباني السكنية على طول المسافة بين السد العالي وسد النهضة[4].

ووفقا لما هو معلن فإن السعة التخزينية للسد تبلغ 74 مليارم^3، أي 74 مليار طن تزيد من حدوث الزلازل، لأن المنطقة نشطة زلزاليا، وإن حدث انهيار في السد فسوف تندفع كل المياه المخزنة باتجاه شمال السودان، من دون أن تتأثر إثيوبيا بأي شيء، لأن المياه تنحدر من الأعلى

---

[1] - رشاد القصبي، في حوار مع جريدة المصري اليوم 2013./06/19

[2] - عمر فضل الله، مرجع سابق، ص ص 102- 103.

[3] - أحمد السيد النجار، مرجع سابق.

[4] - أحمد محمد السيد أيمن مهيب،، مرجع سابق، ص90.

إلى الأسفل، فتغرق جميع المدن والقرى على امتداد شاطئ النيل الأزرق تماما، وتجرف سد الروصيرص، ثم سد سنار الواقع على مسافة 200كلم ، ثم تتجه إلى الخرطوم وأم درمان فتغرقهما وتدمرها تدميرا شاملا، وقد لا ينجو سوى مروى من الانهيار، وما يزيد من سرعة المياه وقوة التدمير أن سد النهضة يقع على ارتفاع500- 650 مترا بينما الخرطوم على ارتفاع 300م بفارق 350م في مسافة 500كلم مما يجعلها تختفي تماما تحت سطح الماء [1]، كما يؤكد أيضا علماء الجيولوجيا على قصر العمر الافتراضي للسد إذا تم تنفيذه على مخططه الحالي، إذ يتراوح بين 50 إلى 100 عام بسبب ضخامة فيضان النيل الأزرق وقوة اندفاعه، حيث تبلغ الكمية من ذلك الفيضان حوالي نصف مليار م^3 يوميا، وبسبب تراكم الطمي أمام السد بكميات كبيرة تتراوح بين 300 و 400 ألف م^3 سنويا، بخلاف ما يتبع ذلك من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص كفاءة تخزين المياه في السد، ويتساءل" أصفو بينيي" عن العمر الافتراضي لسد النهضة في ظل معدلات الإطماء في النيل الأزرق والتي لا مثيل لها في انهار العالم، وهي لا تقل عن 131 مليون طن سنويا، حيث يجيب على ذلك بقوله:" **إن كفاءة توليد الكهرباء في السد سوف تقل بمعدل 20٪ كل عشر سنوات، وينتهي السد من الوجود تماما خلال 50 عاما، واقترح حل بأنه يجب إقامة عدد من السدود خلف سد النهضة لتكون مصائد ومخازن للطمي** "[2].

[1]- عمر فضل الله، مرجع سابق، ص 104.

[2] - زكي بحيري، مرجع سابق، ص508.

المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الإفريقي

تشكل التفاعلات الدولية الإقليمية أحد أشكال العلاقات الدولية الإقليمية، بمعنى العلاقات التي تحدث في إطار النظم الإقليمية، سواء تتميز بالصراع أو التعاون والتنافس وأثرها على النظام الإقليمي[1]، لذلك فالدور الذي تمارسه الفواعل الخارجية الدولية والإقليمية يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في التفاعلات الصراعية أو التعاونية داخل النظم الإقليمية، ويتجلى دور هذه الفواعل في مستويين، فالمستوى الأول يمكن أن يكون دورها منشئا لهذه التفاعلات الصراعية أو التعاونية، فمثلا أن يقوم أحد الأطراف أو الفواعل الخارجية بإثارة أزمة أو افتعال خلافات بين وحدات النظام الإقليمي، أو بالمقابل تساهم الأطراف الخارجية في تحقيق التعاون بين وحدات النظام الإقليمي، فضلا عن كون الفواعل الخارجية أيضا تؤدي دورا فالعلا في تحفيز وتغذية منابع التفاعلات النزاعية أو التعاونية، كأن تقوم أحد الأطراف الخارجية بتحفيز تلك التفاعلات في أحد النظم الإقليمية، أي تثبيط الصراع وتحفيز التعاون[2]. وتأسيسا على ذلك، نسعى عبر هذا المبحث إلى توضيح التفاعلات التي تحدث على مستوى النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، والتي تبدو في ظاهرها تفاعلات مائية دولية، انطلاقا من الدور الإسرائيلي في تحفيز وتنشيط عوامل الصراع المائي بين مصر وإثيوبيا، بالاعتماد على تمتين التعاون الثنائي مع إثيوبيا، وتأثير ذلك على الأمن المائي بمنطقة القرن الأفريقي وحوض النيل.

وبالنسبة لإثيوبيا فتعتبر أحد أهم الدول الأفريقية من وجهة النظر الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث حرصت إسرائيل على خلق وجود دائم بإثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، ولعل عودة العلاقات الدبلوماسية عام1989 يعد بمثابة انطلاقة أخرى لاستعادة الكثير من جوانبها، لاسيما ما تعلق بالجانبين العسكري والأمني، أين برزت الحاجة الإثيوبية إلى خبراء عسكريون لتدريب قواتها، في الوقت الذي قدمت فيه إسرائيل نفسها لإثيوبيا باعتبارها صاحبة خبرات عسكرية وزراعية واسعة، وذلك في شكل صفقة تزويد إسرائيل لإثيوبيا بالأسلحة مقابل تجديد العلاقات والسماح ليهود الفلاشا بالهجرة من إثيوبيا[3]، وقال في هذا الشأن إسحاق شامير

---

[1]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001)، ص ص73-74.

[2]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص409.

[3]- كمال إبراهيم، **عودة إسرائيل إلى أفريقيا 1980-1990**.(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص ص246-247.

رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك: "إسرائيل حدد علاقاتها بإثيوبيا من أجل تحقيق الهدف الأساسي لنا فيها هو جمع شمل العائلات اليهودية المشتتة[1]"، كما ترتبط أهمية إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل هو ما تمتاز به من غنى في الموارد الطبيعية خاصة المياه، حيث تجري في أراضيها العديد من الأنهار، ومن بحيرة تانا ينبع النيل الأزرق الرافد الأساسي لنهر النيل، وإسرائيل تدرك تماما أهمية المياه، وبالتالي كان من الطبيعي الاتجاه إلى مصادرها، وبالإضافة إلى المياه توجد ثروات طبيعية أخرى كالذهب والألماس وغيرها التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها[2].

وفيما يتصل بمياه النيل يذهب الكثير من الخبراء خاصة من مصر والسودان للقول بأن، إسرائيل تقف وراء إشعال الموقف بين دول حوض النيل، وذلك إدراكا منها لأهمية المياه، وأنها بوجودها يكون لها نصيب في هذه المياه، وهي المتعهد الأساسي بإنشاء السدود والخزانات في إثيوبيا عبر شركاتها المائية وخبراتها، وأنها تريد أخذ المياه لزراعة صحراء النقب، من خلال تأثيرها على إثيوبيا التي ينبع منها النيل الأزرق المصدر الأساسي لمياه النيل، وعلى الرغم من أن الواقع يقول أن لمصر علاقات رسمية موقعة مع إسرائيل، لكن ليس لإسرائيل من سبيل في الحصول على المياه من مصر إلا من خلال الضغط عليها من المنابع والتي تقف على رأسها إثيوبيا[3]، فعلاقة مصر مع إسرائيل لا تحسن علاقة مصر مع إثيوبيا، إنما العمل المباشر مع إثيوبيا هو الذي يؤدي إلى تحسين العلاقات معها وإبعاد التدخل الإسرائيلي، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فما تحقيق المصلحة إلا متغير ثابت في العلاقات الدولية، لذلك لا يمكن أبدا استبعاد الدور الإسرائيلي في العلاقات المصرية الإثيوبية، واستغلال إسرائيل لوجودها في إثيوبيا والتأثير على مصر ودول حوض النيل الشرقي[4].

---

[1]- عز الدين شكري، "التعاون الإسرائيلي الإثيوبي والأمن القومي المصري"، **السياسة الدولية101**، يوليو1990، ص173.

[2]- أسامة عبد الرحمان الأمين، "التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا وأثره على دول حوض النيل الشرقي"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري" 28-2012/05/29، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، ص385.

[3]- جوزيف رامز أمين، "أبعاد العلاقات المائية بين مصر وإثيوبيا"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري" 28-2012/05/29، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، ص444.

[4]- أسامة عبد الرحمان الأمين، مرجع سابق، ص388.

فالهدف الإسرائيلي الثابت من وجودها في إثيوبيا هو رغبتها المطلقة في الحصول على مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري، نظرا لأهمية ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية، حيث تؤدي إسرائيل دورا غير مباشرا في الصراع على المياه بين دول حوض نهر النيل، وذلك بغرض الاستفادة من دورها الكبير في إثيوبيا وكينيا ورواندا، وتسعى إسرائيل وفقا لمنطقها في الحصول على نسبة 0.5 بالمئة من حجم الاستهلاك المصري، وهو الذي يشكل قيمة مهمة في الميزان المائي المصري خصوصا وان هذه الكمية وأكثر منها مستهلكة الآن، حيث ترى إسرائيل هناك فوائض في الري المصري تقدر بحوالي 10مليار متر مكعب في السنة، وأن هذه الكمية لن يتم استخدامها قبل اكتمال مشروع قناة جونقلي، كما ترى إسرائيل أن المياه المصرية التي تهدر في البحر المتوسط في الشتاء(ديسمبر-جانفي) من كل عام بسبب الطلب على المياه لأغراض الكهرباء والملاحة، ينبغي الاستفادة منها من خلال المشروع المقترح لنقل المياه إلى إسرائيل عبر ترعة السلام إلى صحراء النقب، وتسعى إسرائيل إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الضغط على مصر بالتعاون مع إثيوبيا[1].

وفي هذا الإطار تسعى إسرائيل لتوفير المياه من أجل إقامة مشروعات مائية تنموية واستيطانية جديدة، مما يزيد من قدوم المهاجرين اليهود من شتى أنحاء العالم، ولقد راهنت إسرائيل على امتصاص مصادر المياه المتاحة في الدول العربية المجاورة لها، ويعتبر الوصول إلى مياه النيل أحد أهدافها الرئيسية، لذلك يثبت الواقع أن جميع الحروب الإسرائيلية تدور حول المياه، حيث يقول بن غوريون أن"**اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتحدد مصير إسرائيل**"[2]، وترى إسرائيل بأن مياه النيل هي المخرج الرئيسي لما تعانيه من أزمة مائية، فنسب ضئيلة من مياه النيل 0.5 كما سبق وأن ذكرنا كفيلة بحل مشكلتا المائية، ولذلك اتفقت مع إثيوبيا على إقامة السدود علة نهر النيل لتهديد مصر بقطع المياه عنها، غير أن التجربة فشلت بسبب حرب 1967، وبالتالي قطع إثيوبيا لعلاقاتها ومعظم دول أفريقيا مع إسرائيل، إلا أنه مع اتفاقية كامب ديفيد والموافقة من قبل الرئيس السادات عام 1978 أعادت الدول الأفريقية علاقاتها بإسرائيل، وتحولت أفريقيا إلى بؤرة اهتمام رئيسية بالنسبة لإسرائيل، خاصة دول حوض النيل بعد أن رفضت الحكومة المصرية تنفيذ ما وعد به الرئيس السادات من إمكانية مد

---

[1] - حسين موسى، مرجع سابق، ص ص131-132.

[2] - حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني، ص20.

إسرائيل بمياه النيل عبر سيناء، حيث تسعى إسرائيل للوصول بعلاقاتها مع هذه الدول إلى مستوى متميز من العلاقات الاقتصادية، ثم تطويرها في مجالات أخرى، قصد خدمة خطط وبرامج إسرائيل المستقبلية، وتمثل في هذا الإطار علاقاتها مع إثيوبيا نموذجا لذلك[1].

وما يجسد تلك العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية مسألة مياه النيل، التي تهدد بدورها الأمن المائي المصري، حيث تمثل المشروعات الإثيوبية على روافد حوض نهر النيل أهم مجالات التعاون، فالعديد من المصادر تؤكد أن ما تقوم به إثيوبيا من تنفيذ لما يقارب 33 مشروعا لتوليد الكهرباء والري على نهري النيل الأزرق والسوباط ونهر عطبرة، وذلك بتمويل أمريكي وتخطيط ايطالي وتنفيذ إسرائيلي، والتي ستوفر نحو 7مليا متر مكعب من المياه سنويا لإثيوبيا، مقابل حرمان مصر من حوالي20بالمئة من الإيراد الكلي لنهر النيل[2].

وقد استغلت إسرائيل تقاربها مع إثيوبيا في عهد الإمبراطور هيلاسي لاسي، وقامت بتوظيف هذه العلاقة من أجل تهديد مصر في مجال المياه، لأن 85 % من احتياجات مصر المائية تتبع إثيوبيا، حيث بلغت حصر المائية من مياه النيل نحو 55.5مليار م^3 وارتفعت إلى 70مليار م^3 عام 2000، الأمر الذي ساهم في ظهور عجزا مائيا بمقدار 14.5 مليار متر مكعب، وبالنسبة للسودان فحصتها 18.5 مليار م^3 سنة 2000، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية من 4.5 مليون فدان إلى 9مليون فدان، وهذا ما يحتاج إلى 14.8 مليارم^3، وبذلك يكون العجز المائي عند مصر والسودان38 مليار م^3 من المياه، وهذا الحجم من المياه لا يمكن تدبيره من مشروعات أعالي النيل التي تتولاها مصر والسودان معا.

إن المستجدات الراهنة في خريطة التفاعلات الهيدروبولتيكية (المائية-السياسية) في حوض نهر النيل، لاسيما بعد الإخفاق لعملية التفاوض حول الاتفاقية الإطارية، تحتم ضرورة إعادة التفكير في العملية التفاوضية برمتها، ومن ثمة تقييم هذه المستجدات أو التحديات الراهنة في حوض النيل، يوضح أنه توجد هناك رؤى سياسية جديدة وغير تقليدية هي التي يجب ان تحكم الرؤية المستقبلية حيال حوض نهر النيل، لأن هذه الرؤى تعتبر بمثابة حلول عملية للتعاطي مع

---

[1]- محمود محمد محمود خليل، مرجع سابق، ص105.

[2]–Margima Attaway, Ethiopian-sudanese relations and the conflict in the horn Africa symposium on the African horn-institute of African1985.p15.

أزمة مياه النيل في مرحلتها الراهنة، نحو تعزيز التعاون المشترك بين دول الحوض، وتتمثل أبرز معالم تلك الرؤية فيما يلي:

- فهم الحقائق الهيدروبولتيكية في حوض النيل وتوظيفها توظيفا سياسيا فعالا لتحقيق مصالح جميع الأطراف الفاعلة في العملية التفاوضية، وأهم هذه الحقائق تميز حوض نهر النيل بهطول مطري غزير طول العام عند منابع النيل الأبيض، وحتى في موسم الصيف كما هو الحال في المنابع الإثيوبية، وبصفة عامة تزداد كميات الأمطار في الجنوب، وتقل كلما اتجهنا شمالا ناحية المصب، حتى تكاد تنعدم في مصر وشمال السودان، حيث تقدر كميات الهطول المطري على حوض نهر النيل بحوالي 1660ملم سنويا، في حين لا يزيد معدل الهطول المطري إلا على 15ملم في مصر، ويزيد هذا المعدل في باقي دول الحوض عن 1000ملم.

- فهم خريطة الواقع الإقليمي والدولي فهما موضوعيا وبراغماتيا، فعلى المستوى الدولي يبرز دور (و م أ) صاحبة المشروعات السياسية الأكثر عمقا وتأثيرا على مجمل التفاعلات السياسية في القارة الأفريقية، حاضرا ومستقبلا، من خلال **مشروعات القيادة الأمريكية الموحدة والقرن الأفريقي الكبير**، وعلى المستوى الإقليمي يتعين التركيز على الدور الإسرائيلي الذي ينطلق من ثوابت الإستراتيجية الإسرائيلية المستمرة التي تهدف إلى تطويق ومحاصرة مصر والسودان في الدائرة النيلية، كما يقتضي فهم خريطة التفاعلات الإقليمية والدولية المؤثرة على نظام حوض النيل وفهم حقيقة الدور الذي تقوم به الدول المانحة والممولة للمشروعات المائية في دول منابع حوض النيل، وهنا يبرز دور كل من البنك الدولي، واليابان وكندا وهولندا، بوصفهم أبرز المانحين في مشروعات حوض النيل.

- الرؤية الشاملة لإدارة التفاوض المائي مع دول حوض النيل ، وينصرف هذا الشمول إلى أمرين هما؛ أولا: شمول المجالات والمنظورات، بمعنى يتعين أن يعاد النظر في المسألة المائية، وعدم الاقتصار في إدارتها على فهم الأبعاد الفنية والهندسية فقط، لاسيما بعدا أبتت فشلها في فهم مختلف أبعاد ومكونات الظاهرة المائية في حوض النيل، بوصفها مسألة متعددة الأبعاد يتداخل فيها السياسي مع القانوني مع الاقتصادي، دون إقصاء الجوانب البيئية والثقافية والديمغرافية، لذلك وجب إشراك مختلف القوى والتيارات المجتمعية في قضية مياه النيل بوصفها واحدة من القضايا الإستراتيجية الحيوية والتي يتعين إدارتها وفق المنهج التشاركي.

- التوظيف السياسي الفعال لمفهوم الحوض المائي الدولي *International water basin* ، الذي تبنته الدول النيلية العشر، انطلاقا من أن مفهوم الحوض المائي يتميز بجعل النهر جزء من مفهوم أوسع يمكن أن يدخل في نطاقه أكثر من نهر واحد، كما أنه يأخذ في اعتباره النهر وروافده كوحدة جغرافية، وبالتالي يدخل في مضمونه التوزيع العادل لمياه النهر، كما يوسع مفهوم الحوض ليشمل المياه السطحية، البحيرات والمستنقعات وغيرها من المياه الجوفية، سواء المتصلة بمجرى النهر أو غير المتصلة به طالما أنها تقع جغرافيا في النطاق الجغرافي الإقليمي للحوض[1].

- تقدير الحاجات التنموية للطرف الآخر، فدول حوض النيل لها احتياجاتها التنموية المتزايدة بحكم النمو السكاني، فضلا على أنها تصنف ضمن قائمة الدول الأكثر فقرا على مستوى العالم، ويترتب على حالة الفقر الاقتصادي التي تعاني منها هذه الدول صعوبة توفير الإمكانيات المائية اللازمة لبناء البنية الأساسية المائية، ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلات الاقتصادية لدى دول منابع النيل في ظل الأزمة المالية العالمية، لذلك وجب تفهم الموقف الذي تتبناه هذه الدول بخصوص بيع المياه، في ضوء ما تفرضه الحالة الاقتصادية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات السكان.

- البدء في تنفيذ مشروعات عملاقة وصياغة خطة عمل تنموية مشتركة، والهدف منها تحقيق التنمية المشتركة بكل دول حوض نهر النيل، بحيث تتضمن تلك الخطة الإستراتيجية الشاملة رؤية موحدة لواقع ومستقبل التعاون والتنمية في دول الحوض[2].

- تفعيل مبادرة حوض النيل(*NBI*) لعام 1999، والتي تعد بمثابة شراكة إقليمية تضم دول حوض نهر النيل، بهدف العمل المشترك لتطوير إدارة المياه على المدى البعيد وتضافر جهود دول الحوض، وصولا إلى تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، عبر الاستغلال العادل والتوظيف الأمثل للموارد المائية لحوض النيل، والتي جاءت لتمثل نقلة نوعية مهمة في موقف دول حوض نهر النيل، وسعيها للتصدي لمشكلة المياه، فلأول مرة تنضم كافة دول الحوض، بما فيها إثيوبيا لهذه المبادرات، وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

---

[1]- محمد سالمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص488.

2- المرجع نفسه، ص ص489-490.

- أن يتم التعاون على مستويين جماعي لكل دول الحوض، وفرعي على مستوى النيل الشرقي والنيل الاستوائي، مع مشاركة مصر والسودان على المستويين في آن واحد؛

- إقامة مشروعات تحقق فائدة لجميع دول الحوض دون إلحاق الضرر بالدول الأخرى؛

- إقامة تنظيم إقليمي لإدارة وتنمية مياه النيل وتخصيصها على أساس الانتفاع المنصف؛

- اتخاذ القرار بتوافق الآراء وتشمل المشروعات التنموية المتضمنة في مبادرة حوض نهر النيل، خزانات ومشروعات ربط كهربائي، فضلا عن تطوير إدارة مبتكرة للمياه، وإدارة الفيضانات ومواسم الجفاف، وأعمال الوقاية مثل مشروعات التصحر والتساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة بإثيوبيا.

الشكل رقم (10): خريطة توضح دول مبادرة حوض النيل

المصدر: عبد الحفيظ الصاوي، تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر، أنظر الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net

وتعد مبادرة حوض نهر النيل بمثابة خطوة ايجابية كبيرة في طريق التعاون بين دول الحوض، حيث لم تقتصر كغيرها من محاولات التعاون السابقة، على الجوانب الفنية فقط، وإنما أضافت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن سعيها الحثيث لمعالجة الجوانب القانونية غير المتفق عليها بين دول الحوض، عبر خلق إطار قانوني مؤسسي واحد يكفل للجميع نصيبا عادلا من مياه النيل، وهنا يتعين الإشارة إلى مشروع الإطار القانوني المؤسسي للتعاون بين دول الحوض والمعروف بمشروع(*D3*)، والذي ينطوي على السعي لوضع الإطار القانوني والمؤسسي العام للمبادئ التي تحكم التعاون بين دول حوض نهر النيل، خاصة فيما يتعلق باستخدام مياهه على نحو يؤدي على المدى البعيد إلى تحقيق الأنصبة العادلة لكل منها، وبما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل لمياه النيل لصالح الجميع، وقد تم التوقيع على المشروع سنة 1995، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة من الخبراء في عدة تخصصات، لاسيما القانونية والهندسية، بواقع ثلاثة خبراء من كل دولة، مهمتها تحديد الطريقة والأنشطة المتعلقة باستخدام كل دولة من دول الحوض لمياهه، من خلال حصر دراسة الأطر المؤسسية لأنهار دولية أخرى، وحصر كافة المبادئ القانونية الاتفاقيات الدولية ذات الصلة واختيار ما يمكن تطبيقه منها عليه، وتجميع البيانات المناخية والاجتماعية والاقتصادية للوقوف على الاستخدامات الحالية لدول حوض نهر النيل، والاحتياجات المستقبلية لها، مع حصر الموارد المائية المتاحة لكل منها لمواجهة هذه الاحتياجات[1].

وفي يناير 2001 تم تشكيل اللجنة الانتقالية بواقع عضوين عن كل دولة من دول مبادرة حوض النيل، وفي ديسمبر 2003تم تشكيل اللجنة التفاوضية من أجل الاتفاق على الشكل النهائي للإطار التعاوني القانوني والمؤسسي لدول حوض النيل، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التفاوضية قد نجحت بالفعل في حسم بعض نقاط الخلاف التي ثارت بين دول حوض النيل، والتي كان من بينها مبدأ الالتزام بعدم إحداث الضرر،ووجوب دراسة الآثار البيئية للمشروعات المزمع القيام بها، وهناك نقاط الخلاف التي حالت دون الوصول إلى اتفاق نهائي في هذا الصدد، تمثلت في إصرار كل من مصر والسودان على:

---

[1]- محمد شوقي عبد العال، "الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل"، **السياسة الدولية191**، يناير2013، ص ص73-74.

- وجوب وجود نص صريح في الاتفاقية الإطارية يضمن عدم المساس بالحصة المائية التاريخية لدولتي المصب.
- الإخطار المسبق عن أي مشروعات تشرع دول المنابع القيام بها، والتي يمكن أن تؤثر في حصة دولتي المصب المائية.
- أن يكون تعديل الاتفاقية أو أي من ملاحقها بالتوافق العام وليس بالأغلبية، وفي حالة الأخذ بمبدأ الأغلبية، يجب أن تشمل الدولتين.

ولقد كان الخلاف حول هذه النقاط الثلاث سببا في فشل جولات التفاوض، منها كينشاسا في ماي2009، الإسكندرية جويلية2009، كمبالا في سبتمبر 2009، دار السلام في ديسمبر2009 وصولا إلى شرم الشيخ شهر أفريل2010[1]، ويضاف إلى هذه المبادرة تجمعات أخرى هدفت إلى محاولات التعاون مثل؛ الهيدروميت، الأندوجو، التكونيل، مجموعة النيل الشرقية، مجموعة النيل الجنوبي، ويمكن استعراض بعض من فرص التعاون بين دول نهر النيل. فمشروع التعاون للدراسات الهيدرومترولجية لحوض البحيرات الاستوائية(فكتوريا، ألبرت، كيوجا) لإجراء مسح للأرصاد الجوية النهرية لمناطق تجمع الأمطار في البحيرات، وعمل موازنة المياه أعالي النيل، وقد تضمن بعض الأعمال منها إقامة محطات إضافية للقياس والمسح الجوي، وقد ضم المشروع كل من مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا وكينيا ورواندا والكونغو وإثيوبيا كمراقب.

كما قام تجمع الأندوجو(الأخوة باللغة السواحلية) تحقيقا لفكرة البحث عن آلية تضم دول حوض النيل، وتكون هذا التجمع عام 1983 بالخرطوم، يضم كل من مصر والسودان والزائير، ليشمل فيما بعد رواندا وبورندي ثم انضمت تنزانيا واكتفت كل من كينيا وإثيوبيا بدورهما كمراقب، اهتم التجمع بتحقيق التشاور والتنسيق في القضايا الأفريقية ودعم التعاون في مجالات التنمية وتبادل المعلومات والخبرات دون نص صريح على التعاون المائي، ولم تحقق التجربة نجاحا وفشلت لعدم التعاون والتنافس بين بعض الدول.

أما مشروع التكونيل فهو التجمع الفني لدول حوض النيل والحفاظ على بيئة نهر النيل منذ تأسيس هذا التجمع عام 1992 كخطوة نحو تعاون مائي، وضم في بدايته ست دول وهي؛ مصر، السودان، أوغندا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية ورواندا، وظلت كل من إثيوبيا، إريتريا وكينيا

[1]- محمد شوقي عبد العال، المرجع نفسه، ص74.

وبورندي كمراقبين، وقد نصت وثيقة إنشائه على تأسيس مجلس وزاري لوزراء المياه يجتمع سنويا، كما وضع المجلس إطارا للأنشطة يضم 22مشروعا بتكلفة مئة مليون دولار[1].

وهكذا كانت لهذه المبادرات أهمية كبيرة، حيث تمثل بداية تأسيس صيغة تعاقدية مؤسسية قانونية تقوم بين دول المنطقة على أساس تنموي اقتصادي يضم دول حوض النيل كافة، ولكن من شأن هذه المبادرات تدعيم العلاقات بين دول حوض النيل، ولكن عند تتبع سار العلاقات التعاونية المائية منذ المبادرة وحتى الآن نرى أنها لم تحقق التعاون والاستقرار المنشود، على الرغم من المشروعات الهامة التي تضمنتها، الأمر الذي يشير إلى تعقد وتشابك هذه العلاقات التعاونية ووجود العديد من العوامل التي تعيق تحقيق التعاون، من بينها الأزمة التي انفجرت في الأساس عام 2004 عندما تصاعدت المطالب من قبل كينيا وأوغندا وإثيوبيا وتنزانيا بتعديل الاتفاقيات وعدم الاعتراف بها، ولم تخل هذه المطالب من وجود دور للقوى الخارجية، ونفصد هنا الدور الإسرائيلي، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال استعراض تجدد الخلافات والنزاع بين مصر ودول حوض النيل، حيث أظهرت المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى السنوات العشرة الماضية ووجود ثنائية حادة بين دول النهر، وبالتالي انقسامها إلى فريقين، الأول يضم دول المنبع والثاني يضم دول المصب، في هذا الإطار تبلورت مرحلة جديدة من النزاع بين دول المصب ودول المنبع، وذلك ابتداء من الاجتماع الوزاري بكينشاسا المنعقد بتاريخ 2009/05/23 وصولا إلى توقيع الدول الأربعة من دول حوض النيل، اتفاقية إعادة تقسيم المياه، لذلك يمكن عرض الدور الإسرائيلي في الأزمات التالية:

- **أزمة كينشاسا 2009/05/23**: شهد مسار التفاوض بين مصر ودول حوض النيل العديد من المنحنيات وحالات الشد والجذب والتباين في وتيرة المفاوضات، إذ كشف الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل الذي انعقد في كينشاسا عن استمرار العديد من الإشكاليات التي حالت دون التوصل إلى اتفاقية قانونية جماعية تضم عملية استخدام موارد نهر النيل من خلال الرفض المصري السوداني لمطالب تجاوز الاتفاقيات السابقة، وإصرار أغلب دول حوض نهر النيل

[1]- مغاوري شحاته، مرجع سابق، ص ص165-166.

على توقيعهم الاتفاقية الإطارية، وتشير هذه الأزمة إلى محاولة إسرائيل الضغط على مصر من أجل التنازل وقبول بعض التعديلات على الاتفاقيات التاريخية الموقعة سنة 1929[1].

- أزمة جولة الإسكندرية 2009/07/26: شهدت جولة الإسكندرية حضورا مكثفا لوزراء الري في دول حوض نهر النيل، وركزت المباحثات على عرض الرؤى الخلافية التي أفرزتها أزمة التوقيع في جولة كينشاسا، حيث تعتبر جولة الإسكندرية بمثابة التهدئة، ولم تضع هذه الحركة حدا فاصلا للخلاف، إذ أثبتت الأحداث وجود تحركات للدور الإسرائيلي إلى جانب دول منابع نهر النيل مهدت لنشوب الأزمة من جديد، إذ شهدت هذه الفترة تحركات إسرائيلية عقد جولة الإسكندرية، حيث قامت أكبر المنظمات اليهودية(منظمة مشروع النيل التابعة للنخبة اليهودية الأمريكية) بتنظيم لقاء في الفترة بين 16-2009/08/21 إذ شارك وفد من دول مناع النيل مكون من وزير الصناعة والتجارة الرواندي ونائب وزير الزراعة الأوغندي أين أعلن الوزيرين رفضهما لمطالب مصر بخصوص حصتها المائية وحقوقها التاريخية المكتسبة.

وعلى هذا الصعيد أقامت إسرائيل مؤتمرا لمعالجة مشاكل المياه في منطقة حوض النيل وشاركت فيه 44 دولة ممثلة بوزراء الموارد المائية، لاسيما منها كينيا، أوغندا، تنزانيا، وذلك بهدف إشراك إسرائيل في المشروعات المائية في دول حوض نهر النيل، وهكذا كثفت إسرائيل جهودها وتحركاتها لتحريض دول المنبع في سبيل تحقيق أهدافها من محاصرة دول المصب إقليميا.

- جولة شرم الشيخ 2010/04/14: جاءت هذه الجولة معبرة عن بداية خلافات جديدة بين دول حوض النيل، حيث رفضت مصر تخفيض حصتها المائية المقدرة عند أسوان بنحو 55.5 مليار م، وتمسكت مصر بحقوقها المكتسبة من مياه النيل، وشرط إخطارها مسبقا بالمشروعات التي تقام في حوض النيل، والملاحظ من خلال هذه الجولة أيضا تدخل الطرف الخارجي في مسار هذه المفاوضات، وهكذا انتهت جولة شرم الشيخ بعدم الخروج بنتيجة ايجابية، وإعلان كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وبورندي واريتريا عن عزمها التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية لدول الحوض دون الأخذ في الاعتبار بمطالب مصر والسودان[2].

---

[1] – صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية 1990-2010. انظر الرابط:

[2] – صفا شاكر إبراهيم محمد، المرجع نفسه.

وقد عرفت العلاقات المائية بين دول حوض النيل جمودا بسبب التوقيع على اتفاقية عنتيبي من دول المنبع الستة سنة2011، إلى غاية هذا التاريخ أين توجه الرئيس المصري بتاريخ 2017/06/22 إلى أوغندا للمشاركة في قمة دول حوض النيل، والتي تنعقد للمرة الأولى حيث تجري مجرياتها بمدينة عنتيبي الأوغندية، أين تعقد اجتماعات وزراء خارجية دول حوض النيل(قمة ينتظر منها تصفية الأجواء بشأن الاتفاقية الإطارية للتعاون بشأن مساه النيل والمعروفة باتفاقية عنتيبي)، وأشار المستشار عبد العاطي شتيوي عبد العال أنه من المقرر أن يطرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، رؤية مصرية تبنتها أوغندا على مستوى الرؤساء، نظرا لأن المسائل المطروحة ومحل الخلاف، لم تعد تقتصر على الجوانب الفنية، بل تعدتها إلى أمور سياسية وقانونية مما استدعى تدخل رؤساء دول الحوض[1].

كشفت مصادر بمبادرة حوض النيل تحديد موعد عقد قمة رؤساء حوض النيل في 2017/06/17 بأوغندا لبحث النقاط الخلافية في اتفاقية عنتيبي، والعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات بعد سنوات من الخلافات، نتيجة رفض القاهرة التوقيع المنفرد لستة من دول حوض النيل على الاتفاقية الإطارية، وفي هذا الصدد أقنعت أوغندا باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمبادرة دول الحوض بضرورة الجلوس على مائدة التفاوض وحل الخلافات العالقة في الاتفاقية الإطارية وعودة مصر لممارسة أنشطتها في مبادرة حوض النيل واستئناف المشروعات المشتركة المتوقفة، حيث تم تحديد 25ماي 2017 موعدا لانعقاد القمة، إلا أن إثيوبيا طالبت كرد فعل بعد توقيع دول منابع النيل على اتفاقية الإطار القانوني والمؤسسين المعروفة بعنتيبي، دون حسم البنود الثلاث الخلافية؛ بند الأمن المائي، الإخطار المسبق، الموافقة على الإجماع على المشروعات وليس الأغلبية، وهو ما تسبب في امتناع المانحين من ضخ مساعدات لبرامج التعاون في مبادرة حوض النيل نتيجة وجود خلافات.

ويناقش رؤساء الدول وثيقة جديدة تتضمن عددا من المبادئ الحاكمة لإدارة مياه النيل وآليات التعاون المشترك بما يحفظ الأمن المائي للجميع، ويرسخ مبدأ عدم الضرر على اتفاق المبادئ

---

[1]- قمة رؤساء دول حوض النيل بأوغندا...أحلام وطموحات المصريين، نادر حسن، 2017/06/21 أنظر الرابط التالي: www.dotmsr.com/details.

الذي تم توقيعه فيما يخص سد النهضة، بالإضافة إلى دراسة فنية للقيام بمشروعات للاستفادة من الفواقد المائية المهدرة في الغابات، واستكمال مشروعات التعاون المشركة التي كانت قد أقرتها مبادرة حوض النيل، هذا وقد أكدت مصر تمسكها بملف مياه النيل لاسيما ضرورة حل البنود الخلافية والتي من أهمها البند الرابع عشر، والخاص بمصطلح الأمن المائي للدول، حيث عرضت مصر خلال الاجتماع الوزاري الأخير في مارس 2017 الذي انعقد بأوغندا ملاحظاتها ومخاوفها بشأن عدم تحقيق الاتفاقية للأمن المائي المصري وفقا لهذا المصطلح، وأشار الخبراء إلى أن انعقاد قمة رئاسية لدول حوض النيل لإيجاد حلول توافقية حول النقاط الخلافية كان مطلبا مصريا منذ عهد الرئيس الأسبق مبارك[1].

وقد اختتمت في مدينة عنتيبي شمالي أوغندا قمة دول حوض النيل على مستوى الرؤساء دون التوصل إلى اتفاق حول القضايا المطروحة، يأتي ذلك عقب استمرار القمة لثلاثة أيام على مستوى الفرق الفنية وأيضا الوزراء، والتي كانت قد توصلت إلى طريق مسدود هي الأخرى بسبب اختلاف الأطراف وانسحاب الوفد المصري، واختتمت القمة دون إصدار بيان ختامي، وقد صرح وزير خارجية أوغندا سام كوتوسا بقوله: "يجب أن نبتعد عن الوضعية التي تقود إلى إملاء أحد الأطراف لشروطه علينا، مما سيدعنا إلى استخدام منهج الأغلبية التي هي بحوزتنا"، واستدرك قائلا: "علينا التوصل إلى ذلك باتفاق وليس بإجماع"، هذا وقد جددت صر رفضها للمادة الرابعة عشر من اتفاقية التعاون المشتركة واتي تطلب من الدول عدم المساس مطلقا بالأمن المائي لأي من دول حوض النيل الأخرى، وقد فشلت مصر في تشكيل كتلة تدعمها في موقعها الداعي إلى المحافظة على حقوقها التاريخية في مياه النيل، وقد ظهر ذلك في انسحاب وفدها في القمتين على مستوى الفرق الفنية والوزراء، كما وخسرت مصر نتائج هذه القمة رغم الاجتماعات المسبقة التي بدأت منذ شهر مارس 2017، وفشلت في استمالة وحشد مواقف الدول الأخرى لصالحها، وجدير بالذكر أن القمة جاءت في ظروف حرجة تمر بها دول حوض النيل، نتيجة للتباينات العميقة في النقاط الخلافية حول اتفاقية عنتيبي الناظمة لتقاسم مياه النيل، والتي تنص على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل يجب أن تعتمد على الانتفاع

[1]- قمة رؤساء دول حوض النيل17يونيو بأوغندا-اتفاقية عنتيبي،2017/06/07. أنظر الرابط التالي: www.m.youm7.com/omp

المنصف والمعقول من موارد المنظومة المائية لنهر النيل، إذ تعد الاتفاقية تحولا نوعي في إدارة النزاعات الإقليمية حول الملف المائي للدول الإحدى عشر في مبادرة حوض النيل، وهي المرة الأولى التي تنتقل فيها قضايا تنظيم الاستفادة من موارد الأنهار من المستويات الوزارية والفنية إلى المستويات الرئاسية، و"قمة دول حوض النيل" هي الأولى على مستوى رؤساء الدول المتشاطئة في حوض النيل منذ 2010، حيث شهد ملف إدارة المياه في نهر النيل جمودا منذ التوقيع على الاتفاقية الإطارية لمياه النيل[1].

تتجه مجمل التوقعات حول قمة حو النيل إلى أن العودة المصرية لا تعني الموافقة على اتفاقية عنتيبي، بل ترتبط بمحاولة بناء إستراتيجية جديدة تتجاوز الخلافات حول هذه الاتفاقية عبر طرح إطار تعاوني جديد يشكل حلا إقليميا متوازنا يحقق المصالح المشتركة لدول المنبع والمصب، يضمن للأولى الاستفادة التنموية من النهر، ولا ينكر على الثانية حصصها المائية المكتسبة، ولا يمسها بأضرار في أمنها المائي.

وتضمن إعادة صياغة مبادئ لمبادرة حوض النيل، تكريس معادلة التنمية العادلة المرضية عبر التنسيق في مشروعات السدود وتحويلها إلى بنية إقليمية وتنموية مشتركة في شرق أفريقيا، فضلا عن التركيز على مشروعات الفواقد المائية من نهر النيل، خاصة إذا علمنا أن ما يستغل من النهر لا يصل إلى 10% فقط، ولعل ذلك يشكل امتداد للخطاب المصري تجاه القضية المائية، الذي برز في تعامله مع قضية سد النهضة، وتعزز أكثر من توثيق العلاقات مع دول حوض النيل، بما أمكن من بناء بيئة إقليمية تتفهم نسبيا الموقف المصري الذي يسعى إلى الموازنة بين مبدأ عدم الضرر والانتفاع المنصف، دون إغفال أن بعض المبادئ التي أقرتها القاهرة في اتفاق سد النهضة لا يمكن تطبيقها كليا في إطار عام قد يشمل كافة موارد حوض النيل ومشروعاتها المستقبلية، وما ساعد القمة على تجاوز أزمة عنتيبي أن أوغندا كدولة مستضيفة للقمة، صاغت مواقف وسيطة نسبيا لدول المنبع والمصب، فعلى سبيل اقترحت من قبل صياغة وسط للفقرة 14ب المتعلقة بالأمن المائي، بحيث تكون قائمة على مبدأ عدم الإضرار بالاستخدامات الفعلية(الحصة الحالية لمصر والسودان) والمستقبلية(إقامة دول المنابع لمشروعاتها المستقبلية)، وتظل مواقف بعض دول المنابع عائقا لاسيما إثيوبي أمام إمكانية بناء إطار تعاوني جديد يتجاوز

[1]- اختتام قمة حوض النيل دون التوصل إلى اتفاق، أنظر الرابط التالي: www.alqabas.com

عنتيبي، وإن كان تغير الظروف الإقليمية والدولية في حوض النيل يشكل دافعا لأديس أبابا للمناورة وعدم قطع الطريق على الإطار المحتمل طرحه أما القمة الرئاسية، طالما وجدت فيه مكاسب يمكن أن تدعم إستراتيجية بناء السدود[1].

ومما سبق يمكن رصد السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمواقف دول حوض نهر النيل، وأثر ذلك على الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي انطلاقا من الدور الهيدروبولتيكي الإسرائيلي:

1-السيناريو الأول: ينطوي هذا السيناريو على احتمالين؛ الاحتمال الأول يتضمن استمرار دول المنابع في مواقفها في عدم النص على حصة مصر والسودان المائية، واشتراط الأغلبية المطلقة للقيام بأي مشروعات مائية للدول، بدلا من الإخطار المسبق، وعدم الاتفاق على الأمن المائي للدول وقيام دول المنابع بالتوقيع من جانبها على الاتفاق الإطاري عنتيبي، ورفض كل من مصر والسودان التوقيع، وهو ما حدث فعلا، وترتب عن ذلك ما يلي:

- التصادم بين دول حوض النهر والانقسام بين دول المنابع ودول المصب، بالرغم من الوحدة الهيدرولوجية لحوض نهر النيل فنيا وعمليا(منطقة منابع، منطقة عبور، منطقة مصب)، ويتبع ذلك بالطبع تقسيم دول حوض النهر سياسيا، مما يؤثر على علاقات الدول مائيا، واقتصاديا وثقافيا، وتتحول العلاقات إلى علاقات تصادم بدلا من علاقات التعاون.

- حدوث ضرر مباشر على دول المصب خاصة مصر، مما سينعكس سلبا على الإدارة المصرية والشعب المصري باعتباره تهديدا مباشرا لحصة مصر المائية، وبالتالي تعرض أمن مصر المائي إلى تهديد مباشر.

- الخطر المستقبلي على الأمن المائي المصري السوداني، ومنه الأمن القومي، بسبب التطور التكنولوجي، ومساعدة الهيئات الدولية والمحلية والدور الخارجي للدول والشركات العابرة للحدود لدول المنابع في القيام بمشروعات إنشاء السدود(سبعة سدود)، وأنفاق من شأنها التأثير على حصتي مصر والسودان خاصة بإثيوبيا، أو على بحيرة فكتوريا، وهذا أمر قائم مثل مشروعات التخزين في البحيرات أو إنشاء سدود تخزين على النيل الأزرق.

[1]- خالد حنفي علي، "هل تتجاوز القمة الرئاسية لحوض النيل مأزق عنتيبي"، **جريدة العرب**، العدد10668، 2017/06/19.

أما عن الاحتمال الثاني فيتضمن التوقيع على الإطار القانوني من طرف دولتي المصب، وترتب على ذلك ما يلي:

- عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية لمصر والسودان، وتعرض الحصص المائية للخطر.

- على الرغم من أن خطر التهديد المائي لمصر لن يكون عاجلا بل إنه خطر بعيد المدى بحيث أن إنشاء مشروعات سدود تخزين في إثيوبيا يمكن أن تحدث أثرها في المستقبل، في المقابل يجب تأمين مصادر المياه، لأن مصر تعاني عجزا في مواردها المائية نظرا لزيادة عدد السكان، وارتفاع معدلات التنمية، كما أنها تحتاج لنحو 30مليار متر مكعب عام 2030، ومن شأن عدم التعاون مع دول حوض النيل تهديد أمن مصر المائي.

2- السيناريو الثاني: طلب إعادة التفاوض لمزيد من التشاور والاستعداد الفني والاقتصادي ودراسة المشروعات التي تنظمها المبادرة وترتيبها طبقا لأهميتها وتوفير الموارد المالية، ودراسة ظروف الهيئات المانحة، ويقترح هذا السيناريو:

- عدم التوقيع وبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه.

- تفكك الجبهة الحالية بقيادة إثيوبيا، وانتظار تغييرات سياسية قد تحدث في هذه الدولة أو بعضها، قد تؤدي إلى تغيير ظروفها أو تعارض مصالحها خاصة دوافع رئيس زراء إثيوبيا.

- دراسة ما يسفر عنه التوتر الدائم في علاقات إثيوبيا بإريتريا.

- إعطاء مزيد من الوقت لدراسة مشروعات المبادرة، وربط ذلك بجدول زمني مثل مشاريع الربط الكهربائي، البيئة العابرة للحدود، تخطيط مصادر المياه، واختيار المشروعات طبقا لأهمية الدول والتركيز على المشاريع المشتركة مع أكثر من دولة، وأن يكون لمصر الدور الرئيسي في تسييرها فنيا وإداريا[1].

ومن المعلوم أن الجهات المانحة سوف تشارك في تمويل مشروعات المبادرة، حيث أن البنك الدولي يشترط نفس الشروط منطقيا، ومن بينها شرط الإخطار المسبق والتوافق بين دول حوض النهر، وكما هو معروف أيضا أن مواقف الدول المنحة أو البنك الدولي يمكن أن تتغير أيضا، حيث أننا نتعامل مع موضوع هام وحيوي وممتد الأجل، ويعني ذلك التمسك بالحلول الدائمة لمشكلة المياه بدلا من الحلول المقترحة المرحلية، كما يجب الإشارة إلى أن طبيعة الدولة في

[1]- مغاوري شحاته، المرجع نفسه، ص ص171-174.

منطقة المنابع هي طبيعة ديناميكية، يمكن أن تشهد تغيرات سياسية وصراعات عرقية، قد تكون عوامل ضغط على الحكومات لتكرار رفض الاعتراف المستقبلي بما يتم توقيعه حاليا، وعليه فإن البدء المبكر في تنفيذ مشروعات المبادرة-مبادرة حوض النيل- من الجهات المانحة والبنك الدولي يمكن أن يكون رابطا قويا لمصالح إستراتيجية يصعب التخلي عنها مستقبلا[1].

إلا أنه يمكن الأخذ على هذه النقطة الخاصة بالدول المانحة والبنك الدولي، نجد أن هذه الفواعل هي طرف في تأجيج هذه النزاعات المائية بين دول المنابع ودول المصب، وخاصة الدور الإسرائيلي وعلاقته بالمؤسسات الدولية المنفذة لمعظم المشاريع المائية على نهر النيل، والتي من مصلحة إسرائيل عدم التوافق والتعاون بين دول حوض النيل خارج المصالح الحيوية لإسرائيل وأمنها المائي، هذا من جانب، إلى جانب متغير آخر في المعادلة المائية وهي انفصال جنوب السودان والدور الإسرائيلي في ذلك.

لاشك أن استقلال جنوب السودان وميلاد دولة جديدة، سوف يؤثر في الوضع القانوني لحوض نهر النيل، في ظل مطالبات دول المنابع المتزايدة واحتجاجها على الاستخدامات الحالية، والمطالبة بإعادة تقسيم ومحاصصة مياه النيل، وذلك طبقا لقواعد القانون الدولي، فإن انفصال جنوب السودان ونشوء دولة جديدة يتلخص في موقفين؛ فالموقف الأول، يعتبر بان الدولة الجديدة يمكنها اقتسام التزامات الدولة الأصل طبقا لقواعد التوارث الدولي، ومن ثمة فإن اقتسام جنوب السودان حصتها المائية خصما من حصة السودان سيتم بشكل منفرد مع السودان، أو بالاتفاق مع مصر نتيجة وجود اتفاقية 1959. أما الموقف الثاني يمكن لجنوب السودان كدولة مستقلة المطالبة بإعادة التفاوض حول التقاسم والمحاصصة لمياه النيل، للحصول على حصتها من المياه بناء على حقها الطبيعي كدولة مستقلة في السيادة على مواردها الطبيعية بعد استقلالها، وإذا حدث ذلك سيؤثر على الحصة المائية لكل من مصر والسودان.

وتعد منطقة جنوب السودان أحد أهم مصادر المياه بالسودان الموحد، نظرا لتساقط الأمطار الغزيرة، إضافة إلى وجود الخزانات السطحية والروافد المغذية لنهر النيل، حيث تسهم منطقة جنوب السودان بأمطاره وهضابه المرتفعة، في تكوين بحيرات صغيرة متفرقة، وبانفصال جنوب السودان أصبحت هذه المناطق داخل حدود دولة المصب، ومنه تغير جغرافية المنطقة

[1]- مغاوري شحاتة، مرجع سابق، ص236.

على النحو الآتي: أصبحت دولة شمال السودان دولة معبر فقط، ودولة جنوب السودان دولة معبر إضافة إلى كونها أحد دول المنابع.

وعلى الرغم من تأثير الانفصال على شمال السودان، إلا أن الجنوب يعتبر أحد أهم مصادر المياه للسودان الموحد، بوصفها تمد النهر بكميات كبيرة كمنابع داخلية، إلا أنه من الملاحظ أن محادثات السلام وما تلاها من مفاوضات تقاسم للثروة، لم تدرج مع أي بنود بشأن المياه وكيفية تقاسمها، إن أثر استقلال جنوب السودان طبقا لما استقر عليه من استفتاء بحق تقرير المصير، يجعل من الدولة الجديدة غير ملتزمة بالمعاهدات السابقة، بل إن حق تقرير المصير ينشئ ما يعرف بالدولة ذات السجل النظيف، حيث أن القانون الدولي وضع استثناء على قاعدة توارث المعاهدات طبقا لمعاهدة 1978، فحواه أن الدولة الوليدة نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير لا تتوارث المعاهدات.

وبناء على ما سبق، فإن دولة جنوب السودان سوف تتصرف بناء على مطالبها واحتياجاتها من المياه، ولكن بزيادة احتياجاتها مستقبلا فإنها ستتوجه إلى المطالبة بإعادة التفاوض لتقاسم مياه نهر النيل، ويمكن رصد عدة تصورات مستقبلية فيما يخص العلاقات المائية بين دولة جنوب السودان، وكل من مصر والسودان ودول المنابع، أهمها:

- حالة الاكتفاء المائي لدولة جنوب السودان من الحصة المائية المقررة أصلا للشمال، وبالتالي عدم المطالبة بمياه إضافية، وبالتالي استقرار العلاقات المائية بين شمال وجنوب السودان ومنه استقرار العلاقات مع مصر.

- مطالبة دولة جنوب السودان بزيادة حصتها من المياه، وإعادة المحاصة والتقسيم لموارد حوض نهر النيل، وذلك يتضح من خلل تأييدها لدول المنبع، والتأثير على حصة كل من مصر والسودان والمساس بمبدأ الحقوق التاريخية لهما.

- محاولة استقطاب دولة جنوب السودان إلى جانب الموقف المصري السوداني، ودلك عبر ربطها بمشروعات مشتركة خاصة بالبنية الأساسية والطاقة والكهرباء، والمشاريع الزراعية والثروة السمكية.

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

تكتسب قضايا المياه في حوض النيل والقرن الأفريقي أهميتها وخطورتها من تعدد الأبعاد المتعلقة بها، حيث تتمثل هذه الأخيرة في السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، جعلت المياه تحتل الصدارة في استراتجيات الدول الكبرى والهيئات الدولية يجب امتلاكها والسيطرة عليها والتحكم فيها، ويبدو ذلك جليا في مخططات إسرائيل المتعلقة بالمياه، لارتباط المياه بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومنه القومي، ويتسم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم لكونه مشتركا في كثير من الأحيان بين دولتين أو أكثر، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل.

وتبعا لما جاء عبر فصول ومباحث الأطروحة، وبعد العرض السابق لاتفاقيات مياه النيل، فإنه تم التوقف في الدراسة عند النتائج التالية:

- عند النظر إلى الجانب القانوني في مسألة المياه المشتركة في حوض النيل، اتضح أنه ليس هناك قانون دولي يحسم الخلاف حول هذه المياه المشتركة، عدا مبادئ مؤتمر هلسنكي الدولي لسنة 1966، والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين بعض دول الحوض ، والمبادئ الدولية بهذا الخصوص عامة وغير قابلة للتفسير والتأويل بحسب مصالح كل دولة وسياساتها.

- غياب إطار قانوني يجمع بلدان الحوض الإحدى عشر بشأن الانتفاع بمياه نهر النيل، فكل الاتفاقيات السابقة(1891-1959) هي اتفاقيات ومذكرات صدرت إما للتأكيد على حقوق مصر التاريخية، وإما لترسيم الحدود بين بلدان الحوض المستعمرة آنذاك، وبالتالي فإن جميع دول الأحباس العليا لحوض النيل قد بادرت بإعلان رفضها لتلك الاتفاقيات عشية حصولها على الاستقلال، فالاتفاقيات التاريخية للنيل الموقعة بين دوله، اتضح بأنها لم تنل التأييد والموافقة من أغلب دول منابع النيل، لذلك لم يقتصر الأمر على اتفاقية 1959 فحسب الموقعة بين مصر والسودان، فالمواقف الرافضة لتلك الاتفاقية تعدتها ولم تعترف بها واعتبرتها غير شرعية من طرف دول المنبع.

- غياب الإطار القانوني والشامل الذي يمكن أن ينظم مختلف المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية والفنية والهيدروبولتيكية بين دول حوض النيل، الأمر الذي أفرز بلورة حوافز ومؤثرات نزاعية بين مختلف الدول النهرية المتشاطئة، ومنه تتحول إلى نزاعات مائية فعلية قائمة، خاصة ما يحدث على مستوى دول حوض النيل.

- على الرغم من تعدد وتنوع الاتفاقيات المائية الثنائية والإقليمية والعالمية التي تصل إجمالا إلى ما يزيد عن 200 اتفاقية مائية، إلا أنه لا توجد اتفاقية واحدة مانعة جامعة تحظى بقبول عام من طرف الدول المعنية، وهو ما يعني نسبية جميع القواعد والمبادئ المتعلقة بالقانون الدولي للمياه(الأنهار).

- ساهم الوضع القانوني لحوض نهر النيل في خلق بيئة ملائمة لإمكانية ظهور النزاعات والصراعات المائية في حوض النيل بين دول المصب ودول المنابع، وهو ما يعني أن الوضع القانوني في حوض النيل قد شكل محددا للصراع المائي الدولي، إذ لم يعد الصراع على المياه قضية اقتصادية أو تنموية فحسب، بل أضحى مسألة أمنية إستراتيجية تهدد دول المصب بالوقوع تحت خط الفقر المائي.

- وجود استقطاب حاد جدا لكيفية تقسيم حصص المياه المشتركة بين دول حوض نهر النيل، فدول المصب متمسكة بحصتها المائية استنادا إلى مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، بالمقابل دول المنابع ترى بوجوب الحصول على حصتها المائية طبقا لكونها صاحبة الإيرادات المائية العالية لنهر النيل، كما يوجد من يرى بوجوب اعتماد مبدأ المساواة في تقسيم حصص مياه النهر بين الدول المتشاطئة، فضلا عن إلزامية إخضاع مبدأ تقاسم مياه النيل وفقا لحاجة كل دولة حسب اتجاه آخر.

- تميز العلاقات النيلية ميزها الصراع والتنازع حول الموارد المائية للنيل وكيفية الانتفاع بها، وأضحى السلوك الهيدروبولتيكي لدلو المنابع ودول المصب مشحون بالعدائية المتبادلة، نظرا لعدم اقتصار نظرة دول المنابع على اقتسام الحصص المائية بصورة عادلة ومنصفة، بل أصبحت على رأس دول الحوض التي تطالب ببيع المياه على اعتبار أن الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل جائرة، هذا الأمر فرض منهج آخر في تسيير العلاقات الهيدروبولتيكية بين دول النيل

بديلا لمفهوم التعاون الدولي، ألا وهو التوجه تدريجيا إلى اعتبار مياه النيل سلعة اقتصادية، وينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من السلع من قوانين العرض والطلب وآليات السوق.

- أفرز شرط الإخطار المسبق صراعا واستقطابا في مواقف الدول النهرية، حيث انشطرت المواقف بين دول المصب التي تؤيد مبدأ وشرط الإخطار المسبق نظرا لما يمكن أن تتعرض له مصالحها وحقوقها المائية من انتهاك من قبل دول المنابع، أما الموقف الثاني الرافض لشرط الإخطار المسبق ويمثله و المنابع، بين هذه التجاذبات والتناقضات في المواقف نشأ الصراع حول مدى إلزامية شرط الإخطار المسبق لدى تجسيد المشروعات المائية الوطنية، إذ أصبح الصراع المائي دوليا بين دول المنابع من ناحية وبين دول المصب من ناحية ثانية بين مختلف الدول النهرية في العالم، لا سيما منها دول حوض النيل.

- تركيز إسرائيل على دول إفريقية دون غيرها نظرا لوزنها أو موقعها الاستراتيجي، لاسيما منها إثيوبيا ودول حوض النيل، فإثيوبيا بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية لها مكانة ودور إقليمي تدور في فلكه دول مجمع البحار(الدول المشرفة على باب المندب)، ودول مجمع الأنهار، وكل ذلك في ظل التكوينات الجيو-سياسية، والتي من أبرز ملامحها استخدام إثيوبيا كقاعدة إسرائيلية أمريكية للسيطرة على هذه المنطقة وإحكام الطوق على المنطقة العربية.

- تمثل منطقة حوض النيل مركب صراعي بالغ الأهمية والتعقيد والتشابك المصلحي لإحدى عشرة دولة، حيث شهدت المنطقة أنماطا عديدة من النزاعات والتوترات، ناهيك عن الصراعات على الموارد الطبيعية، لاسيما النزاعات المائية، والتي من أبرزها النزاع المائي الإثيوبي المصري، وما صعد من هذا النزاع المكانة الجيو-إستراتيجية لحوض النيل، والتي أضحت بؤرة تستقطب مختلف القوى الدولية للتدخل في هذا النزاع، من خلال المشاريع المائية المتعددة والمساعدات المالية والفنية والهندسية لإنشائها، ونقصد هنا ما عكف البحث على دراسته في تحليل الدور الإسرائيلي المتنامي بمنطقة حوض النيل وانعكاساته على الأمن المائي المصري، الذي دخل حيز الفقر المائي خاصة بعد تجسيد سد النهضة أو ما يعرف بسد الألفية الكبير الإثيوبي، وبذلك يشكل تهديدا للأمن القومي المصري.

- تعتبر منطقة حوض النيل مسرحا أساسيا لإسرائيل في إدارة صراعاتها وعلاقاتها، إذ تهدف من وجودها في منطقة حوض النيل استمرار مصادر النزاع في المنطقة، حيث تعمل على إثارة الخلافات وتوتير العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، لاسيما إثيوبيا، عن طريق زعمها بأنها مهضومة الحقوق في حصص المياه التي تحصل عليها، ودعم قوى إقليمية خاصة إثيوبيا وجعلها الدولة القائد فيها وتقزيم الدور المصري في أفريقيا.

- احتلال المياه مكانة هامة في العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، لذلك تسعى دوما لرسم حدودها المائية بشكل متواز مع حدودها الأمنية، وسعيها أيضا إلى الاقتراب من جميع المجالات ذات الصلة بملف المياه، خاصة مجال الري والمشروعات المائية التنموية.

- تعتبر المساعدات الإسرائيلية والمتمثلة في المشاريع المائية في دول حوض النيل من أجل إقامة السدود على النهر إستراتيجية إسرائيلية للسيطرة على المنطقة، قصد التأثير على حصة مصر المائية في حوض النيل، حيث تقبل مصر بتسليم حصة إسرائيل من مياه النيل مقابل عدم التلاعب بجريان المياه في المنابع بما يضر مصالح مصر المائية.

- أما فيما يتعلق بالأمن المائي المصري، والذي كما ذكرنا يتأثر بهذا التدخل من خلال تصاعد حدة التوتر بين الطرفين الإثيوبي والمصري، فالأمن المائي المصري لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية شاملة للسياسة المصرية، والتي تراعي المصالح المائية لدول حوض النيل المتنامية.

- أصبحت المياه من أهم مقومات الأمن القومي لكل دولة، أي أن الأمن المائي يشكل محور الأمن الغذائي والصناعي والتجاري والذي يكون أحد الركائز الأساسية للأمن القومي لدول حوض النيل والقرن الإفريقي.

- يمثل استقلال دولة جنوب السودان مسألة خلف قانونية وسياسية، خاصة فيما يتعلق باتفاقية 1959 والاتفاقيات المبرمة سابقا، مما يحتم إعادة رسم السيناريوهات المستقبلية للأمن المائي بحوض النيل والقرن الإفريقي، وفي حالة رفض الدولة للاتفاقيات السابقة سيحول الملف المائي للمفوضية الجديدة للمياه وإما للاتحاد الإفريقي، وإما إلى التحكيم الدولي، وإعادة توزيع مياه نهر النيل، مدفوعة بذلك بالدور الإسرائيلي وبالعلاقات الوثيق لإسرائيل ودولة جنوب السودان، ومنه تطويق ملف المياه والأمن المائي بحوض النيل.

الملاحق

الملحق رقم01

نبذة مختصرة حول اتفاقية عنتيبي

كانت الدول المتشاطئة على نهر النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية قبل أن تحصل على استقلالها. وفي ذلك الأثناء ظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام1902فيأديس أباباوالتي عقدت بينإثيوبيا وبريطانيا (بصفتها ممثلاًللسودان ومصر المستعمرتين) من بريطانيا، ونصّت الاتفاقية على عدم إقامة أي مشروعات – سواء علىالنيل الأزرق، أوبحيرة تاناونهر السوباط، ثم اتفاقية بين بريطانياوفرنسا، عام1906 ، وظهرت عام 1929 اتفاقية أخرى، تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وأن لمصر الحق في الاعتراض في حال إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده. هذه الاتفاقية أجرتها بريطانيا مع نفسها حيث كانت تمثلكينياوتنزانياوالسودانوأوغندا وجميعها كانت مستعمرات بريطانية لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا. حيث تم تخصيص نسبة 7.7٪ من تدفق المياه للسودان و92.3٪ لمصر وذلك قبل استقلال أي من الدولتين.

تعتبر اتفاقية الإطار التعاوني لدول حوض النيل والتي بدأت في منتصف ستينيات القرن الماضي هي نقطة الخلاف التي أثارت المشكلة وقد كانت هذه الاتفاقية رد فعل للارتفاع المفاجئ والكبير لمنسوب المياه في بحيرة فكتوريا أدى إلى مشكلات كبيرة في كل من تنزانيا وأوغندا وكينيا . ويعتقد أن من أسباب هذا الارتفاع تراكم نباتات المستنقعات في منطقة جنوب السودان والتي تقف عقبة تمنع الانسياب الطبيعي للنيل، بالإضافة إلى ظهور السد العالي في مصر والذي حجز مياه النيل فأدى إلى ارتفاع منسوب مياه بحيرة فكتوريا.

ولهذه الأسباب فقد دعت دول البحيرات الاستوائية كلاً من السودان ومصر وأثيوبيا لمناقشة هذه المسألة تحت مظلة برنامج المسح المائي للبحيرات الاستوائية والذي ساهمت الأمم المتحدة في تمويله وتسهيل إجراءاته.

تواصلت لقاءت واجتماعات دول الحوض تحت عدة مظلات لاحقة من بينها النيل الفني، والأخوّة، والنيل لعام 2000. وفي عام 1997 برزت فكرة مبادرة حوض النيل والتي أخذت شكلها الرسمي في 22 فبراير 1999 في مدينة أروشا في تنزانيا إثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذي أسس لقيام مبادرة حوض النيل. وقد اتفق

الوزراء على أن الهدف من المبادرة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الانتفاع المنصف والمنافع من موارد النيل المشتركة.

وقام البنك الدولي وعددٌ من منظمات الأمم المتحدة والمانحون بدورٍ تسهيليٍ للمبادرة والتي نجحت في عدّة مجالات من بينها إنشاء سكرتارية بمدينة عنتيبي في أوغندا ومكتب للنيل الشرقي بأديس أبابا ومكتب لنيل البحيرات الاستوائية بمدينة كيغالي بدولة رواندا وتمويل عددٍ من المشاريع المشتركة .وبدأ العمل قبل عدّة أعوام في اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل.

منذ بداية المناقشات واجهت مفاوضات اتفاقية الإطار التعاوني نفس نقاط الخلاف التي تواجهها اليوم:

1. فالسودان ومصر كانا يصران على أن الاتفاقيات التي عقدت في الماضي ملزمةٌ لدول الحوض الأخرى، و تحديداً اتفاقية 1929 التي أبرمتها بريطانيا نيابةً عن السودان وكينيا وأوغندا وتنجانيقا والتي كانت ضمن مستعمراتها في ذلك الحين مع مصر. هذه الاتفاقية أعطت مصر حق النقض لأي مشاريع تقام علي النيل يمكن أن تؤثر سلباً على كميات المياه التي تصل مصر أو تعدل وقت وصولها .وبينما تصر مصر على إلزامية هذه الاتفاقية تحت نظرية توارث الاتفاقيات، ترفضها دول البحيرات الاستوائية باعتبار أنها وُقّعت أثناء الحقبة الاستعمارية ولا إلزامية لهذه الاتفاقية بعد نهاية هذه الحقبة. ولقد قامت هذه الدول بعد استقلالها مباشرةً تحت نظرية جوليوسنايريرى -الرئيس الأول لتنزانيا- بإعطاء اتفاقيات الحقبة الاستعمارية عامين للتفاوض حولها وإذا لم يتم الاتفاق على وضعٍ جديد فإن هذه الاتفاقيات تسقط بعد هذين العامين.

2. و هناك أيضاً اتفاقية عام 1902 بين إدارة الحكم الثنائي في السودان وأثيوبيا والتي ألزمت أثيوبيا بعدم التعرض لسريان النيل بدون موافقة الإدارة الثنائية في السودان. مصر أصرت علي إلزامية هذه الاتفاقية بينما تقول أثيوبيا أن النص الإنجليزي والنص باللغة الأمهرية مختلفان وأن الاتفاقية لم يتم التصديق عليها وبالتالي فليس لها صفة إلزامية. بالإضافة الى هذا يصر السودان ومصر على أن استعمالاتهما وحقوقهما القائمة والمشار إليها في اتفاقية مياه النيل لعام 1959 (55,5 مليار متر مكعب لمصر و18,5 مليار متر مكعب للسودان) غير قابلة للتفاوض وخطّاً أحمر لا يمكن عبوره، بينما تصر الدول الأخرى على أنّ لها حقوقاً في مياه النيل تحت نظرية الانتفاع المنصف والمعقول وأنه يجب على مصر والسودان الاعتراف بهذه الحقوق والتفاوض حولها. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض المسئولين في السودان ومصر يذكرون أحياناً، صراحةً أو ضمناً، أن اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان لعام 1959 ملزمةٌ لدول النيل الأخرى، (وهذا إدعاءٌ غير صحيح قانوناً لأن إلزامية الاتفاقيات لا تتعدى أطرافها).

3. الخلاف الثالث يتركز حول إصرار السودان ومصر على ضرورة الإخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى إقامتها على نهر النيل. ويبدو هنا الربط واضحا بين هذا الطلب واتفاقية 1929 التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها. من ناحيةٍ أخرى ترفض الدول الأخرى مبدأ الإخطار وتدعي أن السودان ومصر لم يقوما بإخطار أيٍ منها بأي مشاريع أقامتها هاتان الدولتان على النيل وعليه فلا ترى هذه الدول أي إلزامٍ من جانبها لإخطارهما بمشاريعها. الجدير بالذكر أن القانون الدولي يلزم كل دول الحوض بإخطار بعضها البعض بأي مشاريع تقام على النهر المشترك لأن التأثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى. فمشاريع أثيوبيا على النيل قد تؤثر سلباً على السودان ومصر، وكذلك قد تؤثر مشاريع السودان ومصر على أثيوبيا لأن هذه المشاريع ستساعدهما على استعمال مزيدٍ من المياه وسيقوم السودان ومصر بالإدعاء لاحقاٍ بأن هذه المياه أصبحت حقوقاً مُكتسبة.

4. نقطة الخلاف الرابعة تخص تعديل اتفاقية الإطار التعاوني. فبينما يرى السودان ومصر أن التعديل يجب أن يتم بموافقة كل الدول أو بالأغلبية على أن تشمل هذه الأغلبية السودان ومصر، تصر الدول الأخرى على أن يتم التعديل بالأغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الأغلبية.

يتضح مما قدمنا أن نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية، وبذلك يتضح جلياً لماذا انهار اجتماع كنشاسا في مايو عام 2009 ولم تنجح المفاوضات المكثّفة التي تمت خلال الاثني عشر شهرا اللاحقة ولا اجتماعا الإسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات أو حتى تضييق الهوة بين الأطراف.

وبعد انهيار المفاوضات قامت إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا في أبريل 2010 بالتوقيع على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا بعد شهر واحد. ولم تُوقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعاً في ذلك الوقت. وبما أنّ الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ستّ دول فقد ظلت غير قادرة على الدخول لحيز التنفيذ إلى أن قامت دولة بوروندي بالتوقيع. تجدر الإشارة هنا إلى أن أريتريا ليست عضواً في مبادرة حوض النيل وبالتالي لا يتوقع منها أن تُوقع على اتفاقية الإطار التعاوني.

وقفت دولة بوروندي مع دول المنبع الأخرى في اتفاقية الإطار التعاوني ووقّعت على بيان كنشاسا معها وتعهدت بالتوقيع على الاتفاقية. ولكن بوروندي تراجعت عن موقفها المؤيد للاتفاقية ولم تُوقع عليها عندما وقعّت دول المنبع الأخرى، كما أنها لم توضّح موقفها من الاتفاقية. ثم فجأة قررت بوروندي التوقيع على الاتفاقية بعد أكثر من عشرة أشهر من توقيع الدول الأخرى وذلك في الثامن والعشرين من فبراير 2011 والسبب هو أنّ بوروندي قد أحست أن دولة جنوب السودان ستنضم إلى الاتفاقية حال إعلان ميلادها في يوليو وبالتالي سيرتفع عدد

الدول الموقّعة على الاتفاقية إلى ستّ، ولن تحتاج هذه الدول إلى بوروندي بعد ذلك، عليه سارعت الأخيرة بالتوقيع لترسم لنفسها دوراً قبل أن تحرمها دولة جنوب السودان منه.

السبب الآخر وكان واضحاً إن انضمام بوروندي إلى الاتفاقية سيؤدي إلى انضمام دولة الكونغو الديمقراطية أيضاً لأن الكونغو لن تريد أن تبقى بمفردها خارج حلقة الاتفاقية.

اتفاقية عنتيبي

بعد ذلك بلغ الاستقطاب في الموقفين الإثيوبي والمصري ذروته، مع توقيع اتفاق عنتيبي في 14 مايو2010، وتوالي انضمام دول الحوض إليه وكان واضحاً أن هذا الأمر سيضرب الأمن القومي للسودان ومصر في الصميم، حيث إن الاتفاق الجديد يأخذ قضايا المياه إلي مسار بعيد عن مبادرة حوض النيل، الموقعة عام .1999كما أنه يعني ضمنيا عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية والمكتسبة لدولتي المصب السودان ومصر بموجب اتفاقيتي 1929، و1995.

مصر أعلنت موقفها الرسمي بأن مصر لن توقع على الاتفاقية الإطارية ما لم تنصّ صراحة على ضمان حصتها من مياه النيل، إلا إذا أصبحت شروطها ملائمة، معتبراً أن الاتفاقية دون توقيع القاهرة والخرطوم لا جدوى لها.

لو وقع السودان على اتفاقية عنتيبي فإنها تدخل حيز التنفيذ فوراً نظراً لاكتمال عدد الدول الموقعة وهو الثلثان من جملة الأعضاء الأحد عشر وبذلك ينهي الحصص التاريخية للدولتين "55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان"، بعدما نص الاتفاق الذي وقع في مدينة عنتيبي الأوغندية على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول.

ومن ناحية أخرى، حملت أزمة الخلاف حول نصوص الاتفاقية الإطارية وكيفية والطريقة التي تعاملت بها مجموعة الدول التي وقعت اتفاقية عنتيبي، مؤشرات وإشارات أخري كثيرة إلى أن مكانة مصر وثقلها الإقليمي في حالة تراجع كبير. وقد ساد الإحساس لدي قطاع كبير من المهتمين والمتابعين بأن الأزمة ليست مقتصرة على مطالبات من دول المنابع بشأن احتياجاتها التنموية، وأن الأوضاع الحالية للأزمة تبين أن أبعاد الخلاف تتخطي الجوانب الفنية أو المطالب التنموية إلى أبعاد أخري، تتصل بقضايا السياسة، والتاريخ، والسياسات والطموحات المرتبطة بتفاعلات وأوضاع إقليمية، وأخرى دولية.

الأزمة الحالية بين السودان ومصر والتي بلغ التوتر فيها حدته جراء إصرار مصر على الاحتفاظ بمثلث حلايب المحتل منذ عام 1990 جعلت السودان يلوح باستعمال خياراته المائية بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي من جانبه والذي سيكون قاصمة الظهر لأطماع مصر في الاحتفاظ

بحصتها من مياه النيل. خاصة وأن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن نظراً لميلاد دولة جديدة من دول الحوض هي جنوب السودان وبذلك احتاجت الاتفاقية لتوقيع عضو واحد فقط إضافي ليبلغ النصاب الثلثين. خاصة وأن هذا المتغير الجديد المتمثل في انفصال جنوب السودان وتحوله إلى دولة مستقلة، يعني المزيد من التعقيدات التي سوف تواجه مشروعات استقطاب الفواقد التي كانت مصر تعول عليها في الحصول على كميات إضافية من المياه، تعينها على سد الفجوة المتزايدة في احتياجاتها.

مصر كانت تعتمد على موقف السودان في عدم التوقيع على الاتفاقية مما يشكل بذلك المزيد من الضغط السياسي والدبلوماسي على دول الحوض الموقعة على الاتفاقية إلا أن انضمام السودان للتوقيع سيحرق آخر كروت مصر في أي عمل لوقف تنفيذ الاتفاقية وستصبح مصر وحيدة في مواجهة جميع دول حوض النيل فتصبح بذلك هي الجانب الأضعف علماً بأن مصر ظلّت تستخدم أكثر من 60 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً منذ توقيع اتفاقية عام 1959 عندما كان عدد سكانها حوالي 22 مليون نسمة. أما الآن وقد تجاوز عدد سكانها 90 مليون نسمة فمن المؤكّد أن مصر في حاجةٍ إلى مياه إضافية لن تتأتّى إلّا بالتعاون مع دول النيل الأخرى. وأنه لا بد من التذكير أن مصر تستورد أكثر من 60% من احتياجاتها من القمح، وهذا يجعلها أكبر مستوردٍ (ومستهلكٍ) للقمح في العالم رغم استعمالها لقدرٍ مهولٍ من مياه النيل. وهذا بالتأكيد سببٌ آخر يجعل مصر في موقف لا تحسد عليه في مواجهة اتفاقية عنتيبي ولن تتمكن من الاحتفاظ بنصيبها من المياه إلا من خلال التعاون مع دول حوض النيل الأخرى على سبلٍ لزيادة مياه نهر النيل وزيادة نصيب مصر منها لمقابلة احتياجاتها المتزايدة من القمح والمواد الغذائية الأخرى.

وعند حساب الأرباح والخسائر وحساب المصالح والمضار الناجمة عن توقيع السودان على اتفاقية عنتيبي نجد أن السودان لن يخسر شيئاً بالتوقيع على الاتفاقية والانضمام إليها فالسودان لم يستهلك نصيبه القانوني من المياه في أي عام من الأعوام على امتداد تاريخ الاتفاقيات علماً بأنه حتى لو لم يتم تحديد أي نصيب للسودان من المياه فسوف لن تتمكن دول المنبع من حجز كل مياه النيل خلف سدودها فهي ليست محتاجة لذلك بل إن احتجاز كل الماء هو من المهددات البيئية لتلك الدول فالسودان سينال نصيبه من المياه في جميع الأحول والمتضرر الأول من الاتفاقية هي مصر.

د. عمر فضل الله

http://www.alnilin.com/12864348.htm

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الجدول رقم **01**: مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في مصر 44

الجدول رقم**02**: الميزان المائي المصري لعامي **1997**و**2017**..... 45

الجدول رقم**03**: مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في السودان..... 48

الجدول رقم**04** : الوضع المائي في السودان حتى عام **2025** 49

الجدول رقم **05**: الموارد المائية السطحية من أحواض التصريف الرئيسية في إثيوبيا..... **50**

الجدول رقم**06**: مدى اعتماد دول حوض النيل على مياه النهر..... 61

الجدول رقم**07** : الموارد المائية المتجددة لدول حوض النيل واستخداماتها 62

الجدول رقم **08**: حالة الفقر الاقتصادي لدول حوض النيل **2004-2007** 63

الجدول رقم**09**: حالة الماء والصرف الصحي لدول حوض النيل 65

الجدول رقم**10**: النمو السكاني بدول حوض النيل ومعدل الزيادة السكانية 70

الجدول رقم**11** : تطور الاحتياجات المائية لإسرائيل 151

الجدول رقم**12**: الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية بالمليون دولار 165

الجدول رقم**13**: الواردات الإسرائيلية من الدول الأفريقية بالمليون دولار 167

الجدول رقم**14**: حجم الواردات والصادرات الإسرائيلية من وإلى بعض دول حوض النيل 169

فهرس الأشكال

الشكل رقم01: خريطة توضح نهر النيل من المنبع الى المصب.....21

الشكل رقم**02**: خريطة توضح دول حوض نهر النيل.....36

الشكل رقم**03** : خريطة توضح تصريفات المياه بحوض نهر النيل.....58

الشكل رقم**04** : إستراتيجية عسكرة المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي 147

الشكل رقم**05** : خريطة توضح مشروع اليشع كالي..... 176

الشكل رقم**06** : خريطة توضح مشروع ترعة السلام 178

الشكل رقم**07** : خريطة المشاريع المائية المجسدة على حوض نهر النيل..... 192

الشكل رقم**08** : تكلفة سد النهضة وقدراته الإنتاجية 211

الشكل رقم**09** : وصف عام لسد النهضة وخصائصه الفنية 215

الشكل رقم**10** : خريطة توضح دول مبادرة حوض النيل 231

المصـــــادر والمـــــراجع

قائمة المراجع

ا.المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1.إبراهيم أحمد السيد رمضان، **مسؤولية إثيوبيا والدول الممولة والشركات المنفذة عن إنشاء سد النهضة في ضوء أحكام القانون الدولي**، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية: 2017).

2.إبراهيم، علي ، **قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1995).

3.إبراهيم، كمال ، **عودة إسرائيل إلى أفريقيا 1980-1990**.(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990).

4.أبو العطا، عبد العظيم ، **نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل**، ط1(القاهرة: دار المستقبل العربي،1985).

5.أبو العينين، محمود ، **التقرير الاستراتيجي عام 2007-2008**، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008).

6.أبو سليمان، محمد سمير ، "**الأوضاع المائية في جمهورية مصر العربية**". في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية"الدورة التدريبية لتدريب مدربين لدول إقليم المنطقة الوسطى"(القاهرة:1-2006/5/11).

7.أبوستة، سلمان ، **إسرائيل2020: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**،ط2(كتاب مقال الجزيرة المستقبل العربي،2005)،

8.إدريس، محمد السعيد ، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001).

9.أرمان،أدولف، **ديانة مصر القديمة**، تر: عبد المنعم أبو بكر ومحمد أنور شكري(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997).

10.إسماعيل، محمد صادق ، **المياه العربية وحروب المستقبل**، ط1.(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012).

11.الأشرم، محمود ، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)،.

12.أعمر شديد، **المياه والأمن الفلسطيني**.(عمان: دار مجدلاوي،1999).

13.الإمام، حسام ، **النيل والمستقبل ومفترق الطرق: دراسة في التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي العام**.(الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة،2006).

14.أيمن السيد، عبد الوهاب، **مبادرة حوض النيل: مدخل لتعزيز التعاون الجماعي**.(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2011).

15.البحيري، زكي، **مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016).

16.برو، غازي (مترجما)، **معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية**، ط1(لبنان: دار الفارابي،2006).

17.بسيوني، عاصم ، **حرب النيل بين مصر وإسرائيل**.(2009).

18.بوزنر، جورج وآخرون، **معجم الحضارة المصرية القديمة**، تر: أمين سلامة(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).

19.بوقرة، محمد العربي ، **معارك المياه من أجل مورد مشترك للانسانية**، ترجمة: غازي برو، ط1(بيروت: دار الفارابي،2006).

20.بيتر، روجرز وبيتر ليدون، **المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل**، ط1(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997).

21.التهامي، أحمد عبد الحي، **الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل: الثوابت والمستجدات**.(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003).

22.جاب الله، توفيق محمد ، **نهر النيل وأمن مصر القومي**، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 2015).

23.جاد، عماد ، البعد الدولي لقضية تقوية الموارد المائية المصرية: جهود التعاون الدولي والإقليمي في حوض نهر النيل، في: 24.أحمد النجار، السيد ، **المياه والزراعة في مصر بين القرارات الدولية وتنمية الموارد المحلية**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2000).

25.جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برامج الأمن الغذائي العربي: الموارد الطبيعية**.ج2، ط2(الخرطوم1986).

26.حجازي محمد، محمد ، **نحو دراسة في جغرافيا مصر**.(القاهرة: دار الثقافة للنشر،1986).

27.حجازي، سامر مخيمر خالد، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**.(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996).

28.حسن، عمر كامل ، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك**، ط1.(سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

29.حمدان، جمال ، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، مج1(القاهرة: دار الهلال،1995).

30.خدام، منذر، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

31.خلف التميمي، عبد المالك ، **المياه العربية التحدي والاستجابة**،ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

32.خليل، محمد محمود ، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية: 1998).

33.ديفيس، أدري وآخرون، **السياسة المائية لإسرائيل**، ط2.(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986).

34.الديناصوري، جمال الدين ، **موارد المياه في الوطن العربي: دراسة هيدروغرافية واقتصادية**.(القاهرة: مكتبة الأنجلو - مصرية، 1989).

35.راضي، محمد عبد الهادي ، "المشكلات المائية في الوطن العربي"، في أحمد يوسف أحمد(محررا)، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990).

36.ربيع محمد، عبد العزيز ، **إسرائيل والقارة الأفريقية: الأبعاد والمخاطر**.(عمان: دار الكرمل، 1986).

37.ربيع، محمد محمود وَاسماعيل صبري مقلد(محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**. ط1(1993).

38.الربيعي، صاحب ، **صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل**.(دمشق: دار الكلمة، 2001).

39.رسلان، هاني، جدلية الأمن والتنمية في حوض النيل: الرؤية السودانية, في: أيمن السيد عبد الوهاب(محررا)، **الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011).

40.الرشيدي، أحمد ، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلميا. في: أحمد عبد الونيس شتا(محررا)، **حدود مصر الدولية**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1993).

41.زبيدة، محمد عطا، **الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل**، ط1.(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2016).

42.زرنوقة، سالم صلاح ، **التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي**.(القاهرة: مركز دراسات بحوث الدول النامية، 2000).

43.زروق، أسعد ، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**،(بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر،2002).

44.الزعبي حلمي، عبد الكريم ، **القارة الأفريقية وأولوياتها في السياسة الخارجية الصهيونية، العرب والدائرة الأفريقية**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

45.زكي يعقوب، سامي ، "البعد المائي في العلاقات السياسية المصرية الإثيوبية"، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2010.

46.زهران، إيمان عبد المنعم ، **المحدد المائي كآلية للصراع في المشرق العربي**.(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015).

47.السامرائي، محمد أحمد ، **إستراتيجية استخدام لدول حوض النيل**، ط1.(عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012).

48.السروجي، كريمة ومحمد عبد المقصود، **النيل حياة أو موت**، ط1(القاهرة، ،2004)،.

49.سري الدين، عايد ة العلي، **السودان والنيل بين مطرقة الانفصال و السندان الإسرائيلي**، ط1(بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998).

50.سعد الدين، نادية، **التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

51.سعودي، محمد عبد الغني ، **أفريقيا: شخصية القارة في شخصية العالم**(القاهرة: مكتبة الأنجلو - مصرية،2008).

52.سلامة، رمزي ، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**.(الاسكندرية: منشأة المعارف،2001).

53.سو، مريام ، الحصول على الماء في الساحل في عصر الخصخصة، في: سمير أمين وآخرون، **الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية**، ط1(القاهرة: مكتبة مدبولي،2005).

54.سيد عبد الرحمان، مصطفى ، **قانون استخدام النهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل**.(القاهرة: دار النهضة العربية،1991).

55.سيد محمد، موسى حمد، **مصر ودول حوض النيل**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).

56.السيد، أحمد حسن، "تجمع دول حوض النيل –الأندوجو -"،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس 1989.

57.الشامي، صلاح الدين علي ، **نهر النيل: دراسة جغرافية تحليلية**، ط1(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995).

58.شتوي عبد العال، مساعد عبد العاطي ، **مبادئ القانون الدولي الحاكمة إنشاء السدود على الأنهار الدولية مع دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبي**،ط1(القاهرة: دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع،2016).

59. شحاته دياب، مغاوري، **نهر النيل بين التحديات والفرص**، ط1(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012).

60.شحادة، حسام، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي**، ط1(بيروت: الدار العربية للنشر،2009).

61.الشرابي، محبات إمام، **الوجود الإسرائيلي العربي في أفريقيا**.(القاهرة: دار المعارف، 1982).

62.الشرجبي، نبيل علي محسن، "الصراعات العربية الإقليمية1980-2000". مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007.

63.شعراوي، حلمي، **العرب والأفريقيون وجها لوجه**.(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1984).

64.شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، المفاهيم، الاقترابات والأدوات**، ط1(الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1997).

65.شهاب، مفيد، **القانون الدولي العام**.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

66.طايع، محمد سالمان، تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل، في محمد سالمان طايع(محررا)، **الأمن المائي المصري: الواقع والمستقبل**،(القاهرة: 2011).

67.طايع، محمد سالمان، **مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**، ط1(القاهرة: دار الشروق2012).

68.طايع، محمد سلمان، **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**. ط1(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2007).

69.طريح شرف، عبد العزيز، **جغرافيا حوض النيل**.(الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999).

70. الطيار، خليل، **محاولات إسرائيل العودة إلى أفريقيا وعلاقاتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية**.(القاهرة: شؤون عربية، 1988).

71.العادل، منصور أحمد ي، **النظام القانوني للأنهار الدولية**،(القاهرة: ،).

72.العادلي، صبحي أحمد زهير، **النهر الدولي: المفهوم الواقع في بعض أنهار المشرق العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

73.العادلي، منصور، **موارد المياه في الشرق الأوسط في ظل قواعد القانون الدولي: صراع أم تعاون**.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1996).

74.عامر عبد، الحميد، **حوض النيل: الفريضة الغائبة**، ط1(القاهرة: وكالة عامر للنشر،2012).

75.عامر، صلاح الدين، **قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية**،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001).

76.عامر، صلاح الدين، **النظام القانوني للأنهار الدولية**.(القاهرة: جامعة الدول العربية، 2001).

77.العباسي، سالم إلياس محمد، **دور المياه في إستراتيجية إسرائيل القومية**.(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014).

78.عبد التواب، عبد الحي، **النيل والمستقبل: ماذا جرى في النيل ومنابعه الاستوائية والإثيوبية**، ط1(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988).

79.عبد الرحمان، عواطف، **إسرائيل وأفريقيا 1948-1985**، ط2.(القاهرة: دار الفكر العربي، 1985).

80.عبد الرزاق، عادل، **بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية**،(القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2004).

81.عبد العال، محمد شوقي ، الأبعاد القانونية للتعاون بين دول حوض النيل، في: مجموعة مؤلفين، **مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل**،(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2002).

82.عبد المحسن سلطان، عبد الله ، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين الإستراتيجيتين**، ط3.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

83.عزت محمد، ناصر، التعاون مع دول حوض النيل والآفاق المستقبلية، في: **الآفاق المستقبلية لعلاقات مصر الإفريقية**، كراسات تحوتي16، الإسكندرية 1999.

84.عطا الله الجمل، شوقي وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **النيل ومشكلاته**، (الجيزة: مطبعة العمرانية للأوفست، 2012).

85.علام، محمد نصر الدين، **أزمة سد النهضة الإثيوبي: قضية سياسية أم إشكالية فنية؟**.(القاهرة: مراكز المحروسة، 2014).

86.علام، محمد نصر الدين وآخرون، **المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001).

87.علام، وائل أحمد، **حوض النيل في إطار القانون الدولي**.(القاهرة: دار النهضة العربية،2014).

88.علي عبد الله ،علي محمد، **نهر النيل بين سد الألفية نهر الكونغو: أزمات وحلول**، ط1.(القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2014).

89.علي غانم،إبراهيم، **أمن مصر المائي: جغرافيا وهيدرولوجيا وقانونيا وسياسيا**، ط1(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016).

90.عليان، محمود عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات : التحديات والأخطار المحيطة**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

91.عودة، جهاد، **الأزمة الإستراتيجية: الصراع الدولي في حوض نهر النيل، كراسات مصرية**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011).

92.عودة،عبد الملك، **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين**،(القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام،1999).

93.غونتر هاندل،"إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية"إعلان استوكهولم1972" وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية1992"(الأمم المتحدة: مكتبة القانون الدولي،2012).

94.قطاع مياه النيل، **الملامح الرئيسية لإستراتيجية مصر المائية حتى عام 2020**.(القاهرة: قطاع مياه النيل، ديسمبر 200).

95.كالي، اليشع، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة: رندة حيدر، ط1(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1991).

96.كشك، أشرف محمد عبد الحميد ، **السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل**.(القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2006).

97.مبارك فضل الله، شيرين، **نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية 1952-1974**. (القاهرة. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2014).

98.مجدي، حماد، **إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي**، ط1(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

99.محسوب، محمد صبري، **نهر النيل مصدر الحياة لكل المصريين**.(القاهرة: مئوية جامعة القاهرة،2007).

100.محمود ،محمد محمود، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1998).

101.المعيقلي، أحمد المنتصر حيدر أحمد، **الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية**.(السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2013)،.

102.المفتي، أحمد، **دراسات حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**،(القاهرة: جامعة الدول العربية،2001).

103.مقلد، إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991).

104.مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. (الكويت: منشورات السلاسل،1987).

105.المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **برنامج الأمن الغذائي**، ج2(الخرطوم 1987).

106.المهدي، الصادق ، **نهر النيل: الوعد والوعيد**، ط1(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2000).

107.موسى، حسين، **إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل: الرؤى والإشكاليات**، ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017).

108.نادر، نور الدين محمد، **دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع**.(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد).

109.نادر، نور الدين محمد، **مصر ودول منابع النيل**، ط1(القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2014).

110.ناف، توماس، الصراع على المياه واستخدامها في الشرق الأوسط، في: بيتر روجرز وبيتر ليدون، **المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل**، ط1(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997).

111.نبيل، فارس، **حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي**.(:دار الاعتصام،).

112.النجار، أحمد السيد (محرر)، **المياه والزراعة في مصر بين الظروف الدولية وتنمية الموارد المحلية**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000).

113.النجار، أحمد السيد، **من السد إلى توشكي...النيل والبشر في مصر:الأساطير والواقع**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1999).

114.نعمات ، أحمد فؤاد، **النيل في الأدب المصري**.(القاهرة: مكتبة الدراسات الأدبية، 1992).

115.نموشي، بشير شريه، **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**.(عمان: مكتبة اليازوري العلمية، 2014)، ص211.

116.الهيئة العامة للمياه، **مياه الشرب في السودان: قصة حياة**.(الخرطوم: الهيئة العامة للمياه ووحدة تنفيذ السدود، 2012).

117.وثائق وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، مصر ونهر النيل: القاهرة 1983، المذكرات المتبادلة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن توليد الكهرباء من شلالات أوين بأوغندا.

118.وزارة الري والموارد المائية، **السياسة المائية السودان**، الخرطوم، أفريل2000.

119.وزارة الموارد المائية والري، **الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام 2017**. (القاهرة: وزارة الموارد المائية والري، 2004).

120.وعد الله حسين ياسين الحمداني، **نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي**، ط1(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014).

121.الولي، ممدوح، **اقتصاديات دول حوض النيل**.(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010).

122.يسرى، إبراهيم ، **النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقي**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2014).

ب. دوريات ومجلات

1.ابراهام ،كينفي، آفاق العلاقات المصرية الإثيوبية، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد الثالث، العدد 11، خريف 2002.

2.إبراهيم سالمان، عبد المالك، "إثيوبيا والتحول الاشتراكي"، **السياسة الدولية91**، يناير1988.

3.أبو الخير، كارن، "إدارة المياه في عصر الندرة"، **السياسة الدولية181**، يوليو2010.

4.أبو نجم، يوسف، "نهر النيل والأمن القومي المصري"، **السياسة الدولية 79**، يناير1985.

5.أحمد سليمان، سليمان محمد، "الأقطار العربية واتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية"، **المستقبل العربي**، العدد ، السنة .

6.أيمن السيد، عبد الوهاب، "العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل"، **السياسة الدولية150**، أكتوبر2002.

7.بكر، حسن، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية104**، أفريل1991.

8.تسيما، ديجينه ، "العلاقات الإثيوبية المصرية نموذج للعلاقات العربية الإفريقية"، **مجلة آفاق إفريقية** 32، (2010).

9.حسين، عبيد منى،"تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي الأفريقي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية33**، شتاء2012.

10.خليل ابراهيم، مازن، " مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية"، مجلة ، العدد .

11.راضي، محمد عبد الهادي، "المياه والسلام...إثيوبيا جبال الجليد العائمة"، **مجلة علوم المياه 25**، أفريل1989.

12.رامز، جوزيف،"زيارة منجستو لمصر وأبعاد العلاقات المصرية الإثيوبية"، **السياسة الدولية** 89 (يونيو 1987) ، م 32 .

13.رسلان، هاني، " المائدة المستديرة مصر وقضية مياه النيل ما العمل"، ندوة جوان 2013، القاهرة، **السياسة الدولية**، 191، يناير 2013.

14.رسلان، هاني، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا"، **السياسة الدولية** 199، المجلد 50، يناير 2015.

15.شراقي، عباس محمد، "سد النهضة الإثيوبي اعتبارات التنمية والسياسة"، **المجلة المصرية لدراسات حوض النيل01**، المجلد1، ديسمبر2013، معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

16.شراقي، عباس، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل،مركز الموارد الطبيعية والبشرية في إفريقيا، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، جويلية 2013.

17.شكراني، الحسين،"العدالة المائية من منظور القانون الدولي"، **مجلة رؤى استراتيجية04**، سبتمبر2013.

18.شكري، عز الدين، "التعاون الإسرائيلي الإثيوبي والأمن القومي المصري"، **السياسة الدولية101**، يوليو1990.

19.شلبي، صلاح عبد البديع، " مشكلة المياه العذبة في إطار الاتفاقية الدولية الجديدة"، **السياسة الدولية137**، يوليو1999.

20.شوقي، ممدوح، "القانون الدولي في المعاهدات الدولية: دراسة قانونية لاتفاقيات مياه النيل"، **المجلة المصرية للقانون الدولي45**، 1989.

21.طايع محمد، سالمان، "العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري"، **السياسة الدولية191**، يناير2013.

22.عبد الحليم، أمن البحر الأحمر الماضي والحاضر والمستقبل، **مجلة قضايا إستراتيجية** 02، 1996.

23.عبد الحليم، أميرة، "المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل"، **السياسة الدولية181**، يوليو2010.

24.عبد العال، محمد شوقي، "الأبعاد القانونية للتعاون المائي بين دول حوض النيل"، في: مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل"، **سلسلة دراسات مصرية افريقية08**، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سبتمبر2002.

25.عبد العال، محمد شوقي، "الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانوني لنهر النيل"، **السياسة الدولية191**، يناير2013.

26.العناني، إبراهيم محمد،" تسوية نزاعات استخدامات الأنهار الدولية: استخدامات نهر النيل"، **مجلة آفاق افريقية 11**، ديسمبر2013.

27.مبارك فضل الله، شيرين، نهر النيل في العلاقات المصرية الاثيوبية1952-1974، **سلسلة بحوث افريقية01**، القاهرة،2012.

28.المسدي، عادل عبد الله، "المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن تلوث المجاري المائية العربية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، السنة13، يناير1999.

29.المشاط، عبد المنعم (محررا)، "مستقبل المياه في مصر: رؤية مدرسة الري المصرية"، **سلسلة بحوث سياسية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد91، جانفي 1995.

جـــ. رسائل ماجستير ودكتوراه

1.بن دادة، كلثومة، "السياسة الإسرائيلية في حوض النيل"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2014.

2.خريف، عبد الوهاب، "التعاون العربي والأفريقي والتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011.

3.ربيع الإمام، حسام الدين ، " نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس2003.

4.سلامة، ياسر إبراهيم عمر، "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،2008.

5.السويفي، هالة محمد عصام الدين عبد المطلب، " منازعات الموارد المائية في الأنهار الدولية وآليات التسوية السلمية لها مع إشارة خاصة لحوض النيل"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

6.السيد محمود، هند ضياء الدين، "العلاقات المصرية الإثيوبية: قضايا التعاون والصراع في الفترة(1990-2011)"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2015.

7.شتوي عبد العال، مساعد عبد العاطي،"القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية غير الشؤون الملاحية مع دراسة تطبيقية على نهر النيل"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

8.شقلية، نائل عيسى، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا وأثرها على الأمن القومي العربي 1991-2011"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،2013.

9.عامر، عامر، "السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا"، مذكرة ماجستير، جامعة القدس، 2009.

10.عبد المنعم، محمود يوسف ، "الآثار الاقتصادية والتنموية لبعض المشروعات المائية في إفريقيا دراسة حالة السودان وإثيوبيا"، رسالة الدكتوراه، قسم الساسة والاقتصاد، م ب د إ، جامعة القاهرة، 2016.

11.عطية، قصي، "أزمة المياه بين سوريا ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا،2003.

12.المثنى، محمد عبد الحفيظ محمد خير، "النفط والنزاع في أبيي: دراسة في تحليل النزاع". مذكرة ماجستير. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،2010.

13.محفوظ محمد، محمود عبد المؤمن، "حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار"،، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2009.

14.ممدوح عارف، احمد مصطفى، "الجوانب الاقتصادية للأمن المائي المصري"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003.

15.يسين، مصطفى، "إسرائيل في أفريقيا"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2011.

د. أوراق علمية:

1.الأمين ،أسامة عبد الرحمان، "التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا وأثره على دول حوض النيل الشرقي"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري" 28-2012/05/29، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة.

2.جرجي، رفيق ودفيد غربي، "إدارة المياه الدولية في أفريقيا: الخطوات والتقدم المحرز"، ورقة مقدمة في مؤتمر النيل عام 2002 حول التنمية الشاملة للموارد المائية لحوض نهر النيل: أسس التعاون، أديس أبابا، إثيوبيا، 24-28فيفري1997.

3.الجويلي، سعيد سالم،" قانون الأنهار الدولية"، ورقة قدمت في مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث بتاريخ 24-1998/11/26، جامعة أسيوط.

4.الحديدي، علاء، "السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل"، ورقة قدمت في ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات. 25-1990/03/25، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

5.رامز أمين، جوزيف، "أبعاد العلاقات المائية بين مصر وإثيوبيا"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري" 28-2012/05/29، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة.

6.زناتي، عصام، "النظام القانوني للمياه الجوفية العبرة للحدود"، ورقة قدمت في مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث بتاريخ 24-1998/11/26، جامعة أسيوط.

7.شراقي، عباس محمد، " سد النهضة (الألفية) الإثيوبي و تأثيره على مصر"، بحث مقدم إلى مؤتمر: ثورة 25 يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 30-31 مايو 2011.

8.شعبان، ماهر، "العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي والدور الإسرائيلي"، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي لمركز البحوث السودانية.

9.صلاح، عبد الله أحمد، " حصاد المياه والتغذية الجوفية في جمهورية السودان"، ورقة قدمت في حلقة العمل القومية حول حصاد المياه والتغذية الجوفية الاصطناعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سلطنة عمان، مارس2013.

10.طايع، محمد سلمان، سد النهضة و تأثيره على الأمن المائي المصري: دراسة من منظور الجيوبولتكس،ندوة قضية مياه النيل 15/ 03/ 2014، جامعة القاهرة.

11.فريد، كمال،"دراسة تحليلية عن السياسة المائية بالوطن العربي لآفاق عام 2000"، ورقة قدمت إلى اجتماع اللجنة العربية لمتابعة استخدام المفاعلات النووية الحرارية في تحلية مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية.(القاهرة: 1992/12/7).

12.لبيب، سلوى محمد ، "السياسة الخارجية المصرية تجاه إثيوبيا في التسعينات"، بحث مقدم في المؤتمر الثاني للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة 1988.

13.محروس، محمد صالح ، "المشروعات المائية الإسرائيلية في دول حوض النيل: مشروع موانزا الزراعي في تنزانيا 1962 أنموذجا"، مؤتمر المياه والطاقة: إمكانات التكامل والتنمية، جامعة القاهرة.

هـ. التقارير:

1.الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام2000(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2000).

2.البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير عن التنمية في العالم1992"، واشنطن دي سي 1993

3.حمد عبد الله، سيف الدين ، "التأثيرات الايجابية لقيام سدود نهر آباي بإثيوبيا على دولتي أسفل النهر". (السودان: تقرير وزارة الري والموارد المائية، 2008).

و. مقالات الكترونية:

1. أحمد السيد النجار، سد النهضة وحقوق مصر المالية، الأيام المصرية 06/01/ 2013.

2. حمد نصر الدين علام، "مفاوضات النهضة وموازين القوى"، انظر الرابط : www.m.elwatannews.com

3. أحمد السيد النجار، "نظرة للآخر...الوضع المائي في دول حوض النيل". أنظرا الرابط الالكتروني:

http://www.ahram.org.eg/writerarticles/176/2017.aspx تم تصفح الموقع بتاريخ2017/04/20.

4. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية، انظر الرابط الالكتروني: www.sis.gov.eg/section/1882/1112?lang:ar

5. هاني رسلان، حلقة نقاشية عن أبعاد أزمة المياه في حوض النيل وتأثير السدود الإثيوبية على مصر، تاريخ الإطلاع: 2014/02/14 انظر الرابط الالكتروني:.www.masress.com /charm/109439

6. محمد جمال عرفة، هل تبدأ حروب المياه في حوض النيل؟، أنظر الرابط التالي: إسلام أونلاين، تصح الموقع يوم 2016/04/13.

7. أحمد الشيخ، مصر وكينيا...خلافات مياه على ورق الصحف، أنظر الرابط التالي: إسلام أونلاين، تصح الموقع يوم 2016/04/13.

8. اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل،1959/11/2، مقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة.

9. أيمن السيد عبد الوهاب، "مياه النيل بين الاعتبارات السياسية والحقائق القانونية"، أنظر الرابط التالي:http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/week.250/htm تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/6/08.

10. صاحب الربيعي، "مقترحات لإنهاء أزمة المياه مع تركيا"، أنظر الرابط: http://www.watersexperts.se/muktrehat.htm تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/4/15.

11. رؤى خليل سعيد، "مشروع أنابيب السلام"، أنظرا الرابط

التالي:http://www.hcrsiraq.org/265/2014/01/14 تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/04//23

12. صاحب الربيعي، "بيع وشراء المياه: تلبية المتطلبات والحد من الهدر"، انظر الرابط الالكتروني: http://www.watersexperts.se/buy20andsale.htm تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/4/15.

13. إسلام جمال شوقي، "مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدول2/1"، انظر الرابط الالكتروني: http://www.qoll.net/archives/22189 تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/03/13.

14. أحمد الشيخ، "مصر وكينيا...خلافات مياه على ورق الصحف"، انظر الرابط الالكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/news/2004/01/20/article07.html

15. إسلام جمال شوقي، "مشكلة تسعير المياه ومفاهيم البنك الدولي2/2"، انظر الرابط الالكتروني: http://www.qoll.net/archives/22189 تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/03/13.

16. سلمان محمد احمد سلمان، سدود إثيوبيا وملف نزاعات مياه النيل، أنظر الرابط الالكتروني: http://www.gash-barka.com/index.php/documents/studies-andresearch/2017.

17. رجاء العباسي، "المياه: زيت حروب الغد"، أنظرا الرابط الالكتروني: http://www.sudanesonline.com/cgi_bin/sdb/2bb.cgi ?seaprint&board.msg=10808

18. ناجي عزو، عدم الاستقرار السياسي في القرن الأفريقي، الحوار المتمدن، ع2378. انظر الرابط الالكتروني: http://www.alhewar.org/debatLshow.at

ز. جرائد:

1. أحمد أبو السعود، مصر تواجه عجزا كبيرا من المياه في حالة بناء سد إثيوبيا، **جريدة الأهرام**، 2013/02/12

2. حوار للسيد محمد السيد مع كمال علي محمد وزير الري السوداني، أنظر: رجاء العباسي، "المياه...زيت حروب الغد"، **صحيفة البيان**، الإمارات2004/04/02.

3. ضياء الدين القوصي، "لا تفاوض على حصة مصر"، **جريدة الأهرام العربي**، العدد378، 19جوان2004.

4. عبد الملك عودة، السياسة المائية لدول حوض النيل، **جريدة الأهرام المسائي**، 2004/03/17.

5. عبد العاطي زكي، تداعيات بناء سد الألفية على الأمن المائي المصري، الوفد 2011/04/16

6. التقرير الدولي النهائي الصادر عن اللجنة الدولية للخبراء حول تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان، الحلقة الأولى، **جريدة الشروق**، 27 أفريل 2017.

7. أيمن السيد عبد الوهاب،"مياه النيل ومقتضيات تغيير السياسة المصرية"، **جريدة الأهرام**، 2001/04/10.

8. بيان هشام قنديل حول سد النهضة، **جريدة الأهرام**: 11/ 05/ 2014

9. أحمد أبو حجر، السد العالي والكهرباء، **اليوم السابع**، 19/ 06/ 2014.

10. حسام مغازي، في حوار لجريدة الأهرام المصرية في 2014/09/04، **جريدة المصري** اليوم: بتاريخ 2014/08/27.

11. محمود أبو زيد، مصر ودول النيل الجنوبي، **جريدة الأهرام المائي**، 2004/30/20.

12. رشاد القصبي، في حوار مع **جريدة المصري اليوم** 2013./06/19.

13. محمود أبوزيد، "مصر ودول النيل الجنوبي"، **الأهرام المسائي**، 20مارس2004.

14. شلتوي، أشرف، فاجعة سد النهضة ومدى تأثيره على السودان ومصر، **الشعب**،2015/01/07.

II.المراجع باللغة الأجنبية

Books & books chapter's :

1. Aaron T. Wolf, **middle east water conflicts and directions conflict resolution**,(Washington DC, international food policy research institute,1996).

2. Mamdouh SHAHIN, **Development in water science :hydrology of Nile basin**(Amsterdam :elserver,1985).

3. Margima Attaway, Ethiopian-Sudanese relations and the conflict in the horn Africa symposium on the African horn-institute of African1985.

4.World bank, world development indicators.(Washington DC,2004).

5. The world bank**, world bank indicators2004**(Washington DC2007).

Periodicals :

1. Ashok Swain, the Nile river dispute, **The journal of modern Africa studies** .

2. Arthur Okoth Owiro, The Nile treaty state succession and international treaty commitments : a case study of nile water treaties(Kenia :nairoby,2004).

3. Q.Caponera, patterns of cooperation in international water law: principles and institutions. **National resources journal**.Vol25.1985.

4. Hille Shuval, Approach to resolving the water conflicts between Israel and her neighbors : a regional water for peace plane, **water international**, vol17,1992.

Research papers :

1. J A Allan,the challenges, imperatives and current responses for sustainable water resources management, paper presented at the MENA/MED conference on : water for sustainable growth, Washington, world bank,13june1998.

2. Malcolm Longford, The united nations concept of water as a human right : A new paradigm for old problem, **water resources development** , vol21,N02(june2005).& Peter Gleick, the human right to water, **water policy**,vol1N05(1999).

3. Malin Falckenmark, The massive water scarcity now treating Africa :why isn't being addressed ? Ambio, vol12, N02,1989.

4.Tvdtt , The river Nile in the post colonial age , AUC cairo,2009.

5. Zewidi Abati, The integrated development of the Nile basin waters ,in :P.P Howell and J.a Allan(eds) the Nile conference held in London at the royal geographical society and the school of oriental and African studies, university of London2-3March1990.

6. Metwale. Abdelfattah, history of co-operation in the Nile basin. **journal of water resources development**.vol 20 N.01 2004.

Web Links :

1. Group of Nile Basin, "Egyptian chronicles: Cairo University rapport on Ethiopian's Great Renaissance Dam. [available at: http: www.egypitianchronicles.blogpost.co;/2013/06/cairo-universty-report-on-ethiopian's hutul]

2. EEPCO , " Blue Nile makes way for GERD construction " , 2011 available at:
http://www.eepco.gov.et/newsandevents.php?rm:17/accessed
3. The United Republic of Tanzania, ministry of water and irrigation, water sector public and strategy2008. Available at : http://www.maji.go.ta/about_us/policies.php.
4. Democratic Republic of Congo, The water resources planning and management project(WRPMP). Available at : http://www.nilebasin.org/nbhistory.htm.
5. Emanuel Kasimbazi, water governance through policies and laws in the Nile basin countries : prospect and challenges, p08. Available at : http://www.riversymposium.com/2007_presentations/b2c. Kasimbazi.pdf.
6. Agreement between the government of the French republic & the Spanish government relating to talk Lanoux.
Available at : http://www.internationalwaterlaw.org/regionaldocs/lake-lanoux.html
7. United Nations, convention on the law of the non- navigational uses of international water courses, Available at : http://www.un.org/law/ilc/texts/nnavfra.htm
8. United Nations(ESCWA),Dublin principles, Available at :http://www.unescwa.org
9.Julian Hatem, how Egypt is slowly losing its hold over the Nile river. Available at :
http://www.ethiopianforeignpolicy.com/10/07/2017.

فهرس البحث

فهرس البحث

مقـــدمـــة.....2-16

الفصل الأول: حوض النيل: دراسة جيوبولتيكية.....18-70

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لدول حوض النيل.....18

المطلب الأول: الروافد الجغرافية لحوض النيل.....21

المطلب الثاني: التعريف بدول حوض النيل.....30

المبحث الثاني: الوضع المائي لدول حوض النيل.....38

المطلب الأول: الميزان المائي لدول المصب.....38

المطلب الثاني: الميزان المائي لدول المنبع.....49

المبحث الثالث: مسألة الندرة المائية بدول حوض النيل.....57

الفصل الثاني: القانون الدولي للمجاري المائية الدولية وحوض نهر النيل.....72-137

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي في شأن الانتفاع بمياه الأنهار الدولية.....73

المطلب الأول: الانتفاع بمياه الأنهار الدولية: الأساس النظري والقواعد.....73

المطلب الثاني: الاتفاقيات التاريخية لتنظيم الانتفاع بمياه حوض النيل.....83

المطلب الثالث: موقف دول حوض النيل من اتفاقيات النيل التاريخية.....91

المبحث الثاني: إشكالية تقاسم وتسعير مياه حوض النيل.....101

المطلب الأول: إشكالية تقاسم مياه حوض النيل.....101

المطلب الثاني: إشكالية تسعير"بيع" مياه حوض النيل.....111

المبحث الثالث: إشكالية شرط الإخطار المسبق في حوض النيل.....122

المطلب الأول: شرط الإخطار المسبق في القانون الدولي.....123

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من شرط الإخطار المسبق.....128

الفصل الثالث: إسرائيل والتحول من الجيوبولتيكس إلى الهيدروبولتيكس تجاه حوض النيل.....139-192

المبحث الأول: المياه في الفكر الجيوبولتيكي الإسرائيلي.....140

المطلب الأول: جذور مسألة المياه في الفكر الإسرائيلي.....140

المطلب الثاني: محدودية وندرة الموارد المائية لإسرائيل.....147
المبحث الثاني: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.....152
المطلب الأول: محددات ودوافع التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا.....153
المطلب الثاني: أهداف التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا.....158
المبحث الثالث: العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل.....173
المطلب الأول: المشاريع المائية الإسرائيلية في حوض النيل.....173
المطلب الثاني: العلاقات الهيدروبولتيكية الإسرائيلية بدول حوض النيل.....178
الفصل الرابع: مستقبل الأمن المائي بحوض النيل في ظل التدخل الإسرائيلي في النزاع المائي الإثيوبي المصري.....194-242
المبحث الأول: واقع العلاقات الهيدروبولتيكية الإثيوبية-المصرية.....194
المطلب الأول: التعاون والصراع المائي بين مصر وإثيوبيا قبل وبعد 25 يناير.....195
المطلب الثاني: محددات العلاقات الإثيوبية-المصرية.....201
المبحث الثاني: سد النهضة وأثره في النزاع المائي الإثيوبي-المصري.....206
المطلب الأول: واقع سد النهضة الإثيوبي.....206
المطلب الثاني: المشاورات الفنية والتفاوض بشأن أزمة سد النهضة.....212
المطلب الثالث: تداعيات أزمة بناء سد النهضة على الأمن المائي المصري.....218
المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الإفريقي....225
الخاتمة.....244
الملاحق.....249
فهرس الجدول والأشكال.....255
قائمة المراجع.....258
فهرس البحث.....276
الملخص

الملـــــخص

ملخص

نسعى عبر صفحات الأطروحة إلى توضيح الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي، في كونه يعالج متغير على قدر عال من الأهمية في حقل الهيدروبولتيكس، ألا وهو التدخل الإسرائيلي في مسألة المياه بمنطقة القرن الأفريقي، ومنه التأثير في الأمن المائي لدول حوض النيل، لاسيما دولتي المصب(مصر والسودان)، فالتدخل الإسرائيلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التزامها باستراتيجيات مستقرة وثابتة وعلاقتها بالمؤسسات المانحة(البنك الدولي) تجاه تمويل بعض المشاريع المائية الضخمة لبعض دول حوض نهر النيل، والتي تعرف بدول المنابع على رأسها إثيوبيا، الأمر الذي يسهم إيجابا في تحقيق المخططات المائية الإثيوبية، وبالتالي تحقيق المصلحة الهيدروليكية الإسرائيلية بشكل غير مباشر، وبناء على ذلك ستتأثر الحصص المائية لدولتي المصب من حوض النيل، ومنه تهديد الأمن المائي بها.

كما تتمثل أهمية الموضوع في كونه محاولة للتعامل بطريقة أكاديمية علمية-تتحرى الموضوعية- في دراسة موضوع الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في منطقة القرن الأفريقي، والتوقف عند مسألة غاية في الأهمية وهي النزاعات المائية بين دول حوض النيل، وما يرتبط بها من تهديدات للأمن المائي بالمنطقة، خاصة النزاع المائي الإثيوبي المصري، أين تجسدت مظاهره في الشراكة الإسرائيلية الإثيوبية في مختلف المجالات لاسيما اللجوء إلى اعتماد الدبلوماسية المائية في دعم أطر التعاون وتفعيل مختلف السياسات التنموية المشتركة، حيث يتمظهر ذلك في تبادل الخبرات وسياسات التدريب للإطارات الإثيوبية المنتهجة من الجانب الإسرائيلي، وكذلك المساعدات المالية المقدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مجال المياه.